جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

تقرير حالة التنمية في مصر

2022

جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

تقرير حالة التنمية في مصر

2022

رقم الإيداع

2023/29147

الترقيم الدولي

978-977-87056-3-8

تقديم

يصدر معهد التخطيط القومي العدد الخامس من تقرير "حالة التنمية في مصر، لعام 2022 لرصد وتقييم أوضاع التنمية المستدامة في مصر خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)، حيث يتم تقديم صورة كاملة عما حققته مصر فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال تلك الفترة، وذلك بهدف مساعدة المخططين وواضعي السياسات في وضع الخطط ومتابعتها وتقييمها، ووضع السياسات المناسبة في مجالات وقطاعات التنمية المختلفة، واتخاذ القرارات والإجراءات التصحيحية في الوقت المناسب.

يهتم التقرير برصد وتقييم الأداء التنموي في مصر في ضوء استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، وكذلك إلقاء نظرة تحليلية على موقع هذا الأداء بين دول العالم، من خلال مؤشرات بعض التقارير الدولية المعنية برصد أوضاع التنمية في دول العالم، بالإضافة إلى رصد وتقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية التي تم تطبيقها خلال الفترة محل الاهتمام. كما يهتم التقرير بتحليل أهم المتغيرات العالمية والإقليمية سواء الجيوسياسية، أو الاقتصادية، أو البيئية، أو التكنولوجية. ويُختتم التقرير بتبني أحد القضايا التنموية ذات الأولوية، حيث يتناول هذا الإصدار قضية "محركات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري" من خلال تحليل معوقات إنجاز التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري على مدى عدة عقود، ومن ثم تحديد أهم محركات تحقيق هذا التحول وسياساته.

اعتمد تحرير هذا الإصدار على عدد من الأوراق البحثية الخلفية التي قام بإعدادها ومناقشتها خبراء في مجالات التنمية والتخطيط من داخل المعهد وخارجه. نأمل أن يكون هذا الإصدار من التقرير إضافة جيدة للتقارير الرصينة في مجال التنمية، وبما يساهم في تنمية وتقدم مصرنا الغالية.

أ.د. علاء زهران

رئيس معهد التخطيط القومي

فريق إعداد التقرير

رئيس الفريق

أ.د. علاء زهران

تحرير

أ.د. نيفين كمال

الفصل الأول

الباحث الرئيسي: أ.د. هدى النمر

الباحثون: أ.د. أمنية حلمي– د. علا عاطف

الفصل الثاني

الباحث الرئيسي: أ.د. سهير أبو العينين

الباحثون: د. أحمد سليمان– د. أسماء مليجي– د. زينب نبيل

الفصل الثالث

الباحث الرئيسي: أ.د. نيفين كمال

الباحثون: د. سحر عبود

مقرر التقرير

د. علي البجلاتي

الباحثون المساعدون

أ. محمد حسنين– أ. سماح عبد الرازق

أ. مارينا عادل – أ. طارق سليم

قراء التقرير

أ.د. إبراهيم العيسوي

أ.د. نجوى سمك

المحتويات

ملخص تنفيذي	1
مقدمة	13
الفصل الأول: تطور المتغيرات العالمية والإقليمية وموقع الأداء التنموي لمصر بين دول العالم خلال الفترة (2016/2015 – 2022/2021)	16
أولًا: الملامح الرئيسية للمتغيرات الجيوسياسية	17
ثانيًا: الملامح الرئيسية للمتغيرات الاقتصادية	22
ثالثًا: تطور الأداء التنموي لمصر بين دول العالم.....	31
خلاصة الفصل الأول	53
الفصل الثاني: تطور الأداء التنموي في مصر خلال الفترة (2016/2015 – 2022/2021)	54
أولاً: الأداء الاقتصادي.....	55
ثانيًا: الأداء الاجتماعي.....	72
ثالثًا: الأداء البيئي	84
خلاصة الفصل الثاني	92
الفصل الثالث: محركات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري	94
أولًا: التحول الهيكلي في الأدبيات	95
ثانيًا: تطور التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري	96
ثالثًا: أهم محركات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري	102
خلاصة الفصل الثالث.....	114
المراجع	115
الملاحق	123

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-1	نمو الناتج العالمي الحقيقي (%)	**31**
2 -1	تطور موقع مصر وفقًا لأهم المؤشرات الدولية خلال الفترة (2016 – 2022)	**33**
3 -1	لوحة المعلومات الخاصة بمصر واتجاه التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بتقرير عام 2022	**46**
4-1	تطوّر أداء مصر في دليل الابتكار العالمي ومؤشراته الفرعية خلال عامي 2016، و2022	**50**

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1 -1	اتجاهات أسعار المنتجات الزراعية من 1 يناير 2021 إلى 11 أكتوبر 2022	28
2 -1	حركة التجارة العالمية وفقًا لمؤشر RWI / ISL من يناير 2015 إلى يوليو 2022	29
3 -1	التضخم في المناطق المختلفة بالعالم مدفوعًا بارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والوقود	30
4 -1	أسعار الفائدة الرئيسية في الاقتصادات المتقدمة (النسبة المئوية بنهاية الفترة)	30
5 -1	نمو الناتج الإجمالي العالمي خلال الفترة (2015- 2023)	31
6 -1	قيمة دليل التنمية البشرية لمصر وترتيبها خلال الفترة (2015 - 2021)	35
7 -1	قيمة دليل التنمية البشرية المُعدل بعدم المساواة في مصر خلال الفترة (2016 - 2021)	37
8 -1	فاقد التنمية البشرية الإجمالي والفاقد في الأدلة الفرعية نتيجة عدم المساواة في عام 2021	37
9-1	قيمة دليل التنمية حسب النوع وفجوة النوع في مصر خلال السنوات (2016- 2021)	38
10-1	دليل الفقر متعدد الأبعاد ونسبة الفقراء فقرًا متعدد الأبعاد في مصر وبعض الدول في تقرير 2022/21	39
11 -1	دليل التنمية البشرية المعدل حسب ضغوط الكوكب والدليل الأصلي في مصر وبعض الدول في تقرير 2022/21	40
12 -1	قيمة دليل التنمية المستدامة لمصر خلال الفترة (2016- 2022)	42
13 -1	أداء مصر وفقًا لقيم الأدلة الفرعية السبعة عشر المناظرة لأهداف التنمية المستدامة الأممية خلال الفترة (2016- 2021)	43
14-1	أداء مصر وفقًا لقيم الأدلة الفرعية السبعة عشر المناظرة لأهداف التنمية المستدامة الأممية في عام 2022	43
15-1	قيمة دليل التنمية المستدامة لمصر وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (2016-2021)	44
16-1	ترتيب مصر وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقًا لقيمة دليل التنمية المستدامة في عام 2022	44
17-1	أداء مصر في مؤشرات الحوكمة العالمية خلال الفترة (2016-2021)	48
18-1	متوسط قيمة المؤشرات الفرعية السبعة الخاصة بدليل الابتكار العالمي لمصر خلال الفترة (2016-2022)	51
19-1	متوسط قيمة دليل الابتكار العالمي لمصر وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (2016- 2022)	52
1-2	معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوية وربع السنوية خلال الفترة (2012/2011-2022/2021)	57
2-2	فجوات الموارد الكلية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)	58
3 -2	الهيكل القطاعي للاستثمارات المنفذة في مصر عامي 2016/2015، 202/2020	59

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
4-2	الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (2016/2015-2021/2020)	60
5-2	تطور ميزان المدفوعات في مصر خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)	61
6-2	هيكل موارد النقد الأجنبي في مصر خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)	62
7-2	هيكل الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)	62
8-2	هيكل الصادرات الصناعية المصرية خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)	63
9-2	هيكل الواردات السلعية المصرية خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)	63
10-2	تطور الدين العام لمصر خلال الفترة (2015-2022)	64
11-2	تطور قيمة الدين الخارجي لمصر خلال الفترة (2015-2022)	64
12-2	مؤشرات استدامة الدين الخارجي لمصر خلال الفترة (2015-2022)	65
13-2	تطور معدلات التضخم والفائدة وسعر الصرف في مصر خلال الفترة (2015-2022)	65
14-2	هيكل المصروفات العامة في عامي 2016/2015-2022/2021	67
15-2	هيكل الإيرادات العامة في عامي 2016/2015-2022/2021	68
16-2	هيكل الإيرادات الضريبية في عامي 2016/2015-2022/2021	69
17-2	توزيع الاستخدامات على الأهداف الاستراتيجية في موازنة البرامج والأداء لعام 2023/2022	70
18-2	تطور عدد السكان في مصر خلال الفترة (2015-2021)	72
19-2	تطور الإنفاق العام على الصحة في مصر خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)	74
20-2	متوسط كثافة الفصل بالتعليم قبل الجامعي في عامي 2016/2015، 2022/2021	76
21-2	تطور الإنفاق العام على التعليم في مصر خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)	77
22-2	تطور نسبة الفقر وفقًا لخط الفقر الكلي في مصر خلال الفترة (2000/1999- 2020/2019)	79
23-2	تطور الإنفاق على برنامجي "تكافل وكرامة" و"معاش الضمان الاجتماعي" خلال الفترة (2015/2014-2021/2020)	80
24-2	تطور عدد الوحدات السكنية المنفذة بمشروع الإسكان الاجتماعي خلال الفترة (2014/2013-2021/2020)	82
25-2	تطور متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة (المتجددة) خلال الفترة (2016/2015-2020/2019)	85
26-2	تطور نسبة الموارد المائية غير التقليدية المستخدمة إلى إجمالي الموارد المائية المستخدمة خلال الفترة (2016/2015-2020/2019)	85
27-2	تطور نسبة مياه الصرف المعالج إلى إجمالي مياه الصرف خلال الفترة (2017/2016-2021/2020)	86
28-2	تطور نسبة خفض أحمال التلوث من الأتربة الصدرية الدقيقة العالقة في الهواء خلال الفترة (2016-2020)	87
29-2	تطور معدل الزيادة السنوية في انبعاثات غازات الدفيئة في مصر خلال الفترة (2015-2019)	87

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
30-2	تطور نسبة الانخفاض في معدلات المواد المستنفدة للأوزون في مصر خلال الفترة (2018-2021)	**88**
31-2	تطور المؤشرين الفرعيين لمؤشر التنوع البيولوجي والبيئات في عامي 2015، 2021	**88**
1-3	هيكل توزيع الاستثمارات الكلية على القطاعين العام والخاص في مصر خلال الفترة (2016/2015-2021/2020)	**98**
2-3	معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية في مصر خلال الفترة (2016/2015- 2021/2020)	**98**
3-3	ترتيب مصر ومجموعة من الدول المختارة في مؤشر درجة التعقد الاقتصادي لعام 2020	**99**
4-3	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية الكلية للعوامل في مصر خلال الفترة (2000- 2019)	**100**

الملخص التنفيذي

ملخص تنفيذي

لعله من المناسب لتحليل وتقييم الأداء التنموي في مصر في المرحلة الراهنة، وبالتحديد في العقد الأخير، والتمهيد لصياغة مسار تنموي يناسب المرحلة القادمة، البدء بفترة فيها قدر ما من الاستقرار وتطرح مساراً محدداً له ملامح ومتواصلاً إلى حد ما. حيث بدأ تحقق الاستقرار السياسي في مصر في عام 2014، كما تم وضع دستور جديد للدولة، وتم الإعلان عن سياسات وبرامج للإصلاح الاقتصادي وملامح المسار التنموي في الوثائق الرسمية مثل البرنامج الوطني للحكومة واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، كما تم تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في عام 2016 لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، وإطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي الهيكلي في أبريل 2021، ومن ثم يركز التحليل في هذا التقرير على الفترة (2016/2015 – 2022/2021).

يهتم الإصدار الخامس لتقرير حالة التنمية في مصر، بتقييم الأداء التنموي في مصر خلال الفترة (2016/2015 – 2022/2021) في ضوء مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة، أي يتم قياس مدى التقدم المحرز في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال الفترة المشار إليها، في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية. ومن أبرز ما شهدته تلك الفترة وقوع جائحة كوفيد-19 ثم بداية التعافي من تداعياتها الاقتصادية والاجتماعية، وارتفاع معدلات التضخم في العالم بسبب زيادة الطلب الكلي بعد انتهاء فترة الإغلاق الكلي أو الجزئي للنشاط الاقتصادي نتيجة للجائحة، مع استمرار اضطراب كل من سلاسل القيمة المضافة وسلاسل التوريد العالمية خاصة بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في فبراير 2022، مما ترتب عليه رفع أسعار الفائدة في مختلف دول العالم. كما يتم تقييم السياسات ذات الصلة، وكذلك تحليل موقع أداء مصر بين دول العالم في أهم القضايا الدولية المشتركة ذات الصلة الوثيقة بعملية التنمية، وذلك من خلال تناول هذا الأداء في بعض التقارير الدولية المعنية بهذه القضايا. كذلك يهتم هذا الإصدار برصد وتحليل إحدى قضايا التنمية ذات الأولوية في المرحلة الحالية في مصر، وهي قضية "محركات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري". ومن ثم يتم تقديم مجموعة من السياسات والآليات المستخلصة من تقييم حالة التنمية في مصر للمخطط وصُناع السياسات ومتخذي القرار، من أجل التعامل مع التحديات التي تواجه عملية التنمية والتحول الهيكلي للاقتصاد المصري.

يضم التقرير ثلاثة فصول. يغطي الفصل الأول تطور المتغيرات العالمية والإقليمية وموقع الأداء التنموي لمصر بين دول العالم خلال الفترة (2016/15 – 2022/21). ويمكن إبراز أهم النقاط التي تم تناولها واستخلاصها في هذا الفصل فيما يلي:

- شهدت المتغيرات الجيوسياسية العالمية تطورًا سريعًا خلال الفترة (2016/15 – 2022/21) نظرًا لتوالي المتغيرات والأزمات العالمية، وحدوث تحولات كبيرة في النظام العالمي، وتنامي صعود فاعلين جدد، جاءت الصين وروسيا والهند على رأسهم. وقد أخذت تلك الدول على عاتقها تجديد وتطوير قدراتها الشاملة داخليًا تمهيدًا للانطلاق عبر الحدود خارجيًا. وصاحب الانطلاق عبر الحدود رعاية وتأسيس تنظيمات ومؤسسات جديدة خارج نطاق الهيمنة الأمريكية، وبمصاحبة العديد من الاقتصادات الناشئة في العالم مثل البرازيل وجنوب أفريقيا.
- قبل ظهور جائحة كوفيد- 19 في أوائل عام 2020، كان الاقتصاد العالمي قد بدأ يشهد اتجاهات كبرى Mega Trends نحو الابتكار التكنولوجي، وتغير المُناخ، والتحضر، والهجرة الدولية. وقد أدت هذه الجائحة إلى التسريع ببعض هذه الاتجاهات، والحد من تحقيق البعض الآخر منها، بالإضافة إلى ظهور تحديات اقتصادية واجتماعية أخرى ولدتها تلك الأزمة. كما شهدت هذه الفترة كذلك صعود اليمين المتطرف في أوروبا، والذي ساهم في تعزيزه فوز مؤيدي خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي (بريكست) في استفتاء 2016، وفوز الرئيس الأمريكي اليميني ترامب في انتخابات عام 2016. كما كان انسحاب

الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران وعودة العقوبات عليها مرة أخرى بمثابة مرحلة فارقة للأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط.

- جاءت أزمة كوفيد – 19 لتمثل لحظة تاريخية وأزمة كاشفة عن مدى عمق وتسارع التحولات التي كان يشهدها النظام العالمي ما قبل الأزمة. فقد كشفت الأزمة عن غياب الدور الأمريكي في قيادة الجهود العالمية لمواجهة الأزمة، والحد من آثارها الاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي انعكس بالسلب على صورة الولايات المتحدة الأمريكية أمام العالم. وفى المقابل قدمت الصين نفسها كنموذج يحتذى به في التعامل مع تلك الأزمة من خلال استخدامها للتكنولوجيا الطبية المتطورة في تقديم الخدمات الصحية عن بعد، فضلًا عن تطور دورها الدبلوماسي والتعاوني مع الكثير من دول العالم أثناء الأزمة. كما شككت أزمة كوفيد– 19 في الأُسس التي قام عليها العمل الأوروبي المشترك، حيث سارعت دول الاتحاد الأوروبي إلى إغلاق حدودها، مما اعتبر تقويضًا لمبادئ الاتحاد القائم على حرية الحركة لكل من الأفراد والسلع. وكشفت الأزمة عن ضعف مؤسسات الحوكمة العالمية وعدم قدرتها على القيام بدورها كفاعل مستقل له القدرة على تعزيز العمل الجماعي.
- شهد عام 2021 (عام التعافي من أزمة كوفيد – 19) اشتعال الصراع بين الولايات المتحدة والصين في مجال سلاسل القيمة التكنولوجية. وما زال الصراع محتدمًا بينهما لتحقيق القيادة الاقتصادية للعالم من خلال السيطرة على التقنيات المتطورة مثل شبكات الجيل الخامس (G5)، والذكاء الاصطناعي (AI)، وأشباه الموصلات. ومن أجل احتواء التعدي الصيني المتزايد على منطقة المحيطين الهندي والهادي أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا خلال عام التعافي عن تشكيل شراكة ثلاثية لتعزيز التعاون الأمني والدفاعي فيما بينهم.
- أدت الحرب الروسية – الأوكرانية التي نشبت في 24 فبراير عام 2022 – والتي مازالت مستمرة – إلى تحولات سريعة في المشهد الجيوسياسي، سينتج عنها بلا شك واقع عالمي جديد من أبرز معالمه فقدان الولايات المتحدة الأمريكية. القوة الرادعة التي كان ينبغي أن تمنع روسيا من الدخول في صراع عسكري مع أوكرانيا، وزيادة التقارب بين روسيا والصين، وتصاعد التوتر بين الولايات المتحدة والصين. ومن التحولات المباشرة كذلك لهذه الحرب قيام بعض القوى الإقليمية مثل الهند وتركيا والمملكة العربية السعودية بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع روسيا، وتحول المخاوف العالمية بعيدًا عن القضايا الصحية المتعلقة بجائحة كوفيد– 19 لتستمر نحو المخاطر الجيوسياسية، والأمنية، والاقتصادية والاجتماعية. أما التداعيات غير المباشرة للحرب فأهمها صعوبة العمل المُناخي في ظل تهديد التوترات الجيوسياسية للتعاون الدولي بشأن تغير المُناخ.
- من المتوقع أن تؤدي التحولات في المشهد الجيوسياسي والاقتصادي العالمي إلى إعادة تشكيل النظام العالمي بالاتجاه نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، والاعتراف بروسيا كقوة جيوسياسية، والإسراع بنظام چيوسياسي آسيوي متمركز حول الصين، وإجراء المزيد من التحالف بين الكتل الإقليمية مثل مجموعة البريكس، والاتحاد الأفريقي، وجماعة دول أمريكا اللاتينية والآسيان، وغيرها. كما أنه من المتوقع أن تؤدي الحرب إلى إقبال المزيد من الدول على فك الارتباط بالدولار الأمريكي، والانضمام إلى عضوية مجموعة البريكس رغبة في تعزيز إتمام المعاملات المالية والاقتصادية والتجارية فيما بينها.
- بالنسبة لأهم المتغيرات الاقتصادية قبل الحرب الروسية الأوكرانية، فقد ضاعفت التحولات التي مرت بها القوى الجيوسياسية من مخاطر الأزمات الاقتصادية والمالية التي شهدتها دول العالم. وقد تجسدت تلك المخاطر في تصاعد الاتجاهات الحمائية والحروب التجارية، وانسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، وتراجع تدفقات الاستثمارات الأجنبية

على مستوى دول العالم في الفترة اللاحقة لانتشار الجائحة، وإن كانت قد عادت إلى الارتفاع مدعومة بتخفيف القيود، وبمجموعة من حزم التحفيز المالي والسياسات النقدية.

- كما تضمنت المتغيرات الاقتصادية خلال تلك الفترة ارتفاع الدين العالمي العام والخاص بمقدار 28 نقطة مئوية ليصل إلى 256% من الناتج المحلى الإجمالي العالمي خلال عام 2021. وقد شهدت التجارة الدولية خلال فترة أزمة كوفيد – 19 اضطرابًا في جانبي العرض والطلب للاقتصاد العالمي، مما أدى إلى تعثر التجارة الدولية. وبحلول عام 2021 انتعشت التجارة السلعية الدولية، متجاوزة مستوى ما قبل الجائحة، ولم يحدث انتعاش في تجارة الخدمات. وفي عام 2021 زاد عدد الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع بحوالي 70 مليون شخص عما قبل الجائحة. كما اتسعت أوجه عدم المساواة في كل من الدخل والثروة، وبين الجنسين. وتأثرت كذلك أسواق العمل العالمية، حيث فقد 33 مليون شخصًا وظائفهم الرسمية. وبحلول عام 2021 ظل إجمالي ساعات العمل أقل من مستويات ما قبل الجائحة، كما أن العديد من الوظائف كانت مُخفضة الأجر، أو تمارس في ظروف عمل غير لائقة.
- أدى اندلاع الصراع الروسي – الأوكراني إلى تفاقم الآثار السلبية لأزمة كوفيد – 19، وقد تمثلت الآثار المباشرة للحرب على الاقتصاد العالمي في اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع تكاليف الشحن البحري، وتضخم الأسعار العالمية للسلع الأساسية، لاسيما أسعار الطاقة والغذاء. أما الآثار غير المباشرة للحرب على الاقتصاد العالمي فتمثل أهمها في تباطؤ التجارة العالمية وتغير أنماطها نتيجة لتراجع حركة الحاويات العالمية، وارتفاع القيمة الإسمية الفعالة للدولار الأمريكي، نظراً للدور المهيمن للدولار في المعاملات التجارية.
- وقد أدى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، واضطراب سلاسل الإمداد إلى زيادة معدل التضخم العالمي لما يقرب من 10% في عام 2022، وهو أعلى مستوى منذ 26 عامًا. وقد مثل الارتفاع في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة ثلثي الارتفاع في معدل التضخم العالمي. وفي محاولة لترويض التضخم المتزايد في معظم دول العام، اتجهت البنوك المركزية الرئيسية لرفع أسعار الفائدة الإسمية، مما أدى إلى زيادة تكاليف الإقراض، وزيادة مخاطر التخلف من سداد الديون السيادية. كما أدي ارتفاع أسعار الفائدة وتزايد حالة عدم اليقين لدى المستثمرين إلى انخفاض حاد في قيمة عملات نحو 142 دولة مقابل الدولار الأمريكي، مما أدى إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية بالعملات المحلية مقارنة بالسعر مقوم بالدولار الأمريكي، وارتفاع تكلفة المعيشة في الدول النامية والاقتصادات الناشئة. ومع استمرار وتيرة الحرب، من المتوقع أن يواجه الاقتصاد العالمي مخاطر عديدة قد تؤدى إلى تعميق التباطؤ الاقتصادي، وانتشار الركود العالمي.
- بالنسبة لتطور الأداء التنموي لمصر بين دول العالم، فقد كشف تتبع أداء ووضع مصر في أدلة التنمية البشرية المختلفة خلال الفترة (2016 –2022) عن أنها تقع في فئة البلدان ذات المستوى المرتفع للتنمية البشرية منذ عام 2015 حتى الآن. ورغم ما شهدته قيمة دليل التنمية البشرية من تحسن خلال الفترة (2015– 2019)، إلا أن ترتيبها تراجع من المركز 111 إلى المركز 116. وقد تقدمت مصر خلال عامي 2020، 2021 بنحو 19 مركزًا عن عام 2019، بالرغم من تراجع قيمة الدليل خلال هذين العامين، وقد ساهم في هذا التراجع انخفاض قيمة المؤشر الفرعي المعبر عن بعد الصحة، وهو العمر المتوقع عند الميلاد.
- تحتل مصر في مجموعة الدول مرتفعة التنمية البشرية المرتبة (30) من إجمالي 49 دولة تقع داخل هذه المجموعة، وذلك وفقًا لدليل التنمية البشرية الأصلي. وأما قيمة دليل التنمية البشرية حسب النوع، فقد أخذت اتجاهًا متناقصًا منذ عام 2017، وهو ما يعني اتساع الفجوة بين الجنسين. وقد كشف تحليل المؤشرات الفرعية لهذا الدليل

عن تحسن المؤشرات الفرعية الخاصة بالإناث، بل تفوقها على الذكور في بُعدي الصحة والتعليم، بينما يتفوق الذكور بشكل كبير ومتزايد عن الإناث في بُعد الدخل.

- فيما يتعلق بقيمة دليل التنمية البشرية المعدل حسب الضغوط على الكوكب (مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ونصيب الفرد من البصمة المادية)، فهي تقل عن قيمة دليل التنمية البشرية الأصلي لمصر، وهو ما يشير إلى أن ما يتم تحقيقه من تقدم في دليل التنمية البشرية يكون مقابل التلوث المصاحب للأنشطة الإنتاجية من ناحية، وإهلاك جزء من مخزون الموارد الاقتصادية من ناحية أخرى.
- كشف تتبع أداء مصر وفقًا لدليل التنمية المستدامة ومؤشراته الفرعية، أن قيمة هذا الدليل قد أخذت اتجاهًا عامًا تصاعديًا منذ عام 2016 حتى عام 2022، متفوقة في ذلك عن متوسط قيمة الدليل المسجل في عام 2022 لكل من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والمتوسط العالمي، وذلك رغم تراجع ترتيب مصر في عام 2022 بمقدار خمسة مراكز عن ترتيبها خلال العام السابق له، حيث احتلت المركز (87) من بين (163) دولة. وتم تصنيف الحكومة المصرية بأنها من الحكومات المتوسطة الالتزام والجهد فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية.
- كما أظهر تحليل أداء مصر بين دول العام في مؤشر الحوكمة العالمية ومؤشراته الست الفرعية خلال الفترة (2016–2021) أن هذا الأداء– وفقًا لقيمة الترتيب المئوي– كان متواضعًا في كافة المؤشرات، كما شهدت قيم تلك المؤشرات تذبذبًا واضحًا خلال هذه الفترة. وقد حقق مؤشر سيادة القانون أفضل أداء لمصر، وجاء في المراتب من الثانية حتى الرابعة من حيث الأفضل أداءً وعلى الترتيب مؤشر فعالية الحكومة، ومؤشر السيطرة على الفساد، ومؤشر الجودة التنظيمية. أما أقل المؤشرات لأداء مصر خلال الفترة محل الدراسة، فهو مؤشر إبداء الرأي والمساءلة الذي احتل الترتيب الأخير، بينما جاء في الترتيب قبل الأخير مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف والإرهاب.
- وكشف تحليل أداء مصر في دليل الابتكار العالمي، أنه على الرغم من تحسن ترتيب مصر عالميًا وفقًا لقيمة دليل الابتكار خلال عام 2022 بمقدار 18 مرتبة مقارنة بترتيبها في عام 2016، حيث احتلت المركز (89) من بين (132) دولة، فإن قيمة هذا الدليل قد شهدت انخفاضًا وتذبذبًا واضحًا خلال الفترة (2016– 2022). أما على مستوى الدليلين الفرعيين المكونين للدليل الإجمالي للابتكار، فدائمًا ما سبقت قيمة المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار قيمة دليل الابتكار العالمي، في حين تأتي قيمة المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار أقل من قيمة الدليل خلال الفترة المُشار إليها، الأمر الذي يشير إلى انخفاض كفاءة عملية الابتكار في مصر.

واختص الفصل الثاني بتناول مؤشرات الأداء التنموي في مصر بأبعاده الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال فترة التحليل المُشار إليها سابقًا، ويمكن إبراز أهم النقاط التي تم تناولها واستخلاصها في هذا الفصل على النحو التالي بالنسبة لكل بعد:

الأداء الاقتصادي

- تتطلب التنمية المستدامة تحقيق معدل نمو مرتفع ومتواصل للناتج المحلى الإجمالي، وقد أوضح التحليل أن هناك تذبذبًا في معدلات النمو على مدى فترة الدراسة (2016/2015– 2022/2021). وقد تبين انخفاض معدلات النمو في أوقات الأزمات، سواء أكانت محلية أم خارجية، مما يشير إلى ضعف قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات.
- أظهرت المؤشرات الاقتصادية وجود خلل مزمن في بنية الاقتصاد انعكس في ضعف القدرة على مواجهة الأزمات. ومن أبرز مظاهر هذا الخلل الفجوات في موارد التمويل في الدولة متمثلة في: عجز في الادخار؛ وعجز في الموازنة العامة، وعجز في ميزان المدفوعات. وهي فجوات متشابكة فيما بينها وبين هيكل الإنتاج والاستثمار، حيث أن هناك

خللًا في بنية الإنتاج والاستثمار في غير صالح القطاعات الإنتاجية وبخاصة الصناعة. ويؤدي هذا الخلل إلى استمرار اعتماد التنمية على استيراد سلع أساسية، من أهمها مستلزمات الإنتاج، وبعض السلع الغذائية الأساسية، والآلات والمعدات، وذلك مع ضعف حصيلة الصادرات. وهكذا، فإنه مع كل أزمة تحدث وتؤثر على تدفق الواردات، يتعطل الإنتاج المحلي، ويرتفع التضخم، وتزداد حدة المشكلة مع ضعف موارد النقد الأجنبي.

- ويوضح هيكل إيرادات النقد الأجنبي في ميزان المدفوعات اعتماده تحويلات العاملين في الخارج وعلى صادرات ضعيفة نسبيًا، وبدرجة ما على استثمارات المحفظة (الأموال الساخنة)، وهي الأكثر تقلبًا وهشاشةً، خاصة في وقت الأزمات عندما يكون الاحتياج إليها كبيرًا. كما أن هيكل الواردات يتسم بارتفاع نسبة الواردات من السلع الوسيطة والاستثمارية التي تشكل أكثر من 40% من الواردات، بالإضافة إلى الاعتماد على الاستيراد في سلع غذائية أساسية مثل القمح والزيوت.
- إن تذبذب معدلات النمو والعجز المزمن في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، نتج عنه تزايد الديون وارتفاع تكلفة الاقتراض. فقد تضاعف حجم الدين الخارجي خلال الفترة 2015– 2022. ورغم انخفاض نسبة الديون قصيرة الأجل إلا أنها تزايدت في السنوات الأخيرة. كل هذه الظواهر عطلت قدرة الدولة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن ثم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع الأزمة الحالية المركبة والمستمرة أصبحت الموارد غير كافية، ليس فقط للتنمية، بل غير كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان من الغذاء ومستلزمات الإنتاج. ومن ثم ارتفع معدل التضخم، واضطرت السياسة النقدية للجوء إلى التشديد النقدي حيث تم رفع سعر الفائدة بشكل متزايد لاحتواء التضخم واجتذاب استثمارات أجنبية، خاصة مع ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المتقدمة والناشئة.
- لجأت الدولة مرة أخرى في عام 2016 إلى صندوق النقد الدولي للحصول على قرض بفائدة ميسرة. وكالمعتاد حدد الصندوق شروطه، ومن أهمها تحرير سعر الصرف بشكل كامل ومستمر. وصاحب تحرير سعر الصرف انخفاض غير مسبوق في سعر الجنيه، مما انعكس في ارتفاع قيمة الواردات، واستمرار التضخم وتزايده. وقد شكل ذلك عبئًا ضخمًا على تكلفة المعيشة ومعاناة الطبقات الفقيرة والمتوسطة، كما أصبح عبئًا على الموازنة العامة للدولة، حيث تزايدت تكلفة خدمة الدين نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة، وأصبحت الفوائد تستنزف نسبة متزايدة من المصروفات العامة.
- ارتفعت تكلفة توفير الخدمات العامة والاستثمارات العامة. وواجهت الدولة الأزمة من خلال السياسة المالية، التي تعاني أصلًا من ضيق الحيز المالي، وذلك بتوفير برامج الحماية الاجتماعية، وأهمها "تكافل وكرامة"، وذلك بالإضافة إلى استمرار المبادرات التي بدأت في فترات سابقة، خاصة في مجال الصحة، والتي أدت إلى بعض التحسن في مؤشرات الحالة الصحية للسكان، وكذلك التوسع في الإسكان الاجتماعي، وتخفيض المناطق غير الآمنة والعشوائيات. ومع ذلك لم تنخفض معدلات الفقر، والتي يرجح أن تكون قد تفاقمت مع الأزمة الحالية. ومما يزيد من حدة المشكلة ضيق الحيز المالي في الموازنة العامة وضعف القاعدة الضريبية، ومن ثم تبرز أهمية توسيع القاعدة الضريبية وتنويع مصادر التمويل، وطرح بدائل جديدة لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية والتنموية، ووضع سقف للدين العام وإطالة فترات استحقاقاته.
- إن نمو القطاع الخاص وزيادة استثماراته يمكن أن يخفف العبء عن كاهل الموازنة العامة ويحد من تزايد الدين العام بصفة خاصة، لأن هذه الاستثمارات تمُول من موارد ذاتية في حين يمول الاستثمار العام بالاقتراض.
- أوضح التحليل أنه رغم أهمية الصناعة كقطاع قائد للتنمية، إلا أن الاستثمارات الصناعية الخاصة قد تراجعت خلال فترة الدراسة، وتزايد توجه القطاع الخاص نحو الأنشطة العقارية والتجارة على حساب الصناعة. ولذا من المفيد في هذا السياق أن تقوم الدولة باتباع سياسة صناعية ذكية لتخفيض تكلفة الإنتاج للقطاع الخاص، خاصة في الأنشطة الواعدة في التصدير، مثل الصناعات الهندسية

والغذائية والمنسوجات، وأيضاً في السلع الاستراتيجية ذات الوزن الكبير في الاستيراد، مثل السلع الوسيطة والرأسمالية لتخفيف الضغط على موارد النقد الأجنبي وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات.

- من أجل تعزيز مساهمة الاستثمار الخاص في النمو الاقتصادي وتحقيق الحياد التنافسي فيما بين أنشطة الدولة والقطاع الخاص، أطلقت الدولة وثيقة "سياسة ملكية الدولة"، وبحيث يقوم صندوق مصر السيادي بتنفيذها، بالإضافة إلى تعظيم المشاركة مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي. ويتطلب الاستغلال الكفء لموارد هذا الصندوق ترتيب الأولويات الاستثمارية، واستهداف عدد محدود من المجالات التي تتميز بقدرتها على تحقيق نتائج تنموية في الأجل الطويل من نمو وتشغيل، وزيادة الصادرات، والإنتاجية، ودخول تكنولوجيات جديدة.
- رغم أهمية تزايد الاستثمار الخاص، إلا أنه يجب توجيهه إلى القطاعات والأنشطة ذات الأهمية الاستراتيجية للدولة، والتي تدعم التنمية المستدامة، وما تتطلبه من تحول هيكلي. ويتطلب ذلك إيجاد الآليات التي تجعل القطاع الخاص يتوجه إلى الاستثمار في هذه الأنشطة، رغم ما قد تكون عليه من ربحية أقل من قطاعات أخرى مثل الإسكان الفاخر وغيره. كما يجب تحفيزه بآليات مناسبة لزيادة التصدير. ومن الآليات الناجعة في هذا السياق، آلية المشاركة بين القطاعين العام والخاص المحلي والأجنبي، لما تؤدي إليه من خفض نسب المخاطر التمويلية.

الأداء الاجتماعي

- إن تنمية رأس المال البشري من المتطلبات الأساسية للتنمية، وهي في ذات الوقت تتأثر بالتحديات التي تواجه التنمية الشاملة.
- رغم تحسن بعض مؤشرات الرعاية الصحية، خاصةً فيما يتعلق بتراجع معدلات الوفيات وتحسن الحالة التغذوية للأطفال، إلا أنه ما زالت الطبقات المتوسطة والفقيرة تعاني من ارتفاع تكلفة الخدمات الصحية. وقد أطلقت الدولة العديد من المبادرات الصحية التي تستهدف تحسين مستوى الخدمات الصحية خلال الفترة (2014 – 2021). ولعل أهم هذه المبادرات المبادرة الخاصة بالكشف عن فيروس سي، وهو ما أدى إلى تراجع هذا المرض الذي كان منتشرًا بشدة في المجتمع المصري. وكانت هناك مبادرات أخرى تتعلق بقوائم انتظار التدخلات الحرجة، ومبادرات خاصة بالأطفال وأخرى بالسيدات. ورغم أهمية هذه المبادرات ونتائجها الإيجابية إلا أنه من الأفضل أن تكون هذه الخدمات في سياق التخطيط والسياسات الموضوعة في المؤسسات القائمة على الشئون الصحية في الدولة.
- كما أطلقت الدولة منظومة التأمين الصحي الشامل، التي سيتم تطبيقها على 6 مراحل على مدار 15 عامًا. وتم إطلاق التشغيل التجريبي بالمرحلة الأولى من المنظومة بمحافظة بورسعيد في يوليو 2019، وتلاها بالترتيب محافظات الإسماعيلية والأقصر وجنوب سيناء وأسوان والسويس حتى عام 2023. وبذلك يكون قد تم تطبيق المنظومة في محافظات المرحلة الأولى الست فقط في أربع سنوات، مما يشير إلى التأخير في تطبيق البرنامج الزمني لتطبيق المنظومة في جميع المحافظات في عام 2032 كما هو مخططًا له. ويرجع ذلك إلى ارتفاع التكلفة وعدم تأهيل البنية التحتية للمنشآت الصحية في معظم المحافظات، ونقص الكوادر البشرية الطبية الكفء، وأيضًا نقص الكوادر البشرية الفنية المدربة على صيانة الأجهزة الطبية المتطورة. كما تجدر الإشارة إلى غياب التقييم الجاد لتطبيق المنظومة في المرحلة الأولى على الرغم من أهميته لتلافي سلبيات تنفيذ هذه المرحلة، وتعظيم إيجابياتها عند تنفيذ المراحل الأخرى للمنظومة.
- مازالت الموارد البشرية للقطاع الصحي من أطباء بشريين وممرضين تمثل تحديًا كبيرًا أمام تحسين مستوى الرعاية الصحية في ضوء تراجع أعداد الأطباء البشريين والممرضين مقابل تزايد الطلب على الخدمات الصحية نتيجة زيادة عدد السكان من جانب، وتدني الأوضاع الاقتصادية لهم من جانب آخر، مما أدى إلى هجرة العديد من الأطباء من ذوي الكفاءات للعمل بالخارج. ومن ثم يتطلب الأمر وضع خطة متكاملة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعاملين بالقطاع الصحي، ليس فقط من خلال إعادة النظر في منظومة الأجور، ولكن من خلال توفير بيئة عمل مناسبة، وتوفير المعدات والأجهزة

الطبية التي تمكنهم من القيام بأعمالهم، وخاصةً في المناطق النائية.

- لا تزال قضية التمويل على رأس التحديات التي تواجه تطوير المنظومة الصحية في ظل عدم قدرة الإنفاق العام المخصص لقطاع الصحة على مواجهة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية، وتنامي دور القطاع الخاص الذي يرهق المواطنين بتكلفة خدماته الصحية المرتفعة. وربما يتطلب الأمر تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الصحة مع وجود مزيد من الحوافز للقطاع الخاص لهذا النوع من الشراكة، مع ضمان تقديم خدمات ذات جودة مرتفعة وتكون في متناول الجميع.
- من الأهمية بمكان تطوير قاعدة بيانات متكاملة للمعلومات والمؤشرات الصحية، لتحسين منظومة المتابعة والتقييم واتخاذ التدابير التصحيحية في الوقت المناسب من ناحية، وتمكين الباحثين من إجراء الدراسات والبحوث التي تساعد في دعم عملية اتخاذ القرار من ناحية أخرى.
- ضرورة زيادة الإنفاق على البحث والتطوير في قطاع الصحة، وخاصة المنظومة الدوائية، ومراجعة سياسات التسعير ومواجهة نقص الأدوية، وتقليل الاعتماد على الواردات، خاصة من المواد الفعالة والخامات الوسيطة اللازمة لإنتاج الدواء في ضوء ارتفاع تكلفة الاستيراد، ونقص الموارد المتاحة من النقد الأجنبي للاستيراد.
- على الرغم من جهود الدولة لتطوير التعليم، إلا أنه تواجه هذه الجهود بعض التحديات التي قد تعوقها، على الأقل في الأجل القصير. ومن أهم هذه التحديات ارتفاع معدلات الأمية التي تتخطى ربع السكان تقريبًا (15 سنة فأكثر)، واستمرار ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي، وارتفاع كثافة الفصول وخاصة بالمدارس الحكومية، وتراجع عدد المدرسين مقارنة بعدد الطلاب، بالإضافة إلى ضعف مستوى بنية الاتصالات وتكنولوجيا والمعلومات في المدارس. فضلًا عن ضعف مستوى مهارات استخدام الإنترنت والتطبيقات التكنولوجية المختلفة، وخاصةً بالمناطق الريفية الأكثر فقرًا، حيث تنتشر الأمية الهجائية بشكل واضح.
- بالنسبة للإنفاق العام على التعليم، تشير البيانات إلى أن هناك زيادة في الإنفاق العام على التعليم بالأسعار الجارية بين عامي 2016/2015، 2021/2020 بدون الأخذ في الاعتبار أثر ارتفاع معدلات التضخم على القيمة الحقيقية لهذا الإنفاق خلال هذه الفترة. وتبلغ نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الإنفاق العام نحو 10% في عام 2021/2020، بانخفاض عن مثيلتها في بداية الفترة محل الدراسة (11.9% في عام 2016/2015)، وكذلك انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي خلال ذات الفترة من 3.6% إلى 2.4%، مما يبعدها أكثر عن النسبة المقررة في الدستور. ومن ثم تعد مشكلة تمويل تطوير التعليم من أعقد التحديات، بسبب ضخامة هذه التكلفة لأنها تتطلب إنفاقًا جاريًا سنويًا مرتفعًا، وليس مجرد استثمارات يتم تنفيذها بتكلفة محددة وتنتهي بعد التنفيذ. وهو ما يمثل عبء ضخم على الموازنة العامة للدولة في ظل محدودية الحيز المالي، مما يتطلب البحث في تطبيق سياسات وآليات مبتكرة لتمويل تطوير التعليم، ومراجعة سياسة مجانية التعليم بحيث تقتصر على التعليم الأساسي والمتفوقين في المراحل الأعلى. كذلك يمكن مشاركة القطاع الخاص مع الحكومة في تمويل بعض أنواع التعليم برسوم، مما يحقق عائدًا للدولة يخصص لتطوير التعليم في المراحل المجانية.
- يظل التنسيق بين منظومتي التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي أحد التحديات الرئيسية التي تحتاج إلى تعاون كامل وتنسيق بين الوزارتين، وخاصة فيما يتعلق بنظام الثانوية العامة المقترح تعديله، وكذلك فيما يتعلق بإعداد وتأهيل المعلمين التربويين بشكل جيد بما يتناسب مع منظومة التعليم قبل الجامعي الجديدة وما تتضمنه من تعديل بالمناهج وطرق التعلم والتقييم. علاوة على التنسيق فيما يتعلق بتطوير المناهج التعليمية لتحقيق التكامل بين مراحل التعليم المختلفة.
- كذلك من التحديات التي تواجه التعليم ارتفاع تكلفته بالنسبة للأسر المصرية منخفضة ومحدودة الدخل، حيث تشير بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2020/2019 إلى ارتفاع نصيب التعليم من الإنفاق الكلي

للأسر المصرية من حوالي 4.5% في عام 2018/2017 إلى نحو 5.7% في عام 2020/2019. فلم تعد تكلفة التعليم تقتصر على التكاليف الدراسية فقط، ولكن أيضًا تكلفة خدمات الاتصالات للتمكين من استخدام التطبيقات المختلفة للتعلم والامتحانات. وهذا يتطلب أن يتم توفير خدمات الإنترنت للأسر محدودة ومنخفضة الدخل بأسعار منخفضة مع الحفاظ على جودة الخدمة المقدمة لهم.

- توضح مؤشرات تطور نسبة الفقر في مصر خلال العشرين عامًا الماضية أنها اتخذت اتجاهًا عامًا متزايدًا منذ عام 2000/1999 حتى عام 2018/2017. وفي عام 2020/2019 انخفضت نسبة الفقر لتصل إلى حوالي 29.7%، وهى المرة الأولى التي يحدث فيها انخفاض لنسبة الفقر، ومع ذلك تظل نسبة الفقر مرتفعة، حيث يبلغ عدد الفقراء في عام 2020/2019 نحو 29.6 مليون نسمة تقريبًا، مقابل 10.6 مليون نسمة في عام 2000/1999، وهذا يعني أن عدد الفقراء قد ارتفع بنحو 20 مليون فرد خلال 20 عامًا. وتؤكد مقاييس الفقر في مصر أن للفقر بعدًا جغرافيًا واضحًا، حيث ينتشر الفقر في المناطق الريفية أكثر من انتشاره في المناطق الحضرية، وفي مناطق الوجه القبلي بصفة عامة، وعلى الأخص في منطقة ريف الوجه القبلي، كما سبق توضيحه في الإصدارات السابقة من هذا التقرير.
- ويعد برنامج الدعم النقدي والمساعدات الاجتماعية، وتحديدًا برنامج "تكافل وكرامة"، خاصة بعد ضم معاش الضمان الاجتماعي إليه، من أكبر برامج الحماية الاجتماعية التي تنفذها الدولة بالنظر إلى عدد المستفيدين وحجم الإنفاق على هذه البرامج. فخلال الفترة (2021/2020-2015/2014) ارتفع عدد المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" من نحو 63.9 ألف مستفيد في بداية الفترة إلى نحو 3.8 مليون مستفيد في نهايتها. وتستحوذ محافظات الوجه القبلي على نحو 71% من المستفيدين من البرنامج، بينما بلغ نصيب محافظات الوجه البحري نحو 24%. كما تم الإعلان عن إطلاق المرحلة الثانية من مبادرة "حياة كريمة" بنهاية عام 2020 باستثمارات قدرها 9.6 مليار جنيه، تستهدف 375 تجمعًا ريفيًا في 14 محافظة معظمها في الوجه القبلي.
- لا شك أن منظومة الحماية الاجتماعية قد شهدت تطورات كبيرة خلال السنوات الماضية، ولكن هناك بعض التحديات التي ينبغي التغلب عليها لتعظيم الاستفادة من هذه البرامج، مما يتطلب القيام ببعض التدخلات، من أهمها: وجود قاعدة بيانات موحدة لكافة البرامج وأعداد المستفيدين، مما يساعد في تحديد المستحقين بدقة، ومراجعتها بصفة دورية، خاصة على المستوى الجغرافي، والمتابعة المستمرة والدقيقة لعمليات التنفيذ، خاصة برامج الدعم المشروطة مثل البرنامج النقدي "تكافل وكرامة" الذي يرتبط بعدة شروط تتعلق بالانتظام في الرعاية الصحية والالتحاق والانتظام في التعليم للأطفال. فلابد من وجود متابعة فعالة للالتزام بهذه الشروط، وكذلك قياس أثر هذا البرنامج على تحسين مستوى الرعاية الصحية والالتحاق بالتعليم والحد من التسرب. ومن الأفضل وجود برنامج واحد للحماية الاجتماعية يضم كل هذه البرامج، بحيث يتم وضع معايير معينة للأسر المستفيدة. ويجب ألا تقتصر متابعة تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية على قيمة الصرف ومجالات هذا الصرف فقط، فالأهم هو تقييم كفاءة وفعالية تنفيذ هذه البرامج من خلال حصر عدد المستفيدين من تنفيذ المبادرة، وحجم هذه الاستفادة سواء عن طريق البيانات المكتبية، أو إجراء المسوح الميدانية.
- تنعكس مشكلة النمو السكاني والتركز الحضري والفقر في انتشار العشوائيات والمناطق غير الآمنة. وفي الفترة الأخيرة حدث تحسن في مواجهة هذه المشكلة من خلال برامج للإسكان الاجتماعي، حيث تضاعفت وحدات الإسكان الاجتماعي أربع مرات فيما بين 2014، 2020).

الأداء البيئي

- أدى ضعف موارد التمويل وضعف الخصائص السكانية واستمرار التركز الحضري رغم جهود الدولة في هذا الصدد، إلى تحديات بيئية كبيرة تواجهها الدولة في مسيرتها للتنمية المستدامة، حيث يُمثل نقص الموارد المائية وموارد الطاقة وتلوث الهواء والتغيرات المُناخية أهم تحديات تنمية البيئة والنهوض بها، فقد أخذ متوسط نصيب الفرد من الموارد

المائية العذبة – على سبيل المثال– في التناقص المستمر خلال الفترة 2016/2015– 2022/2021 نتيجة للثبات النسبي في الموارد المائية العذبة التقليدية وغير التقليدية وزيادة عدد السكان، مع أنه منخفض أصلًا عن معدل الاستهلاك الطبيعي للفرد المحدد من قبل الأمم المتحدة (1000 م3/سنة)، مما يُمثل تحديًا كبيرًا لتحقيق التنمية، بل تحديًا لاستمرار الحياة ذاتها.

- على الرغم من إصدار عدة استراتيجيات قطاعية لإدارة العمل البيئي في مصر، مثل الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المُناخية والحد من مخاطر الكوارث الناجمة عنها في عام 2011، والتوجهات الاستراتيجية لسياسات إدارة المخلفات الصلبة في عام 2014، والاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي (2015–2030)، والاستراتيجية الوطنية للتغيرات المُناخية 2050، إلا أنه يُفتقد وجود آلية فعالة لتنسيق عمليات صياغة السياسات، وكان يتم تضمين السياسات البيئية كجزء من سياسات القطاعات المختلفة من قبل الوزارات التنفيذية مع عدم وجود تكامل بين السياسات وعمل الوزارات المختلفة. وترتب على ذلك ضعف أداء العديد من المؤشرات البيئية، بالإضافة إلى النقص الشديد في البيانات البيئية وعدم دوريتها على الرغم من إلزام قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994 والمعدل بقانون رقم 9 لسنة 2009 لجهاز شئون البيئة بإعداد تقارير دورية عن المؤشرات الرئيسية للوضع البيئي في مصر، ونشرها بصفة دورية. ومن ثم لم تؤت هذه الاستراتيجيات والسياسات والأدوات البيئية المطبقة ثمارها بالدرجة المطلوبة، لحداثة الكثير منها من ناحية، وضعف التنسيق والرقابة والقدرة على التنفيذ بين وزارة البيئة والجهات التنفيذية والمحافظات من ناحية أخرى.

ما الذي يمكن استخلاصه من متابعة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة؟

لعل من الحلول المقترحة لمواجهة تحديات التنمية المستدامة بكل أبعادها، تكمن في التركيز على الاقتصاد الحقيقي وإصلاح هياكل الإنتاج، ومن ثم هيكل التجارة الخارجية. وذلك من خلال:

- التخطيط كضمانة أساسية لنجاح الدولة في تنفيذ رؤيتها التنموية، فهو ضروري لضمان تعظيم مساهمة كل من القطاع العام والقطاع الخاص والقطاع التعاوني في التنمية المستهدفة، مع التركيز على النهوض بالقدرات البشرية للسكان وزيادة معدل الادخار المحلي.
- تمكين القطاع الخاص من الانطلاق في الإنتاج والتوجه بقوة للتصدير، من أجل توفير فرص عمل للأعداد المتزايدة من السكان، وتوفير دخول لائقة، وأيضًا توسيع فرص التطور التكنولوجي المرتبط بالتصدير وفقًا لمتطلبات وشروط الأسواق العالمية. وعلى التوازي مع سياسة التوجه للتصدير يجب تبني سياسة تستهدف الحد من الاعتماد على الواردات في السلع الاستراتيجية، وذلك لتدعيم قدرة الدولة على تأمين احتياجاتها، خاصة في أوقات الأزمات، وزيادة المكون المحلي في إنتاج الصادرات لتعظيم المردود منها، وتخفيف الضغط على موارد النقد الأجنبي. ولمواجهة مشكلة التمويل فإن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص المحلي والأجنبي تتيح توسيع فرص التمويل وتوسيع خيارات التنمية.
- تفعيل مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في صياغة السياسات ومتابعة التنفيذ، وهو ما يتطلب إتاحة المعلومات بشفافية وبشكل كاف، ومراعاة توازن المصالح بين كافة أطراف المجتمع.
- اتباع سياسات تنموية رشيدة ومرنة ومتسقة، حيث أظهر تحليل تطور معدلات النمو بوضوح أن الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي يُعد من أهم عوامل التنمية.

وأخيرًا يتناول الفصل الثالث قضية التقرير، وهي "محركات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري"، ويمكن إبراز أهم النقاط التي تم تناولها واستخلاصها في هذا الفصل على النحو التالي:

- في ضوء أهمية التحول الهيكلي في دفع النمو والتشغيل والتنمية ككل، وتعزيز قدرة الاقتصاد على مواجهة الأزمات، خاصة بعد ما مر بالعالم من أزمات متلاحقة في الآونة الأخيرة، فرضت أن يكون التعافي عادلًا وقادرًا على الصمود وصديق للبيئة.

- أكدت الأدبيات الاقتصادية على أن التحول الهيكلي يعتبر محركًا هامًا للنمو والتنمية. كما برهنت التجارب التنموية القديمة والحديثة على ذلك أيضًا، وأن التغير الهيكلي الداعم للإنتاجية يعد متطلبًا رئيسًا للتنمية الاقتصادية. ويُعرف التحول الهيكلي المحفز للنمو Growth enhancing structural change بأنه انتقال اقتصاد دولة ما من الأنشطة الاقتصادية كثيفة العمالة ومنخفضة الإنتاجية إلى أنشطة كثيفة المهارات وعالية الإنتاجية، مما يدفع كلًا من الإنتاجية والنمو للأمام. ويتطلب هذا التحول سياسات صناعية جادة وإطار مؤسسي داعم وموارد بشرية ومادية وتكنولوجية دافعة. ولكن ينبغي أن يكون هجر الأنشطة كثيفة العمالة بشكل انتقائي وعلى مراحل وبسرعات يمكن أن تتصاعد مع إحراز تقدم ملموس في خفض معدل البطالة وازدياد الندرة النسبية لعنصر العمل.
- إن التصنيع هو المحرك الرئيسي لعملية التنمية لعدة أسباب، فهو اللاعب الرئيسي في نمو الإنتاجية لما ينطوي عليه من الاستفادة من التطورات تكنولوجية، وهو المُنتِج للمعدات والآلات ومدخلات الإنتاج التي تحتاجها القطاعات الأخرى، وهو المصدر الرئيسي للطلب على أنشطة عالية الإنتاجية في القطاعات الأخرى مثل النقل والتمويل وخدمات الأعمال، بالإضافة إلى طبيعة منتجاته التي لا تتعرض للتلف، مما يجعل منتجاتها أكثر قدرة على التداول والتصدير مقارنة بالمنتجات الزراعية على سبيل المثال، ومن ثم تعد مصدرًا هامًا للنقد الأجنبي.
- على الرغم من أن التصنيع كان له دورًا رئيسيًا في التجارب التنموية المختلفة – قديمة وحديثة التصنيع – إلا أنه من الصعب اليوم الاعتماد عليه وحده في دفع النمو وخلق فرص العمل، خاصة للعمالة ذات المستويات المهارية المنخفضة. وذلك لعدة أسباب، أولها أن هناك تكاملًا متصاعدًا بين الصناعة التحويلية والخدمات، وبالتالي ينظر إليهما باعتبارهما متكاملين وليسا بديلين. وثانيها أنه لا يمكن أن يكون النمو الاقتصادي مستدامًا، والتحول الهيكلي مكتملًا إذا كان أحد قطاعات سلسلة القيمة ضعيفًا. ومن ثم، من الضروري الاهتمام بقطاعي الزراعة والخدمات في توليد فرص العمل المنتجة، مع تبني نموذج تنموي لخلق فرص عمل منتجة ذات مهارات مرتفعة في قطاع الصناعة التحويلية. ويتحقق ذلك عن طريق سياسات تدعم العملية الإنتاجية، مثل سياسات للتدريب ودعم الأجور، بالإضافة إلى حوافز وخدمات لدعم الأعمال مصممة وفقًا لاحتياجاتها؛ وهو ما يتطلب سياسات صناعية جديدة.
- يمكن رصد مجموعة من العوامل الأساسية التي توفرت في النماذج التنموية الناجحة، والتي تعد ضرورية في أي وقت، وهي: معدلات ادخار مرتفعة، ومعدلات مرتفعة للاستثمار في رأس المال المادي والبشري، وزيادة مطردة في التصدير، وسياسات لعدالة توزيع الدخول، وحكومات مستقرة، واقتصاد كلي مستقر، وقطاع صناعي تنافسي يتسم بتوسيع قاعدة الصناعات الثقيلة عمومًا، وصناعة الآلات والمعدات خصوصًا، وزيادة الإسهام المحلي في تقنيات الصناعة من خلال التطوير والابتكار التكنولوجي. كما أن هناك مجموعة من السياسات التقليدية التي لازالت صالحة وضرورية، ومنها تدنية السلوك الريعي، وخدمة مدنية كفء، وتدخل حكومي مدروس في الأسواق، وأنظمة تحفيزية مرتبطة بالأداء، واعتماد مكثف على السياسة الصناعية، وتشجيع التعاونيات، وضمان المنافسة. وقد أدركت الحكومات محدودية الأسواق وفشلها في تحقيق النتائج المرجوة، لذلك تبنت مجموعة من السياسات، ومنها: تنظيم الأسواق لضمان عملها بكفاءة، وخلق الأسواق إن لم توجد، واستثمارات مباشرة في القطاعات عالية النمو وذات القدرة التصديرية المرتفعة، وتهيئة بيئة مناسبة للاستثمار الخاص وللمبادرات الخاصة لخدمة أهداف عامة محددة مسبقًا، وتوزيع الدخل بصورة أكثر عدالة.

أهم محركات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري

- تبنت مصر العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول الهيكلي، ولكن لم تنجح هذه المحاولات المتعددة في تحقيق المستهدف، واستمر هيكلها الاقتصادي في المراحل الأولى من التنمية، فما زال هيكل توزيع الناتج المحلي الإجمالي والعمالة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بعيدًا عن تحقيق التحول الهيكلي. حيث يعكس النمط الحالي للإنتاج والتشغيل تحيزًا واضحًا للاستثمار في قطاعات الخدمات

التقليدية في مقابل قطاعات الاقتصاد الحقيقي والقطاعات الخدمية مرتفعة الإنتاجية، خاصة الصناعات التحويلية. بينما جوهر التحول الهيكلي يتمثل في تسريع وتيرة التصنيع والانتقال إلى التصنيع العميق الذي يعني عدم الاقتصار على تصنيع منتجات نهائية أو وسيطة اعتمادًا على مكونات مستوردة كليًا أو جزئيًا، والسعي إلى تصنيع بعض هذه المكونات محليًا.

- تتركز أهم معوقات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري في تدني الإنتاجية الكلية للعوامل، نتيجة تدني مهارات مخرجات نظام التعليم والتدريب المهني وعدم قدرته على تلبية متطلبات سوق العمل، وتراجع البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار وغياب ارتباطه بالأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى البيروقراطية ووجود بعض أوجه الفساد بالجهاز الإداري بالدولة، وضعف الحوكمة والشفافية والمشاركة المجتمعية. ومن ثم يمكن أن تتمثل أهم محركات التحول الهيكلي لإنجاز التنمية في مصر في: الاستثمار في رأس المال البشري وربطه بمتطلبات سوق العمل، وتحفيز البحث العلمي والابتكار من أجل تطوير التكنولوجيا بالأنشطة الاقتصادية، وتفعيل تطبيق مبادئ الحوكمة والمشاركة المجتمعية في صنع القرار. ولكي تعمل هذه المحركات الثلاثة لتحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد المصري لابد من توافر متطلبات معينة تختلف من محرك لآخر.
- في ضوء ما سبق، ولكي يتحقق التحول الهيكلي المحفز للنمو والتنمية في مصر، ينبغي التأكيد على مجموعة من الاعتبارات الهامة، وهي:
  - ضرورة إعداد استراتيجية واضحة ومعلنة للتحول الهيكلي، تعكس استمرارية السياسات والجدية بدلًا عن طرح بعض البرامج المؤقتة أو المرتبطة بمواجهة أزمة أو مرتبطة برؤية في فترة ما؛ فالاستمرارية والتتابع هما السبيل نحو بناء الثقة في جدية التوجهات الإصلاحية، ومطلب مسبق لزيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.
  - إن النجاح في تحقيق التحول الهيكلي يتطلب أمدًا متوسطًا على الأقل يُبذل خلاله جهد متواصل وفق رؤية واضحة وبأهداف محددة. ولابد من البدء سريعًا لطول الطريق وصعوبته، فالأمر لا يحتمل التأجيل.
  - ضرورة وجود آلية مؤسسية لمشاركة ممثلي القطاع الخاص من اتحادات وجمعيات مستثمرين، والمجتمع المدني في تصميم استراتيجية التحول الهيكلي، ووضع آليات تنفيذها.
  - تضمين البعد البيئي والاجتماعي في برنامج التحول الهيكلي؛ حيث أن التحولات الهيكلية الناجحة تستهدف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة. والتجربة الآسيوية رغم نجاحها في إعطاء أولوية واضحة للبعد الاجتماعي بجانب البعد الاقتصادي، إلا أنها انطوت على تحديات ترتبط بالجانب البيئي. لذلك فإن مراعاة الأبعاد الثلاثة في أي برنامج إصلاح هيكلي يُعد ضرورة لتحقيق الأهداف المرجوة.
  - يتطلب تحقيق التحول الهيكلي وزيادة الإنتاجية وزيادة الاستثمارات إطارًا مؤسسيًا وتنظيميًا داعمًا ومرنًا يمكنه الاستجابة السريعة للمتغيرات، وهو ما يصعب في ظل ارتباط قضية التحول الهيكلي بعدد كبير من الوزارات التي يتبع كل منها العديد من الجهات والهيئات، علاوة على عدد من المجالس العليا التي تضم في تشكيلها مجموعة من الوزارات. هذا التعقد يصعب معه التنسيق والسرعة في اتخاذ القرار على مستوى الجهات الحكومية.
  - سرعة مواجهة التحديات المختلفة التي تواجه القطاع الصناعي في مصر، وتحول دون تطوره وتركيزه لزيادة التنافسية والإنتاجية. ويتطلب ذلك ضرورة الانتهاء من إطلاق استراتيجية متكاملة وشاملة للتنمية الصناعية في مصر، تتضمن مستهدفات كمية محددة، وسياسات وآليات تنفيذية، ومؤشرات للمتابعة والتقييم، مع ضرورة استهداف استقرار الاقتصاد الكلي من خلال السياسات المالية والنقدية وسياسات القطاع المالي، وتبني أنظمة مناسبة لسعر الصرف ذات مرونة متزايدة. ويمكن الأخذ بنوعين من السياسات الصناعية، سياسات أفقية من خلال تحسين بيئة الأعمال، وسياسات انتقائية لدعم صناعات معينة في مراحلها الأولية، مع ربط هذا الدعم

بالأداء وتحفيز المنافسة. كما يمكن التوسع في الائتمان لقطاعات وشركات محددة، وإعفاءات ضريبية وجمركية لصناعات معينة، وسياسات تجارية حمائية لفترة معينة، وصور متنوعة من دعم الصادرات. وبالنسبة للتمويل يمكن استخدام أدوات تمويلية متنوعة لدعم التصنيع والتطوير التكنولوجي، مثل بنوك التنمية والبنوك الخاصة بقطاعات معينة.

- الحفاظ على استدامة الدين مع تمويل برنامج التحول الهيكلي، مما يتطلب توجيه الدين لمشروعات جيدة الاستهداف، وتوسيع الأسواق، وذلك بما يؤمّن وتوليد الإيرادات التي تضمن نموًا مستدامًا ماليًا. ويكون التمويل عن طريق الشراكة بين كل من الحكومة، وبنوك التنمية، والمؤسسات التجارية، والاعتماد على الدين الداخلي بدلًا من الخارجي للحفاظ على استقرار واستدامة الدين. وينبغي تحقيق التوازن بين خدمة الدين الخارجي والصادرات أو الاحتياطيات من النقد الأجنبي، وأيضًا التوازن بين الدين الداخلي وإيرادات الضرائب، وكذلك التوازن بين معدل النمو ورصيد الدين، بحيث يكون النمو كافيًا لضمان خدمة دين مستدامة.

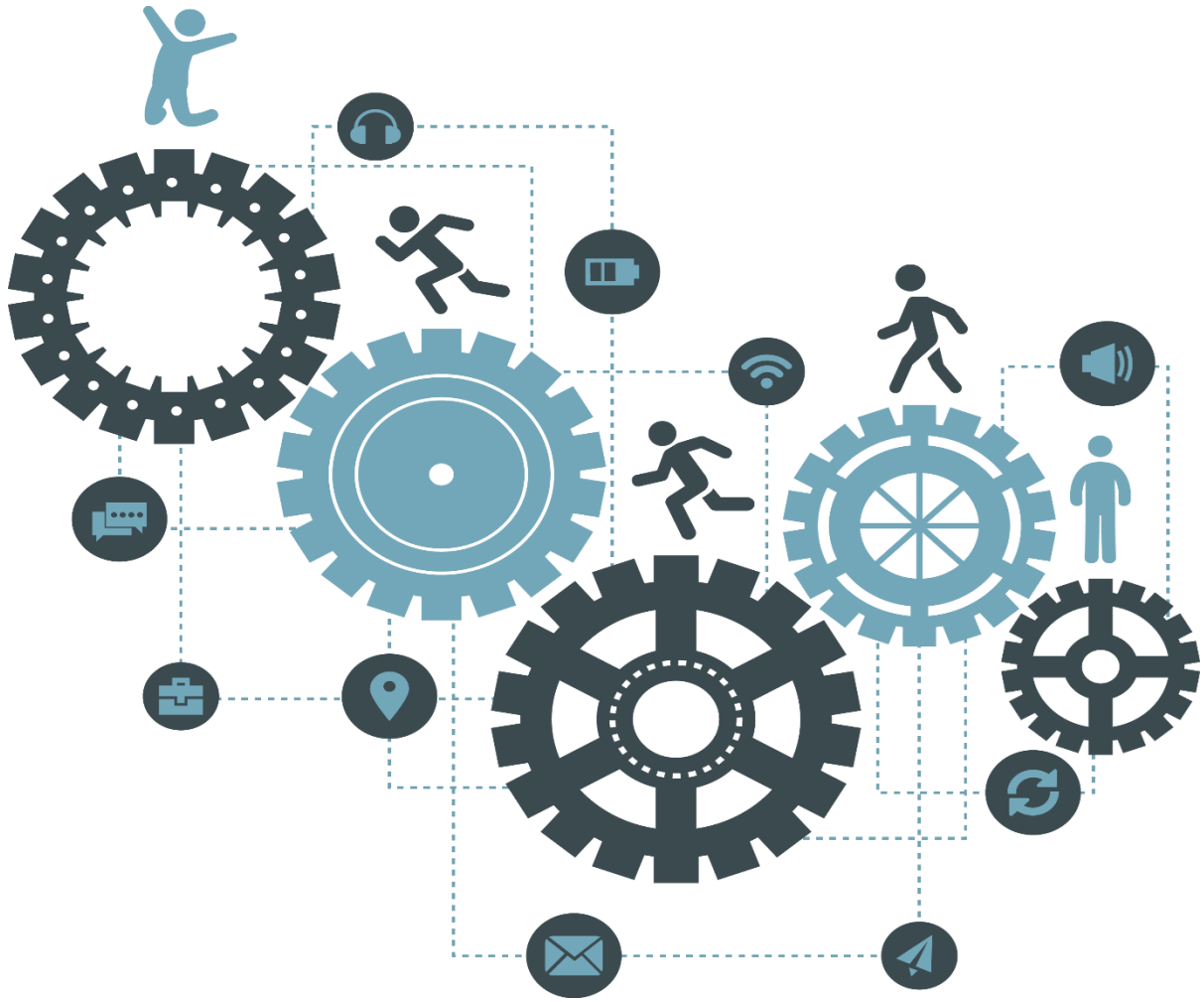

مقدمة

تُعبر التنمية في كل دولة، بصورة أو أخرى عن أفعال البشر لتطوير وتغيير جوانب الحياة والنشاط الإنساني نحو الأفضل، بما يشمله ذلك من جهود الاستغلال الأفضل للموارد، وتبني قيم وأدوات الاستدامة لضمان إطراد وشمول التنمية من جهة أولى، ومراعاة محيطها الحيوي الحاضن، وهو كوكب الأرض من جهة أخرى، وذلك كله في سياق تفاعلات مع متغيرات ومخاطر محلية وخارجية من جهة ثالثة.

في هذا الإطار، ورغم تفاوت خبرات التنمية من دولة إلى أخرى، إلا أن تجارب التنمية العالمية أفرزت بالفعل عبر العقود الأخيرة العديد من القواسم والخبرات المشتركة التي تتمحور في معظمها حول الإنسان صانع التنمية وهدفها الرئيسي. وأبرز تلك الخبرات: أهمية المشاركة، والتمكين، والحريات الأساسية، والحوكمة.

وخلُص العالم إلى الحقيقة الأكيدة: أنه عالم واحد يواجه مخاطر مشتركة ومستقبل مشترك. وهي الحقيقة التي تجسدت في توقيع 193 دولة في عام 2015 على أجندة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2030 (SDGs)، بأهدافها السبعة عشر، وغاياتها النوعية (169 غايةً)، ومؤشراتها المتعددة (244 مؤشرًا)، والتي كرست الحاجة الملحة لبناء عالم جديد أكثر استدامةً، وأكثر إنصافًا للبشر والأرض على السواء.

أفرزت تجارب التنمية المختلفة، ومن بينها التجربة المصرية، خبرات هامة ومستمرة حول تعقد وتشابك واعتمادية كافة جوانب التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وهو التعقد الذي فرض تحديات جوهرية أمام المخطط ومتخذ القرار سواء في عملية التخطيط للتنمية وصناعة السياسات العامة، أم في تقييم جوانب ونتائج وآثار التنمية المختلفة، وتحليل التقدم والتراجع في إدراك أهدافها قياسًا بما هو مخطط.

وفي هذا الإطار، تركز الإصدارات الدورية من تقرير "حالة التنمية في مصر" على الأبعاد التالية:

- حالة التنمية التي تُعبر عن مستوى الأداء التنموي الوطني والكفاءة المجتمعية، حيث يُمثل الأداء التنموي للدولة محصلة جماعية لمستويات الأداء لكافة الأطراف الفاعلة في عملية التنمية، والتي تشمل: أداء السلطات الرئيسية في الدولة المتمثلة في السلطات الثلاث: التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأداء أجهزة التخطيط وواضعي السياسات العامة، وأداء الجهات والأجهزة الحكومية بما فيها المحافظات وأجهزة المحليات، وأداء قطاعات ومنظمات الأعمال العامة والخاصة، وأداء التنظيمات والأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، وكذلك أداء وأدوار مؤسسات البحث العلمي ومراكز الفكر الوطنية في دعم كافة جوانب التنمية. ويتأثر هذا الأداء بصورة مباشرة، بمستوى جودة تفاعل الدولة ومنظماتها المعنية مع المتغيرات والمخاطر والفرص العالمية والإقليمية، والتعامل مع التزامات الدولة في هذا السياق والمتمثلة في المعاهدات والاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية التي تُؤثر على الأداء التنموي.
- حالة التنمية ليست تعبيرًا عن نتائج ترصدها وثائق التنمية فقط، سواء أكانت استراتيجيات أم خطط أم برامج أم موازنات، ولكنها تعبيرًا عن مدى أوسع، حيث يتم تناول كافة الإجراءات والأنشطة والتفاعلات المحلية والخارجية المؤثرة على التنمية بما فيها فلسفة إدارة التنمية ذاتها، وحدود التشاركية فيها، ومدى وحدود تعبير وثائق التنمية عن التطلعات المجتمعية، ورؤيتها وأدواتها لاستغلال وتنمية رأس المال البشري والاجتماعي والطبيعي والمعرفي خلال فترة زمنية محددة، وآلياتها في التفاعل الفعال مع المتغيرات المحلية والعالمية المؤثرة، والجاهزية لاستباق وإدارة الأزمات.
- علاقة الأداء التنموي لمصر بأداء دول وأقاليم العالم المختلفة، حيث تُوضح بعض المؤشرات العالمية التفاوتات في هذا الشأن مثل: مؤشر التنمية المستدامة، ودليل التنمية البشرية، ومؤشرات الحوكمة، وغيرها.
- تحسين الأداء التنموي يرتبط بإطلاق الطاقات والقدرات المجتمعية في كافة المجالات، وهى الطاقات التي تمثل عنصرًا حاكمًا- بجانب معطيات أخرى- في تحسين

الأداء التنموي، وذلك في إطار ما يُطلق عليه الكفاءة المجتمعية، وما يرتبط بها من حوكمة مجتمعية، والتي تتضمن النظر في: قياس وتقييم دور القطاع الخاص، وأدوار ومبادرات رأس المال البشري ورأس المال الاجتماعي والمشاركة المدنية الأهلية، والابتكار والإبداع، ونوعية وجودة الحياة، خاصة ما يتعلق بالفقر والحماية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية، والتعامل مع رأس المال الطبيعي، والتغيرات المُناخية، والحوكمة بما فيها حوكمة إدارة التنمية وحوكمة عملية التخطيط، وريادة الأعمال والفرص المتاحة، والهدر وكفاءة تخصيص الموارد، ودور البيانات والمعلومات والتحول الرقمي في دعم اتخاذ القرار وصنع السياسات، وغيرها.

يهتم الإصدار الحالي (الخامس) من هذا التقرير عن حالة التنمية في مصر، بتقييم الأداء التنموي وسياساته في مصر خلال الفترة (2016/2015-2022/2021) في ضوء مفهوم التنمية المستدامة بأبعادها المختلفة (اقتصادي- اجتماعي- بيئي)، أي يتم قياس مدى التقدم المحرز في مختلف أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية خلال هذه الفترة في ظل المتغيرات المحلية والإقليمية والعالمية. ويمكن أن تمتد هذه الفترة إلى سنوات سابقة إذا اقتضت متطلبات التحليل ذلك، مع ملاحظة أنه قد لا تتوفر بيانات عن بعض المتغيرات في بعض سنوات الفترة محل اهتمام التقرير. كما يهتم التقرير بتحليل موقع أداء مصر بين دول العالم في أهم القضايا الكونية المشتركة ذات الصلة الوثيقة بعملية التنمية، وذلك من خلال تناول هذا الأداء في بعض التقارير الدولية المعنية بهذه القضايا. ويتناول هذا الإصدار تحليل إحدى قضايا التنمية ذات الأولوية في المرحلة الحالية في مصر، وهي قضية "محركات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري". وبناءً على هذا التحليل يتم تقديم مجموعة من السياسات والآليات المستخلصة من تقييم حالة التنمية في مصر للمخطط وصُناع السياسات ومتخذي القرار، من أجل التعامل مع التحديات التي تواجه التنمية والتحول الهيكلي في مصر.

34%

الفصل الأول

تطور المتغيرات العالمية والإقليمية
وموقع الأداء التنموي لمصر بين دول العالم
خلال الفترة (2016/2015 – 2022/2021)

الفصل الأول

تطور المتغيرات العالمية والإقليمية وموقع الأداء التنموي لمصر بين دول العالم

خلال الفترة (2015/ 2016 – 2021/ 2022)

تمهيد

شهدت المتغيرات الجيوسياسية العالمية تطورًا سريعًا خلال الفترة (2016/2015 – 2022/2021) نظرًا لتوالى المتغيرات والأزمات العالمية، وحدوث تحولات كبيرة في النظام العالمي، وتنامي صعود فاعلين جدد، جاءت الصين وروسيا والهند على رأسهم. وقد أخذت تلك الدول على عاتقها تجديد وتطوير قدراتها الشاملة داخليًا تمهيدًا للانطلاق عبر الحدود خارجيًا. وصاحب الانطلاق عبر الحدود رعاية وتأسيس تنظيمات ومؤسسات جديدة خارج نطاق الهيمنة الأمريكية، وبمصاحبة العديد من الاقتصادات الناشئة في العالم مثل البرازيل وجنوب أفريقيا.

قبل ظهور جائحة كوفيد- 19 في أوائل عام 2020، كان الاقتصاد العالمي قد بدأ يشهد اتجاهات كبرى نحو الابتكار التكنولوجي، وتغير المُناخ، والتحضر، والهجرة الدولية. وقد أدت هذه الجائحة إلى التسريع ببعض هذه الاتجاهات، والحد من تحقيق البعض الآخر منها، بالإضافة إلى ظهور تحديات اقتصادية واجتماعية أخرى ولدتها تلك الأزمة. وقد أعادت الحرب الروسية الأوكرانية في 24 فبراير عام 2022 فتح الجراح الاقتصادية التي لم تلتئم بعد في أعقاب جائحة كوفيد-19. وأدت التداعيات الخطيرة لهذه الحرب إلى زعزعة استقرار الاقتصاد العالمي بقوة، وتحول المخاوف العالمية بعيدًا عن القضايا الصحية المتعلقة بفيروس كورونا لتستمر نحو المخاطر الجيوسياسية، والأمنية والاقتصادية والاجتماعية.

يهتم هذا الفصل من التقرير بتتبع تطور المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية والتكنولوجية العالمية والإقليمية خلال الفترة (2016/2015 – 2022/2021). كما يستعرض تطور الأداء التنموي لمصر بين دول العالم خلال ذات الفترة من واقع التقارير والمؤشرات الدولية التي تقيس الأداء الاقتصادي والاجتماعي لدول العالم.

أولاً: الملامح الرئيسية للمتغيرات الجيوسياسية

شهدت المتغيرات الجيوسياسية العالمية والإقليمية خلال السنوات السبع الماضية العديد من التحولات التي صاحبها تداعيات سلبية عديدة مازالت تتصاعد، أهمها النظرة التشاؤمية المستقبلية للاقتصاد العالمي. وقد أشار تقرير المخاطر العالمية لعام 2019 (Global Risks Report. 2019) والتقرير السابق له لعام 2018 إلى أن النظرة التشاؤمية المستقبلية للاقتصاد العالمي ترجع بصورة أو أخرى إلى التوترات الجيوسياسية التي تُعيق النمو العالمي، وتؤثر سلبًا على العمل الجماعي العالمي في التعامل مع الأزمات في ظل نظام دولي متعدد الأقطاب، وينطوي على الكثير من التناقضات وأوجه عدم المساواة، وتباينات في القيم والثروات، وتتسع فيه دائرة التوترات السياسية الداخلية والدولية، كما تتصاعد فيه نزعات الشعبوية والاستقطاب. بينما ركز تقرير المخاطر العالمية لعام 2023 (Global Risks Report. 2023) على المخاطر الاقتصادية والبيئية، فقد جعل أزمات تكلفة المعيشة هي أولى المخاطر العالمية في الأجل القصير لمدة عامين، يليها الكوارث الطبيعية والظواهر الجوية المتطرفة، ثم المواجهة الجيواقتصادية، يليها الفشل في تخفيف تغير المُناخ، ثم الاستقطاب الاجتماعي وتآكل التماسك المجتمعي. أما المخاطر العالمية في الأجل الطويل لمدة عشر سنوات، فيغلب عليها المخاطر البيئية المتمثلة في فشل التخفيف من حدة تغير المُناخ، ثم فشل التكيف من حدة تغير المُناخ، يليهما الكوارث الطبيعية والظواهر الجوية المتطرفة، ثم فقدان التنوع البيولوجي وانهيار النظام البيئي، والهجرة القسرية واسعة النطاق. وكما هو الحال في معظم دول العالم تتضمن المتغيرات الجيوسياسية

العالمية والإقليمية فرصًا ومخاطر عديدة تنعكس على حالة التنمية في تلك الدول، ومنها مصر.

1.1 المتغيرات الجيوسياسية العالمية

1.1.1 فيما قبل أزمة كوفيد – 19

- **الدور الأمريكي**

شهدت العقود الأخيرة تراجعًا في الهيمنة السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية، القطب الواحد في العالم بعد سقوط الاتحاد السوفيتي عام 1991، حيث تنامى صعود فاعلين جدد سواء من الدول أو التكتلات والمؤسسات الدولية الجديدة، مما يعتبر تحولًا في النظام العالمي. وطالما اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية نحو الحفاظ على هيمنتها على النظام العالمي الحالي من خلال تبنيها سياسات معينة تتمثل في: التحالف ضد تعديل بنية النظام العالمي، والدفاع عن نشر النموذج الديموقراطي الذي يحقق القيم الأمريكية، ووفاق القوى العظمى عبر المؤسسات الدولية للحفاظ على الأمن والسلم العالمي والمصالح المشتركة، وأخيرًا المطالبات بحوكمة النظام العالمي عبر المؤسسات العالمية التي تهيمن عليها الولايات المتحدة. وشكلت تلك السياسات حجر الأساس في تشكيل علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع غيرها من دول العالم وبالأخص القوى العالمية الصاعدة المتمثلة في الصين وروسيا والهند.

- **الصعود الصيني**

بحلول عام 2019 أصبحت الصين ثاني أكبر اقتصاد في العالم، وقد عملت خلال أربعين عامًا على بناء قدراتها الاقتصادية والعسكرية. كما قدمت الصين مشروعات كبرى لتطرح نفسها بقوة داخل النظام العالمي، تمثل أهمها في مبادرة الحزام والطريق التي اطلقتها في عام 2013 لربط ثلاث قارات معاً آسيا وأوروبا وأفريقيا بمشروعات عملاقة تُؤكد قدرتها الاقتصادية والسياسية. كما تعمل الصين على طرح نفسها في النظام العالمي من خلال النهج التعاوني وهو المدخل المعاكس للنموذج الأمريكي في تعامله على الصعيد العالمي. كما تعمل الصين على تبني الحوكمة العالمية التي تُبنى على أساس العلاقات المتبادلة والمتشابكة ذات الأبعاد الثقافية والاجتماعية والحضارية والأخلاقية، بجانب العلاقات الاقتصادية والسياسية. (مايكل جاي مازار وآخرون، 2017).

- **صعود اليمين المتطرف في أوروبا**

يعد بروز اليمين المتطرف على الساحة السياسية الأوروبية إحدى أكثر الظواهر السياسية أهمية على مدار العقود الثلاثة الماضية، حيث نجحت الأحزاب اليمينية منذ عام 2013 في تعزيز شعبيتها بالاستحقاقات الانتخابية في العديد من الدول الأوروبية. ومن أهم سمات هذه الأحزاب العداء للأجانب ورفض الأقليات والمهاجرين. وقد تعزز صعود اليمين المتطرف بعد فوز مؤيدي "بريكست" في استفتاء 2016، وفوز الرئيس الأمريكي "ترامب" في انتخابات عام 2016.

- **انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران**

يعد إعلان الرئيس الأمريكي في مايو 2018 عن انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي مع إيران وعودة جميع العقوبات عليها مرة أخرى بمثابة مرحلة فارقة بالنسبة للأوضاع الجيوسياسية والاقتصادية في منطقة الشرق الأوسط، أهمها ما يتعلق بأسواق البترول.

- **الإرهاب العابر للحدود**

شهدت دول العالم ومنها مصر موجات عنيفة من الإرهاب العابر للحدود خلال أوائل العقد الثاني من الألفية الثالثة. وقد تسببت العمليات الإرهابية في العديد من الخسائر البشرية، والاضطرابات في الأوضاع السياسية، والخسائر الاقتصادية في العديد من دول العالم. وبداية من عام 2017 شهدت مصر تراجعًا تدريجيًا ملحوظًا في تلك العمليات.

- **الصعود الروسي في النظام العالمي**

في مواجهة النظام الأحادي القطبية الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية. بلورت روسيا توجهات تتراوح بين منهج تعاوني مع بعض مكونات النظام العالمي وخاصة الصين، ونهج صدامي

قائم على الردع لتغيير شكل النظام العالمي، ونهج المهادنة لبناء القوة الذاتية (أندرو رادين وكلينت ريتش، 2017).

1.1.2 ما بعد جائحة كوفيد- 19 والحرب الروسية الأوكرانية

- **استمرار الصعود الصيني**

استمر الصعود الصيني أثناء أزمة جائحة كوفيد- 19 من خلال تطور دورها الدبلوماسي والتعاوني، الذي تمثل في إرسالها فرق وأدوات طبية لعدد من الدول مثل إيطاليا وإسبانيا فيما عرف بدبلوماسية الكمامات. بينما شككت الأزمة في الأسس التي قام عليها العمل الأوروبي المشترك، ففي الأيام الأولى للجائحة سارعت دول الاتحاد الأوروبي إلى إغلاق حدودها بما اعتبر تقويضًا لمبادئ الاتحاد القائم على حرية الحركة للأفراد والسلع. وأظهرت الأزمة صعوبة تجاوز الدول للأزمات العابرة للحدود بمفردها، ومن ثم مثلت الأزمة فرصة للتأكيد على أهمية التكامل والتعاون الدولي.

- **الحوكمة العالمية**

كذلك كشفت جائحة كوفيد – 19 عن ضعف مؤسسات الحوكمة العالمية، وعدم قدرتها على القيام بدورها كفاعل مستقل له القدرة على تعزيز العمل الجماعي، حيث فشلت منظمة الصحة العالمية في التنبؤ بالجائحة. كما أظهرت الجائحة عدم التنسيق والتعاون بين الدول في إيجاد حلول جماعية، ومن ثم بروز ما عُرف بـ "قومية اللقاح"، حيث تنافست الدول الكبرى على توفير اللقاح لمواطنيها على حساب الدول الأخرى. وفي هذا السياق أكدت جائحة كوفيد – 19 على عدم القدرة على الاستغناء عن الحوكمة العالمية، وضرورة إصلاح ما بها من عيوب ليتحقق التعاون الدولي في مواجهة التحديات العابرة للحدود.

- **سلاسل القيمة التكنولوجية: الصراع بين الولايات المتحدة والصين**

اشتعل الصراع بين الولايات المتحدة والصين في مجال سلاسل القيمة التكنولوجية. وقد أدت سياسة الرئيس الأمريكي تحت شعار "أمريكا أولًا"، والحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين من جهة، واعتماد العالم على الصين في الإمدادات الطبية الرئيسية مثل الأقنعة منذ انتشار جائحة كوفيد- 19 من جهة أخرى، إلى المطالبة بتقليل اعتماد الولايات المتحدة على سلاسل التوريد الصينية، وإعادة سلاسل التوريد إلى الولايات المتحدة خاصة للمنتجات المتطورة مثل الرقائق الإلكترونية، والبطاريات، والمكونات الصيدلانية، والإمدادات الطبية، والمعادن الأرضية النادرة. كما أصدرت الإدارة الأمريكية كذلك عدة قوانين تسمح بزيادة كبيرة في الإنفاق على البحث والتطوير في المجالات التكنولوجية. من جهة أخرى وجهت الولايات المتحدة الأمريكية اتهامات للصين بدعم الصناعات التكنولوجية بالمخالفة لقواعد التجارة الدولية، وانتهاك حقوق الملكية الفكرية الأمريكية، والنقل القسري للتكنولوجيا. وحاليًا تنخرط الولايات المتحدة والصين في حرب تكنولوجية شاملة لتحقيق القيادة الاقتصادية للعالم من خلال السيطرة على التقنيات المتطورة مثل شبكات الجيل الخامس، والذكاء الاصطناعي، وأشباه الموصلات.

- **الشراكة الأمريكية – البريطانية – الأسترالية**

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وأستراليا في سبتمبر 2021 عن تشكيل شراكة ثلاثية (AUKUS) لتعزيز التعاون الأمني والدفاعي فيما بينهم، ومساعدة أستراليا في الحصول على غواصات نووية. ويبدو أن الهدف من هذا الترتيب هو احتواء التمدد الصيني المتزايد في منطقة المحيطين الهندي والهادي. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الشراكة إلى تحالفات جديدة وآثار كبيرة على العلاقات عبر الأطلسي. (US Institute of Peace.2021)فقد رحبت اليابان وتايوان بهذا الإعلان، بينما اعتبرت فرنسا اتفاقية الشراكة هزيمة قوية ضدها. كما أبدت نيوزيلندا قلقها بشأن الجانب النووي للاتفاق. وترى الصين أن هذه الشراكة تستهدفها في المقام الأول؛ لذا فإنها سارعت بالتنديد بها.

- **عودة طالبان للحكم في أفغانستان**

أنهت الولايات المتحدة الأمريكية خلال أغسطس 2021 ما يقرب من 20 عامًا من الحرب في أفغانستان. وقد استاء

الحلفاء الأوروبيين بشدة من الانسحاب الأمريكي السريع وغير المنظم من أفغانستان، وعدم مراعاة مصالحهم الاقتصادية والأمنية بها. وبالنسبة للإرهاب الدولي، تعهدت طالبان بأنها ستمنع الجماعات الإرهابية، وخاصة تنظيم القاعدة من ارتكاب أعمال إرهابية في بلدان أخرى. ويعتقد المجتمع المدني أن الخطاب الرسمي لطالبان يختلف عما تتخذه الحركة من إجراءات فعلية، وخاصة ما يتعلق بحقوق المرأة؛ لذا تم إيقاف المساعدات الدولية لها. ونظرًا لما تواجهه أفغانستان من أزمات إنسانية، فقد دعت الأمم المتحدة إلى مواصلة المساعدات الإنسانية للأفغان، كما أعلنت الصين استعدادها للتعاون مع طالبان، وأطلقت باكستان حملة عالمية لحشد الدعم لحكومة طالبان. (UNDP.2021)

- **تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية**

أكدت الحرب الروسية الأوكرانية التي بدأت في أواخر فبراير 2022 على أهمية "الجغرافيا السياسية"، وعلى أن الأمن القومي مرتبط بالموقع الجغرافي كما هو مرتبط بالبعد الاقتصادي وثورة التكنولوجيا والاتصالات. فقد ارتبطت مطالب روسيا بشأن عدم انضمام أوكرانيا إلى الناتو بقربها الجغرافي مع روسيا، مما يشكل تهديدًا لأمنها القومي في حالة تمركز قوات الناتو على حدودها. وكان واضحًا أن التدخل العسكري الروسي في أوكرانيا يهدف إلى السيطرة على المنطقة الجغرافية التي يمكن أن تشكل مصدر تهديد لها، والعمل على تحييدها. وقد أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى تحولات سريعة في المشهد الجيوسياسي سينتج عنها بلا شك واقع عالمي جديد، من أهمها :

- فقدان الولايات المتحدة الأمريكية (القطب العالمي الوحيد) القوة الرادعة التي كان ينبغي أن تمنع روسيا من الدخول في صراع عسكري مع أوكرانيا. فقد اكتفت الولايات المتحدة بالحصار الاقتصادي والإعلامي والثقافي والرياضي لروسيا. وعلى الرغم من أن العقوبات الغربية أثرت سلبيًا على روسيا، إلا أنها أثرت أيضًا وبشدة على اقتصادات كل من أوروبا والولايات المتحدة.
- اعتراض 40% من إجمالي 193 دولة عضو في الأمم المتحدة على إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا للاستياء من هيمنة الغرب على النظام العالمي، ورفض كثير من الدول التحالف الكامل مع أي من الجانبين للحفاظ على علاقات جيدة مع كليهما.
- قيام بعض القوى الإقليمية مثل الهند وتركيا والمملكة العربية السعودية والهند بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع روسيا (مشتريات الهند للنفط الروسي، واستضافة تركيا لرؤوس الأموال الروسية، وقيام المملكة العربية السعودية بدعم قرار أوبك بتخفيض حصص إنتاج النفط). وقد أتاحت تلك العلاقات فرصة لروسيا لالتقاط الأنفاس وإضعاف الاستراتيجية الغربية لعزلها.
- تصاعد التوتر بين الولايات المتحدة والصين نتيجة للمخاوف الأمنية في تايوان.
- زيادة التقارب بين روسيا والصين لمعارضتهما لمزيد من التوسع في حلف الناتو، ودعم الصين للمقترحات الروسية لإنشاء ضمانات أمنية ملزمة طويلة الأجل في أوروبا.
- زعزعة استقرار أوروبا واضطراب سلاسل الإمداد العالمية وأسواق السلع الأساسية في العالم.
- زيادة الإنفاق على المساعدات الإنسانية والعسكرية، وعلى تعزيز القدرات الدفاعية، ومساعدة اللاجئين من هذه الحرب، مما يزيد من ديون الدول الأوروبية والتي هي مرتفعة بالفعل.
- تراجع حركة العولمة الاقتصادية. فقد فرضت الولايات المتحدة وحلفائها عقوبات اقتصادية قاسية على روسيا في سياق الأزمة الأوكرانية، والتي استهدفت البنوك الروسية بتجميد أصولها في المؤسسات المالية الأمريكية، وتشجيع الشركات الغربية على مغادرة روسيا، وإغلاق المجال الجوي الأوروبي أمام الطائرات

الروسية، ومنع وسائل الإعلام الروسية التقليدية والإلكترونية.

- صعوبة العمل المُناخي، حيث تهدد التوترات الجيوسياسية التعاون الدولي بشأن تغير المُناخ. نظرًا لأن الحرب الروسية الأوكرانية ستؤدي إلى إعادة توجيه الإنفاق العام المخصص لمعالجة تغير المُناخ إلى أولويات أخرى، قد يكون بعضها كثيف الكربون مثل المعدات العسكرية.

– إعادة تشكيل النظام العالمي

أثارت التحولات في المشهد الجيوسياسي والاقتصادي العالمي المخاوف من انقسام العالم بشكل أكثر وضوحًا إلى كتل جيوسياسية متنافسة يقل التعاون الاقتصادي والسياسي بينها، مما يؤدي إلى انخفاض النمو على المدى الطويل. وأصبح من المتوقع إعادة تشكيل النظام العالمي بالاتجاه نحو:

- التحول من نظام عالمي أحادي القطب متمحور حول الولايات المتحدة إلى نظام عالمي جديد متعدد الأقطاب .
- الاعتراف بروسيا كقوة جيوسياسية لا يمكن الاستهانة بها، وذلك على الرغم من انكماش الاقتصاد الروسي بنسبة 8.5% خلال عام 2022 من جراء الصراع مع أوكرانيا، خاصة مع العقوبات التي فرضتها 38 حكومة في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا على روسيا، واستجابة الشركات والبنوك العالمية لتلك العقوبات. (Gourinchas, Pierre-Olivier 2022) ومن ثم الإسراع بنظام جيوسياسي آسيوي متمركز حول الصين .
- فك الارتباط بالدولار الأمريكي. حيث تعمل بعض الدول كروسيا والصين على استكشاف بديل لنظام SWIFTلتمكين التجارة مع الدول الخاضعة للعقوبات الأمريكية.
- توسعة عضوية مجموعة البريكس، حيث تستعد الأرجنتين، وإيران، والمملكة العربية السعودية، وتركيا، ومصر، والجزائر للانضمام في يناير 2024 إلى مجموعة دول البريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب أفريقيا)، مما يعكس رغبة هذه الدول في التحول بعيدًا عن الهيمنة الغربية، وبناء طرق موازية لإتمام المعاملات المالية والاقتصادية والتجارية. وثمة توقعات بأن يكون لمجموعة البريكس دور أكثر نشاطًا في إعادة تشكيل النظام العالمي الجديد.
- التحالف بين الكتل الإقليمية مثل مجموعة البريكس، والاتحاد الأفريقي، وجماعة دول أمريكا اللاتينية والآسيان، ومنظمة شنغهاي للتعاون.
- تعميق التعاون بين الصين وأوروبا في مجالات الاستثمار والتجارة وتطوير البنية التحتية في أفريقيا.
- تطوير التعاون بين بنوك التنمية الدولية متعددة الأطراف (مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية، وبنك التنمية الآسيوي، والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير، وبنك الاستثمار الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية، وبنك التنمية الأفريقي، وبنك التنمية للبلدان الأمريكية، وغيرها).
- إنشاء إطار عمل جديد لتعزيز الاتفاقيات واللوائح المتعلقة بالاقتصاد الرقمي العالمي، بحيث تسمح الولايات المتحدة للشركات الرقمية الصينية بالعمل في الولايات المتحدة، وكذلك تفتح الصين أسواقها أمام الشركات الرقمية الأمريكية. علاوة على إنشاء "تحالف البيانات الدولي الذي يتألف من أكبر 20 شركة للاقتصاد الرقمي في العالم لتعزيز الحوكمة العالمية في الاقتصاد الرقمي.

1.2 التغيرات الجيوسياسية الإقليمية

شهدت المنطقة العربية خلال الفترة محل اهتمام التقرير (2022/2021-2016/2015) استمرار العديد من الأزمات التي بدأت في فترات سابقة، بالإضافة إلى ظهور صراعات واضطرابات جديدة، منها:

- استمرار الأزمة اليمنية التي تمثل تهديدًا واضحًا لخطوط الملاحة البحرية العالمية، والملاحة في قناة السويس على وجه الخصوص.
- استمرار الأزمة الليبية التي أسفرت عن تهريب كميات كبيرة من الأسلحة، واتخاذ عدد من التنظيمات الإرهابية ليبيا منطلقًا لعملياتها، مما قد يهدد أمن الحدود المصرية والأمن القومي المصري ككل.
- تقسيم السودان الشمالي مرة أخرى في ظل الحرب الأهلية الدائرة في دارفور، بالإضافة إلى الاضطرابات العديدة بين دولتي الشمال والجنوب بسبب الصراع على الحدود، خاصة منطقة أبيي الغنية بالنفط، مما زاد من مخاطر تهريب السلاح، ومخاطر تهديد تدفق مياه النيل لمصر.
- العلاقات الثنائية بين تركيا والسودان المتمثلة في الاتفاق المبرم بينهما في ديسمبر 2017، والذي يتم بمقتضاه انتقال إدارة جزيرة "سواكن السودانية Suakin "الواقعة على البحر الأحمر لصالح الجانب التركي لمدة غير محددة بحجة ترميمها وإعادتها إلى أصلها القديم. وتكمن الخطورة في كون هذا التحالف يتخذ شكلًا اقتصاديًا في ظاهره، أما باطنه فيحمل في طياته أهدافًا عسكرية بين الجانبين التركي والسوداني، مما قد يهدد الأمن القومي المصري.
- تجدد النزاعات بين دولتي المغرب والجزائر (جبهة البوليساريو) على الصحراء الغربية في النصف الثاني من عام 2021. وأسفرت هذه النزاعات عن قطع الجزائر لعلاقاتها الدبلوماسية مع المغرب واستدعاء السفراء، وإغلاق الجزائر الحدود والمجال الجوي للبلاد أمام الطائرات المدنية والعسكرية المغربية. وقد امتد تأثير الأزمة في العلاقات الجزائرية – المغربية على الشرق الأوسط، فزاد التقارب المغربي – الإسرائيلي، والتقارب الجزائري – الإيراني. من جهة أخرى حصلت المغرب على اعتراف الحكومة الأمريكية بمغربية الصحراء الغربية، وقد يؤدي هذا الاعتراف إلى استمرار الجزائر في إثارة التوتر في إقليم الصحراء رفضًا للسيادة المغربية عليها.
- شهدت المنطقة العربية كذلك تدخلات من قبل القوى العظمى والكبرى في أكثر من دولة عربية والتي انعكست على مصر ودورها في المنطقة، وتعددت تلك التدخلات على النحو التالي:
  - قوى عظمى تسعى للحفاظ على وضعها الإقليمي وتمثلها الولايات المتحدة الأمريكية.
  - دول كبرى تعمل على بناء نفوذها أو استعادته خاصة الصين وروسيا.
  - دول كبرى ذات نفوذ تقليدي مثل دول الاتحاد الأوروبي خاصة فرنسا وإيطاليا.
  - دول إقليمية ذات نفوذ ومطامع استعمارية وتمثلها إسرائيل.

وهناك كذلك الطموح الأثيوبي للقيام بدور أكبر إقليميًا من خلال التنمية الاقتصادية، واستغلال سد النهضة ومياه النيل في هذا السياق.

تحمل هذه المتغيرات الجيوسياسية الإقليمية العديد من المخاطر على مصر، أهمها تأثير النزاع في اليمن على الملاحة في البحر الأحمر وقناة السويس، وخطر التعنت في الموقف الأثيوبي بشأن سد النهضة على حصة مصر في مياه النيل.

ثانيًا: الملامح الرئيسية للمتغيرات الاقتصادية

2.1 أهم المتغيرات الاقتصادية فيما قبل الحرب الروسية الأوكرانية

ضاعفت التحولات التي مرت بها القوى الجيوسياسية خلال السنوات الأخيرة من مخاطر الأزمات الاقتصادية والمالية العالمية في ظل انهيار المبادئ والممارسات الاقتصادية المستقرة سابقًا خاصة تلك المرتبطة بالتجارة، ومن أمثلتها:

– تصاعد الاتجاهات الحمائية والحروب التجارية

تجسدت مظاهر تصاعد الاتجاهات الحمائية والحروب التجارية في:

- التراجع الحاد في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في منظمة التجارة العالمية وفشل جولة الدوحة.
- التفاوض في إطار اتفاقيات التجارة الإقليمية، والتي شهدت وضع قواعد جديدة للتجارة فيما بين الدول الراغبة فيما بينها، الأمر الذي قد ينعكس على مصر في ازدياد حدة المنافسة وتآكل التفضيلات التجارية في أسواق التجارة الإقليمية.

-انسحاب بريطانيا من الاتحاد الأوروبي

قررت بريطانيا في يونيو 2016 الخروج من الاتحاد الأوروبي، وقد كان لذلك آثار مباشرة سلبية على التجارة الخارجية بينها وبين مصر، تمثل أهمها في الآثار السلبية لتخفيض قيمة الجنيه الإسترليني ليس فقط على صادرات مصر من السلع، ولكن أيضًا على القيمة بالدولار فيما يتعلق بالمساعدات التنموية التي تقدمها بريطانيا، وكذلك على قيمة استثماراتها، والعوائد من التحويلات والسياحة، وفي تحول بريطانيا أكثر نحو الحمائية بتقديم القليل من التفضيلات التجارية مقارنة بمجموعة الاتحاد الأوروبي.

-إطلاق مبادرة الحزام والطريق

أطلقت الصين مبادرة "الحزام والطريق" خلال عام 2013 بغرض تعزيز خطوات التنمية العالمية المشتركة، ومنذ ذلك الحين شرعت الصين في رحلة جديدة لتعميق تعاون الحزام والطريق مع دول العالم الواقعة على طول الحزام. وتجدر الإشارة أنه خلال عام 2021 أي بعد تسع سنوات من إطلاق المبادرة تم إقامة العديد من الممرات والطرق التي تربط بين العديد من الدول والموانئ، وإطلاق قطار للشحن بين الصين والدول الأوروبية وتعبيد العشرات من طرق النقل التي تربط بين نحو 200 مدينة في 24 دولة.

ووفقًا لبيانات وزارة التجارة الصينية بلغ حجم التجارة التراكمية للسلع بين الصين والدول الواقعة على طول الحزام والطريق قرابة التريليون دولار أمريكي، وتجاوزت الاستثمارات ثنائية الاتجاه 230 مليار دولار أمريكي. وبعيدًا عما يواجه مصر من تحديات وخاصة التمويلية منها، فإن أمام مصر العديد من الفرص لتعظيم الاستفادة من تنفيذ هذه المبادرة، أهمها الاستفادة من فرص الاستثمارات الصينية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والخدمات اللوجيستية على غرار تجربة TEDA الصينية بمنطقة قناة السويس، وذلك بجانب تحفيز الصادرات المصرية للصين، وتشجيع الصناعات المنتجة لبدائل الواردات.

اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر

فيما قبل جائحة كوفيد – 19 شهدت كثير من الأسواق الناشئة تحسنًا في بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار وتحديدًا في عام 2018، مما أدى إلى زيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية في ذلك الوقت لتلك الدول. فعلى سبيل المثال: فقد تأثرت إيجابيًا كل من البرازيل، وروسيا، وجنوب أفريقيا من انخفاض أسعار الصادرات من السلع، والتحسن في بيئة الأعمال لديهم. أما عام 2019 فقد شهد تراجعًا في تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم بنسبة 19%. وترجع أسباب هذا الاتجاه إلى تطلع الشركات عابرة القارات للاستثمار في الأسواق الناشئة، حيث زادت قيمة الاستثمارات الأجنبية الموجهة إلى الدول النامية بنحو 3%، بينما تراجعت هذه الاستثمارات الموجهة إلى الدول المتقدمة بحوالي 40% لتسجل أدنى مستويات لها منذ عام 2004. (UNCTAD. 2019)

في الفترة اللاحقة لجائحة كوفيد– 19 انكمش الاستثمار العالمي بنحو 2.7% في عام 2020، ثم عاود التوسع بنحو 7.5% في عام 2021 مدعومًا بتخفيف القيود، وحزم التحفيز المالي الكبيرة، والنمو المعتدل في كل من الصين والولايات المتحدة. أما في عام 2022 فقد كان من المتوقع عودته للنمو البطيء كما كان في الفترة السابقة للجائحة نتيجة تشدد السياسة النقدية وسحب الدعم المالي، مما يمثل تحديًا كبيرًا للاقتصادات النامية والاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

-تفاقم المديونية العالمية

شهد عام 2021 ارتفاع الدين العالمي العام والخاص بمقدار 28 نقطة مئوية ليصل إلى 256% من إجمالي الناتج المحلي

العالمي، ووصل لمستوى قياسي غير مسبوق قيمته 226 تريليون دولار أمريكي .(Gaspar, Medas and Perrelli 2021) وتعود 90% من هذه الطفرة في المديونية العالمية لديون الاقتصادات المتقدمة والصين الناتجة عن انخفاض أسعار الفائدة، وإجراءات البنوك المركزية (بما في ذلك عمليات شراء كبيرة للدين الحكومي)، والتطور الكبير لأسواقها المالية. ساهم في ذلك أيضًا أنه خلال جائحة كوفيد- 19، دعمت الحكومات والبنوك المركزية زيادة الاقتراض من جانب القطاع الخاص للمساهمة في حماية أرواح الأفراد والحفاظ على الوظائف وتجنب موجة من حالات الإفلاس. أما مديونية الأسواق الصاعدة (باستثناء الصين) والدول منخفضة الدخل فقد تراوحت ما بين 1 و1.2 تريليون دولار، وتمثل نسبة صغيرة من الارتفاع في الدين العالمي.

-اتجاهات نمو التجارة الدولية

لقد شهدت فترة جائحة كوفيد- 19 اضطرابًا في جانبي العرض والطلب للاقتصاد العالمي، مما أدى إلى تعثر التجارة الدولية. كما تصاعدت التوترات التجارية في عام 2020 نتيجة للصعوبات التي تواجهها الحكومات في التوصل إلى اتفاقيات عالمية بشأن التجارة وغيرها من القضايا. وقد أثبتت الجائحة ضعف التعاون الدولي في احتواء تداعيات الجائحة بما تفرضه من حواجز تجارية واستثمارية جديدة، حيث كانت الإجراءات المتخذة على المستوى الإقليمي خلال فترة الأزمة أكثر فعالية من التعاون على المستوى العالمي. كما تعطلت أيضًا اتفاقية التجارة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين التي تنص على تعهد الصين بشراء المزيد من السلع والخدمات الأمريكية، بينما وافقت الولايات المتحدة الأمريكية على خفض بعض التعريفات الجمركية المفروضة على المنتجات الصينية بين عامي 2017 و2019. أما في أفريقيا فقد تم إطلاق منطقة التجارة الحرة للقارة الأفريقية (AFCFTA) في عام 2018، ودخلت الدول في مفاوضات بشأن تنفيذه منذ يوليو 2019، حتى دخل حيز التنفيذ في يناير 2021 (Wikipedia).

وخلال عام 2021 انتعشت التجارة السلعية الدولية وتجاوزت مستوى ما قبل الجائحة، إلا أن تجارة الخدمات (كالسفر والسياحة الدوليين) لم تنتعش. وقد أشارت توقعات الأمم المتحدة إلى نمو التجارة العالمية في السلع والخدمات بنسبة 5.7% في عام 2022 مدعومة بالطلب القوي مع إعادة فتح المزيد من الدول واستئناف أنشطتها الإنتاجية (United Nations. 2022d) ولكن السلالات الجديدة من فيروس كوفيد- 19 كانت تشكل مخاطر كبيرة، كما أن التوترات المستمرة بين الصين والولايات المتحدة، وبين الاتحاد الأوروبي والمملكة المتحدة، يمكن أن تؤثر على التدفقات التجارية. والجدير بالملاحظة هو ظهور أنماط جديدة من التجارة مثل تجارة السلع الخضراء التي تضم سلعًا أكثر صداقة للبيئة وعمليات إنتاج أنظف، بالإضافة إلى التجارة الرقمية.

أما عن الشراكات الإقليمية فقد كان متوقعًا أن يدخل حيز التنفيذ خلال عام 2022 "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشامل (RCEP)" بعد 31 جولة من المفاوضات التي استمرت 8 سنوات، وتشمل هذه الاتفاقية للتجارة الحرة 15 دولة في شرق آسيا والمحيط الهادي.

- الابتكارات التكنولوجية المتسارعة

إن ما أحدثته الثورة الصناعية الرابعة من تطورات تكنولوجية متسارعة قد تسبب في حدوث ما يطلق عليه «الفجوة الرقمية» بين الدول. هذه الفجوة الرقمية ليست مجرد فجوة تقنية، ولكنها تنطوي على أبعاد اجتماعية واقتصادية. حيث تصبح الدول النامية في صراع لمواكبة تلك التغيرات التكنولوجية المتسارعة، نظرًا لأنها تحتاج إلى تراكم رأس المال، بالإضافة إلى تقدم تقني، وتقنيات إنتاج جديدة وفعالة. والأهم من ذلك حاجتها لقوى بشرية يمكنها التعامل مع التقنيات الحديثة واستيعابها، والقدرة على الابتكار، حيث أصبحت عاملًا رئيسيًا في الاقتصاد الرقمي، وهو أمر يضع تحديات إضافية على عاتق عملية التنمية في تلك الدول. وفي هذا السياق انعكست التطورات التكنولوجية التي شهدتها جميع البلدان جراء الثورة الصناعية الرابعة ومردوداتها الجارية والمستقبلية على كل من

الدول والمنظمات والأعمال وأشكال التنمية، حيث تم التحرك من ثورة المعرفة إلى ثورة البيانات والتحول الرقمي والذكي.

وقد دفعت جائحة كوفيد- 19 إلى الإسراع بتطبيق تكنولوجيات جديدة ونماذج أعمال مختلفة، كما ساهمت التقنيات الحديثة بشكل كبير في التخفيف من آثار هذه الجائحة أثناء تفشيها. وعلى الجانب الآخر، كانت هناك مساوئ للتطورات التكنولوجية، فبالرغم من أنها تعد محركًا أساسيًا للنمو الاقتصادي إلا أنها أوجدت مجموعة من الخاسرين، تمثل أهمها في إمكانية تفاقم أوجه عدم المساواة، وتسريح العمال، وحدوث "فجوات رقمية" جديدة، حيث أن 96% من سكان العالم الذين لا يصلون لخدمات الإنترنت – يُقدر عددهم بحوالي 2.9 مليار شخص في عام 2021- يعيشون في الدول النامية، ذلك على الرغم من ارتفاع عدد مستخدمي الإنترنت بنحو 4.1 مليار شخص بين عامي 2019، 2021 نتيجة لجائحة كوفيد- 19 (news.un.org). بالإضافة إلى اتساع الفجوة التكنولوجية بين الشباب وكبار السن، والتهديد باختفاء الوظائف ذات المهارات المنخفضة والمتوسطة نتيجة استحداث نماذج جديدة من الأعمال.

- تزايد الفقر وعدم المساواة

أسفرت جائحة كوفيد- 19 عن انخفاض دخل العمل العالمي بنسبة 5.3% في عام 2020 مقارنة بعام 2019، وأصبح 108 مليون عامل يعيشون في فقر مدقع ومتوسط، أغلبهم في الدول النامية، وفي عام 2021، زاد عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بحوالي 70 مليونًا عما قبل الجائحة (ILO. 2021b, ILO. 2021c) بالإضافة إلى تفاقم الفقر فقد أدت الجائحة إلى تفاقم أوجه عدم المساواة بأشكالها المختلفة، ومنها:

- عدم المساواة في الدخل: في عام 2021 انخفض متوسط دخل الأفراد في أدنى 40% من توزيع الدخل العالمي بنسبة 6.7% بالمقارنة بعام 2019، بينما انخفض متوسط دخل الأفراد في أعلى 40% من توزيع الدخل بنسبة 2.8 % (ILO. 2022)ويستحوذ أغنى 10% من سكان العالم على 52% من الدخل العالمي، بينما يحصل النصف الأفقر من السكان على 8.5% فقط من الدخل (World Inequality Lab. 2021).
- عدم المساواة في الثروة: استحوذ أغنى 1% من سكان العالم على 19% من الزيادة في الثروة العالمية، أي أكثر من مجموع ما حصل عليه أفقر 50% من سكان العالم منذ عام 1995 حتى عام 2021 (Oxfam. 2022). على صعيد آخر، بلغت حصة 50% الأفقر في العالم في إجمالي الثروة العالمية 2%، في حين بلغت حصة 10% الأعلى 76%. (World Inequality Lab. 2021) وقد ضاعف أغنى عشرة في العالم ثرواتهم منذ انتشار الجائحة.
- عدم المساواة بين الجنسين: شهدت الإناث انخفاضًا حادًا في التوظيف والمشاركة في القوى العاملة مقارنة بالذكور لاسيما في الدول النامية. ففي عام 2020، كان نصيب الإناث من العمالة في العالم 39% فقط، وتحملت الإناث 54% من النقص في الوظائف في العالم الناجمة عن الجائحة، خاصة في قطاعات الفندقة، والخدمات الغذائية وتجارة التجزئة والجملة، وفقدن الإناث 800 مليار دولار من دخولهن في عام 2020، بالإضافة إلى معانتهن من العمل غير الآمن وغير المستقر (Dang and Nguyen. 2021).

-أسواق العمل العالمية

خلال عام 2020 فقد 33 مليون عاملًا وظائفهم الرسمية، وأصبح 81 مليون عامل على مستوى العالم غير نشطين (ILO b. 2021) وبحلول عام 2021 ظل إجمالي ساعات العمل أقل من مستويات ما قبل الجائحة، وبلغ معدل البطالة في جنوب أفريقيا 34.9%، وهو أعلى معدل في العالم، بينما شهدت معدلات البطالة انخفاضًا في كل من الاتحاد الروسي، والصين، والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم من الانتعاش التدريجي الذي شهده عام 2022، إلا أن العديد من الوظائف كانت منخفضة الأجر أو كانت ظروف العمل بها

غير لائقة. كما أدت الجائحة إلى تغيير نمط العرض والطلب على العمالة (ILO. 2022).

– السياسة النقدية

منذ ظهور جائحة كوفيد – 19 اتخذت الدول في جميع أنحاء العالم تدابير استثنائية للتخفيف من الآثار الاقتصادية والمالية السلبية للجائحة، وتمت الاستجابة بسرعة وحجم ونطاق غير مسبوقين. ففي الاقتصادات المتقدمة خفضت البنوك المركزية بشدة أسعار الفائدة قصيرة الأجل لزيادة السيولة وتقليل تكاليف الاقتراض ودعم الأنشطة الاقتصادية. كما اعتمدت تلك البنوك اعتمادًا كبيرًا على أدوات السياسة النقدية غير التقليدية، ولا سيما برامج شراء الأصول واسعة النطاق (APPS) لتحقيق الاستقرار في الأسواق المالية وتحفيز الانتعاش. أما في الدول النامية التي عانت من تدفقات كبيرة لرأس المال إلى الخارج، وتزايد مخاطر عدم الاستقرار المالي، وارتفاع تكاليف التمويل الحكومي، فقد قامت البنوك بالعديد من تلك الدول بتصميم برامج واسعة النطاق على غرار تلك الموجودة في الاقتصادات المتقدمة، وإن كانت أصغر بكثير من حيث النطاق وأقصر في مدتها. وفي أواخر عام 2021، واجهت السياسة النقدية في معظم دول العالم منعطفًا حرجًا. فقد ارتفع التضخم العام العالمي إلى ما يُقدر بنحو 4.7%، أي نحو نقطتين مئويتين فوق معدل الاتجاه في السنوات العشر الماضية، وذلك بسبب الاختناقات في جانب العرض، وازدحام الموانئ، وارتفاع تكاليف الشحن، وانتعاش الطلب على الاستهلاك، وارتفاع أسعار المواد الغذائية ومنتجات الطاقة (IMF. October 2022).

2.2 أهم المتغيرات الاقتصادية بعد الحرب الروسية الأوكرانية

2.2.1 الآثار المباشرة للحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي

أدى اندلاع الصراع الروسي الأوكراني إلى اضطراب سلاسل الإمداد العالمية، وارتفاع تكاليف الشحن البحري، وتضخم الأسعار العالمية للسلع الأساسية.

– اضطراب سلاسل الإمداد العالمية

أدى اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية إلى مزيد من الاضطرابات الشديدة في سلاسل الإمداد العالمية، وتعميق الضغوط التضخمية وتباطؤ النمو الاقتصادي. فقد أسفرت الحرب الروسية الأوكرانية عن انقطاعات حادة في التدفقات التجارية عبر سلاسل الإمداد العالمية، نتيجة للتدمير الكبير الذي لحق بالبنية التحتية والموانئ الأوكرانية، والعقوبات الاقتصادية التي فرضتها 38 حكومة في أمريكا الشمالية وأوروبا وآسيا على روسيا والتي استجاب لها كثير من الشركات والبنوك العالمية (Gourinchas, Pierre-Olivier. 2022).

– ارتفاع تكاليف الشحن البحري

أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى قطع اتصالات روسيا بالموانئ الأوروبية، كما تم تقييد صادرات السلع إلى وجهات أخرى. وتعرضت موانئ أوكرانيا المطلة على البحر الأسود للحصار أو الاحتلال. وأدت الحرب إلى إغلاق متبادل للمجال الجوي بين روسيا و36 دولة، مما أدى إلى طول المسارات وارتفاع أسعار الشحن الجوي بين أوروبا وشرق آسيا. وقد يتباطأ النقل بالسكك الحديدية عبر روسيا بسبب إجراءات إضافية للتحقق من الامتثال للعقوبات، وقد تؤدي جولات أخرى من العقوبات لإيقافه تمامًا. كما أدى ارتفاع تكلفة الوقود خلال الأشهر الثلاثة الأولى من الحرب إلى زيادة تراوحت ما بين 5% إلى 14٪ من إجمالي تكاليف الشحن البحري (UN. 2022b).ونتيجة لازدحام الموانئ وارتفاع تكاليف الشحن البحري، ارتفعت أسعار استئجار سفن الحاويات إلى مستويات قياسية غير مسبوقة .

–تضخم الأسعار العالمية للسلع الأساسية

باتت المخاطر الجيوسياسية كالحرب الروسية الأوكرانية المحرك الرئيسي لارتفاع وتقلب الأسعار العالمية للسلع الأساسية واضطراب التجارة الدولية. ونظرًا لأن روسيا وأوكرانيا من كبار منتجي ومصدري الحبوب والنفط والغاز والمعادن،

شهدت هذه السلع الأساسية زيادات سعرية حادة، مما أدى إلى زعزعة استقرار الاقتصاد العالمي وتقويض ثقة أصحاب الأعمال والمستهلكين في جميع أنحاء العالم، وارتفاع كبير في معدلات التضخم (IFPRI. 2022) .

فقد أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى اندلاع أزمة طاقة عالمية واسعة ومعقدة بشكل غير مسبوق، وأعادت تشكيل عالم الطاقة .(IEA. 2022) بالنسبة للنفط: فمنذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية في 24 فبراير وحتى 8 مارس 2022، ارتفع السعر الفوري لخام برنت من نحو 101 دولار للبرميل إلى حوالي 133 دولار للبرميل (UNWTO. 2022). وفي أغسطس 2022، كانت الزيادة في أسعار النفط الخام صغيرة نسبيًا (36٪)، ولكنها مؤثرة على المستهلكين والمصنعين. ثم تراجعت أسعار النفط في سبتمبر 2022 بنحو 6% بالمقارنة بأسعارها في فبراير 2022، مما يشير إلى ضعف الطلب العالمي بدلًا من تحسن حالة العرض، وتباطؤ النمو العالمي والمخاوف المتزايدة بشأن الركود العالمي الوشيك، وتشديد شروط التمويل العالمية. وعلى الرغم من هذا التراجع في أسعار النفط، إلا أن ما يقرب من 60% من الأسواق الناشئة والبلدان النامية المستوردة للنفط شهدت زيادة في أسعار النفط بالعملة المحلية بسبب انخفاض قيمة العملات مقابل الدولار الأمريكي (World Bank. 2022a) وفي الخامس من أكتوبر 2022، شهدت أسعار النفط انتعاشًا جزئيًا لوصولها إلى 97 دولارًا للبرميل، حيث اتفق أعضاء أوبك+ على خفض الإنتاج بمقدار 2 مليون برميل يوميًا اعتبارًا من نوفمبر 2022، لكنها ظلت متقلبة منذ ذلك الحين.

أما أسعار الغاز الطبيعي فقد تباينت بشدة عبر المناطق، حيث ارتفعت الأسعار الأوروبية بنسبة 350٪ على أساس سنوي في أغسطس 2022 بسبب الإجراءات الصارمة التي اتخذتها العديد من الدول لإعادة بناء مخزوناتها، وتعويض الانخفاض في تدفقات الغاز من روسيا. وارتفعت أسعار الولايات المتحدة بنسبة 120٪ في ذات الشهر لكنها ظلت أقل بكثير من المستويات الأوروبية. وارتفع سعر الغاز الطبيعي المسال (LNG) في آسيا بنسبة 87% في أغسطس 2022.

واعتبارًا من سبتمبر 2022، انخفضت شحنات الغاز الروسي إلى الاتحاد الأوروبي بنسبة 80٪ مقارنة بما كانت عليه في السنوات الأخيرة. ولتعويض النقص في إمدادات الغاز الروسي، قررت أوروبا استيراد 50 مليار متر مكعب إضافية من الغاز الطبيعي المسال في عام 2022 مقارنة بالعام السابق.

وبالنسبة للفحم، ارتفعت أسعار الفحم المنقول بحرًا خلال عام 2022 بمقدار 180% من متوسطها خلال السنوات الخمس السابقة، بسبب زيادة الطلب على الفحم كبديل للغاز الطبيعي في توليد الكهرباء، وحظر الاتحاد الأوروبي استيراد الفحم من روسيا اعتبارًا من أغسطس 2022. وهذا التحول نحو الفحم سوف يعرض أهداف المُناخ للخطر نتيجة لزيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من الفحم. وتمثل أسعار الغاز والفحم المرتفعة 90٪ من الضغط التصاعدي على تكاليف الكهرباء حول العالم .

من المتوقع أن يؤدي ارتفاع الأسعار العالمية للنفط والغاز والفحم، إلى زيادة الاستثمار في الصناعات الاستخراجية وتوليد الطاقة القائمة على الوقود الأحفوري عالي الكثافة الكربونية، والتراجع عن الاستثمار في مصادر الطاقة المتجددة. ولكن من ناحية أخرى، قد توفر الأزمة الروسية الأوكرانية دفعة إضافية للإسراع بالتحول العالمي نحو مصادر طاقة أكثر اخضرارًا وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري على المدى الطويل (WTO. 2022a and b).

كذلك أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء، حيث وصل مؤشر أسعار الغذاء المركب لمنظمة الأغذية والزراعة (الفاو) إلى مستويات قياسية بلغت نحو 7.159 و5.158 في مارس وأبريل 2022 على التوالي. ومنذ بداية عام 2022، ارتفع مؤشر أسعار المواد الغذائية بمقدار 9.22%، مع ارتفاع مؤشر أسعار الزيوت النباتية بنسبة 6.51 .(UN. 2022c) % وخلال الفترة ما بين يونيو وسبتمبر 2022، تضخمت أسعار المواد الغذائية في جميع

دول العالم، ولكن بنسب متفاوتة. فخلال الأرباع الثلاثة الأولى من عام 2022، بلغ متوسط تضخم أسعار المواد الغذائية في جنوب آسيا أكثر من 20%. وبلغ معدل التضخم في مناطق أخرى، بما في ذلك أمريكا اللاتينية، ومنطقة البحر الكاريبي، والشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وأفريقيا، وجنوب الصحراء الكبرى، وأوروبا الشرقية، وآسيا الوسطى، ما بين 12% و15%. أما شرق آسيا والمحيط الهادئ فهي المنطقة الوحيدة التي شهدت تضخمًا منخفضًا في أسعار المواد الغذائية، ويرجع ذلك جزئيًا إلى الاستقرار النسبي في أسعار الأرز، الغذاء الرئيسي في المنطقة. وفي أكتوبر 2022، أدى ارتفاع تكاليف الطاقة والأسمدة وسوء الأحوال الجوية في الدول المنتجة الرئيسية للغذاء والمخاطر الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية إلى ارتفاع تضخم أسعار المواد الغذائية في معظم الدول بمعدلات سنوية تتراوح بين 10٪ و30٪ (شكل 1-1). وارتفع متوسط أسعار القمح والذرة والأرز في أكتوبر 2022 بنسبة 18٪ و27٪ و10٪ على التوالي، مقارنة بأكتوبر 2021.

شكل (1-1): اتجاهات أسعار المنتجات الزراعية خلال الفترة (1 يناير 2021 - 11 أكتوبر 2022)

(الأرقام القياسية الإسمية)

المصدر: World Bank. 2022a ملاحظة: يشمل مؤشر الصادرات الكاكاو والبن والقطن.

2.2.2 الآثار غير المباشرة للحرب الروسية الأوكرانية على الاقتصاد العالمي

أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى تداعيات غير مباشرة، ولكنها خطيرة على الاقتصاد العالمي. وأهم هذه الآثار غير المباشرة: تباطؤ التجارة العالمية وتغير أنماطها، وتهديد الأمن الغذائي العالمي، وارتفاع التضخم العالمي، وارتفاع أسعار الفائدة العالمية، وتباطؤ النمو الاقتصادي العالمي.

- تباطؤ التجارة العالمية وتغير أنماطها

منذ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، ظهرت مجموعة من المؤشرات التي تدل على تباطؤ التجارة السلعية العالمية كتراجع حركة الحاويات العالمية، وانخفاض مؤشر مديري المشتريات، وتباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وارتفاع القيمة الإسمية الفعالة للدولار الأمريكي.

يتم نقل معظم التجارة العالمية بواسطة السفن والحاويات. لذلك ينشر معهدي Leibniz Institute for Economic Research and the Institute for Shipping (Economics and Logistics) مؤشرًا شهريًا عن حركة الحاويات العالمية (RWI/ISL). ويعتمد هذا المؤشر على البيانات التي تم جمعها من 94 ميناء وتمثل 64% من حركة الحاويات العالمية، حيث يوضح المؤشر استمرار الركود في تجارة السلع العالمية منذ أكتوبر 2020 حتى يوليو 2022 (شكل 1-2).

شكل (1-2): حركة التجارة العالمية وفقًا لمؤشر (RWI/ISL) خلال الفترة (يناير 2015 - يوليو 2022)

(الرقم القياسي 2015 = 100)

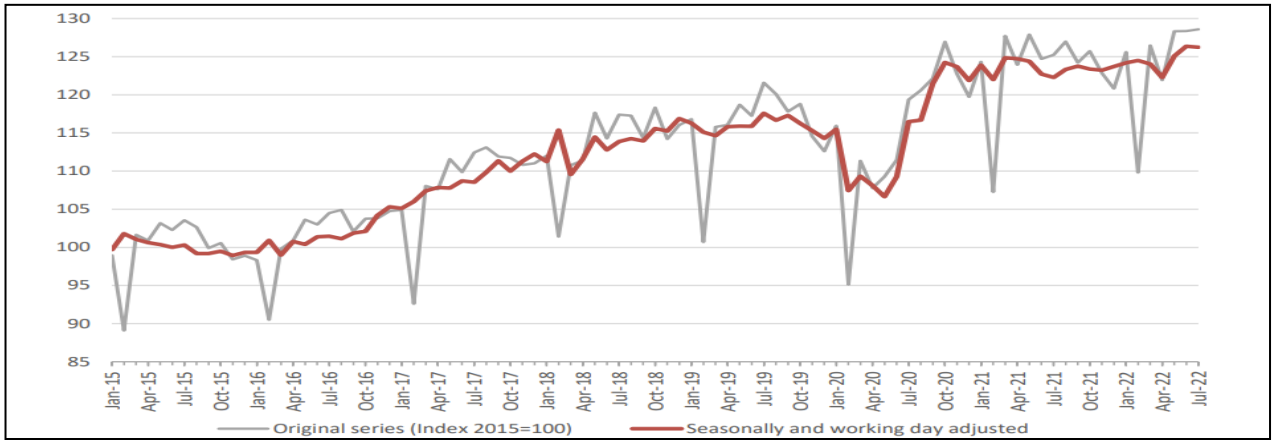

المصدر: Leibniz Institute for Economic Research and the Institute for Shipping Economics and Logistics

كما انخفض مؤشر مديري المشتريات الرئيسي الصادر عن مؤسسة جي بي مورجان (لأكثر من 40 دولة والمستند إلى استبيانات الأعمال) إلى أدنى مستوى في 26 شهرًا، حيث وصلت قيمته إلى 50.3 في أغسطس 2022، وهي أعلى بقليل من القيمة الحدية البالغة 50 التي تفصل التوسع عن الانكماش. كما انخفض المؤشر الفرعي الذي يمثل طلبات التصدير الجديدة إلى 47.0، مما يشير إلى الانكماش في نشاط التصنيع العالمي، واستمرار تباطؤ التجارة السلعية في الأشهر المقبلة (J.P.Morgan.2022).

كذلك ارتفعت القيمة الإسمية الفعالة للدولار بنحو 13% اعتبارًا من سبتمبر 2022 مقارنة بمتوسط عام 2021، مما أدى لمزيد من تباطؤ نمو التجارة العالمية نظرًا للدور المهيمن للدولار في المعاملات التجارية، وتأثيره الكبير على أسعار المستهلكين والمنتجين خارج الولايات المتحدة (IMF. 2022a, b and c). ومن المتوقع أن تؤدي الحرب الروسية – الأوكرانية إلى تغييرات في أنماط التجارة، بما يعكس الطلب العالمي المتزايد على المنتجات المستدامة بيئيًا.

- تهديد الأمن الغذائي العالمي

على الرغم من تزايد انعدام الأمن الغذائي منذ عام 2018 نتيجة لتواتر وشدة الصدمات المُناخية، والصراعات الإقليمية، وانتشار جائحة كوفيد- 19، إلا أن الوضع اتخذ منعطفًا أكثر دراماتيكية مع الحرب الروسية الأوكرانية. فقد أدت الحرب إلى ارتفاعات حادة في الأسعار كما سبق الذكر ونقص عالمي في الحبوب والأسمدة (التي تعتبر بالغة الأهمية للمحاصيل)، وفرض العديد من الدول قيودًا على الصادرات. ووفقًا لتقديرات البنك الدولي، تتطلب مساعدة الأسر الضعيفة في 48 دولة الأكثر تضررًا من ارتفاع أسعار استيراد الأغذية والأسمدة إنفاقًا إضافيًا يتراوح بين 5 مليارات و7 مليارات دولار، كما يلزم مبلغ إضافي قدره 50 مليار دولار لإنهاء انعدام الأمن الغذائي الحاد على مدى الإثنى عشر شهرًا القادمة. (World Bank. 2022a)

- ارتفاع التضخم العالمي

أدى ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الأساسية، واضطراب سلاسل الإمداد، وانطلاق الطلب المكبوت في أعقاب رفع الإجراءات المتعلقة بالجائحة في الاقتصادات المتقدمة، إلى زيادة التضخم العالمي لما يقرب من 10٪ في عام 2022، وهو أعلى مستوى في 26 عامًا. ويمثل الارتفاع في الأسعار العالمية للغذاء والطاقة ثلثي الارتفاع في معدل التضخم العالمي (شكل1-3). ووفقًا لصندوق النقد الدولي، بلغ التضخم في الاقتصادات المتقدمة أعلى معدل له منذ عام 1982، حيث وصل التضخم في الولايات المتحدة إلى أعلى مستوياته منذ حوالي 40 عامًا. بينما شهدت منطقة اليورو معدل تضخم بلغ نحو 10٪ في سبتمبر 2022. أما اقتصادات الأسواق الصاعدة

والنامية فقد شهدت تضخمًا معدله 10.1٪ في الربع الثاني من عام 2022، وبلغ ذروته في الربع الثالث (11%)، وهو أعلى معدل منذ عام1999 (IMF. 2022a and b) .

شكل (1–3): التضخم في المناطق المختلفة بالعالم مدفوعًا بارتفاع الأسعار العالمية للغذاء والطاقة

(%، سنوي)

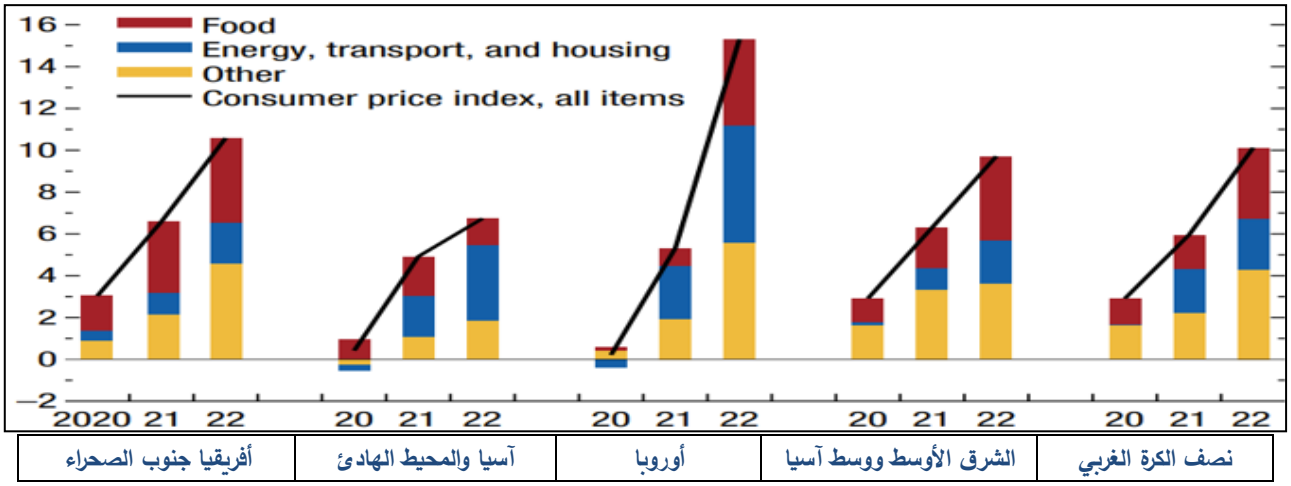

المصدر: IMF. 2022a and b

– ارتفاع أسعار الفائدة العالمية

اتجهت البنوك المركزية الرئيسية لرفع أسعار الفائدة الإسمية بسرعة في محاولة لترويض التضخم المتزايد في معظم الدول حول العالم (شكل 1–4). وتؤدي هذه الإجراءات إلى زيادة حادة في أسعار الفائدة طويلة الأجل، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الاقتراض، ويزيد من مخاطر التخلف عن سداد الديون السيادية. كما أدى ارتفاع أسعار الفائدة وتزايد حالة عدم اليقين لدى المستثمرين إلى انخفاض حاد في قيمة عملات 142 دولة بنسبة 2.7% في المتوسط مقابل الدولار الأمريكي منذ بداية عام 2022، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية بالعملات المحلية مقارنة بالسعر بالدولار الأمريكي، وارتفاع تكلفة المعيشة في الدول النامية والاقتصادات الناشئة، ويقوض القوة الشرائية للأسر. ويمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى تعميق التباطؤ الاقتصادي وانتشار الركود العالمي (UN. 2022b).

شكل (1–4): أسعار الفائدة الرئيسية في الاقتصادات المتقدمة خلال الفترة (الربع الثالث 2021– الربع الثاني 2023)

(النسبة المئوية بنهاية الفترة)

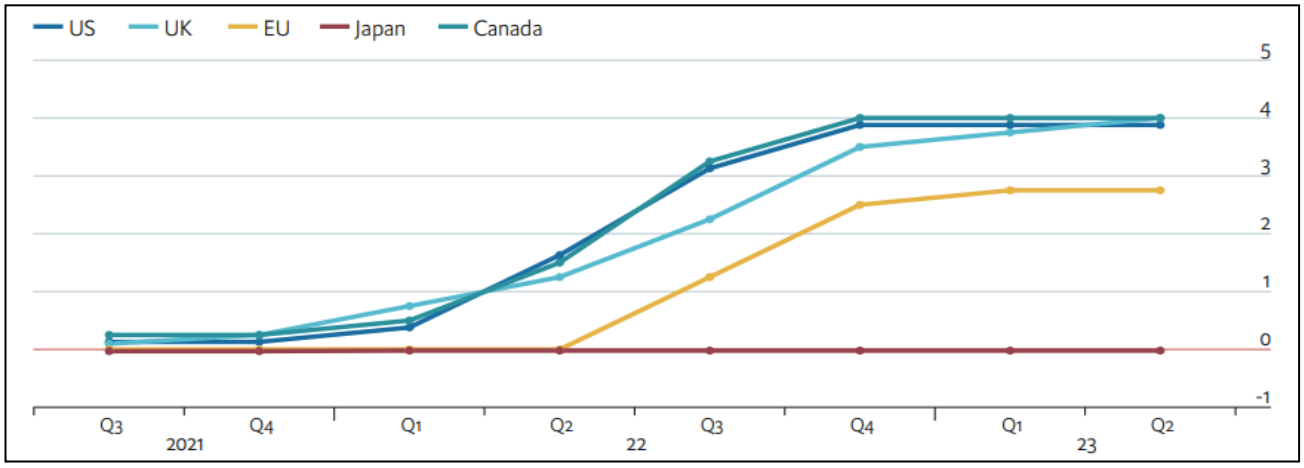

المصدر: EIU. 2022a, b and c

- تباطؤ النمو الاقتصادي العالمي

يواجه الاقتصاد العالمي مخاطر عديدة تؤدي إلى نمو أبطأ، وربما تؤدي إلى ركود عالمي. فقد تراجعت آفاق النمو العالمي بشكل كبير مع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، وارتفاع أسعار الطاقة والغذاء والسلع الأساسية، وارتفاع التضخم، وتشديد السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية الرئيسية. ومن المتوقع أن ينمو الاقتصاد العالمي بمعدل 3.1% في عامي 2022 و2023 وفقًا للتقديرات في منتصف عام 2022 بعد اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية (شكل 1-5). ويشير جدول (1-1) إلى معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي المتحققة في عامي 2020، 2021، وتوقعاتها في عامي 2022، 2023 على مستوى العالم، وفي بعض الدول.

شكل (1-5): نمو الناتج الإجمالي العالمي خلال الفترة (2015- 2023)

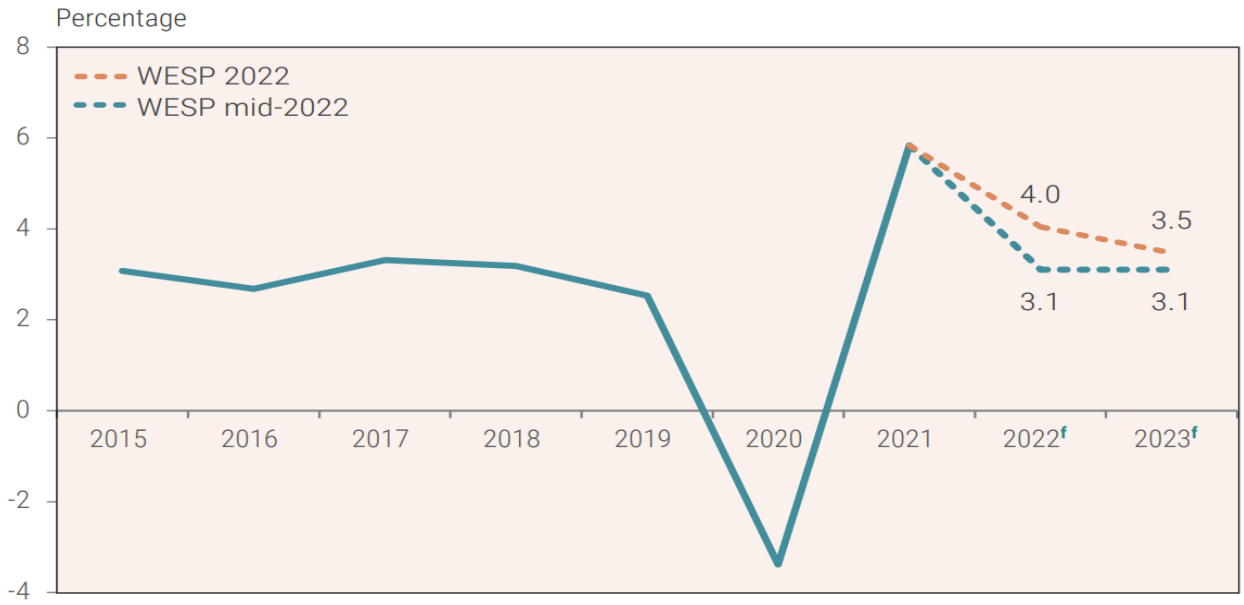

المصدر: UN. 2022d

جدول (1-1): توقعات نمو الناتج العالمي الحقيقي خلال عامي 2022، 2023 (%)

	معدل النمو المتوقع في منتصف 2022				التغيرات عن التقديرات السابقة في يناير 2022	
	2020 (فعلي)	2021 (فعلي)	2022	2023	2022	2023
العالم	-3.4	5.8	3.1	3.1	-0.9	-0.4
الولايات المتحدة	-3.4	5.7	2.6	1.8	-0.9	-0.6
الاتحاد الأوروبي	-6.0	5.3	2.7	2.4	-1.2	-0.2
الصين	2.3	8.1	4.5	5.2	-0.7	-0.3
روسيا	-3.0	4.7	-10.6	0.0	-13.3	-2.3
الدول النامية	-1.6	6.7	4.1	4.5	-0.4	-0.2

المصدر: UN. 2022d

ثالثًا: تطور الأداء التنموي لمصر بين دول العالم

ترصد التقارير والمؤشرات الدولية الجوانب المختلفة للأداء التنموي في بعض القضايا المشتركة التي تهم دول العالم، ومنها مصر بطبيعة الحال. لذا سيتم في هذا الجزء من التقرير تتبع تطور أداء مصر بين دول العالم في إنجاز التنمية ومناظرة أدائها مع بعض دول العالم – سواء الدول متوسطة الدخل أو دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا- خلال الفترة (2016-2022)، وذلك لأن هذه الفترة قد تزامنت مع إطلاق مصر لبرنامج الإصلاح الاقتصادي (2016 – 2019)، كما تزامنت

أيضاً مع إطلاق مصر لرؤية مصر 2030 في فبراير 2016 والتي تمثل أجندة وطنية تعكس الخطة الاستراتيجية طويلة المدى للدولة لتحقيق مبادئ وأهداف التنمية المستدامة في جميع المجالات، وتوطينها بالمناطق المختلفة في مصر. وسيتم تتبع الأداء التنموي لمصر وفقًا للمؤشرات الواردة بأهم التقارير الدولية الصادرة عام 2022، وهى:

1) تقرير التنمية البشرية العالمي 2022/2021 الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.
2) تقرير التنمية المستدامة 2022 الصادر عن "شبكة حلول التنمية المستدامة ومؤسسة برتلسمان" بالتعاون مع "جامعة كامبريدج" التي انضمت إليهما مؤخرًا.
3) مؤشرات الحوكمة العالمية 2022، والتي تعتبر من أهم المؤشرات الدورية التي يصدرها البنك الدولي سنويًا، وتشتمل على ستة مؤشرات رئيسية تعبر عن الأبعاد المختلفة للحوكمة.
4) تقرير الابتكار العالمي 2022 الصادر عن المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) ومعهد بورتلانز Portulans Institute وأربعة شركاء آخرون.

وترجع أهمية مراجعة موقع مصر بين دول العالم في بعض القضايا التي تتناولها التقارير المُشار إليها إلى كونها تشكل أداة قياس استرشادية تعطي إشارات ودلالات تفصيلية للمخطط وواضعي السياسات ومتخذي القرارات – والمجتمع الدولي– بشأن مدى التقدم الذي تحرزه مصر في مجموعة من القضايا الهامة، ومدى كفاءة أداء الحكومة في تهيئة بيئة محفزة لتنمية البشر وتحقيق التنمية المستدامة والابتكار والحوكمة. ولا تقتصر أهمية تناول هذه التقارير على إبراز جوانب التحسن في الأداء التنموي، بل للتعرف أيضًا على أهم جوانب القصور في هذا الأداء وأسبابها، من أجل طرح مقترحات ومداخل عملية للمخطط ومتخذي القرار للتعامل مع أسباب جوانب القصور وتعظيم الاستفادة من جوانب القوة مستقبلًا. وبتتبع تطور الأداء التنموي لمصر من خلال مجموعة مختارة من المؤشرات الدولية خلال الفترة (2016 – 2022) يتضح أن أداء مصر قد شهد تراجعًا في كل من ترتيب وقيمة مؤشري الابتكار العالمي، والسلام العالمي. بينما حقق اتجاهًا عامًا متراجعًا في ترتيب مؤشري الجاهزية الشبكية، والتنمية البشرية خلال العامين الأخيرين فقط، على الرغم من الاتجاه العام المتزايد لقيمة كل منهما، ومؤشري السعادة، والمعرفة العالمي مع التذبذب السنوي في قيمة كل منهما (جدول 1–2).

وقد شهد أداء مصر تذبذبًا سنويًا واضحًا في كل من ترتيب وقيمة مؤشري تغير المُناخ، ومدركات الفساد. كما تحسن أدائها من حيث الترتيب خلال الفترة (2019 – 2022) في مؤشر الأمن الصحي العالمي رغم تراجع قيمة المؤشر. كذلك تحسن أداء مصر فيما يتعلق بقيمة مؤشرات الحوكمة باستثناء مؤشري حق التعبير والمساءلة، والسيطرة على الفساد، حيث أخذت قيمة كلاهما اتجاهًا عامًا متناقصًا خلال الفترة المُشار إليها.

جدول (1-2): تطور موقع مصر وفقًا لأهم المؤشرات الدولية خلال الفترة (2016 – 2022)

م	المؤشر	2016		2017		2018		2019		2020		2021		2022	
		القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب	القيمة	الترتيب
.1	التنمية المستدامة	60.9	66 دولة149	64.9	87 157 دولة	63.5	97 156 دولة	66.2	92	68.8 -0) (100	83 166) دولة(	68.6 (100-0)	82 (دولة 165)	68.7 (100-0)	87 (دولة 163)
.2	التنمية البشرية	0.691	111 188 دولة	NA	NA	0.696	115 189 دولة	0.700	116 189 دولة	0.707 (1-0)	116 189) دولة(	NA	97 (دولة 191)	.731 (1-0)	97 (دولة 191)
.3	الجاهزية الشبكية	NA	NA	NA	NA	NA	NA	38.58	92 121	42.56 -0) (100	84 130) دولة(	47.56 (100-0)	77 (دولة 130)	47,76	73
.4	الابتكار العالمي	25.96	107 128 دولة	26.00	105 127 دولة	NA	NA	27.47	92 129 دولة	24.23 -0) (100	96 131) دولة(	25.1 (100-0)	94 (دولة 132)	22.7 (100-0)	89 (دولة 132)
.5	السعادة	4.362	120 157 دولة	4.735	104 155 دولة	4.419	122 156 دولة	4.166	137 156 دولة	4.15 -0) (10	138 153) دولة(	4.283 (10-0)	132 (دولة 149)	4.288 (10-0)	129 (دولة 149)
.6	السلام العالمي	NA	NA	NA	NA	2.632	142 163 دولة	2.521	136 163 دولة	2.4 (5-1)	130 163) دولة(	2.397 (5-1)	126 (دولة 163)	2.342 (5-1)	126 (دولة 163)
.7	الأمن الصحي العالمي	NA	NA	NA	NA	NA	NA	39.9	87 195 دولة	30.3 -0) (100	139 195) دولة(	28.0 (100-0)	153 (دولة 195)	NA	NA
.8	المعرفة العالمي	NA	NA	40	95 131 دولة	39	99 134 دولة	NA	82 136 دولة	45 -0) (100	72 138) دولة(	52.3 (100-0)	53 (دولة 154)	40.65 (100-0)	95 (دولة 132)
.9	أداء تغير المُناخ	56.96	30 61 دولة	58.75	23 61 دولة	54.02	28 60دولة	57.49	24 60 دولة	57.53 -0) (100	19 64) دولة(	54.33 (100-0)	22 (دولة 61)	59.74 (100-0)	21 (دولة 64)
.10	مدركات الفساد	34	108 176 دولة	32	117 180 دولة	35	105 180دولة	35	106 180 دولة	33 -0) (100	117 180) دولة(	33 (100-0)	117 (دولة 180)	NA	NA
.11	الحوكمة	2016		2017		2018		2019		2020		2021		2022	

▪ حق التعبير والمساءلة s	22.17	19.70	17.87	14.01	14.01 (100-0)	12.56 (100-0)	NA
▪ الاستقرار السياسي وغياب العنف	12.86	13.33	17.92	20.28	19.81 (100-0)	24.06 (100-0)	NA
▪ الفاعلية الحكومية	47.12	47.12	49.52	58.65	51.44 (100-0)	50.96 (100-0)	NA
▪ جودة الأطر التنظيمية	30.29	33.65	34.62	36.54	43.75 (100-0)	46.15 (100-0)	NA
▪ سيادة القانون	36.54	47.60	52.40	51.44	52.40 (100-0)	53.37 (100-0)	NA
▪ السيطرة على الفساد	44.71	47.60	45.67	39.90	32.21 (100-0)	38.46 (100-0)	NA

المصادر:

- United Nations Development Program. Human Development Reports. available at: https://hdr.undp.org/content/human-development-report-2021-22
- World Economic Forum. The Global Competitiveness Report. available at:www.weforum.org
- The World Bank. Doing Business Report. . available at:Datacatalog.worldbank.org
- World Intellectual Property Organization. Global Innovation Index. available at: https://www.wipo.int/publications/en/details.jsp?id=4560
- Sustainable Development Solutions Network. World Happiness Report. available at: https://worldhappiness.report/archive/
- Sustainable Development Solutions Network. SDG Index and Dashboards Report. available at:unsdsn.org
- The Institute for Economics & Peace. Global Peace Index. available at: https://www.economicsandpeace.org/reports/
- The Global Health Security Index. available at: https://www.ghsindex.org/report-model/
- Global Knowledge Index. available at: https://www.knowledge4all.com/gki
- Climate Change Performance Index. available at: https://ccpi.org/downloads/
- World Governance Indicators (WGI_s). available at: https://info.worldbank.org/governance/wgi/
- https://www.transparency.org/en/cpi/2021
- https://www.sustainabledevelopment.report/reports/
- https://networkreadinessindex.org/#past-reports

3.1 أداء مصر بين دول العالم في التنمية البشرية

تهتم سلسلة تقارير التنمية البشرية العالمية الصادرة عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) منذ عام 1990 بتتبع التقدم المُحرز لدول العالم – ومن بينها مصر– في مؤشرات وأدلة التنمية البشرية المختلفة، وذلك من خلال التركيز على أوضاع الأبعاد الثلاثة التي يشملها دليل التنمية البشرية الأصلي بالقياس، والمتمثلة في الدخل، والتعليم، والصحة،

- **دليل التنمية البشرية ومكوناته الفرعية** [1]

تقع مصر في فئة البلدان ذات المستوى المرتفع للتنمية البشرية وذلك منذ عام 2015 وحتى الآن، ورغم ما شهدته قيمة دليل التنمية البشرية عن تحسن خلال الفترة (2015 – 2019)، حيث ارتفعت من نحو (0.702) إلى حوالي (0.735)، إلا أن ترتيب مصر تراجع من المركز (111) إلى المركز (116). وقد أظهر تقرير التنمية البشرية العالمي لعام 2022/2021 والذي اشتمل على بيانات عامي 2020 و2021 معًا ثبات

بالإضافة إلى استحداث عدد من الأدلة المُركبة تباعًا منذ عام 2010 تهتم بقياس أبعاد أخرى مثل أوجه عدم المساواة الاجتماعية، والنوع الاجتماعي، والأداء البيئي للبلدان المختلفة. وفيما يلى رصد لأداء ووضع مصر في أدلة مؤشرات التنمية البشرية المختلفة خلال الفترة (2016– 2022)، وذلك في إطار مقارن مع الدول المناظرة ومتوسط الفئة التنموية أو الجغرافية التي تنتمى لها مصر (وفقًا لتوفر البيانات).

واستقرار ترتيب مصر في المرتبة 97 (من إجمالي 191 دولة) خلال العامين المذكورين، وكذلك تقدم مصر خلالهما بنحو 19 مرتبة مقارنًة بالترتيب رقم 116 (من إجمالي 189 دولة) عام 2019. وبالرغم من التحسن الكبير في ترتيب مصر إلا أن قيمة دليل التنمية البشرية لمصر قد تراجعت بشكل مضطرد من نحو (0.735) في عام 2019 إلى حوالي (0.734) في عام 2020، ثم إلى نحو (0.731) في عام 2021 (شكل 1– 6).

شكل (1–6): قيمة دليل التنمية البشرية لمصر وترتيبها خلال الفترة (2015 – 2021)

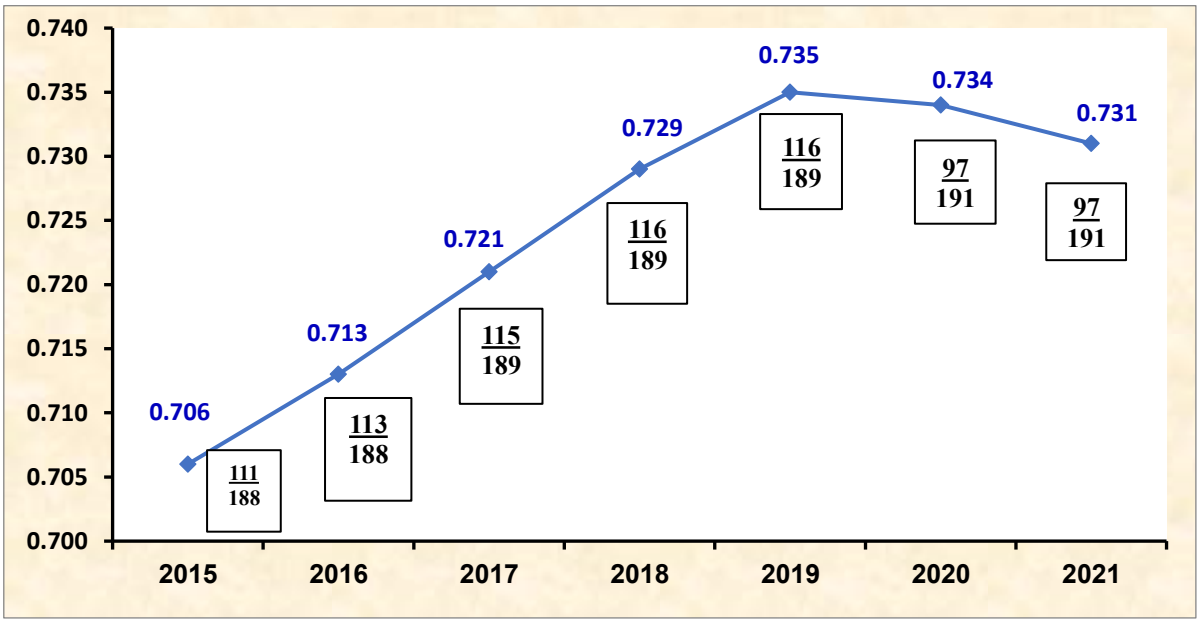

المصدر: تم بناء الشكل اعتمادًا على البيانات المتاحة بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

[1] تتراوح قيمة دليل التنمية البشرية بين الصفر والواحد الصحيح، وتُصنف الدول التي تقل قيمة دليل التنمية البشرية فيها عن 0.550 بأنها ذات تنمية بشرية منخفضة، أما الدول التي تتراوح فيها قيمة الدليل بين 0.550 و 0.699 تُصنف على أنها ذات تنمية بشرية متوسطة، بينما الدول التي تتراوح فيها قيمة الدليل بين 0.700 و 0.799 تُصنف على أنها ذات تنمية بشرية مرتفعة، وأخيرًا فإن الدول التي تكون فيها قيمة الدليل أكبر من أو تساوى 0.800 تُصنف على أنها ذات تنمية بشرية مرتفعة جدًا.

ويمكن تفسير سبب الانخفاض في قيمة دليل التنمية البشرية لمصر خلال عامي 2020 و2021 من خلال الرجوع إلى التغيرات التي طرأت على قيم المؤشرات الفرعية المكونة له، والتي أظهرت أن انخفاض المؤشر الفرعي المُعبر عن بُعد الصحة وهو العمر المتوقع عند الميلاد من نحو 71.4 سنة في عام 2019 إلى حوالي 71 سنة في عام 2020، ثم إلى نحو 70.2 سنة في عام 2021 يعتبر هو السبب الرئيسي وراء هذا الانخفاض، فقد طالت تداعيات جائحة كوفيد- 19 ومتحوراته معظم دول العالم.[1]

وفى حين شهدت مؤشرات التعليم ثباتًا لقيمها، فإن مؤشر نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بالدولار 2017) شهد ارتفاعًا مضطردًا بنحو 3.5% عبر السنوات الثلاث. ومن ثم فإن التقدم الذي أحرزته مصر في الترتيب العالمي لدليل التنمية البشرية خلال عامي 2020 و2021 قد يرجع في جانب منه إلى أن هناك دولًا أخرى قد حققت تدهورًا في قيمة الدليل الخاص بها بقدر أكبر من مصر، وخاصةً في مؤشرات بُعد الصحة نتيجة تداعيات الجائحة.

وبمقارنة أداء وترتيب مصر في دليل التنمية البشرية بعدد من الدول المناظرة التي تقع في ذات مجموعة مصر وهى فئة الدول مرتفعة التنمية البشرية، يتضح أن مصر في عام 2021 احتلت المرتبة (30) من إجمالي 49 دولة داخل هذه الفئة، كما انخفضت قيمة دليل التنمية البشرية لمصر (0.731) عن متوسط قيمة الدول المرتفعة التنمية البشرية البالغ (0.754) خلال ذات العام. وفي مجموعة الدول مرتفعة التنمية البشرية، يسبق مصر (المرتبة 97) عالميًا بعض الدول في الترتيب مثل الصين (المرتبة 79)، والمكسيك (المرتبة 86)، والبرازيل (المرتبة 87)، والجزائر (المرتبة 91)، بينما تتقدم مصر على دول مثل الأردن (المرتبة 102)، وجنوب أفريقيا (المرتبة 109)، وإندونيسيا (المرتبة 114)، وفيتنام (المرتبة 115).

وفي المؤشرات الفرعية في عام 2021، تتفوق معظم الدول عن مصر في مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد باستثناء دولتي جنوب أفريقيا وإندونيسيا، كما ينخفض هذا المؤشر في مصر أيضًا عن متوسط الفئة والمتوسط العالمي. ويرتفع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي (بمعادل القوة الشرائية بالدولار 2017) في الدول التي تسبق مصر باستثناء الجزائر، في حين يزيد هذا المتوسط في مصر عن نظيره في الدول التي تلي مصر في الترتيب باستثناء جنوب أفريقيا، وينخفض هذا المتوسط بصفة عامة في مصر عن متوسط الفئة والمتوسط العالمي. وفي مؤشرات التعليم حققت مصر تقدمًا ملموسًا مع دول المقارنة، وخاصة في مؤشر متوسط عدد سنوات الدراسة الذي يسبق كل من متوسط الفئة والمتوسط العالمي، بينما لا يزال العدد المتوقع لسنوات الدراسة في مصر منخفضًا عن متوسط الفئة بفارق طفيف، ومرتفع عن المتوسط العالمي.

- دليل التنمية البشرية المعدل بعدم المساواة[2]

يقيس دليل التنمية البشرية المُعدل بعدم المساواة التفاوت في التوزيع بين السكان في كل بُعد من أبعاد التنمية البشرية الثلاثة، وبذلك تعبر قيمته عن المستوى الفعلي للتنمية البشرية. ووفقًا لشكل (1- 7) يلاحظ أن قيمة هذا الدليل في مصر قد شهدت ارتفاعًا مطردًا من نحو 0.503 في عام 2016 وصولًا إلى 0.520 خلال عامي 2019 و2020 بالتزامن مع تراجع نسبة الخسارة بين الدليلين (الأصلي والمعدل) الناتجة عن عدم المساواة من نحو 29.5% عام 2016 إلى حوالي 29.2% عام 2020، مما يعني التراجع الطفيف في عدم المساواة في التنمية البشرية. وفي عام 2021 على الرغم من انخفاض قيمة

[1] العمر المتوقع عند الولادة هو عدد السنوات التي يُتوقع أن يعيشها مولود جديد إذا بقيت أنماط معدلات الوفيات المسجلة حسب الفئات العمرية عند ولادته على حالها طيلة حياته. وتشير أحدث البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى ارتفاع معدل الوفيات (لكل 1000 من السكان) في مصر من 5.8 عام 2019 إلى 6.6 عام 2020 وصولًا إلى 7.2 عام 2021.

[2] هو عبارة عن قيمة دليل التنمية البشرية معدلًا بمعامل عدم المساواة أو التفاوت بين السكان في الأبعاد الثلاثة للدليل الأصلي، وهو يعبر عن المستوى الفعلي للتنمية البشرية. ومن ثم يمكن اعتبار الدليل الأصلي مؤشرًا عن التنمية البشرية المحتملة، أي المستوى الأقصى للتنمية البشرية في حال انتفاء عدم المساواة. وبذلك تتساوى قيمة الدليلين الأصلي والمعدل في حالة المساواة التامة بين البشر، أما في حالة وجود عدم مساواة، فإن قيمة الدليل المعدل بعدم المساواة تكون أقل من الدليل الأصلي ويُسمى الفارق بالخسارة الناتجة عن عدم المساواة.

دليل التنمية البشرية المُعدل بعدم المساواة إلى نحو 0.519 بنسبة قدرها (−0.19%) فإن نسبة الخسارة بين الدليلين الناتجة عن عدم المساواة واصلت انخفاضها إلى 29%، وذلك نتيجة انخفاض قيمة الدليل الأصلي بمعدل أكبر (−0.4%).

شكل (1− 7): قيمة دليل التنمية البشرية المُعدل بعدم المساواة لمصر خلال الفترة (2016 – 2021)

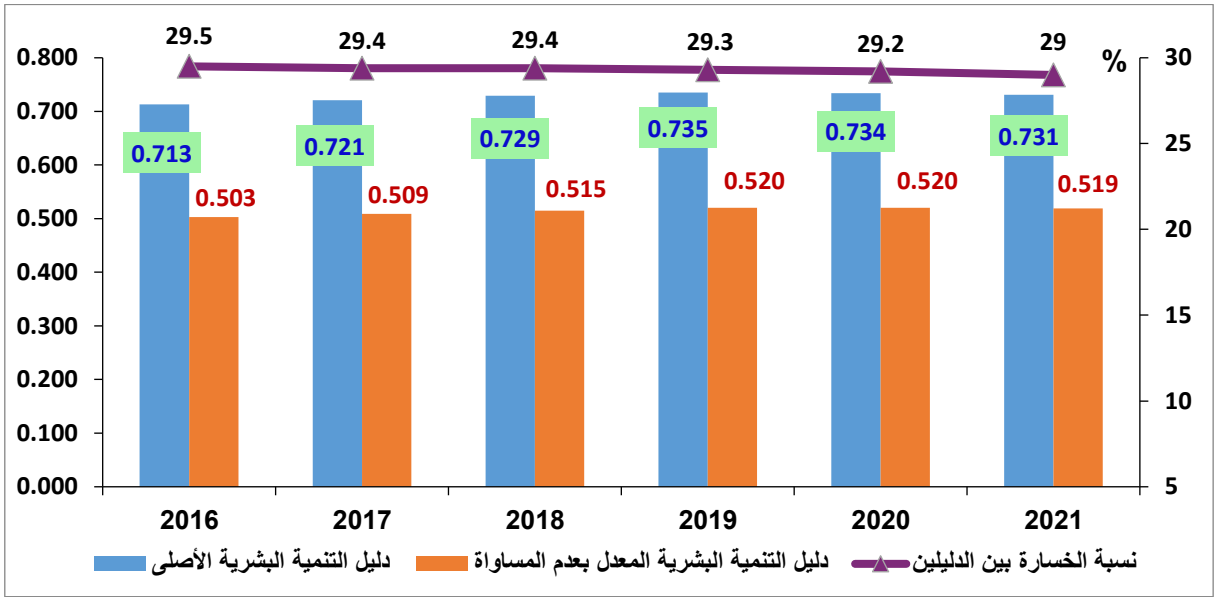

المصدر: تم بناء الشكل اعتمادًا على البيانات المتاحة بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

ويتضح من الشكل (1−8) ارتفاع فاقد التنمية البشرية الإجمالي والفاقد في الأدلة الفرعية (دخل، وتعليم، وصحة) نتيجة عدم المساواة في مصر عن متوسط فئة الدول مرتفعة التنمية البشرية في عام 2021، ويمثل الفاقد نتيجة عدم المساواة في التعليم في مصر القيمة الأكبر على مستوى الأدلة الفرعية، وعلى مستوى الفئة التي تنتمي لها مصر.

شكل (1−8): فاقد التنمية البشرية الإجمالي والفاقد في الأدلة الفرعية نتيجة عدم المساواة في عام 2021

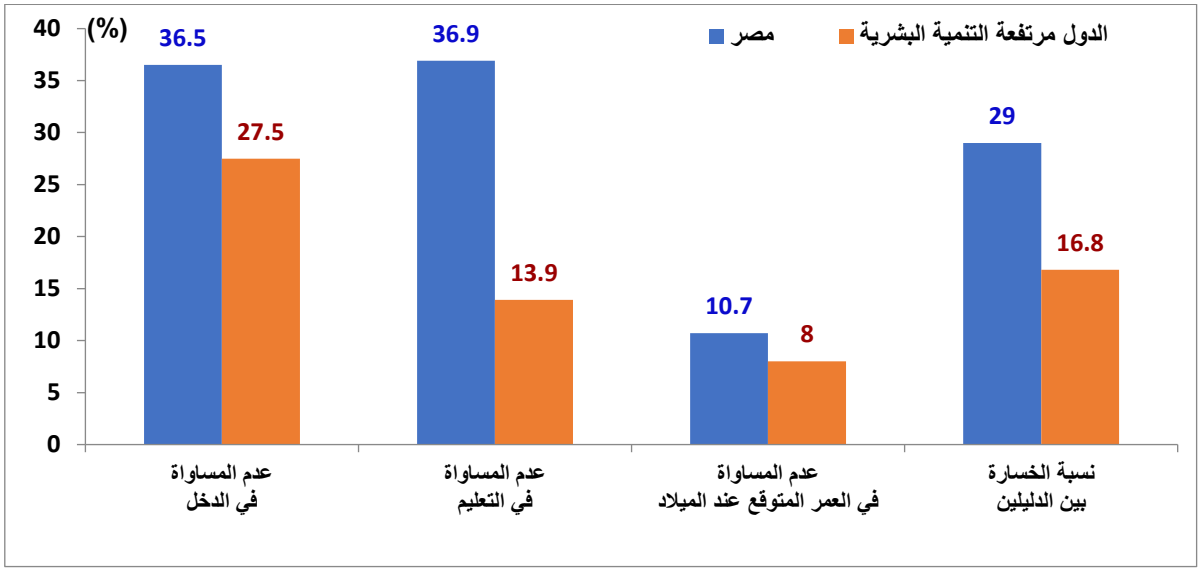

المصدر: تم بناء الشكل اعتمادًا على البيانات المتاحة بالبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

- **دليل التنمية حسب النوع**[1]

يقيس دليل التنمية حسب النوع عدم المساواة بين الجنسين في الإنجاز في الأبعاد الثلاثة الأساسية للتنمية البشرية (الدخل والتعليم والصحة)، وهو عبارة عن النسبة بين قيمة دليل التنمية البشرية للإناث إلى قيمة دليل التنمية البشرية للذكور، وكلما قاربت النسبة واحد صحيح تقلّص الفارق بين الإناث والذكور والعكس صحيح. أخذت قيمة دليل التنمية حسب النوع في مصر اتجاهًا نزوليًا منذ عام 2017 لتنخفض من نحو 0.916 وصولًا لنحو 0.882 خلال عامي 2020 و2021، وهو ما يعني اتساع الفجوة بين الجنسين الذكور والإناث من نحو (– 0.062) في عام 2017 إلى حوالي (–0.089) في عامي 2020 و2021 (شكل 1–9). وفي إطار مُقارن تنخفض قيمة هذا الدليل لمصر (0.882) في عام 2021 عن متوسط الدول مرتفعة التنمية البشرية البالغ (0.973)، وكذلك عن متوسط الدول العربية البالغ (0.871) في ذات العام.

شكل (1–9): قيمة دليل التنمية حسب النوع وفجوة النوع في مصر خلال الفترة (2016– 2021)

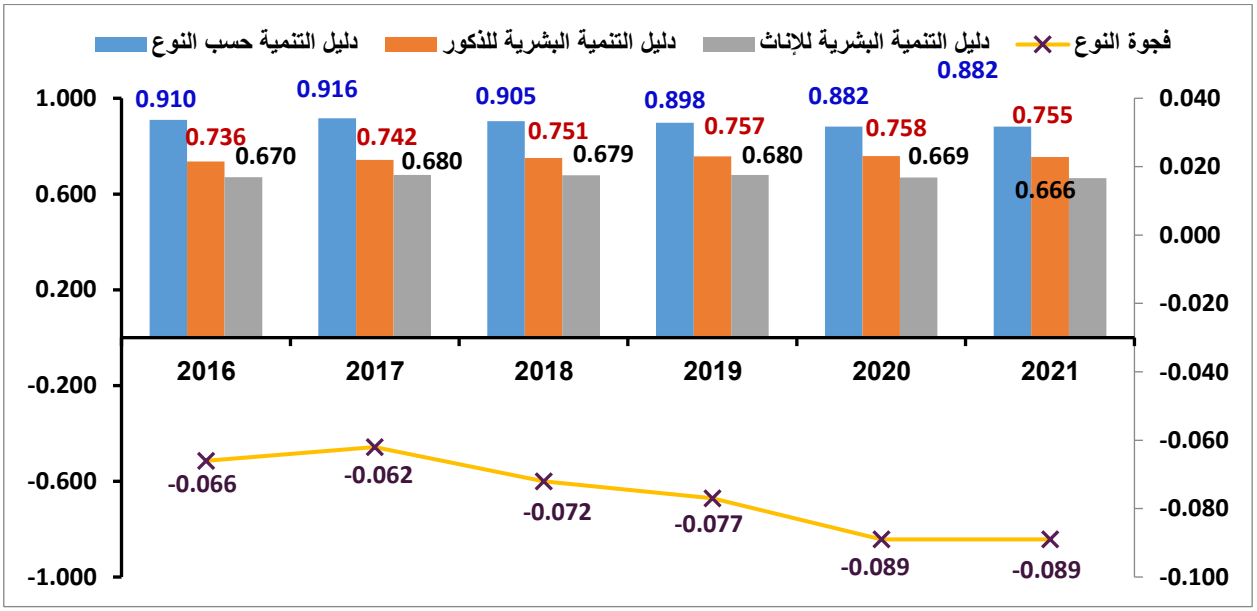

المصدر: تم بناء الشكل اعتمادًا على البيانات المتاحة لدى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

ووفقًا للانحراف المطلق لقيمة دليل التنمية حسب النوع عن التكافؤ بين الجنسين في التنمية البشرية تقع مصر ضمن بلدان المجموعة الخامسة التي تسجل مستوى منخفضًا من المساواة بين الجنسين في إنجازات دليل التنمية البشرية، لأنها تحقق انحرافًا مطلقًا فوق 10%.[2]

على الرغم من تحسن المؤشرات الفرعية الخاصة بالإناث، بل وتفوقها على الذكور في بُعدى الصحة والتعليم، إلا أن هناك تباينًا كبيرًا يتزايد عبر الزمن لصالح الذكور على حساب الإناث فيما يتعلق ببُعد الدخل مقيسًا بالمتوسط المُقدر لنصيب الفرد من الدخل. وهذا التباين الكبير يرجع إلى أن طريقة تقدير هذا المتوسط تأخذ في الاعتبار نسبة مشاركة الإناث في قوة العمل

[1] تجدر الإشارة إلى أن طريقة حساب بُعد الدخل في هذا الدليل تختلف تمامًا عن طريقة حسابه في دليل التنمية البشرية الأصلي، حيث يتم هنا استخدام الدخل المكتسب المُقدر Estimated earned income على أساس حصص الإناث والذكور من السكان النشطين اقتصاديًا، ونسبة أجر الإناث إلى أجر الذكور في جميع القطاعات وإجمالي الدخل القومي بمُعادل القوة الشرائية بدولار 2017.

[2] تُصنف الدول وفقًا للانحراف المطلق لقيمة دليل التنمية حسب النوع عن التكافؤ بين الجنسين إلى خمس مجموعات، المجموعة 1 تضم الدول ذات "المستوى المرتفع من المساواة بين الجنسين" والتي تسجل انحرافًا مطلقًا أقل من 2.5%، والمجموعة 2 تضم الدول التي تحقق "مستوى بين المرتفع والمتوسط من المساواة بين الجنسين" والتي تسجل انحرافًا مطلقًا بين 2.5% و5%، والمجموعة 3 تضم الدول ذات "المستوى المتوسط من المساواة بين الجنسين" والتي تسجل انحرافًا مطلقًا بين 5% و7.5%، بينما المجموعة 4 تضم الدول التي تحقق "مستوى بين المتوسط والمنخفض من المساواة بين الجنسين" والتي تسجل انحرافًا مطلقًا بين 7.5% و10%، وأخيرًا المجموعة 5 تضم الدول ذات "المستوى المنخفض من المساواة بين الجنسين" والتي تسجل انحرافًا مطلقًا أكبر من 10%.

والتي تقل كثيرًا عن مثيلتها في الذكور في مصر بصفة عامة، وعزز من اتجاهها النزولي جائحة كوفيد- 19 وما فرضته من اتجاه بعض الإناث إلى تفضيل العمل المنزلي ورعاية الأسرة.

- دليل الفقر متعدد الأبعاد[1]

يشير دليل الفقر متعدد الأبعاد إلى نسبة السكان Household الذين يعيشون حالة الفقر المتعدد الأبعاد معدلًا بشدة أوجه الحرمان التي يعاني منها السكان في التعليم والصحة ومستوى المعيشة. ويُصنّف السكان ضمن فئات تحددها شدّة الحرمان فيكونوا إما معرّضون لخطر الفقر المتعدد الأبعاد، أو يعانون من فقر متعدد الأبعاد، أو في حالة شديدة من الفقر متعدد الأبعاد.[2]

ويوضح تقرير التنمية البشرية 2022/21 ثبات قيمة دليل الفقر متعدد الأبعاد لمصر لتبلغ نحو 0.02، وكذلك ثبات نسبة السكان الذين يعانون من فقر متعدد الأبعاد لتبلغ 5.2% (حوالي 5259 ألف نسمة)، وتعادل شدة الحرمان أو الفقر نحو 37.5% وذلك مقارنة بتقرير عام 2020 وما قبلها. وكذلك بلغت نسبة السكان الذين يعانون من فقر مُدقع متعدد الأبعاد نحو 0.6%، أما السكان المعرضون لفقر متعدد الأبعاد فتُقدر بنحو 6.1%. ويمكن تفسير هذا الثبات بأن حساب هذا الدليل لمصر اعتمد على بيانات المسح الصحي لمصر عام 2014.

وبمقارنة نسبة السكان الذين يعانون من فقر متعدد الأبعاد في مصر مع مجموعة من دول المقارنة لفئة الدول مرتفعة التنمية البشرية في تقرير عام 2022/21، يتضح أن دولة جنوب أفريقيا هي الأسوأ بنسبة السكان الفقراء فقرًا متعدد الأبعاد، حيث بلغت نحو 6.3% وتلتها مصر بنسبة 5.2%، بينما كانت الأردن والجزائر هما الأفضل نتيجة انخفاض نسبة السكان الفقراء فقرًا متعدد الأبعاد بهما لتبلغ على التوالي 0.4% و1.4% (شكل 1-10).

شكل (1-10): دليل الفقر متعدد الأبعاد ونسبة الفقراء فقرًا متعدد الأبعاد في مصر وبعض الدول في تقرير 2022/21

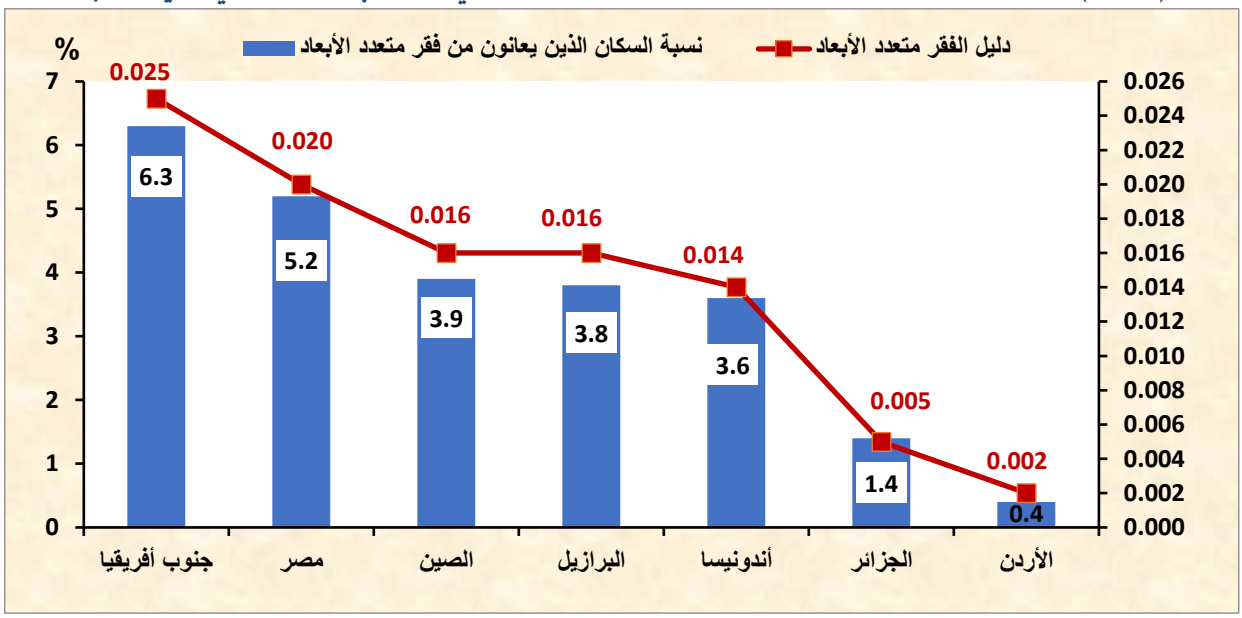

المصدر: تم بناء الشكل اعتمادًا على البيانات المتاحة لدى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

[1] يأخذ هذا الدليل في اعتباره عشرة مؤشرات فرعية تعبر عن أوجه الحرمان المختلفة بخلاف فقر الدخل النقدي، والمتمثلة في بُعد الصحة (التغذية ووفيات الأطفال)، وبالنسبة لبُعد المعرفة يوجد مؤشران (سنوات الدراسة والأطفال الملتحقون بالمدرسة)، أما بُعد مستوى المعيشة فيوجد به ستة مؤشرات (وقود الطهو، والصرف الصحي، والمياه، والكهرباء، والأرض، والأصول).

[2] نسبة السكان الذين يعيشون في "فقر متعدد الأبعاد" هم الذين يعانون من حرمان ترجّح حدّته بنسبة 33% على الأقل، أما السكان "المعرضون لفقر متعدد الأبعاد" فهم المعرضون لأكثر من وجه من أوجه الحرمان بحدة ترجّح بين 20% و33%، بينما يُصنف السكان الذين يعيشون في "فقر مُدقع متعدد الأبعاد" على أساس أنهم يعانون من حرمان ترجّح حدّته بنسبة 50% أو أكثر.

- **دليل التنمية البشرية المعدل بمعامل الضغوط على الكوكب**[1]

يُعد هذا الدليل أحد المؤشرات الحديثة المتضمنة في تقرير التنمية البشرية لعام 2020، قدمه البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة ليأخذ في اعتباره الخسائر البيئية الناجمة عن القيام بالأنشطة الإنتاجية داخل الدول المختلفة. وهو عبارة عن دليل التنمية البشرية معدلًا بمُعامل يأخذ في اعتباره مستوى انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، ونصيب الفرد من البصمة المادية لاحتساب الضغوط البشرية الشديدة على كوكب الأرض.

وقد أظهرت نتائج هذا المؤشر عالميًا أنه بتضمين الضغوط على كوكب الأرض قد تنخفض مرتبة بعض الدول ذات معدلات التنمية البشرية المرتفعة، وذلك بسبب أن التقدم الكبير الذي حققته هذه الدول يأتي على حساب الدمار الذي يلحق بكوكب الأرض نتيجة التلوث المصاحب للأنشطة الإنتاجية من ناحية، وإهلاك جزء من مخزون الموارد الاقتصادية من ناحية أخرى.

بلغت قيمة دليل التنمية البشرية المعدل حسب ضغوط الكوكب لمصر عام 2021 نحو (0.692) لتنخفض عن قيمة دليل التنمية البشرية (0.731). وبالرغم من ذلك فإن هذه القيمة لمصر أفضل من متوسط الدول مرتفعة التنمية البشرية (0.667) التي تنتمي لها مصر، ليتحسن بذلك ترتيب مصر وفقًا لهذا المؤشر بنحو 25 مرتبة ليصبح ترتيبها (72) عالميًا مقارنة بالترتيب (97) وفقًا لقيمة الدليل الأصلي.[2]

وبمقارنة وضع مصر وفقًا لهذا المؤشر مع مجموعة من دول الفئة التي تنتمي لها مصر، يتضح أن مصر تعتبر من أقل الدول ضررًا بكوكب الأرض، حيث تنخفض نسبة الفاقد في التنمية البشرية نتيجة الضغوط على الكوكب في مصر البالغة 5.3% عن متوسط الدول مرتفعة التنمية البشرية البالغ 11.5%، وعن مثيلاتها في دول المقارنة باستثناء الأردن 5.1% (شكل 1-11).[3]

شكل (1-11): دليل التنمية البشرية المعدل حسب ضغوط الكوكب والدليل الأصلي في مصر وبعض الدول في تقرير 2022/21

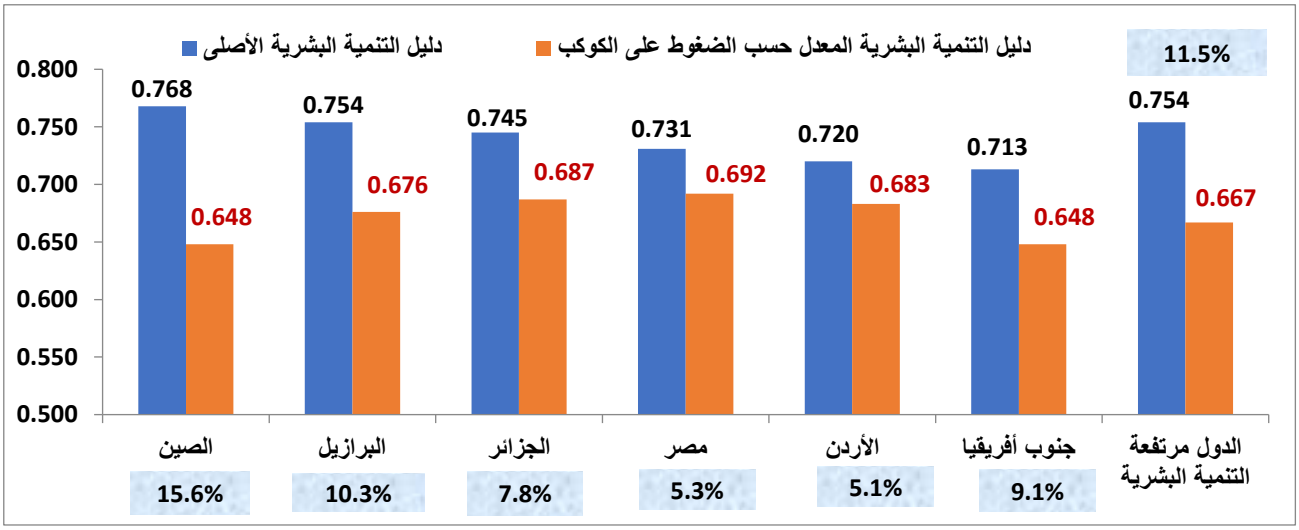

المصدر: تم بناء الشكل اعتماداً على البيانات المتاحة لدى البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة.

[1] يأخذ هذا الدليل في اعتباره عشرة مؤشرات فرعية تعبر عن أوجه الحرمان المختلفة بخلاف فقر الدخل النقدي، والمتمثلة في بُعد الصحة (التغذية ووفيات الأطفال)، وبالنسبة لبُعد المعرفة يوجد مؤشران (سنوات الدراسة والأطفال الملتحقون بالمدرسة)، أما بُعد مستوى المعيشة فيوجد به ستة مؤشرات (وقود الطهو، والصرف الصحي، والمياه، والكهرباء، والأرض، والأصول).

[2] تجدر الإشارة إلى أنه كلما ارتفعت قيمة دليل التنمية البشرية المعدل حسب ضغوط الكوكب، كلما دل ذلك على ضغطًا أقل على مقدرات الكوكب. وكلما اقتربت قيمة مُعامل الضغط على الكوكب من الواحد الصحيح، كلما دل ذلك أيضًا على انخفاض الضغوط على الكوكب، والعكس صحيح كلما اقتربت قيمته من صفر.

[3] يتم حساب نسبة الفاقد في التنمية البشرية نتيجة الضغوط على الكوكب من خلال المعادلة التالية:
((دليل التنمية البشرية الأصلي- دليل التنمية البشرية المعدل حسب ضغوط الكوكب) / دليل التنمية البشرية الأصلي) * 100

وتجدر الإشارة إنه يمكن الخروج بملاحظة هامة حول المنهجية المستخدمة في حساب دليل التنمية البشرية، مفاداها إن طبيعة المؤشرات المستخدمة في حساب الأدلة الفرعية الداخلة في تكوين دليل التنمية البشرية **لا** تعكس جودة النواحي الصحية والتعليمية وعدالة توزيع الدخل، وقد تم تدارك الأمر فيما يتعلق بعدالة التوزيع والفقر والمساواة بين الجنسين من خلال حساب مجموعة جديدة من أدلة التنمية البشرية المُستحدثة منذ تقرير عام 2010، ولكن لا يزال الاهتمام بعنصر الجودة يشكل بُعدًا غائبًا عن الدليل. وفي هذا السياق ينبغي التأكيد على أهمية عودة إصدار تقارير التنمية البشرية المصرية على مستوى المحافظات والتي توقف إصدارها منذ عام 2010، وذلك لاستيضاح أوضاع وفجوات التنمية البشرية فيما بين (وداخل) مختلف محافظات وأقاليم الجمهورية ورصدها بشكل مستمر ومباشر.

2.3 أداء مصر بين دول العالم في التنمية المستدامة

يقدم تقرير "التنمية المستدامة" مؤشرًا عالميًا (غير رسمي) لتتبع الإنجاز المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي أقرتها جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في سبتمبر عام 2015.[1] ويتكون الدليل الرئيسي (Sustainable Development Index, SDG Index) من 17 مؤشرًا فرعيًا – يتم إعطاؤها أوزانًا نسبية متساوية – ويهدف إلى التعرف على أداء الدولة في الهدف المقابل من أهداف التنمية المستدامة. وتتكون بدورها المؤشرات الفرعية من العديد من المؤشرات التي تمكن الدول من معرفة نقاط القوة والضعف، وبالتالي تحديد أولويات العمل المبكر.[2] ويُعد تقرير التنمية المستدامة (بما في ذلك دليل التنمية المستدامة SDG Index ولوحات المعلومات) مكملًا للمؤشرات الرسمية لأهداف التنمية المستدامة، وعمليات المراجعة الطوعية التي تقوم بها الدول. فالتقرير ليس أداة رصد رسمية، ولكنه يمثل عملًا مكملًا وداعمًا لعملية القياس الرسمية، ويحظى بدعم من شعبة الإحصاء التابعة للأمم المتحدة.

وتُستمد البيانات الواردة في التقرير من مزيج من مصادر البيانات الرسمية وغير الرسمية. حيث يتم الحصول على نحو ثلثي البيانات من المنظمات الدولية (مثل منظمة الأغذية والزراعة، ومنظمة العمل الدولية، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي) التي لديها عمليات واسعة النطاق وصارمة للتحقق من صحة البيانات. أما مصادر البيانات الأخرى (حوالي الثلث) تأتي من إحصاءات المسوح الأسرية (استطلاع جالوب العالمي)؛ ومنظمات وشبكات المجتمع المدني مثل أوكسفام، ومراسلون بلا حدود، وشبكة العدالة الضريبية، ومشروع العدالة العالمية؛ .. وغيرها.

منذ بداية حساب هذا الدليل في عام 2016 ومؤشراته الفرعية وهو يخضع للتطوير المستمر، وإضافة مؤشرات جديدة، ودول جديدة لم تكن مدرجة في الإصدار الأول لهذا الدليل، وبسبب التغييرات في المؤشرات وبعض التحسينات في المنهجية تصعب مقارنة تصنيفات ودرجات دليل أهداف التنمية المستدامة عبر الزمن حتى عام 2021. وفى ضوء ذلك كان من الصعب مقارنة تصنيفات وقيم دليل أهداف التنمية المستدامة لمصر ومؤشراته الفرعية مع نتائج السنوات السابقة حتى تقرير عام 2021، ولكن في عام 2022 تم توفير سلاسل زمنية لقيمة دليل التنمية المستدامة الإجمالي ومؤشراته الفرعية محسوبة بأثر رجعي للفترة (2000–2021) باستخدام مؤشرات ومنهجية عام 2022 كقيمة فقط دون ترتيب (الموقع الإلكتروني للتقرير). ولذا سوف يتم تناول أداء مصر وفقًا لقيمة الدليل الإجمالي ومؤشراته الفرعية –بدون الترتيب– بالمقارنة بمجموعة من الدول التي تماثلها في ذات مستوى التنمية خلال الفترة (2016– 2021)، مع تقديم تحليل منفرد لعام 2022 يشتمل على القيمة والترتيب معًا.

---

[1] يصدر تقرير التنمية المستدامة سنويًا منذ عام 2016 عن "شبكة حلول التنمية المستدامة""Sustainable Development Solutions Network"، ومؤسسة "برتلسمان" "Bertelsmann Stiftung".

[2] تتراوح قيمة دليل التنمية المستدامة أو مؤشراته الفرعية السبعة عشر بين الصفر والمائة، حيث تمثل القيمة "صفر" أسوأ أداء، بينما تمثل القيمة "100" أفضل أداء. ويمكن اعتبار قيمة الدليل الرئيسي للتنمية المستدامة، وكذلك قيم مؤشراته الفرعية الخاصة بأهداف التنمية السبعة عشر، بمثابة نسبة إنجاز للهدف أو الأهداف المراد تحقيقها، بحيث أن الفارق بين القيمة أو النسبة المتحققة وبين القيمة "100" يمثل نسبة الإنجاز أو قدر الإنجاز اللازم اتمامه لتحقيق الهدف محل الدراسة.

اتخذت قيمة دليل التنمية المستدامة لمصر اتجاهًا تصاعديًا خلال الفترة (2016 – 2022)، فقد ارتفعت قيمة الدليل من نحو (66.4) في عام 2016 إلى حوالي (68.7) في عام 2022، وبمعدل نمو لإجمالي الفترة قدره 3.5%، ومن ثم تخطت قيمة الدليل المسجلة لمصر في عام 2022 متوسط قيمة الدليل المسجل لكل من دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (66.7) والمتوسط العالمي (66.2) (شكل1-12). ومن الملاحظ اتجاه معدل نمو قيمة الدليل نحو الانخفاض والتباطؤ خلال عام 2021 نتيجة تداعيات جائحة كوفيد-19، ولكنه ظل موجبًا، وشهد ارتفاعًا طفيفًا في عام 2022، ولكنه لم يستعد مستوى ما قبل الجائحة، حيث أكد تقرير عام 2022 أنه للعام الثاني على التوالي، لم يعد العالم يحرز تقدمًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[1] أما عن ترتيب مصر في تقرير التنمية المستدامة في عام 2022، فقد شهد تراجعًا عن ترتيب عام 2021 بمقدار خمسة مراكز، حيث احتلت مصر المركز (87) من بين 163 دولة، مقارنة بالمركز (82) من بين 165 دولة في عام 2021.

شكل (1-12): قيمة دليل التنمية المستدامة لمصر خلال الفترة (2016- 2022)

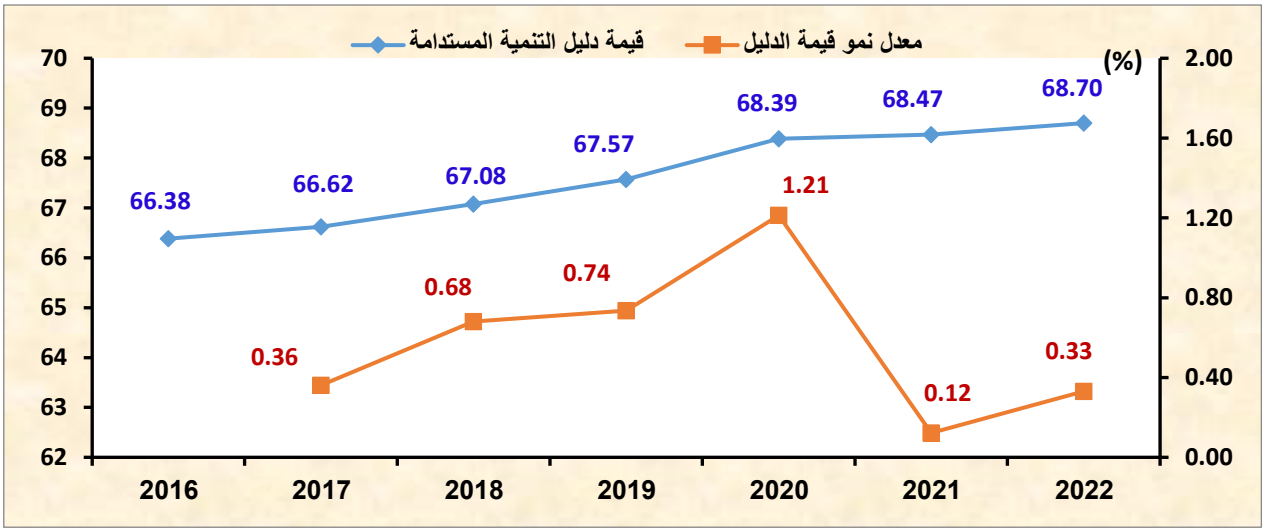

المصدر: تم بناء الشكل اعتمادًا على البيانات المتاحة لدى https://dashboards.sdgindex.org/explorer

أما عن قيم الأدلة الفرعية السبعة عشر المناظرة لأهداف التنمية المستدامة الأممية خلال الفترة (2016- 2021)، فكما يتضح من الشكل (1-13) حققت مصر – في المتوسط – أفضل النتائج بالنسبة للهدف رقم (13) الخاص بالعمل المُناخي (94.9)، يليه الهدف رقم (12) الخاص بالاستهلاك والإنتاج المسؤولان (المستدامان) (92.9)، ثم الهدف رقم (10) الخاص بالحد من أوجه عدم المساواة (83.9). أما أقل قيمة متحققة بالنسبة للأدلة الفرعية، فقد جاءت القيمة المحسوبة للهدف رقم (9) الخاص بالصناعة والابتكار والهياكل الأساسية (43.3)، يليه الهدف رقم (5) الخاص بالمساواة بين الجنسين (47.7)، حيث لم تتخط قيمة هذين الهدفين حاجز الخمسين نقطة، وهو الأمر الذي يستلزم من الجهات المعنية وضع هذين الهدفين على قمة أولوياتها لتحسين الأداء التنموي لمصر، ولمعرفة نقاط الضعف التي يجب العمل على معالجتها وكذلك نقاط القوة، يمكن الرجوع إلى (ملحق 1) بهذا التقرير.[2] وأما عن قيم الأدلة الفرعية في

[1] تجدر الإشارة إلى أن البيانات المستخدمة في تقرير عام 2022 تم استخراجها بين شهري فبراير ومارس 2022، وبالتالي فهي تشتمل على تداعيات جائحة كوفيد-19 دون التطرق لآثار الحرب الروسية الأوكرانية.

[2] يؤخذ على تقرير عام 2022 أنه لم يقم بحساب قيم الأدلة الفرعية السبعة عشر المناظرة لأهداف التنمية المستدامة الأممية، وإنما اكتفى فقط بحساب الدليل الإجمالي وقيم المؤشرات الفرعية التي يشتمل عليها كل دليل فرعي (ملحق 1)، على الرغم من الأهمية البالغة لقيم هذه الأدلة الفرعية التي تم إسقاطها، وذلك لسببين، هما: تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف التي يجب أن تعمل عليها كل دولة، والمقارنة بين الدول. وللتغلب على هذه المشكلة تم حساب متوسط قيمة كل دليل فرعي لمصر خلال الفترة المتوفر عنها البيانات وهي (2016- 2021).

عام 2022، فهي لم تختلف نتائجها كثيرًا عما هو وارد في تحليل متوسط الفترة (2016– 2021) (شكل 1–14).

شكل (1–13): أداء مصر وفقًا لقيم الأدلة الفرعية السبعة عشر المناظرة لأهداف التنمية المستدامة الأممية خلال الفترة (2016 –2021)

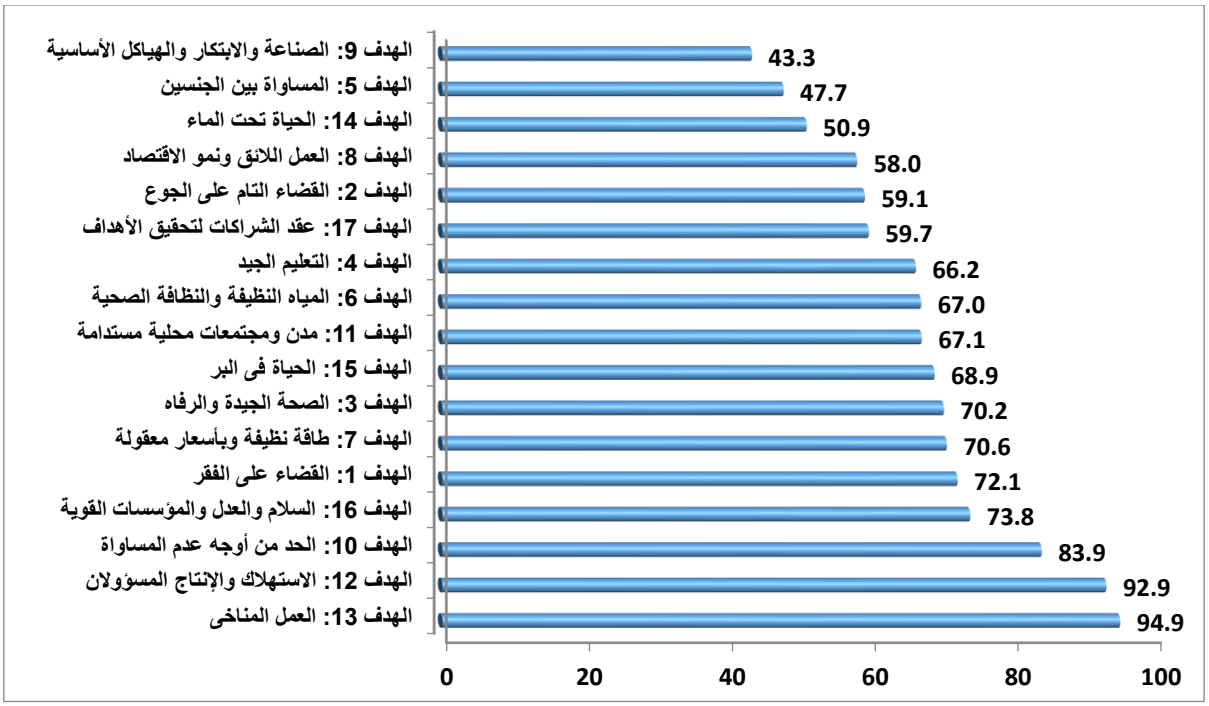

المصدر: تم بناء الشكل اعتمادًا على البيانات المتاحة لدى الموقع الإلكتروني: https://dashboards.sdgindex.org/explorer

شكل (1–14): أداء مصر وفقًا لقيم الأدلة الفرعية السبعة عشر المناظرة لأهداف التنمية المستدامة الأممية في عام 2022

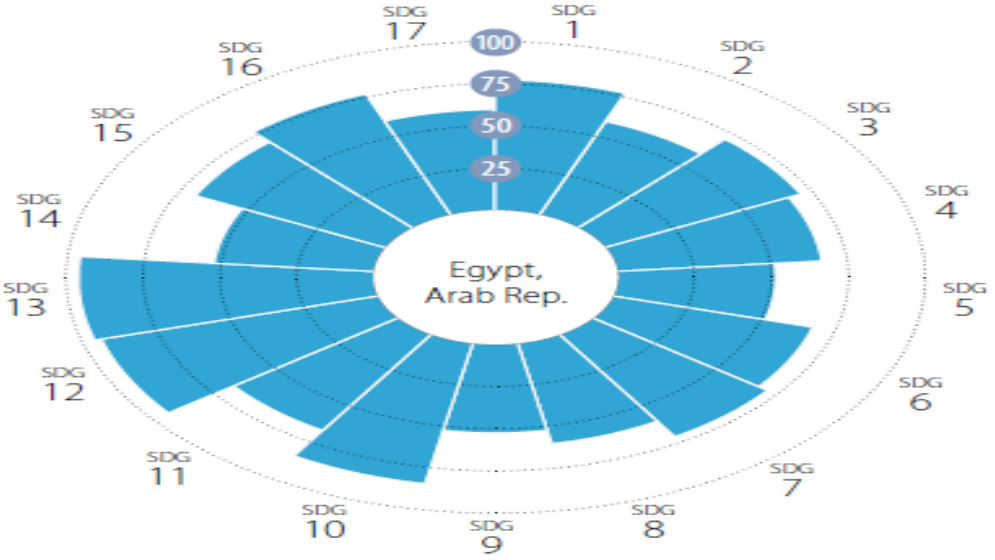

المصدر: Sustainable Development Solutions Network. 2022. Sustainable Development Report.

بمقارنة متوسط قيمة دليل التنمية المستدامة لمصر وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (2016– 2021)، يتضح أن مصر حققت قيمة قدرها (67.4)، وهي بذلك تأتي متأخرة عن كل من الجزائر (70.8)، وتونس (70.1)، والأردن (69)، والمغرب (68)، والإمارات (67.8)، بينما تتقدم مصر على كل من الكويت (64.1)، والسعودية (64.8)، وأيضًا تتقدم

على متوسط المجموعة (65.9)، وكذلك على المتوسط العالمي (65.5) شكل (1-15). أما بالنسبة لعام 2022 فلم يختلف ترتيب الدول عن مثيله خلال الفترة (2016- 2021) وفقًا لمتوسط قيمة الدليل (شكل 1-16).

شكل (1-15): قيمة دليل التنمية المستدامة لمصر وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (2016- 2021)

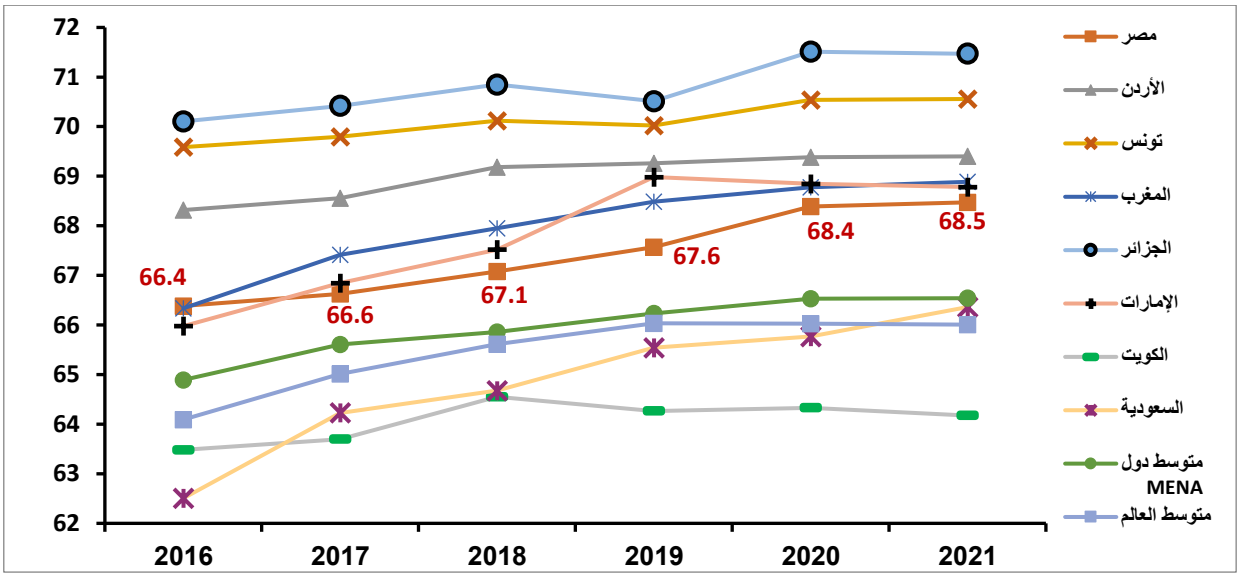

المصدر: تم بناء الشكل اعتمادًا على البيانات المتاحة لدى الموقع الإلكتروني: https://dashboards.sdgindex.org/explorer

شكل (1-16): ترتيب مصر وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفقًا لقيمة دليل التنمية المستدامة في عام 2022

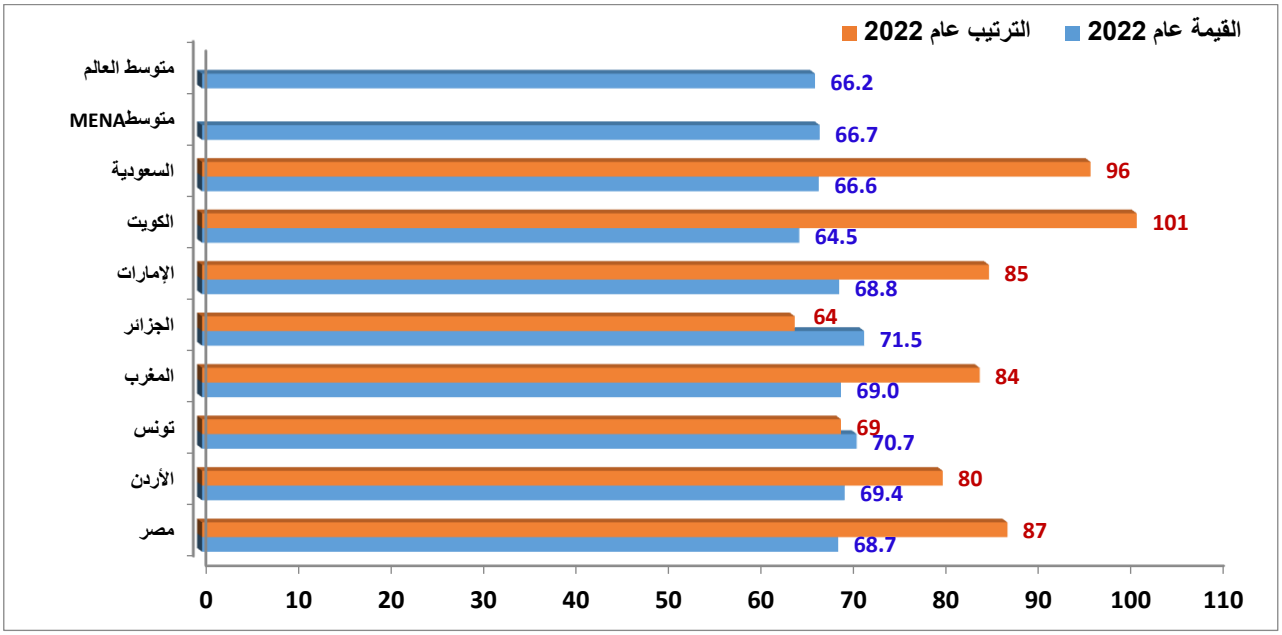

المصدر: تم بناء الشكل اعتمادًا على البيانات المتاحة لدى الموقع الإلكتروني: https://dashboards.sdgindex.org/explorer

أوضحت لوحة المعلومات Dashboards الواردة بالجدول (1-3) التي تحدد درجة واتجاه تقدم مصر نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، أن الأهداف الستة المتعلقة بالقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والحياة تحت الماء، والحياة في البر، والسلام والعدل والمؤسسات القوية تواجه مصر صعوبات شديدة وتحديات بالغة لتحقيقها بحلول عام 2030. أما بالنسبة لبقية الأهداف، فلا تزال هي الأخرى تواجه تحديات غير هينة بدرجات مختلفة.

أما بالنسبة لاتجاه التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فكما يشير الجدول (1-3)، فإن الأهداف الأربعة المتعلقة بالمياه النظيفة والنظافة الصحية، والحد من أوجه عدم المساواة، والاستهلاك والإنتاج المسؤولين، والعمل المُناخي تتقدم بالمعدل المطلوب لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، أو يتجاوز أداؤها بالفعل عتبة تحقيق أهداف التنمية المستدامة. في حين أن الأهداف التسعة الخاصة بالقضاء التام على الجوع، والصحة الجيدة والرفاه، والتعليم الجيد، والمساواة بين الجنسين، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد، والصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، ومدن ومجتمعات محلية مستدامة، والحياة في البر، والسلام والعدل والمؤسسات القوية فمصر تحقق بشأنها تقدمًا متوسطًا، أي أن معدل نمو درجة تحقيق الهدف أكبر من 50% من معدل النمو المطلوب، ولكنه لا يزال أقل من المستوى المطلوب لتحقيق هدف 2030. أما الأهداف الثلاثة الخاصة بالقضاء على الفقر، والطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، والحياة تحت الماء فإنها تعاني من حالة من الركود في تقدمها نحو تحقيق الهدف، أي أن معدل نمو درجة تحقيق الهدف تقل عن 50% من معدل النمو المطلوب واللازم لتحقيق الهدف بحلول عام 2030.

وأخيرًا، فإن هناك هدفًا وحيدًا وهو عقد الشراكات لتحقيق الأهداف يعاني من التراجع، وأن الدولة تتحرك بعيدًا عن تحقيق الهدف. وبوجه عام يلاحظ على المؤشرات الفرعية لهذا الهدف إما عدم توفر بياناتها أو عدم توافر بيانات حديثة بصددها، فكان أحدث بيان متاح يرجع إلى عام 2019. ووفقًا لما هو متاح من بيانات فإن السبب في تراجع أداء تحقيق هذا الهدف هو أن هناك مؤشرين فرعيين يتحركان بعيدًا عن المستهدف في 2030، وهما مؤشر نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة والتعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومؤشر الأداء الإحصائي – وهو متوسط مرجح لمؤشرات الأداء الإحصائية التي تقيم أداء الأنظمة الإحصائية الوطنية. وهو يجمع خمس ركائز للأداء الإحصائي: (استخدام البيانات، وخدمات البيانات، ومنتجات البيانات، ومصادر البيانات، والبنية التحتية للبيانات).[1]

[1] قد يُخفي حساب المتوسط عبر جميع المؤشرات الخاصة بأحد أهداف التنمية المستدامة مجالات الاهتمام بالسياسات إذا كان أداء البلد جيدًا في معظم المؤشرات، ولكنه قد يواجه عجزًا خطيرًا في مقياس أو مقياسين ضمن ذات أهداف التنمية المستدامة. ونتيجة لذلك، تركز لوحات معلومات أهداف التنمية المستدامة بشكل حصري على المتغيرين اللذين يكون أداء الدولة فيهما أسوأ. ويتم تطبيق القاعدة التي تنص على منح التصنيف الأحمر فقط إذا سجلت الدولة اللون الأحمر في كل من المؤشرين الأسوأ أداءً لهذا الهدف. وبالمثل، للتسجيل باللون الأخضر، يجب أن يكون كل من المؤشرين أخضر. ولمزيد من التفاصيل حول أداء المؤشرات الفرعية للهدف السابع عشر يمكن الرجوع إلى الملحق (1).

جدول (1-3): لوحة المعلومات الخاصة بمصر واتجاه التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بتقرير عام 2022

الهدف	درجة الصعوبة في تحقيق الهدف	اتجاه التقدم
الهدف 1: القضاء على الفقر		→
الهدف 2: القضاء التام على الجوع		↗
الهدف رقم 3: الصحة الجيدة والرفاه		↗
الهدف رقم 4: التعليم الجيد		↗
الهدف رقم 5: المساواة بين الجنسين		↗
الهدف رقم 6: المياه النظيفة والنظافة الصحية		↑
الهدف رقم 7: طاقة نظيفة وبأسعار معقولة		→
الهدف رقم 8: العمل اللائق ونمو الاقتصاد		↗
الهدف رقم 9: الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية		↗
الهدف رقم 10: الحد من أوجه عدم المساواة		↑
الهدف رقم 11: مدن ومجتمعات محلية مستدامة		↗
الهدف رقم 12: الاستهلاك والإنتاج المسؤولان		↑
الهدف رقم 13: العمل المناخي		↑
الهدف رقم 14: الحياة تحت الماء		→
الهدف رقم 15: الحياة في البر		↗
الهدف رقم 16: السلام والعدل والمؤسسات القوية		↗
الهدف رقم 17: عقد الشراكات لتحقيق الأهداف		↓

المصدر: Sustainable Development Solutions Network. 2022. Sustainable Development Report: From Crisis to Sustainable Development: the SDGs as Roadmap to 2030 and Beyond.

صعوبات بالغة	تحديات غير هينة	تحديات ماتزال قائمة لكنها أقل من وضع اللون البرتقالي	
تقدم بمعدل يُمكن من تحقيق الهدف بحلول 2030 أو يزيد	تقدم متوسط	ركود	تراجع أو تدهور

كما سبق الذكر في الإصدارات السابقة من هذا التقرير، ينبغي التأكيد على أن نتائج بعض المؤشرات قد لا تعكس الواقع التنموي لمصر لعدم توفر إحصاءات دقيقة ومفصلة وحديثة لحساب بعض المؤشرات، فبعض المؤشرات ترجع بياناتها إلى بضعة سنوات مضت مما لا يمكنها من أن تعكس التطورات ونتائج الجهود الأخيرة المبذولة من قبل الدولة.[1] وتجدر الإشارة

[1] تضمن تقرير عام 2022 اعترافًا صريحًا لاستخدامه في بعض المؤشرات لبيانات غير حديثة من جهة واعتماده على مصادر للبيانات- بخلاف المصادر المحلية- تقوم بإجراء تعديلات على البيانات الأصلية لجعلها أكثر قابلية للمقارنة الدولية. حيث أقر صُناع التقرير بالتالي: "أنه لضمان أقصى قدر من قابلية مقارنة البيانات، نستخدم فقط البيانات من مصادر قابلة للمقارنة دوليًا. قد تقوم هذه المصادر بتعديل البيانات الوطنية لضمان إمكانية المقارنة الدولية. نتيجة لذلك، قد تختلف بعض البيانات الواردة في هذا التقرير عن البيانات المتاحة من المكاتب الإحصائية الوطنية أو من مصادر وطنية أخرى. علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي طول عمليات التحقق من صحة البيانات إلى تأخيرات كبيرة في نشر بعض البيانات. لذلك، قد يكون لدى المكاتب الإحصائية الوطنية بيانات

في هذا السياق أنه قد كان لمصر السبق في أن تكون من أوائل الدول التي أعدت ثلاثة تقارير طوعية في أعوام 2016، 2018، 2021 لتحديد مدى تقدمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030، ورصد أهم التحديات التي تعوق تنفيذ هذه الأهداف.

ووفقًا لتقرير التنمية المستدامة 2022 فقد تم تصنيف الحكومة المصرية بأنها من الحكومات متوسطة الالتزام والجهد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية، حيث تم تصنيف الحكومات وفقًا لجهودها في مجال السياسات التنموية، مما قد يساعد في تحقيق نتائج أفضل بخصوص تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأممية في السنوات القادمة. ولم تحصل أي دولة من الدول الستين المدرجة في هذا التقييم على درجة 80 أو أكثر (التزام مرتفع جدًا) لالتزاماتها وجهودها، مما يشير إلى أنه لا يوجد لدى أي منها مجموعة مناسبة من السياسات المعمول بها لتحقيق أهداف 2030 حتى بين الأفضل أداءً في أوروبا في قيمة الدليل الإجمالي. فالمهم وفقًا لهذا التقييم هو ربط الأدوات الرئيسية (مثل الموازنة الوطنية، وخطط التعافي من جائحة كوفيد-19) بأهداف التنمية المستدامة، حيث تُعد الأهداف والاستراتيجيات والخطط الوطنية الطموحة والسليمة أمرًا بالغ الأهمية لتحويل أهداف التنمية المستدامة إلى أجندة عمل. ومن ثم ينبغي الاهتمام بإنشاء أطر السياسات الصحيحة للتنمية المستدامة، والبناء على المعرفة والشبكات العلمية، وربط هذه الأطر بالمناقشات حول الوصول إلى التمويل، وجعلها من الأولويات الرئيسية للمجتمع الدولي نحو استعادة وتسريع تقدم أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 وما بعده.

3.3 أداء مصر بين دول العالم في مؤشرات الحوكمة العالمية

تُعد مؤشرات الحوكمة العالمية World Governance Indicators (WGIs) أحد المؤشرات الدورية التي يصدرها البنك الدولي سنويًا، بهدف قياس أداء الحكومات لأكثر من ٢٠٠ دولة من خلال الوقوف علي وضع تلك الدول سياسيًا وتنظيميًا وكفاءة حكوماتها خلال فترات منتظمة، وذلك من خلال دراسات واستقصاءات تُلخص وجهات النظر لكل من المشاركين في الاستطلاع وخبراء القطاع العام والخاص، والمنظمات غير الحكومية حول الحوكمة في دولة ما.[1] وتشتمل مؤشرات الحوكمة العالمية على ستة مؤشرات تعبر عن الحوكمة في أبعادها المختلفة وهى: إبداء الرأي والمساءلة (voice and Accountability)، والاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب (Political Stability and Absence of Violence/Terrorism)، وفعالية الحكومة (Government Effectiveness)، والجودة التنظيمية (Regulatory Quality)، وسيادة القانون (Rule of Law)، والسيطرة على الفساد (Control of Corruption). ويُمثل تصنيف أداء الدول في مؤشرات الحوكمة أحد الأدوات الداعمة لاتخاذ القرارات، مثل القرارات الاستثمارية، أو القرارات المتعلقة بالمساعدات التنموية، وغيرها، لذلك تسعى الدول إلى العمل على تحسين مؤشّراتها لما سيعود بالنفع عليها.

يتضح من الشكل (1- 17) أن أداء مصر في مؤشرات الحوكمة العالمية الستة –وفقًا لقيمة الترتيب المئوي– خلال الفترة (2016– 2021) كان متواضعًا (أي أقل من 50) في كافة المؤشرات، كما شهدت قيم الترتيب المئوي لهذه المؤشرات تذبذبًا واضحًا خلال هذه الفترة. وفقًا لمتوسط قيم الترتيب المئوي للفترة محل الدراسة، فقد حقق مؤشر سيادة القانون أفضل أداءً لمصر والذي جاء في المرتبة الأولى (بمتوسط مئوي قدره 41)، وكانت أقل قيمة له 34.6 عام 2016، وأعلى قيمة 45.2 عام 2021، ويعزى ذلك إلى تبنّي الحكومة حزمةً من السياسات التي تساعد على تعزيز سيادة القانون، خاصة فيما يتعلّق بالاستثمار، والآليات الخاصة بتنفيذ العقود وغيرها. وفي المرتبة الثانية يأتي مؤشر فعالية الحكومة (بمتوسط مئوي قدره 37) وذلك على الرغم من اتجاه الترتيب المئوي له نحو الانخفاض خلال عامي 2020 و2021، حيث كانت أقل قيمة له 33.2 عام 2017 وأعلى قيمة 41.3 عام 2019. وفى المرتبة الثالثة من حيث

أحدث لبعض المؤشرات مما هو معروض في هذا التقرير". ولتفاصيل أكثر حول المنهجية وتغييرات البيانات يمكن الرجوع إلى: Sustainable Development Solutions Network. 2022. Sustainable Development Report. pp 56- 76.

[1] تُعرف الحوكمة Governance وفقًا للبنك الدولي على أنها "مجموعة التقاليد والمؤسسات التي من خلالها تمارس السلطات داخل الدول. ويشمل ذلك العملية التي يتم من خلالها اختيار الحكومات ومراقبتها واستبدالها، وكذلك قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات فعالة، فضلًا عن مدى احترام المواطنين والدولة للمؤسسات الفاعلة". ويتم التعبير عن المؤشرات المركبة لكل دولة في صورة رتب مئوية تتراوح ما بين صفر (الأسوأ أداءً)، 100 (الأفضل أداءً).

الأفضل أداءً يأتي مؤشر السيطرة على الفساد (بمتوسط مئوي قدره 31.5)، وذلك على الرغم من الانخفاض والتذبذب الشديد في الترتيب المئوي له، حيث كانت أقل قيمة له 24 عام 2020 وأعلى قيمة 40.4 عام 2017. واحتل المرتبة الرابعة مؤشر الجودة التنظيمية (بمتوسط مئوي قدره 25.2) وكانت أقل قيمة له 18.3 عام 2016، وأعلى قيمة 34.6 عام 2021. أما أقل المؤشرات لأداء مصر – في المتوسط خلال الفترة محل الدراسة– فقد كان من نصيب مؤشر إبداء الرأي والمساءلة والذي جاء في الترتيب الأخير (بمتوسط مئوي قدره 10.8)، وكانت أقل قيمة له 7.7 عام 2020 وأعلى قيمة 14.3 عام 2016. وفي المرتبة قبل الأخيرة جاء مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب (بمتوسط مئوي قدره 11.5) وكانت أقل قيمة له 9 عام 2016 وأعلى قيمة 14.6 عام 2021.

شكل (1-17): أداء مصر في مؤشرات الحوكمة العالمية خلال الفترة (2016-2021)

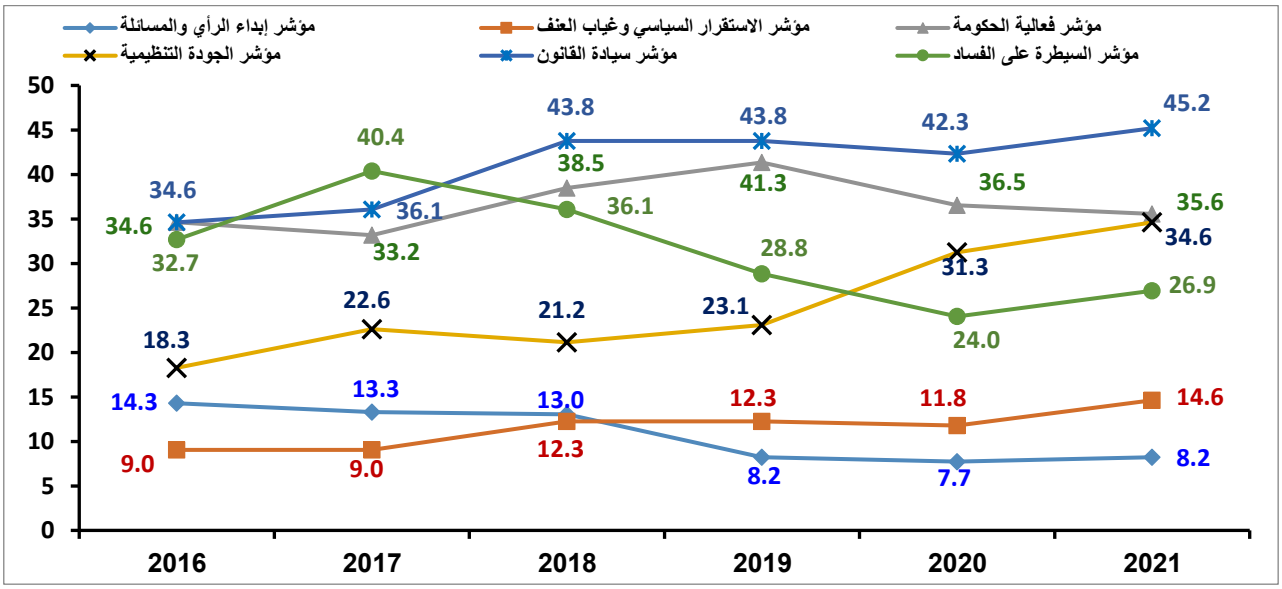

المصدر: تم بناء الشكل اعتمادًا على البيانات الواردة بالموقع الإلكتروني: http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports

وبإلقاء الضوء بصفة خاصة على التحديث الأخير لمؤشرات الحوكمة العالمية الصادر في سبتمبر 2022، والذي يتناول بالتحليل مؤشرات عام 2021، يلاحظ أن جميع مؤشرات الحوكمة لمصر قد حققت تقدمًا ملموسًا خلال عام 2021 – باستثناء مؤشر فعالية الحكومة – وهي على الترتيب (الاستقرار السياسي وغياب العنف، والسيطرة على الفساد، والجودة التنظيمية، وسيادة القانون، ثم مؤشر إبداء الرأي والمساءلة) بفضل جهود الدولة في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة 2030 بأبعادها الثلاثة، وتفعيل الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

وبمقارنة أداء مصر في مؤشرات الحوكمة العالمية ببعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الإمارات، والسعودية، والكويت، والأردن، وتونس، والمغرب، والجزائر) خلال الفترة (2016-2021)، يتضح تسجيل الإمارات الأداء الأفضل لجميع مؤشرات الحوكمة – باستثناء مؤشر إبداء الرأي والمساءلة (17.8) – وهي على الترتيب: مؤشر فعالية الحكومة (89.6)، و مؤشر السيطرة على الفساد (83.4)، ومؤشر الجودة التنظيمية (80.9)، ومؤشر سيادة القانون (77.6)، ومؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف (67.2). أما مؤشر إبداء الرأي والمساءلة فقد حققت تونس الأداء الأفضل لهذا المؤشر بقيمة (54.7)، وهي أيضًا قيمة أعلى من متوسط المنطقة (24.1). بينما جاء أداء جميع دول المقارنة بالنسبة لهذا المؤشر متواضعًا للغاية، وكانت أقل القيم من نصيب السعودية (5.5)، ومصر (10.8). أما بالنسبة لأداء مصر مقارنةً بأداء هذه الدول (متوسط الفترة محل الدراسة)، فقد جاء ترتيب مصر متواضعًا وأقل من متوسط دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لكافة المؤشرات، حيث احتلت مصر دائمًا الترتيب قبل الأخير لجميع المؤشرات باستثناء مؤشر الاستقرار

السياسي وغياب العنف/ الإرهاب الذي احتلت فيه الترتيب الأخير.

تعتمد البيانات المستخدمة في حساب مؤشرات الحوكمة العالمية – كما سبقت الإشارة – على الآراء والخبرات الخاصة بإدراك عدد محدود للغاية من المواطنين، والخبراء في القطاعات العامة والخاصة، والمنظمات غير الحكومية حول العالم، الأمر الذي قد لا يعكس الواقع بشكل دقيق في كثير من الأحيان، والإصلاحات والتطورات التي تتحقّق في أداء المؤسسات المختلفة بالدولة، والتي لا تحظى باهتمام إعلامي كبير يؤثر في إدراك المستجيبين لأسئلة جامعي البيانات. وتسري هذه الملاحظة على كل من المؤشرات التي حققت فيها الدولة المصرية ارتفاعًا، وتلك التي حققت فيها تراجعًا. وكما سبقت الإشارة في الأعداد السابقة من هذا التقرير، فإن البنك الدولي– ذاته – أشار إلى أهمية أن تؤخذ مؤشرات الحوكمة، وخاصة في حالة المقارنات سواء بين الدول المختلفة في ذات النقطة الزمنية، أو للدولة الواحدة في نقاط زمنية متباينة بقدر كبير من الحذر، وأنه من الأفضل ألا يتم التركيز على التغييرات في مؤشرات الحوكمة قصيرة المدى، بل على الاتجاهات على مدى فترات زمنية أطول.

وفي هذا السياق، قد تشير المقارنات بين الدول في الأجل القصير أحيانًا إلى تقدير غير حقيقي لمؤشرات الحوكمة. ويُدلل على ذلك نتائج بعض المؤشرات بالنسبة لمصر مقارنةً ببعض الدول الأخرى، والتي جاءت إلى حد ما غير معبرة عن المستوى الحقيقي للحوكمة في مصر. فعلى سبيل المثال سجلت مصر وفقًا لبعض مؤشرات الحوكمة ومنها مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف/ الإرهاب أداءً متواضعًا (بمتوسط مئوي قدره 11.5) سواء فيما بين مؤشرات الحوكمة المختلفة لمصر "الترتيب قبل الأخير" أو فيما بين دول المقارنة "الترتيب الأخير" خلال الفترة محل الدراسة، وذلك على الرغم من الجهود الكبيرة التي بذلتها الدولة في هذا المجال.

4.3 أداء مصر بين دول العالم في دليل الابتكار العالمي

يعتبر دليل الابتكار العالمي مرجعًا هامًا للبلدان الراغبة في وضع استراتيجيات وسياسات ابتكارية واقتصادية جديدة وكأداة لتحسين مقاييس الابتكار، وخاصةً في ظل إقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة لهذا المؤشر بوصفه معيارًا مرجعيًا موثوقًا لقياس الابتكار في قراراتها لعامي 2019 و2021 بشأن تسخير العلوم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة. ويوفر هذا التقرير، الذي يشارك في إصداره المنظمة العالمية للملكية الفكرية (الويبو) ومعهد بورتلانز Portulans Institute وأربعة شركاء آخرين، ترتيبًا سنويًا لقدرات وأداء الاقتصادات في مجال الابتكار على الصعيد العالمي. كما يُقدِّم هذا المؤشر العالمي، منذ إنشائه عام 2007، مقاييس للأداء ويُصنف حاليًا نحو 132 اقتصادًا بُناءً على منظومة الابتكار فيها.[1] ويستند المؤشر إلى مجموعة بيانات ثرية تتكون من 81 مؤشرًا من مصادر دولية عامة وخاصة، ويتجاوز المقاييس التقليدية للابتكار منذ توسيع تعريف الابتكار بحيث أنه أصبح يتمثل في أن "الابتكار هو منتج أو عملية جديدة أو مُحسَّنة (أو مجموعة منها) تختلف اختلافًا كبيرًا عن المنتجات أو العمليات السابقة للوحدة والتي تم إتاحتها للمستخدمين المحتملين للمنتج".

يعتمد الترتيب العام لدليل الابتكار العالمي على مؤشرين فرعيين لهما ذات القدر من الأهمية في تقديم صورة كاملة للابتكار، هما: المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار، والمؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار. ومن ثم، فإنه يتم حساب ثلاثة مؤشرات رئيسية هي:

- المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار: الذي يشتمل على خمس ركائز مُدخلات تُمكن وتُسهل عمل الأنشطة المبتكرة وهي: المؤسسات، ورأس المال البشري والبحث، والبنية التحتية، وتطور السوق، وتطور الأعمال.
- المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار: الذي يوفر معلومات حول المخرجات التي هي نتائج الأنشطة

[1] تجدر الإشارة إلى أن تقرير الابتكار لا يوفر سلسلة زمنية طويلة متسقة بمنهجية موحدة لقيمة الدليل ومؤشراته الفرعية على غرار تقريري التنمية البشرية والتنمية المستدامة العالميين، حيث يتعرض عدد المؤشرات ونوعية البيانات للتغيير من سنة لأخرى، وهو الأمر الذى يجب أن يُؤخذ بحذر عند التحليل.

المبتكرة داخل الاقتصاد، ويشتمل على ركيزتين للمخرجات هما: مُخرجات المعرفة والتكنولوجيا، والمُخرجات الإبداعية.

- المؤشر الإجمالي/العالمي للابتكار، وهو عبارة عن المتوسط البسيط لدرجات المؤشرين الفرعيين.

وتنقسم كل من ركائز المدخلات والمخرجات السبعة إلى ثلاث ركائز فرعية لكل منها، وكل ركيزة فرعية تتكون من مؤشرات فردية بما يمثل مجموعه 81 مؤشرًا في عام 2022. ويتم حساب كل ركيزة فرعية من خلال أخذ المتوسط المرجح لدرجات مؤشراتها الفردية، والتي يتم وضعها في قيم معيارية تتراوح بين صفر "للأسوأ"، و100 "للأفضل".

يوضح جدول (1-4) أنه على الرغم من تحسن ترتيب مصر عالميًا وفقًا لقيمة دليل الابتكار العالمي الإجمالي بمقدار 18 مرتبة من الترتيب رقم 107 من إجمالي 128 دولة في عام 2016 إلى الترتيب رقم 89 من إجمالي 132 دولة في عام 2022، إلا أن قيمة الدليل قد شهدت انخفاضًا من 26 في عام 2016 إلى 22.7 في عام 2022 بمعدل انخفاض قدره 12.7%. بينما تستهدف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 تحسين ترتيب مصر في هذا الدليل وصولًا إلى الترتيب رقم 60 بحلول عام 2030.

جدول (1-4): أداء مصر في دليل الابتكار العالمي ومؤشراته الفرعية في عامي 2016، 2022

البيان	2016		2022		اتجاه التغيير في الترتيب
	القيمة	الترتيب (إجمالي 128 دولة)	القيمة	الترتيب (إجمالي 132 دولة)	
دليل الابتكار العالمي	26	107	22.7	89	↑
أ- المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار	31.8	107	29.2	97	↑
1- المؤسسات	39	123	43.9	111	↑
2- رأس المال البشري والبحوث	27.3	82	20.3	97	↓
3- البنية التحتية	38.3	82	35.5	93	↓
4- تطور الأسواق	34.2	110	26.2	86	↑
5- تطور الأعمال	20	122	20.4	103	↑
ب- المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار	20.2	98	16.2	83	↑
6- مخرجات المعرفة والتكنولوجيا	18.5	94	18.2	79	↑
7- المخرجات الإبداعية	21.8	97	14.1	84	↑

المصدر: تم بناء الجدول اعتمادًا على البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني: https://www.globalinnovationindex.org/analysis-indicator

وقد شهدت قيمة الدليل الإجمالي تذبذبًا من سنة لأخرى خلال الفترة (2016- 2022)، حيث اتخذت اتجاهًا عامًا تصاعدياً من 26 في عام 2016 حتى وصلت لأقصى قيمة لها (27.5) في عام 2019، ومع حدوث جائحة كوفيد- 19 شهدت القيمة انخفاضًا حتى وصلت إلى أدنى قيمة لها (22.7) عام 2022. وبلغ متوسط قيمة الدليل لإجمالي الفترة محل الدراسة نحو (25.5). أما على مستوى المؤشرين الفرعيين المكونين للدليل الإجمالي فدائمًا ما سبقت قيمة المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار (متوسط قيمته 32) قيمة دليل الابتكار العالمي، في حين تأتي قيمة المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار (متوسط قيمته 19) أقل من قيمة دليل الابتكار العالمي لمصر خلال الفترة (2016- 2022)، الأمر الذي يدل على انخفاض كفاءة عملية الابتكار في مصر. فدائمًا ما كانت نسبة كفاءة الابتكار في مصر أقل من واحد صحيح لتبلغ كمتوسط الفترة (0.59). ولتحديد أوجه العمل لتحسين كفاءة عملية الابتكار في مصر ينبغي النظر إلى وضع المؤشرات الفرعية التفصيلية السبعة المكونة للمؤشرين الفرعيين اللذان يكونان بدورهما دليل الابتكار الإجمالي، وكمتوسط للفترة محل الدراسة، حيث يتضح من شكل

(1-18) أنه بالنسبة **للمؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار**، فقد حققت مصر أفضل أداء وقيمة لركيزة المؤسسات (44.8)، تلتها قيمة ركيزة تطور الأسواق (36.7)، ثم ركيزة البنية التحتية (36). أما الأسوأ أداءً فقد كان من نصيب ركيزة تطور الأعمال (19.8) نتيجة تراجع مؤشر نسبة الشركات التي تقدم تدريبًا رسميًا، والذي كان الأقل على مستوى دول الشريحة الدنيا للدخل المتوسط التي تنتمي لها مصر، ووجود بيانات لبعض مؤشرات هذه الركيزة غير حديثة. وفى الترتيب قبل الأخير جاءت ركيزة رأس المال البشري والبحوث (22.9) نتيجة تراجع مؤشرات نسبة الإنفاق على التعليم إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة خريجي العلوم والهندسة، والتي كانت الأقل على مستوى دول الشريحة الدنيا للدخل المتوسط التي تنتمي لها مصر، ومؤشر مستثمري الشركات العالمية في البحث والتطوير. أيضًا كانت هناك بيانات بعض مؤشرات هذه الركيزة غير حديثة وهي متوسط العمر المتوقع بالمدرسة، ومعدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم العالي. أما بالنسبة **للمؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار** فبصفة عامة تحتاج المؤشرات الفرعية لهذا الدليل العمل على تحسينها لأنها تحقق – في المتوسط– الأداء الأقل، وكانت أقل قيمة في المؤشرات الفرعية السبعة لركيزة المخرجات الإبداعية (18.5).[1]

شكل (1-18): متوسط قيمة المؤشرات الفرعية السبعة الخاصة بدليل الابتكار العالمي لمصر خلال الفترة (2016- 2022)

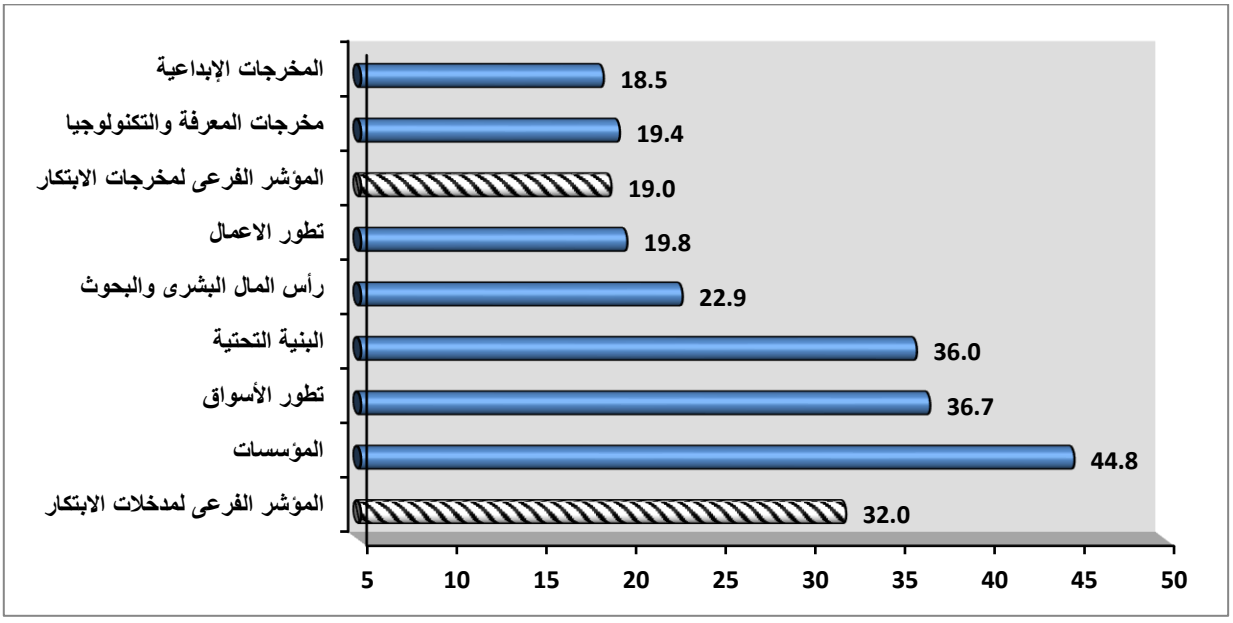

المصدر: تم بناء الشكل اعتمادًا على البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني: https://www.globalinnovationindex.org/analysis-indicator

بمقارنة متوسط قيمة دليل الابتكار العالمي لمصر وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (الإمارات، والسعودية، والكويت، والأردن، وتونس، والمغرب، والجزائر) خلال الفترة (2016-2022)، يتضح أن مصر تحرز قيمة متأخرة مقارنة بدول المقارنة خلال الفترة (2016 – 2022) بمتوسط قدره (25.5)، وهي بذلك تأتى متأخرة عن كل من الإمارات (42)، والسعودية (33.9)، والكويت (32.3)، وتونس (31.2)، والمغرب (30.7)، والأردن (28.2)، بينما تتقدم مصر فقط عن الجزائر (22.8) شكل (1-19)

[1] لمزيد من التفاصيل حول المؤشرات الفرعية لمصر والتي تتخطى 80 مؤشرًا يمكن الرجوع إلى:
- WIPO. 2022. Global Innovation Index 2022 report. 15th edition.

شكل (1- 19): متوسط قيمة دليل الابتكار العالمي لمصر وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال الفترة (2016- 2022)

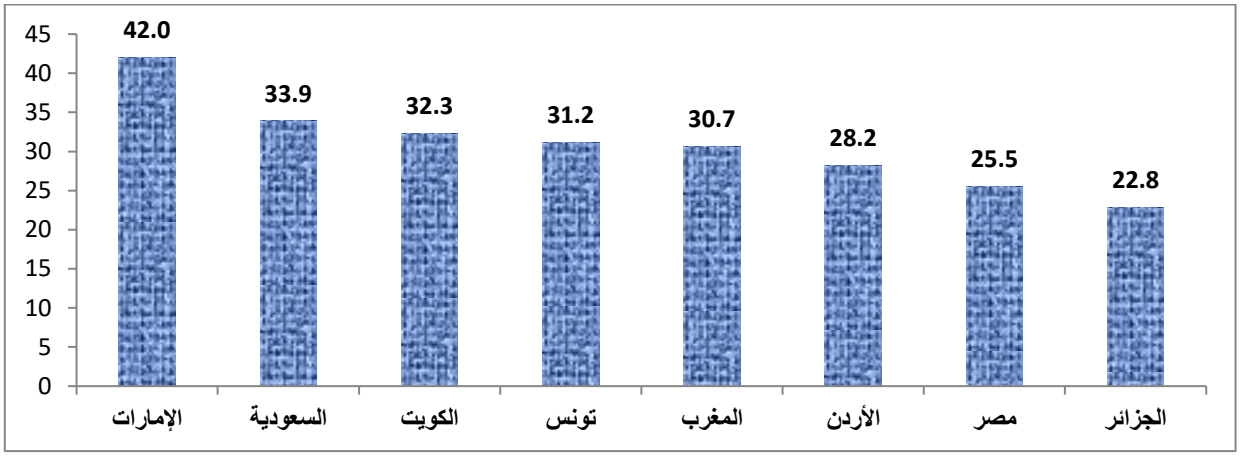

المصدر: تم بناء الشكل اعتمادًا على البيانات المتاحة على الموقع الإلكتروني: https://www.globalinnovationindex.org/analysis-indicator

كما احتلت مصر المرتبة الرابعة عشرة بين 36 اقتصادًا بمجموعة دول الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط، كذلك احتلت المرتبة 15 بين 19 اقتصادًا في شمال أفريقيا وغرب آسيا، حيث حققت أداءً أعلى من متوسط مجموعة الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط في ثلاث ركائز، هي: البنية التحتية، ومخرجات نواتج المعرفة والتكنولوجيا، والمخرجات الإبداعية، بينما كان أداؤها أقل من المتوسط الإقليمي لمجموعة دول شمال أفريقيا وغرب آسيا في جميع ركائز دليل الابتكار العالمي.

يقدم تقرير الابتكار العالمي عام 2022 محاذير بشأن مقارنة الترتيب من سنة إلى أخرى، حيث يقارن الدليل أداء أنظمة الابتكار الوطنية عبر الاقتصادات، ويعرض التغييرات في تصنيفات الاقتصاد بمرور الوقت. ومن المهم ملاحظة أن الدرجات والتصنيفات لا يمكن مقارنتها بشكل مباشر بين سنة وأخرى. ويعكس كل تصنيف الوضع النسبي لاقتصاد معين استنادًا إلى الإطار المفاهيمي، وتغطية البيانات، وعينة الاقتصادات لكل عام من التقرير، كما يعكس التغييرات في المؤشرات الأساسية عند المصدر، وفي توافر البيانات. وهناك عدد من العوامل التي تؤثر على التصنيف السنوي للاقتصاد، منها: الأداء الفعلي للاقتصاد المعني، والتعديلات التي تم إجراؤها على إطار حساب الدليل (التغييرات في تكوين المؤشرات ومراجعات القياس)، وتحديثات البيانات، ومعالجة القيم المتطرفة والقيم المفقودة؛ وإدراج أو استبعاد الاقتصادات في العينة. أيضًا تعدد نوعية البيانات ينبغي أن يُؤخذ بحذر شديد، فمؤشرات الدليل الفرعية قد تكون بياناتها كمية، أو موضوعية، أو مؤشرات مركبة، أو بيانات مسوح، كما يمكن أن تكون بيانات نوعية أو شخصية. كذلك يهتم التقرير برصد مؤشرات مدخلات ومخرجات عملية الابتكار والتطوير، دون إشارة كافية وواضحة لطبيعة التفاعل والتداخل بينهما، والوقوف على أهم المحددات الحاكمة لتلك العلاقة.

خلاصة الفصل الأول

لقد شهدت المتغيرات الجيوسياسية والاقتصادية العالمية والإقليمية خلال الفترة (2015/2016–2021/2022) العديد من التحولات نتيجة لما شهدته تلك الفترة من أزمات عالمية صاحبها تداعيات سلبية عديدة على تلك المتغيرات، ومن ثم على أوضاع التنمية بدول العالم، ومنها مصر. وقد ركز أحدث تقرير عن المخاطر العالمية في عام 2023 على المخاطر الاقتصادية والبيئية، حيث جعل أزمات تكلفة المعيشة هي أولى المخاطر العالمية في الأجل القصير لمدة عامين، بينما جعل فشل التخفيف من حدة تغير المُناخ أولى المخاطر العالمية في الأجل الطويل لمدة عشر سنوات. وكما هو الحال في معظم دول العالم تتضمن المتغيرات الجيوسياسية العالمية والإقليمية فرصًا ومخاطر عديدة تنعكس على حالة التنمية في تلك الدول، ومنها مصر.

لقد جاءت أزمة جائحة "كوفيد–19" لتمثل لحظة تاريخية وأزمة كاشفة عن مدى عمق وتسارع التحويلات التي كان يشهدها النظام العالمي ما قبل الأزمة. الأمر الذي انعكس بالسلب على صورة الولايات المتحدة أمام العالم، في مقابل صعود الصين مع تطور دورها الدبلوماسي والتعاوني مع الكثير من دول العالم أثناء الأزمة. كما كشفت الأزمة عن ضعف مؤسسات الحوكمة العالمية وعدم قدرتها على القيام بدورها كفاعل مستقل له القدرة على تعزيز العمل الجماعي.

ثم أدت الحرب الروسية – الأوكرانية – التي مازالت مستمرة – إلى تحولات سريعة في المشهد الجيوسياسي، حيث سينتج عنها بلا شك واقع عالمي جديد، من أهم معالمه فقدان الولايات المتحدة الأمريكية القوة الرادعة التي كان ينبغي أن تمنع روسيا من الدخول في صراع عسكري مع أوكرانيا، وزيادة التقارب بين روسيا والصين، وتصاعد التوتر بين الولايات المتحدة والصين. ومن التحولات المباشرة كذلك لهذه الحرب قيام بعض القوى الإقليمية مثل الهند وتركيا والمملكة العربية السعودية بتطوير علاقاتها الاقتصادية مع روسيا، وتراجع حركة العولمة الاقتصادية. أما التداعيات غير المباشرة للحرب فأهمها صعوبة العمل المُناخي في ظل تهديد التوترات الجيوسياسية التعاون الدولي بشأن تغير المُناخ. ومن ثم من المتوقع أن تؤدى هذه التحولات في المشهد الجيوسياسي والاقتصادي العالمي إلى إعادة تشكيل النظام العالمي بالاتجاه نحو نظام عالمي متعدد الأقطاب، والاعتراف بروسيا كقوة جيوسياسية، والإسراع بنظام جيوسياسي آسيوي متمركز حول الصين، وإجراء المزيد من التحالف بين الكتل الإقليمية مثل مجموعة البريكس، والاتحاد الأفريقي، وجماعة دول أمريكا اللاتينية والآسيان، وغيرها. كما أنه من المتوقع أن تؤدي الحرب إلى إقبال المزيد من الدول على فك الارتباط بالدولار الأمريكي، والانضمام إلى عضوية مجموعة البريكس رغبة في تعزيز إتمام المعاملات المالية والاقتصادية والتجارية فيما بينها.

ومع استمرار وتيرة الحرب، من المتوقع أن يواجه الاقتصاد العالمي مخاطر عديدة قد تؤدي إلى تعميق التباطؤ الاقتصادي، وانتشار الركود العالمي، مما انعكس على أوضاع التنمية في مصر التي سوف يتم تناولها في الفصل التالي من هذا التقرير.

الفصل الثاني

تطور الأداء التنموي في مصر
خلال الفترة (2016/2015ـ 2022/2021)

الفصل الثاني
تطور الأداء التنموي في مصر
خلال الفترة (2016/2015 -2022/2021)

تمهيد

إن التنمية الشاملة هي الشاغل الأكبر للحكومات المتعاقبة في مصر، وإن كان التركيز يكون عادةً بشكل أكبر على التنمية الاقتصادية. وقد تم التعامل معها بمعطيات ومناهج مختلفة وفقًا للظروف العالمية والإقليمية والمحلية التي تمر بها الدولة. وعلى ذلك مرت التنمية بمراحل متعددة، حققت نجاحات في فترات معينة، ومرت في فترات أخرى بانتكاسات وأزمات محلية وعالمية وحروب كان لها انعكاسات قوية على مسيرة التنمية. وعمومًا كانت سياسات إدارة التنمية لم تكد تتغير بشكل جوهري منذ تطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي في النصف الثاني من سبعينيات القرن الماضي.

وقد تعرضت دراسات كثيرة لتقييم مراحل التنمية المختلفة بإيجابياتها وسلبياتها ومدى تفاعلها مع تغير الظروف والأوضاع المختلفة التي تؤثر على مستوى معيشة المواطن. ويتعرض هذا الفصل من التقرير لتحليل وتقييم الأداء التنموي في المرحلة الحالية منذ الفترة التاريخية الفارقة في أحداث ثورة يناير 2011 وما تلاها مع التركيز على الفترة (2016/2015–2022/2021).

إن الفترة التي سبقت عام 2011، رغم ما شهدته من ارتفاع في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (وصل إلى حوالى 7%)، إلا إنها أفرزت جدلًا حول فكرة "تساقط آثار النمو"، وأن النمو الاقتصادي وحده دون سياسات تدخلية لا يتوزع بعدالة على كافة فئات المجتمع، وبالتالي لا يتحقق الهدف النهائي في تحقيق تقدم ملموس في مستوى معيشة المواطنين في إطار مقبول من العدالة الاجتماعية. وإضافة إلى ذلك لم يكن مطروحًا بقوة الفكر الخاص بالتنمية المستدامة بأبعادها المختلفة.

لتحليل وتقييم الأداء التنموي في المرحلة الحالية، وبالتحديد في العقد الأخير، والتمهيد لصياغة مسار تنموي يناسب المرحلة القادمة، قد يكون من المناسب تناول فترة فيها قدر ما من الاستقرار وتطرح مسارًا محددًا له ملامح ومتواصلًا إلى حد ما. وقد بدأ تحقيق الاستقرار السياسي في مصر في عام 2014 حيث تم وضع دستور جديد للدولة، وتم الإعلان عن سياسات وبرامج للإصلاح الاقتصادي، وملامح المسار التنموي في الوثائق الرسمية مثل البرنامج الوطني للحكومة، واستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، كما تم تنفيذ برنامج للإصلاح الاقتصادي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي في عام 2016 لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي. وبالتالي يركز هذا الفصل على الفترة (2016/2015–2022/2021)، حيث يتناول تقييم الأداء للأبعاد المختلفة للتنمية المستدامة، وهى البعد الاقتصادي، والبعد الاجتماعي، والبعد البيئي.

أولاً: الأداء الاقتصادي

تستهدف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 تحقيق ثمانية أهداف استراتيجية للتنمية الاقتصادية حتى عام 2030، هي: استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي، وتحقيق نمو احتوائي ومستدام، وزيادة التنافسية والتنوع والاعتماد على المعرفة، وتعظيم القيمة المضافة، وأن يصبح الاقتصاد المصري ضمن أكبر 30 اقتصاد في مجال الأسواق العالمية، وتوفير فرص عمل لائق ومنتج، وتحسين مستوى معيشة المواطنين، ودمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد. كما وضعت الاستراتيجية مستهدفات كمية لتحقيق هذه الأهداف بحلول عامي 2020، 2030.[1]

ورغم الاستقرار السياسي الذي تحقق نسبيًا منذ 2014، إلا أن مصر ظلت تعاني من أزمات متتالية ليس لها نظير في الماضي القريب، ذلك أنها أزمات محلية (تداعيات أحداث يناير واستمرار

[1] أنظر ملحق (2).

العمليات الإرهابية) تشابكت مع أزمات عالمية الآثار أغلقت العالم كله ولفترة ليست بالقصيرة (جائحة كوفيد-19)، وقبل أن تنتهي لحقتها الحرب الروسية الأوكرانية وانعكست تداعياتها على العالم، وما زالت مستمرة ولا توقعات لموعد نهايتها، مما قلص الثمار المتوقعة من تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، وأعاق البدء في تنفيذ برنامج للإصلاح الهيكلي (تم وضع مسودة برنامج للإصلاح الهيكلي في 2019، وأطلق في أبريل 2021)، والذي يُعد ضرورة محورية للوصول إلى اقتصاد قوي يتحمل الصدمات. وقد انعكست آثار الأزمة الروسية الأوكرانية في انخفاض حاد في موارد النقد الأجنبي بعد خروج الأموال الساخنة بشكل موسع، وتعثر استيراد المواد الغذائية ومستلزمات الإنتاج، فتعطل الإنتاج وارتبكت السياسة النقدية، وتم تعديل قرارات كانت قد صدرت في فترة سابقة (قرار الاستيراد بالاعتمادات المستندية)، مما أدى إلى زيادة حدة المشكلة.

لذا فإن تقييم الأداء التنموي في هذه الفترة يمثل صعوبة كبيرة، لأن هذا الوضع الاستثنائي يؤدي إلى عدم وجود مرجعية واضحة يمكن التقييم على أساسها، وما يتم في هذه الفترة هو ردود فعل ومحاولات وإجراءات لتفادي تفجر الوضع وتدهور المستوى المعيشي للمواطنين، وهي بطبيعتها إجراءات قصيرة الأجل، وبالتأكيد تؤدي إلى تزايد الديون وأعبائها وتعطل القدرة على تحمل تكلفة برنامج للإصلاح الهيكلي. وإن كان ذلك لا يمنع من وضع ملامح واضحة لهذا البرنامج وآليات تنفيذه، وذلك للشروع في تنفيذه فور انحسار الأزمات الحالية.

وما يمكن طرحه حاليًا في تقييم الأداء الاقتصادي هو النظر بدقة في المشكلات الحالية والاختلالات القائمة، وما إذا كانت السياسات المختلفة وبنية الاقتصاد محفزة للتنمية المستدامة والقوة والمرونة في مواجهة الصدمات أم أن هناك معوقات في مسيرة التنمية المستدامة. ويجب التأكيد على صعوبة المهمة، وذلك لتشابك القضايا بشكل كبير، ونظرًا للتناقضات التي تظهر بين الأهداف والسياسات، وبين متطلبات الأجل الطويل والأجل القصير، وتكلفة كل منها.

1-1 تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي

1-1-1 الاستدامة ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

تتطلب التنمية المستدامة معدل نمو مرتفع للناتج المحلي الإجمالي، والأهم أن يكون متواصلاً لفترة زمنية طويلة. ويشير تطور معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى التذبذب الواضح، وذلك منذ 40 عامًا، وهو ما يُلاحظ أيضًا خلال الفترة محل التحليل. ويمكن تتبع الفترات التي انخفض فيها معدل النمو في شكل (2-1) وتحليل الأسباب، ففي الفترة الأولى التي أعقبت أحداث يناير وما تلاها، انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى 2% في المتوسط، وبدأ التحسن بداية من عام 2014، وبلغ أقصاه بعد برنامج الإصلاح الاقتصادي في نهاية عام 2016، ثم انخفض في عام 2020 بسبب جائحة كوفيد- 19، واستمر الانخفاض جراء الأزمة الراهنة مع الحرب الروسية الأوكرانية.

يُلاحظ أن معدل النمو يأخذ اتجاهًا عامًا متصاعدًا خلال الفترة (2022/2021-2012/2011)، ويُلاحظ معدل النمو السالب في الربع الثالث من عام 2020/2019 حيث الأثر الواضح لأزمة كوفيد-19، يُلاحظ أيضًا المعدل المرتفع بشكل غير مسبوق (9.8%) في الربع الأول من عام 2022/2021، وهو في الواقع نتيجة لتنقيح في حساب الناتج المحلي الإجمالي قامت به وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، وكان من نتائجها رفع قيمة معدل النمو السنوي لعام 2022/2021 إلى 6.6%.[1] وتجدر الإشارة هنا إلى قضية دقة البيانات وحاجتها إلى التطوير في اتجاه توسيع قاعدة البيانات وزيادة درجة دقتها وتوسيع الإتاحة في قنوات النشر، والتنسيق بين الجهات المختلفة لتوفير البيانات بشكل منتظم، وتوحيد المفاهيم ومعايير القياس. ويُلاحظ كذلك انخفاض معدل النمو في الربع الأخير من عام 2022/2021 نتيجة الأزمة الروسية الأوكرانية.

[1] تم تنقيح حسابات الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي بناءً على ما وفره التعداد الاقتصادي 2018/2017 الذي يجريه الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء من بيانات تعتبر قاعدة لإعادة تقدير الإنتاج والناتج المحلي، حيث تم تعديل قاعدة البيانات بدءًا من عام 2017/2016.

شكل (2-1): معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوية وربع السنوية خلال الفترة (2012/2011-2022/2021) (%)

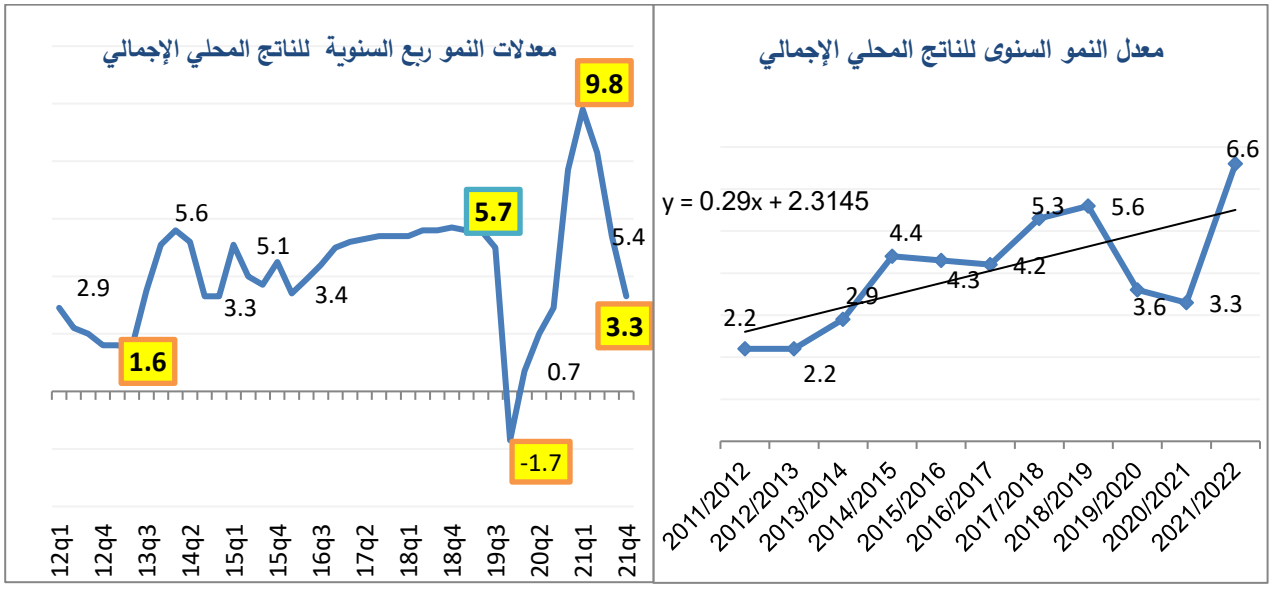

المصدر : وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. الحسابات القومية.

ويتضح من هذا المسار أن الاستقرار السياسي والاقتصادي يُعد من أهم عوامل التنمية، إلا أنه يظهر أيضًا نوعًا من الهشاشة في مواجهة الأزمات سواء كانت داخلية أو خارجية، وهو ما يعني وجود أشكال من الخلل في بنية الاقتصاد تضعف من قدرته على مواجهة الأزمات. ولعل من أهم مظاهر الهشاشة في مواجهة الأزمات واستدامة التنمية وجود فجوات مزمنة في الموارد المتاحة لتمويل التنمية، وهذه الفجوات تتفاعل مع أشكال من الخلل في بنية الاقتصاد، حيث تتأثر بها وتؤثر فيها وتعمقها من ناحية أخرى.

2-1-1 فجوات الموارد الكلية

توضح تطورات معدل النمو ومقارنتها بمستهدفات استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 (معدل نمو يبلغ حوالى 12%) استمرار اتساع الفجوة بينها، ولعل أحد أهم تحديات تحقيق معدلات النمو المستهدفة يتمثل في وجود فجوة كبيرة ومتعددة الأبعاد في الموارد المتاحة.

يوضح شكل (2-2) استمرارية فجوات الموارد خلال الفترة (2016/2015-2022/2021) على كل الأصعدة، حيث ما زالت معدلات الادخار متدنية وقاصرة عن تمويل معدلات الاستثمار، رغم تواضع هذه الأخيرة. ورغم التراجع النسبي في نسبة عجز الموازنة العامة للدولة، إلا أنه يشكل ضغطًا مستمرًا على الموارد الادخارية. ولعل أخطر فجوات الموارد، والتي اتضحت تداعياتها الجسيمة على مسيرة التنمية في السنة الأخيرة، هي فجوة موارد النقد الأجنبي، وتوضح المؤشرات استمرار عجز ميزان الحساب الجاري رغم تراجعه في سنوات قليلة، وأن الميزان الكلي كان يحقق فائضًا مدفوعًا بفائض ميزان الحساب الرأسمالي، إلا أنه منذ عام 2019/2018 يحقق عجزًا مستمرًا.

شكل (2-2): فجوات الموارد الكلية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (2022/2021-2016/2015)

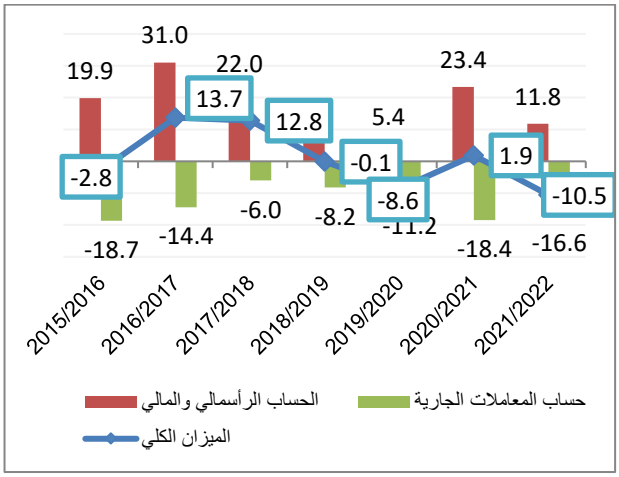

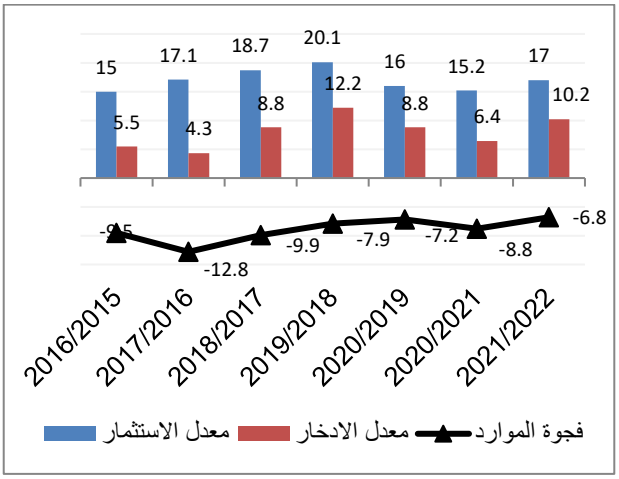

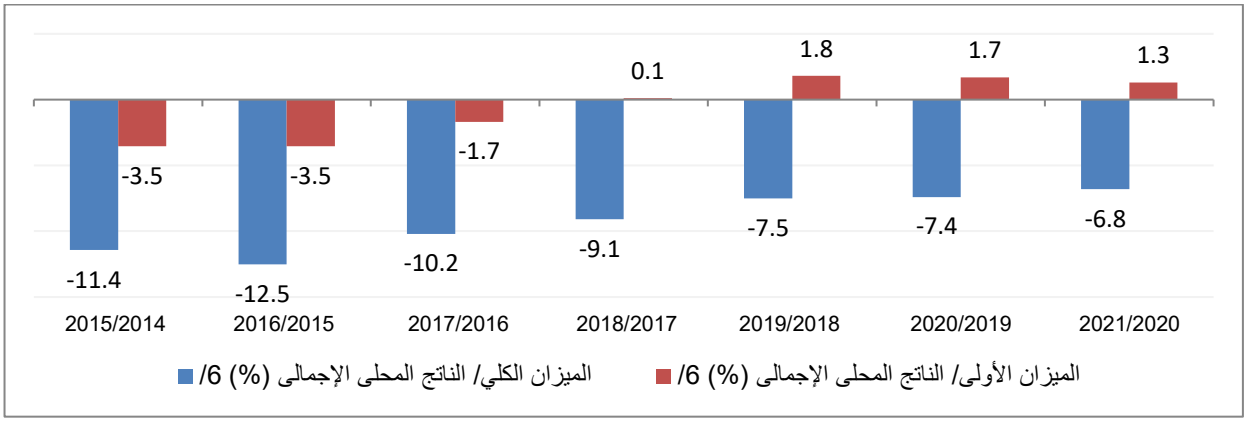

المصادر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. الحسابات القومية.

- البنك المركزي المصري. النشرة الشهرية. أعداد مختلفة.
- وزارة المالية، الحساب الختامي. سنوات مختلفة.

3-1-1 الهيكل القطاعي للاستثمار والناتج

لا يعاني الاقتصاد المصري فقط من فجوات الموارد المتشابكة والمستمرة، ولكنه يعاني أيضًا من كثير من أوجه الخلل في الهيكل القطاعية للاستثمار والإنتاج التي تتأثر بفجوات موارد التمويل من ناحية، وتؤثر فيها وتعمقها من ناحية أخرى، وهو ما يستدعي إصلاحات هيكلية.

يوضح شكل (2-3) أنه في عام 2016/2015 احتلت الصناعة التحويلية (خلاف تكرير البترول) المرتبة الأولى في حجم الاستثمار الإجمالي وفي نسبة مساهمة القطاع الخاص، في حين ساهم الاستثمار العام (الحكومة والهيئات وقطاع الأعمال العام) بالنسبة الأكبر في النقل والتخزين الذي احتل المرتبة الثانية في إجمالي الاستثمار، حيث يشمل قطاع النقل الطرق والكباري ومشروعات القطار السريع والمونوريل التي شهدت توسعًا ضخمًا. أما في عام 2021/2020 فقد احتل قطاع النقل المرتبة الأولى في حجم الاستثمار الإجمالي بسيطرة واضحة من الدولة، وتراجع نصيب الصناعة التحويلية في إجمالي الاستثمار. وتوضح هذه المؤشرات أنه رغم الاجماع على أهمية النهوض بالصناعة باعتبارها القطاع القائد للتنمية، إلا أن هناك تراجعًا في الاستثمار في هذا القطاع.

ويُلاحظ أيضًا حدوث طفرة في الاستثمار العام في قطاع البترول في عام 2021/2020 مقارنة بعام 2016/2015، وذلك نتيجة تكثيف نشاط الاستثمار في الغاز الطبيعي، وكذلك في الخدمات الأخرى خلاف التعليم والصحة. واستمر قطاع الأنشطة العقارية يحظى بنسبة متزايدة من استثمارات القطاع الخاص، كما تزايد أيضًا الاستثمار العام في هذا القطاع نظرًا

للتوسع في نشاط الإسكان الاجتماعي. كما تزايدت نسبة مساهمة الاستثمار العام في قطاع الاتصالات.

وجدير بالاهتمام في هذه المؤشرات تحليل توجهات الاستثمار الخاص، وهو المنوط به قيادة التنمية في الفترة المقبلة، حيث توضح المؤشرات توجهًا متزايدًا نحو الأنشطة العقارية والتجارة على حساب الصناعة، وهو ما يستدعي جدية الاهتمام بمراجعة معوقات الاستثمار في الصناعة وآليات تحفيز الاستثمار الخاص نحو الصناعات والقطاعات ذات الأولوية للتنمية.

شكل (2-3): الهيكل القطاعي للاستثمارات المنفذة في مصر عامي 2016/2015، 2021/2020 (مليار جنيه)

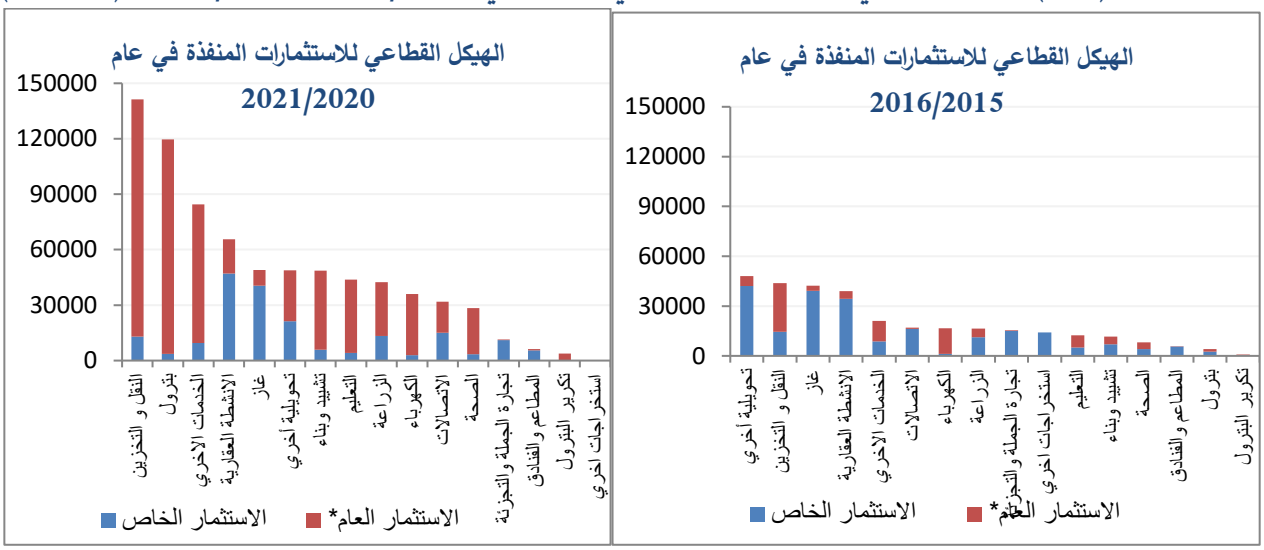

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. تقرير متابعة أداء الخطة. عامي 2016، 2021.

يُلاحظ أيضًا في تحليل هيكل الاستثمار العام خلال فترة الدراسة، تركيز الدولة وتوسعها في المشروعات الكبرى، وذلك لتطوير بنية تحتية قوية تكون بمثابة الأساس الذي ينطلق منه الاستثمار المحلي والأجنبي. ولكن كانت وما زالت هذه المشروعات محل جدل بين الاقتصاديين والمهتمين بالشأن العام. ولعله من المفيد في هذا السياق التقييم الموضوعي لهذا التوجه وأثره على حالة التنمية. فيما يتعلق بمزايا هذا التوجه فلعل أهمها يتمثل في تطوير بنية تحتية كان معظمها متهالكًا، وإضافة مشروعات بنية تحتية لها أهميتها في تحفيز النمو، مثل شبكة الطرق ومشروعات الطاقة (الكهرباء) والموانئ والمشروعات الزراعية والإسكان. ولعل الفائدة الأكبر للمشروعات الكبرى في هذه الفترة هي ما أدت إليه من استيعاب أعداد كبيرة من العمالة والتخفيف من وطأة البطالة من ناحية، وتنشيط الطلب من ناحية أخرى، مما ساعد القطاع الخاص على معاودة استئناف نشاطه الإنتاجي بعد الركود الناتج عن جائحة كوفيد- 19. ولكن رغم توفير فرص عمل خففت من وطأة البطالة، إلا أنها مع ذلك تعد فرصًا مؤقتةً تنتهي بانتهاء تشييد هذه المشروعات، ويتعين إيجاد فرص عمل دائمة لاستيعابها. وفيما يتعلق بالجوانب السلبية لهذه المشروعات الكبرى، فإن أخطرها يتمثل فيما أدت إليه من تزايد أعباء الدين الداخلي والخارجي، وأنها لم تكن في إطار الموازنة العامة للدولة وأحاط بها قدر من عدم الشفافية المالية. ومن السلبيات أيضًا أن السرعة الملحوظة في تنفيذ هذه المشروعات قد أدت في بعض الحالات إلى ضعف الجودة في التنفيذ، وإن كانت – من ناحية أخرى- قد مكنت من تفادي ارتفاع الأسعار، وبالتالي ارتفاع تكلفة التنفيذ، في فترات لاحقة.

وفي كل الأحوال فإن هذه المشروعات الكبرى، رغم أهميتها في التمهيد لانطلاق الاستثمار في كافة المجالات، إلا أن الخلل في بنية الاقتصاد، وبصفة خاصة في هيكل الاستثمار والناتج والتجارة الخارجية ما زال مستمرًا، كما أن الأزمات المتلاحقة أدت إلى تعطيل القدرة على معالجة هذا الخلل.

وتوضح المعدلات المتوسطة لنمو القطاعات المختلفة خلال الفترة (2014-2022) أن قطاع الاتصالات كان أكثر القطاعات نموًا بمتوسط بلغ نحو 13.4%، في حين كان

متوسط نمو قطاع الصناعة التحويلية خلاف تكرير البترول حوالي 2% مقارنة بمتوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ نحو 3.8% خلال هذه الفترة. ويُلاحظ أن معدلات نمو القطاعات الإنتاجية السلعية مثل الزراعة والصناعة كانت منخفضة على نحو ملحوظ مقارنةً بمعدلات نمو القطاعات الأخرى وبالمتوسط العام لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (شكل 2-4). ورغم تفاوت معدلات نمو القطاعات خلال هذه الفترة، إلا أن الهيكل القطاعي للناتج يكاد يكون ثابتًا باستثناء ارتفاع نسب مساهمة قطاعات التجارة والتشييد والنقل والاتصالات، وهو ما يشير إلى عدم وجود تطور في معالجة الخلل في هيكل الإنتاج، أو في الاتجاه نحو تحول هيكلي في بنية الاقتصاد.

وترجع أهمية تحليل الهيكل القطاعي للاستثمار والناتج إلى التأثير المتبادل بين تطور هذه القطاعات وبين فجوات الموارد، حيث إن هذه الفجوات تحد من قدرات هذه القطاعات على النمو من ناحية، ومن ناحية أخرى تنعكس خصائص الهيكل القطاعي للاستثمار والناتج بشكل واضح على المعاملات الخارجية وقدرتها على توفير موارد النقد الأجنبي اللازمة للتقدم في مسيرة التنمية.

شكل (2-4): الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي في مصر خلال الفترة (2021/2020-2016/2015) (%)

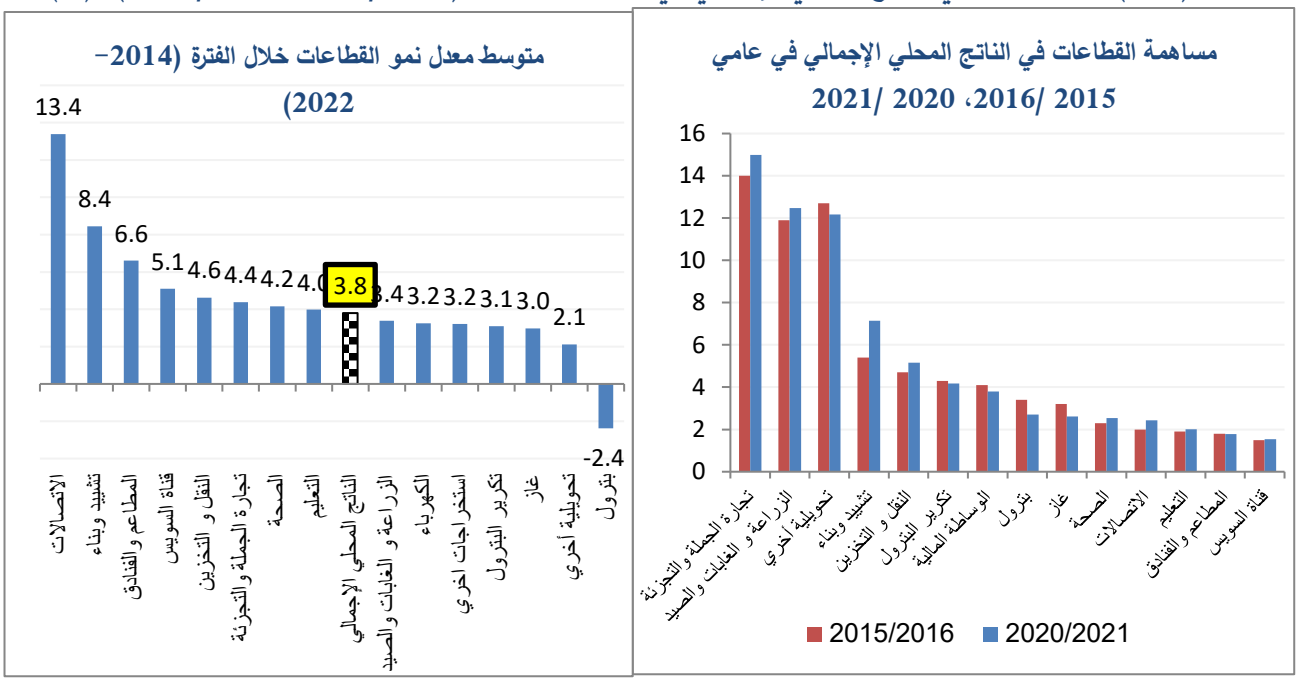

المصدر: مؤشرات محسوبة من: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. الحسابات القومية. سنوات مختلفة.

4-1-1 المعاملات الخارجية وفجوة موارد النقد الأجنبي

أظهر ميزان المدفوعات تحقيق عجز كلي بلغ نحو 2.8 مليار دولار خلال عام 2016/2015. وقد جاء ذلك مع تصاعد عجز حساب المعاملات الجارية ليصل لنحو 18.7 مليار دولار، بينما حقق ميزان المعاملات الرأسمالية صافي تدفق للداخل بحوالي 19.9 مليار دولار. ومنذ عام 2019/2018 بدأ فائض الميزان الكلي في التراجع تدريجياً ليسجل عجزًا كبيرًا خلال عام 2020/2019 بلغ حوالي 8.6 مليار دولار، وتزايد العجز ليصل إلى 10.5 مليار دولار في عام 2022/2021. ويُلاحظ أن حساب المعاملات الرأسمالية يحقق فائضًا طوال الفترة في حين يحقق ميزان المعاملات الجارية عجزًا طوال الفترة (شكل 2-5).

شكل (2-5): تطور ميزان المدفوعات في مصر خلال الفترة (2016/2015-2022/2021) (مليار دولار)

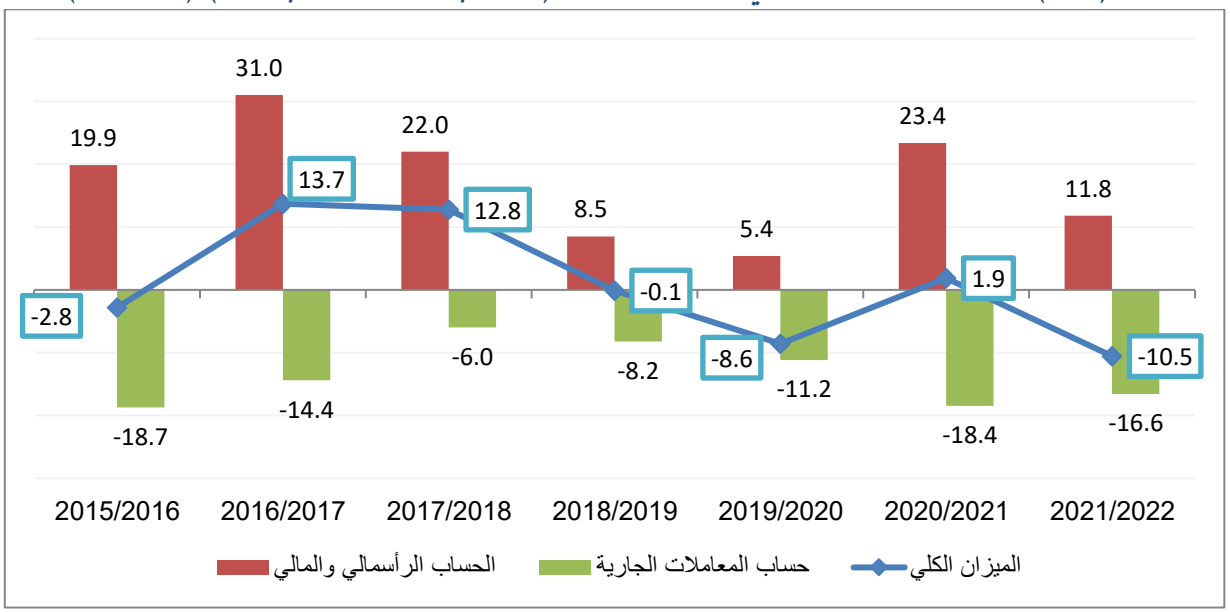

المصدر: البنك المركزي المصري. النشرة الشهرية. أعداد مختلفة.

وفي عام 2022/2021، الذي تفاقمت فيه أزمة الحرب الروسية الأوكرانية، ظهر عجز في الميزان الكلي بعد أن كان محققًا فائض في العام السابق (2021/2020)، ومع ذلك تراجع العجز في ميزان الحساب الجاري بسبب ارتفاع فائض ميزان الخدمات، وتزايد ميزان تجارة البترول، وارتفاع تحويلات العاملين في الخارج. ولكن في ذات الوقت تزايد عجز الميزان التجاري للسلع غير البترولية، وكذلك العجز في ميزان دخل الاستثمار. وفي عام 2022/2021 خرجت من مصر استثمارات غير المقيمين (صافي تدفق للخارج في استثمارات الحافظة) بقيمة 21 مليار دولار مقارنة بصافي تدفق للداخل في العام السابق مقداره 18.7 مليار دولار. كما حدثت زيادة في صافي الخصوم للخارج مقدارها 234 مليار دولار، وانخفض احتياطي النقد الأجنبي بمقدار 7.2 مليار دولار ليصل إلى نحو 33.4 مليار دولار في آخر يونيو 2022، ثم إلى حوالي 33.2 مليار دولار في آخر سبتمبر وبحيث يغطى 4.6 شهور واردات. وتزايد الدين الخارجي إلى نحو 155.7 مليار دولار، وانخفض سعر الجنيه مقابل الدولار إلى مستويات غير مسبوقة، حيث ارتفع سعر الدولار إلى نحو 33 جنيه، ثم استقر سعره الرسمي عند حوالي 30 جنيه في بدايات عام 2023، مع وجود سعر أعلى كثيرًا في السوق الموازية، حيث اتسعت الفجوة بينه وبين السعر الرسمي مع تفاقم أزمة نقص الموارد من النقد الأجنبي.

يوضح هيكل إيرادات النقد الأجنبي أن الصادرات السلعية رغم ضعفها تمثل النسبة الأكبر في هيكل الإيرادات، إلا أن تحويلات العاملين في الخارج كانت تُمثل نسبًا متزايدة وصلت إلى حوالي 44% في عام 2022/2021، وهى من المعروف أنها تتسم بالهشاشة والتقلب، وتتأثر بشدة بالعوامل الخارجة عن سيطرة الدولة. يُلاحظ أيضًا التذبذب الواضح في نسبة الاستثمارات الأجنبية في الحافظة، فقد تحولت إلى قيمة إيجابية بنسبة كبيرة في عام 2017/2016 مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، ثم تراجعت إلى قيمة سلبية في عام جائحة "كوفيد-19"، ثم ارتفعت نتيجة الارتفاع في أسعار الفائدة في مصر مقارنة بالدول الأخرى في عام 2021/2020، ولكنها انخفضت بشكل حاد في عام 2022/2021 بفعل الأزمة الروسية-الأوكرانية وتحركات سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا (شكل 2-6). ويتضح من هذا الهيكل مدى خطورة الاعتماد على الأموال الساخنة في توفير احتياجات الدولة من النقد الأجنبي.

شكل (2-6): هيكل موارد النقد الأجنبي في مصر خلال الفترة (2016/2015-2022/2021) (%)

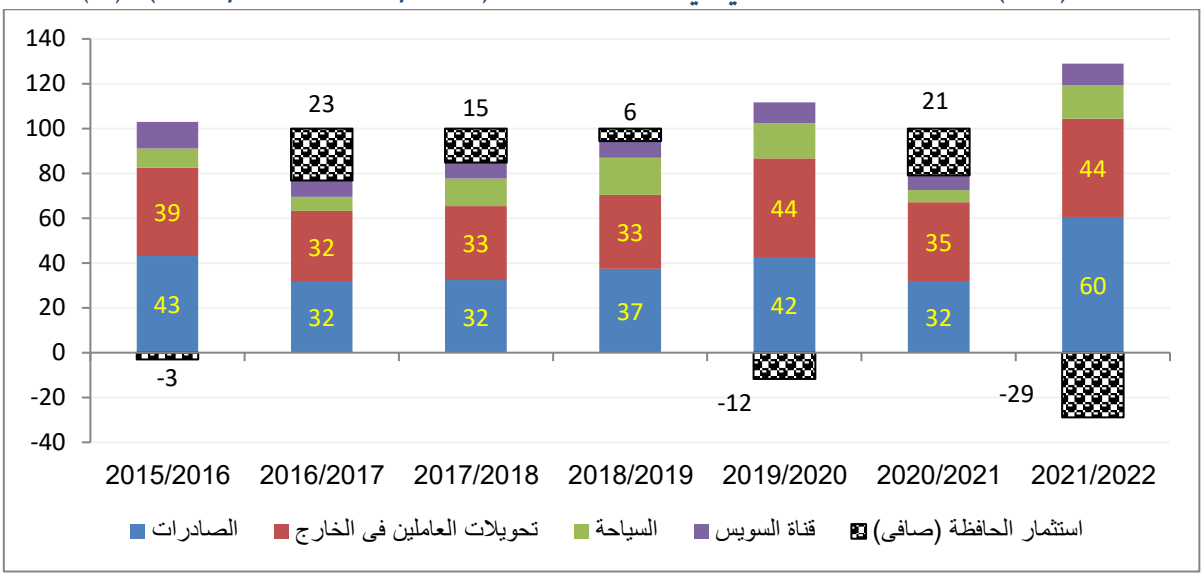

المصدر: البنك المركزي المصري. النشرة الشهرية. أعداد مختلفة.

ورغم أن الصادرات السلعية تشكل النسبة الأكبر في إيرادات النقد الأجنبي خلال فترة الدراسة، إلا أن حجم الصادرات يتسم بالانخفاض مقارنةً بالدول المناظرة. وفيما يتعلق بهيكل الصادرات، فيُلاحظ أنه رغم أن السلع المصنعة (تامة الصنع ونصف المصنعة) تشكل أكبر نسبة في الصادرات، إلا أنها منخفضة بشكل عام مقارنة بالدول المناظرة، بالإضافة إلى الانخفاض الشديد في المكون التكنولوجي في الصادرات بصفة عامة (شكل 2-7). ويوضح هيكل الصادرات الصناعية أنه متنوع بدرجة كبيرة، ولكنه موزع على عدد كبير من السلع بقيم محدودة (شكل 2-8). وهناك سبع مجموعات تشكل حوالي 50% من الصادرات الصناعية، أهمها المنسوجات والملابس والكيماويات والأجهزة الكهربائية. وربما تمثل هذه الصناعات مجالات واعدة لزيادة التصدير مع أهمية فتح أسواق جديدة لسلع جديدة، ومع مراعاة الجودة لزيادة قدرتها التنافسية.

شكل (2-7): هيكل الصادرات السلعية المصرية خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)

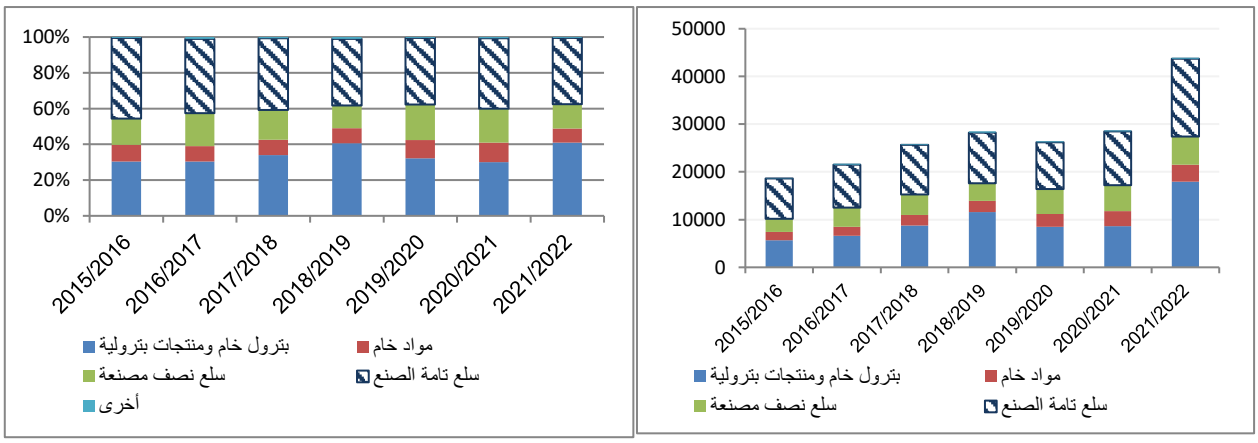

المصدر: البنك المركزي المصري. النشرة الشهرية. أعداد مختلفة.

شكل (2-8): هيكل الصادرات الصناعية المصرية خلال الفترة (2016/2015-2022/2021) (%)

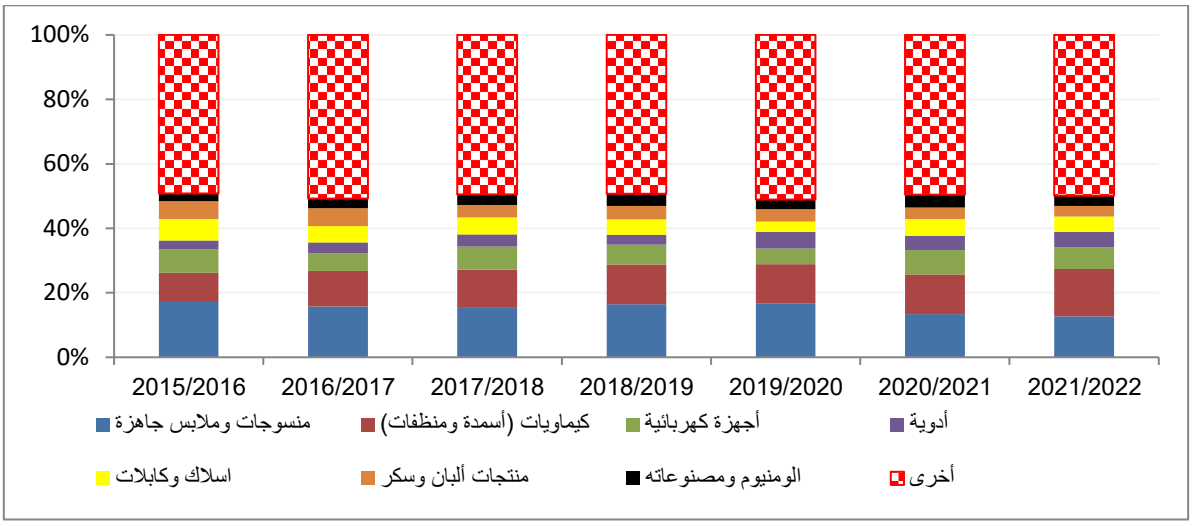

المصدر: البنك المركزي المصري. النشرة الشهرية. أعداد مختلفة.

وعلى الجانب الآخر فيما يتعلق بالمدفوعات بالنقد الأجنبي، هناك خلل واضح يُعد انعكاسًا مباشرًا للخلل في هيكل الإنتاج، حيث يتسم هيكل الواردات في مصر بارتفاع نسبة الواردات السلعية من السلع الوسيطة والاستثمارية والتي تشكل أكثر من 40% من الواردات، وهي كانت أكثر السلع تأثرًا بجائحة "كوفيد-19" (شكل 2-9). وبالتالي فإن التوسع في إنتاج هذه السلع (وهو ما يعني تعميق التصنيع) يمكن أن يقلل من الاعتماد على الخارج من ناحية، ويؤمن احتياجات الصناعة بكافة أنواعها من ناحية أخرى، حتى في وقت الأزمات والتي تتأثر فيها التجارة الخارجية، كما أنه يخفف من الضغط على موارد النقد الأجنبي.

شكل (2-9): هيكل الواردات السلعية المصرية خلال الفترة (2016/2015-2022/2021)

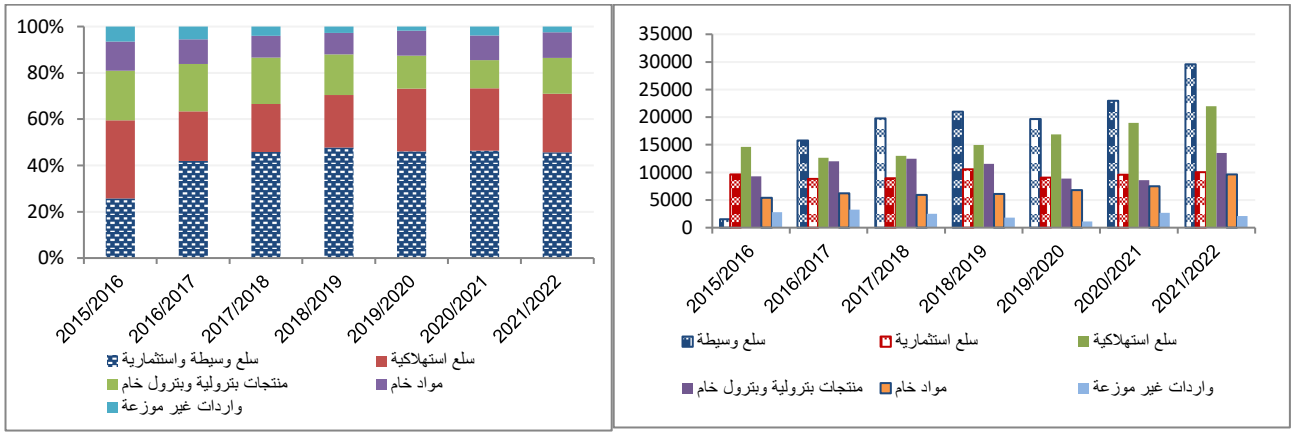

المصدر: البنك المركزي المصري. النشرة الشهرية. أعداد مختلفة.

5-1-1 الدين العام والدين الخارجي

من أخطر سلبيات الفجوات المزمنة في الموارد، وخاصة موارد النقد الأجنبي، ما تؤدي إليه من استمرارية الاستدانة، بل وتزايدها. وتوضح مؤشرات تطور الدين العام في مصر أن قيمة الدين العام تراجعت تدريجيًا خلال الفترة (يونيو 2015 - يونيو 2022)، لتسجل نسبًا منخفضة من الناتج المحلي الإجمالي بلغت حوالي 80.9% في عام 2020/2019، مقارنةً بنسب أعلى حوالي 102.6% في بداية الفترة الزمنية. وعلى خلفية تداعيات أزمة "كوفيد -19"، وكذلك الحرب الروسية الأوكرانية أخذت نسبة الدين العام من الناتج المحلي الإجمالي في التصاعد تدريجيًا لتصل إلى حوالي 87.2% بحلول يونيو 2022 (شكل 2-10).

شكل (2- 10): تطور الدين العام لمصر خلال الفترة (2015-2022) (%)

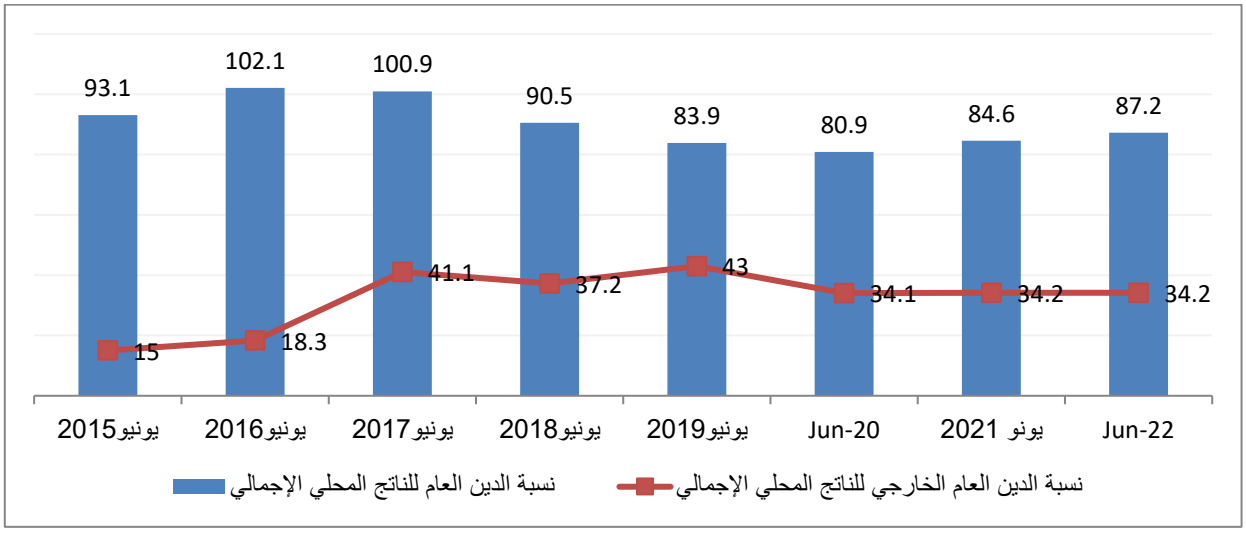

المصدر: وزارة المالية.

وبالنظر لهيكل الدين العام، يتضح تزايد الدين الخارجي بمعدلات نمو سنوية تجاوزت 10% خلال فترة الدراسة. وتتضح مشكلة تفاقم الدين الخارجي لمصر عند مقارنة قيمة الديون الخارجية في بداية الفترة الزمنية بنهايتها، والتي أظهرت تضاعف قيم الدين الخارجي إلى أكثر من ثلاثة أضعاف ما كانت عليه خلال عام 2015 (شكل 2-11). وفيما يتعلق بمؤشرات الدين الخارجي، يُلاحظ أنه من العوامل الإيجابية انخفاض نسبة الديون قصيرة الأجل، وإن كانت نسبتها تزايدت في الفترة الأخيرة. كما يُلاحظ ارتفاع وتزايد نسبة خدمة الدين الخارجي إلى كل من الإيرادات الجارية والصادرات من السلع والخدمات، وهى من العوامل السلبية التي تؤثر على إدارة الاقتصاد الكلي (شكل 2-12).

كما أن استمرار الاتجاه الصعودي للدين الخارجي، والذي يُعد أحد التحديات الهيكلية المزمنة في الاقتصاد المصري، في الوقت الذي تراجعت فيه الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبي، قد يؤثر على استدامة الدين العام وقدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها المستقبلية دون اللجوء لمزيد من الاقتراض الخارجي. ويُلاحظ أيضًا أن الدين الخارجي للحكومة يمثل النسبة الأكبر في الدين الخارجي.

وتتحمل كل من السياستين النقدية والمالية العبء الأكبر في إدارة الديون، وفي تنفيذ السياسات الاقتصادية بشكل عام، وكذلك في مواجهة الأزمات.

شكل (2-11): تطور قيمة الدين الخارجي لمصر خلال الفترة (2015-2022) (مليار دولار)

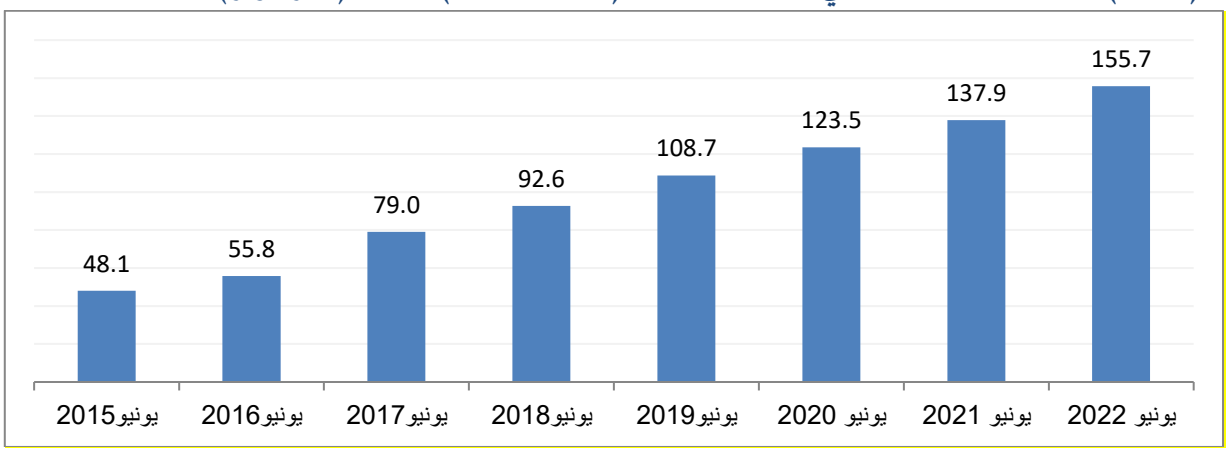

المصدر: البنك المركزي المصري. النشرة الشهرية. أعداد مختلفة.

شكل (2-12): مؤشرات استدامة الدين الخارجي لمصر خلال الفترة (2015-2022)

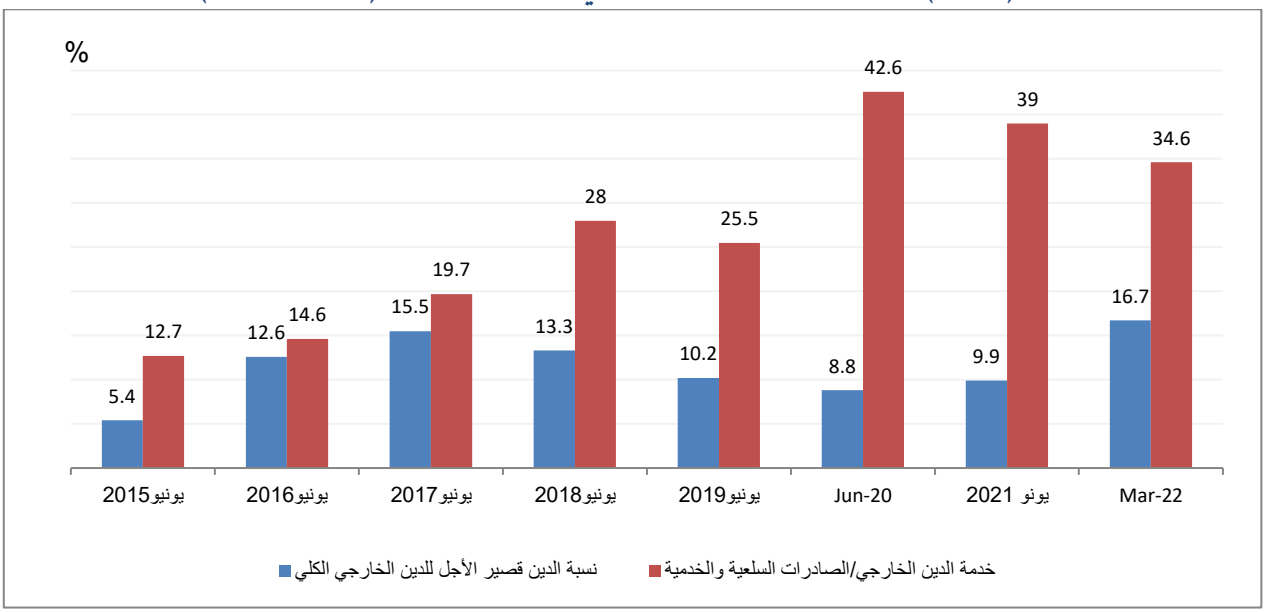

المصدر: البنك المركزي المصري. تقرير External Position of the Egyptian Economy. أعداد مختلفة.

2-1 تطور السياسات الاقتصادية

1-2-1 السياسة النقدية

وفقًا لقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد رقم 88 لسنة 2003، يُعد البنك المركزي المصري بمثابة الجهة الرسمية المنوط بها وضع وتنفيذ السياسة النقدية، وأن تحقيق استقرار الأسعار يُعد الهدف الرئيسي للسياسة النقدية، وبناءً على ذلك يلتزم البنك المركزي المصري باستهداف معدلات منخفضة للتضخم تساهم في بناء الثقة وخلق البيئة المناسبة لتحفيز الاستثمار والنمو الاقتصادي. ورغم أن أسعار الفائدة تمثل الأداة التشغيلية الرئيسية في سياسة استهداف التضخم، إلا أن تتبع تطور معدلات التضخم وأسعار الفائدة وسعر الصرف يوضح أن المتغير الذي يؤثر بقوة على معدل التضخم هو سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الجنيه (شكل 2-13). والسبب الواضح هو ارتفاع فاتورة الواردات، وبصفة خاصة الواردات الوسيطة التي ترفع تكلفة الإنتاج بشكل مباشر، وأيضًا للاعتماد على استيراد سلع غذائية رئيسية خاصة القمح والزيوت والأعلاف.

شكل (2-13): تطور معدلات التضخم والفائدة وسعر الصرف في مصر خلال الفترة (2015-2022)

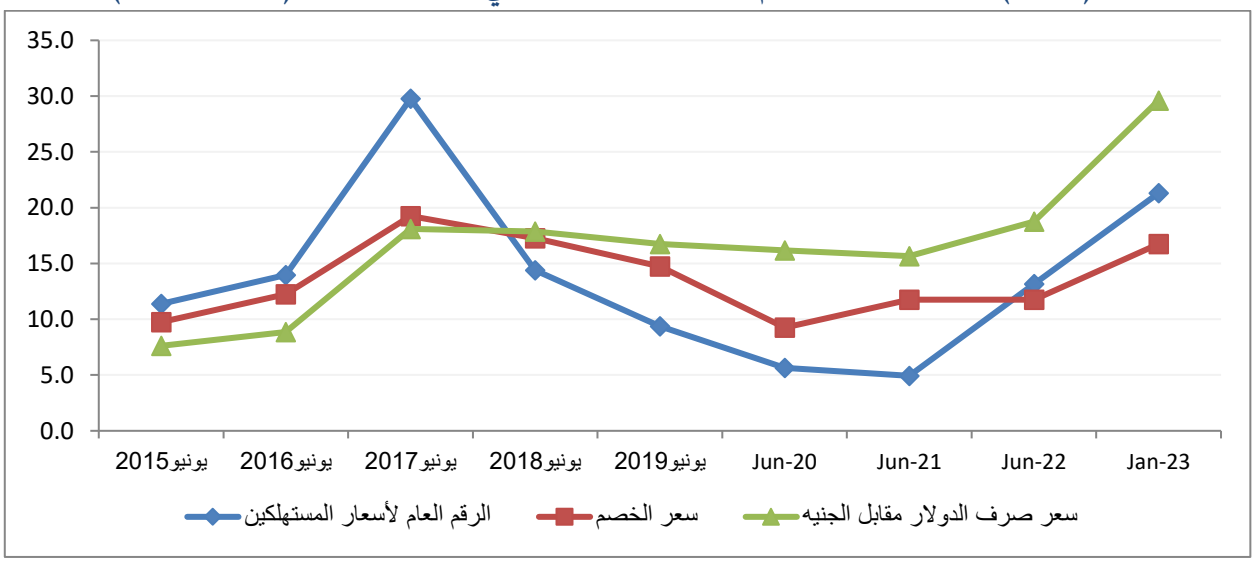

المصدر: البنك المركزي المصري. النشرة الشهرية. أعداد مختلفة.

وعلى ذلك، فإنه من المتوقع في حالة تحرير سعر الصرف بشكل كامل، حدوث تقلبات في سعر الصرف ومن ثم في معدل التضخم، وذلك ما لم يحدث تدخل للسيطرة على هذه التقلبات. وفي هذا السياق فإن محاولة البنك المركزي الحد من الاستيراد عن طريق وقف التعامل بما يُعرف بمستندات التحصيل في دفع قيمة السلع المستوردة وإحلال محلها الاعتمادات المستندية، لمواجهة نقص موارد النقد الأجنبي كان لها آثار سلبية على الإنتاج نتيجة تقييد الواردات بما فيها مستلزمات الإنتاج، مما أدى إلى تعطل الإنتاج ونقص المعروض، ومن ثم ارتفاع معدل التضخم. ويعني ذلك أن الحلول الجذرية تكمن في الاقتصاد الحقيقي وإصلاح هياكل الإنتاج، ومن ثم هيكل التجارة الخارجية، والحد من الاعتماد على استيراد السلع الاستراتيجية، وهذا بالتأكيد إلى جانب السعي لزيادة الصادرات في القطاعات الواعدة.

يُلاحظ في هذا السياق أن حزمة السياسات المتضمنة في اتفاق القرض مع صندوق النقد الدولي في عام 2022، تتضمن التأكيد على إجراء إصلاح هيكلي واسع النطاق، إلا أن تعريف الإصلاح الهيكلي وفقًا لهذا الاتفاق يقتصر على تحجيم دور الدولة وقيادة القطاع الخاص للتنمية وحوكمة القطاع العام وتقوية الشفافية، مع التأكيد على استمرارية تحرير سعر الصرف (IMF. 2023).

وفيما يتعلق برفع أسعار الفائدة لمواجهة التضخم، فإنه بالرغم من أن هذا الارتفاع في الوقت الراهن قد لا تصاحبه آثار سلبية مباشرة على الاستثمار، حيث يشير بارومیتر الأعمال الصادر عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية (المركز المصري للدراسات الاقتصادية. 2021) إلى أن ارتفاع سعر الفائدة يقع في مرتبة متأخرة (الثامنة عشر) في ترتيب العقبات التي تواجه الاستثمار في مصر، إلا أن الارتفاعات المتتالية في معدلات العائد قد تقف حائلًا أمام دوافع الاستثمار، مما قد يساهم في حدوث ركود اقتصادي. بجانب ذلك، تنعكس أسعار العائد المرتفعة على الاستثمار بصورة غير مباشرة، حيث تجذب أسعار الفائدة المرتفعة القطاع المصرفي للاستثمار في أذون الخزانة لكونها مضمونة العائد ومنخفضة المخاطر، وهو ما ينعكس بالسلب على حجم الائتمان المتاح لتمويل الاستثمارات (سحر عبود وأسماء مليجي. 2021). وعلى جانب آخر فإن ارتفاع أسعار الفائدة لها تكلفة كبيرة على المدى الطويل نتيجة ارتفاع مدفوعات الفائدة في الموازنة العامة للدولة التي تستهلك جزءًا كبيرًا من الإيرادات العامة للدولة.

وجدير بالذكر أن قرارات سعر الفائدة لا ترتبط فقط باستهداف السيطرة على التضخم، وإنما أيضًا باستهداف جذب الاستثمار الأجنبي وتسهيل الاقتراض من الأسواق العالمية، وذلك بأن يكون سعر الفائدة جاذبًا مقارنةً بالأسعار في الأسواق العالمية، وبالتالي فإن رفع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا انعكس على قرارات سعر الفائدة في مصر، فضلًا عن تأثيره على سعر الصرف وعلى توجهات الاستثمار الأجنبي في الحافظة.

1-2-2 السياسة المالية

تعد السياسة المالية من أهم السياسات المعنية بتنفيذ السياسة الاقتصادية. وقد شهدت الفترة (2016/2015 – 2022/2021) تحسنًا في أداء بعض المؤشرات، خاصة نسبة عجز الموازنة العامة للناتج المحلي الإجمالي، والتي تراجعت من حوالي 11.8% في عام 2016/2015 إلى نحو 6.2% في عام 2022/2021. ولكن ليس مؤشر العجز الكلي هو المؤشر الوحيد الذي يجب تتبعه لتقييم الدور التنموي للموازنة العامة للدولة، وإنما من الأهمية بمكان تتبع هيكل كل من الإيرادات والمصروفات العامة لمحاولة تقييم أولويات السياسة المالية ومدى قدرتها على تحقيق الأهداف التنموية، حيث يعكس هيكل المصروفات في الموازنة العامة أولويات السياسة الاقتصادية وأهدافها.

يوضح تطور هيكل المصروفات العامة خلال الفترة (2022/2021-2016/2015) أن الفوائد تتزايد قيمتها ونسبتها إلى المصروفات العامة، كما تناقصت نسب الأجور ونسب الدعم والمنح الاجتماعية، مما ترتب عليه انخفاض مستويات المعيشة لشرائح كبيرة من أصحاب الدخول المنخفضة والمتوسطة. وفي المقابل تزايدت نسبة الاستثمارات العامة نتيجة تزايد الإنفاق لتمويل التوسعات في مشروعات البنية التحتية واستكمال تنفيذ مشروع "حياة كريمة" (شكل 2-14). وقد تزايد

عدد من بنود المصروفات نتيجة التوسع في سياسات الحماية الاجتماعية، وذلك من خلال تمويل عدد من الإجراءات لدعم المواطنين في مواجهة الارتفاعات المتتالية في مستويات الأسعار وبما يحافظ على استقرار مستوى المعيشة، ومنها زيادة الإنفاق العام على المزايا الاجتماعية لتوسيع نطاق شبكات الأمان الاجتماعي وضم المزيد من الأسر لبرنامج "تكافل وكرامة"، وزيادة مخصصات دعم السلع التموينية بحوالي 5%، لضمان توفير السلع الأساسية وتحقيق استقرار أسعارها. كما قامت الحكومة بزيادة مخصصات الأجور والمعاشات لمواجهة الغلاء. ذلك مع الأخذ في الاعتبار أن هذه الزيادة في الإنفاق الاجتماعي بالأسعار الجارية، وليس بالأسعار الثابتة لبيان قيمتها الحقيقية، ومن ثم ينبغي التعامل مع هذه الزيادات بشيء من الحذر، خاصةً مع ارتفاع معدلات التضخم.

شكل (2-14): هيكل المصروفات العامة في عامي 2016/2015، 2022/2021 (مليار جنيه)

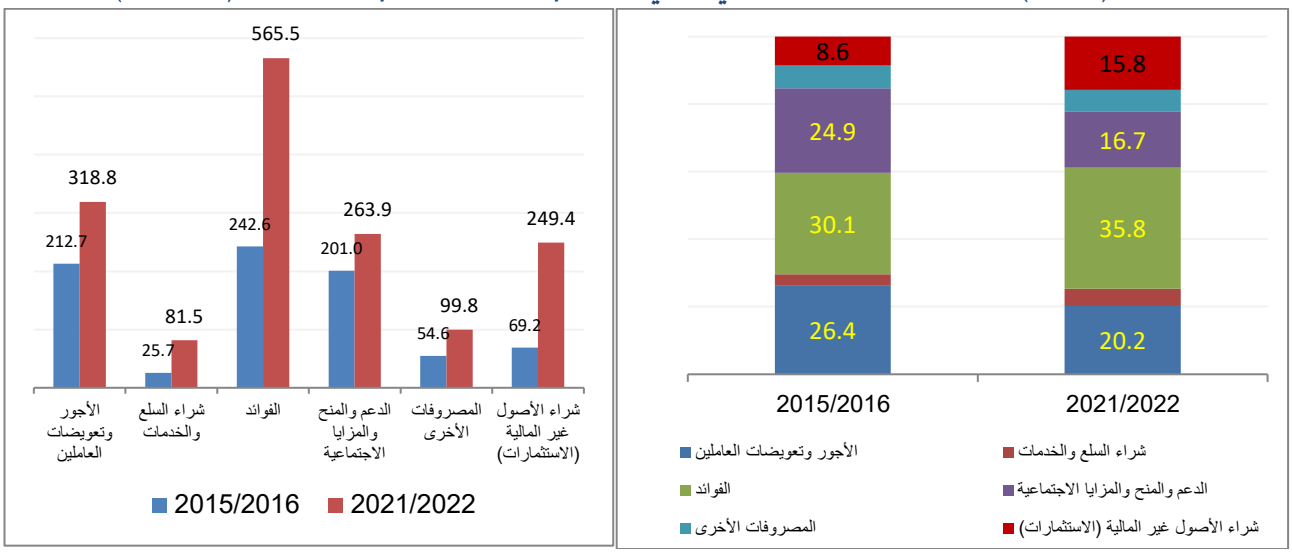

المصدر: وزارة المالية. الحساب الختامي. سنوات مختلفة.

ويوضح تحليل هيكل المصروفات العامة وفقًا للتقسيم الوظيفي، أن أكثر من 40% من النفقات تخصص للخدمات العامة ويليها التعليم (وزارة المالية. 2022). لكن لم تصل بعد نسب الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة في عام 2022/2021 إلى النسب الدستورية المنصوص عليها في الدستور المصري المعدل 2014، بل تبعد عنها كثيرًا، حيث تبلغ نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم حوالي 2.5% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022/2021، بينما نسبتها الدستورية 6%، وتبلغ نسبة الإنفاق الحكومي على الصحة نحو 1.7% من الناتج المحلي الإجمالي في ذات العام، بينما نسبتها الدستورية 3%. ولقد تم حساب هذه النسب بعد استبعاد بعض أوجه الإنفاق التي لا تعتبر إنفاقًا على التعليم أو الصحة، مثل ما يتم إنفاقه على أي أنشطة تعليمية من قبل جميع الوزارات والمصالح التابعة لها والهيئات العامة وشركات القطاع العام وقطاع الأعمال العام أو أي مراكز علمية أو بحثية حكومية، وذلك في حالة الإنفاق على التعليم. أما في حالة الإنفاق على الصحة فقد تم استبعاد ما يتم إنفاقه على خدمات توفير مياه الشرب والصرف الصحي، بالإضافة إلى استبعاد ما تعتبره الحكومة نصيب القطاعين من سداد أقساط القروض والفوائد (المركز المصري للدراسات الاقتصادية. 2023). في المقابل وصل الإنفاق الحكومي على البحث العلمي إلى نحو 0.9% في عام 2021، وهو ما يقارب النسبة الدستورية (1%)، ولكن تصل نسبة الإنفاق العالمي على البحث العلمي في المتوسط إلى 2.7% من الناتج المحلي العالمي في ذات العام (data.albankaldawli.org).

يوضح هيكل الإيرادات العامة، أنه رغم أن الضرائب تمثل النسبة الأكبر في الإيرادات العامة وتزايدت خلال فترة الدراسة، إلا أن نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي تتراوح حول 13%، وهي

نسبة ضعيفة بالنسبة للاقتصاد المصري وأيضًا بالمقارنة بالدول المناظرة، ويؤدي ذلك إلى ضعف الإيرادات العامة بشكل مستمر مع تزايد الاحتياجات والاستخدامات الأساسية، ومن ثم إلى حيز مالي محدود يعجز عن الوفاء بتمويل احتياجات التنمية المستدامة وما تتطلبه من تغيير هيكلي (شكل 2-15). ويرجع السبب في انخفاض نسبة الضرائب إلى ضيق القاعدة الضريبية وعدم شمولها لعديد من الأنشطة خاصة في المهن الحرة، وأيضًا إلى التهرب الضريبي، وكذلك كبر حجم القطاع غير الرسمي الذي يؤدى إلى ضيق القاعدة الضريبية بشكل كبير.

وقد قامت وزارة المالية بجهود كبيرة لتحسين إدارة المنظومة الضريبية تمثلت في المشروع القومي لتحديث وميكنة المنظومة الضريبية في حصر المجتمع الضريبي، ودمج القطاع غير الرسمي، والحد من التهرب الضريبي، وتسوية النزاعات الضريبية والذي تم البدء في تطبيقه منذ عام 2018 (مصلحة الضرائب المصرية. 2022)، وبخاصة الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية والتي ارتفعت بحوالي 15.2%، والضرائب الجمركية والتي ارتفعت بنحو 17.3%. وقد تحسنت الإيرادات الضريبية وسجلت معدل نمو بلغ حوالي 17.9%، إلا أن هذا التحسن يُعد طفيفًا، وما زالت المشكلات الأساسية قائمة وتتطلب مزيدًا من الجهد.

شكل (2-15): هيكل الإيرادات العامة في عامي 2016/2015، 2022/2021 (مليار جنيه)

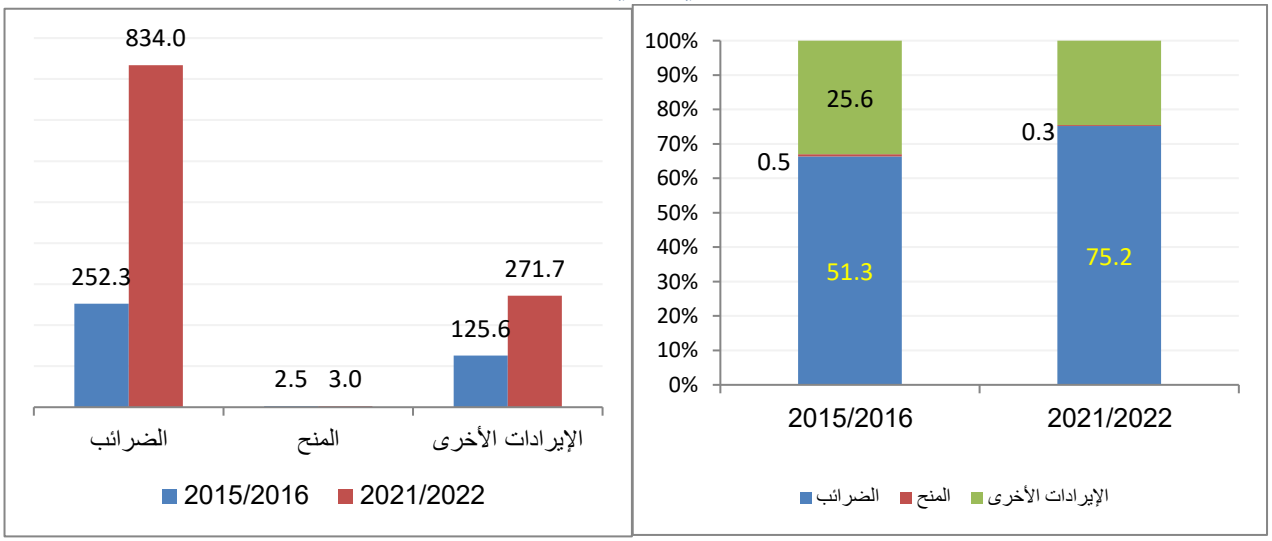

المصدر: وزارة المالية. الحساب الختامي. سنوات مختلفة.

ويوضح هيكل الإيرادات الضريبية تزايد إيرادات ضرائب الاستهلاك (الضرائب على السلع والخدمات) بمعدل أكبر من تزايد إيرادات الضرائب على الدخل، خاصة بعد تطبيق ضريبة القيمة المضافة في أول سبتمبر 2016، حيث ارتفعت نسبة إيرادات ضرائب الاستهلاك من نحو 39.9% في عام 2016/2015 إلى حوالي 45.8% في عام 2022/2021، كما تزايدت نسبة إيرادات الضرائب على الممتلكات من نحو 7.9% إلى حوالي 9.1% (شكل 2-16). ورغم أن هذا الانتقال بالخليط الضريبي تجاه الضرائب على الاستهلاك والضرائب العقارية يمكن أن يكون حافزًا على النمو، إلا أنه يكون غالبًا على حساب توزيع الدخل (معهد التخطيط القومي. 2013). وفي هذه الحالة فإن التحويلات وبرامج الحماية الاجتماعية يكون لها أهميتها في الحد من الارتدادية في ضرائب الاستهلاك.

شكل (2-16): هيكل الإيرادات الضريبية في عامي 2016/2015، 2022/2021 (مليار جنيه)

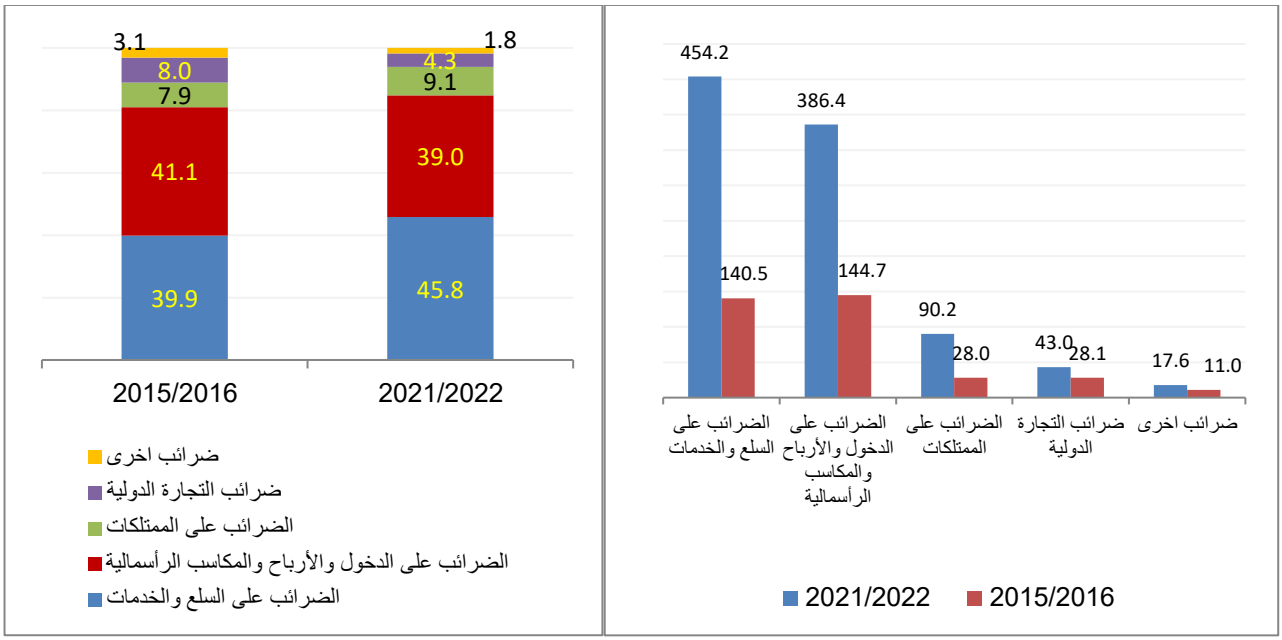

المصدر: وزارة المالية. الحساب الختامي. سنوات مختلفة.

وتواجه السياسة المالية في مصر بعض المشكلات التي تنعكس على أداء الموازنة، ولعل من أهمها مشكلات الهيئات الاقتصادية التي تحقق عجزًا مستمرًا، وبذلك أصبحت تمثل نزيفًا مستمرًا لموارد الدولة، حيث تعاني هذه الهيئات من العديد من المشكلات التي تؤثر على أوضاعها المالية، ومن أهمها اختلال التوازن بين التكاليف والأسعار، مما أدى إلى تزايد العجز في هذه الهيئات. ومن المشكلات الأخرى تنفيذ حجم كبير من الاستثمارات دون أن يقابله موارد ذاتية مناسبة، مما يؤدي إلى زيادة الاقتراض، ومن ثم زيادة الدين العام، كما لا توجد قواعد محددة لتوزيع فائض العمليات الجارية في الهيئات المختلفة.

وفيما يتعلق بمجالات تطوير أسلوب إعداد الموازنة العامة في سياق ربطها بمستهدفات التنمية المستدامة، تسعى وزارة المالية لتطبيق موازنة البرامج والأداء إلى جانب الموازنة المعتادة وفقاً للبنود والأبواب. وينص مشروع قانون المالية الموحد (قانون رقم 6 عام 2022) على أن يطبق نظام موازنة الأبواب والبنود مع التطبيق الكامل لموازنة البرامج والأداء في غضون أربعة سنوات من تاريخ العمل بأحكام هذا القانون. وتُعرف موازنة البرامج والأداء بأنها تهدف إلى رفع كفاءة وفاعلية الإنفاق العام من خلال ربط الاعتمادات المخصصة بالنتائج المراد تحقيقها. كما ينص القانون على أن تصدر الموازنة في إطار موازني متوسط المدى يمتد لثلاث سنوات، وتصدر التقديرات لكل سنة على حدة.

وقد نشرت وزارة المالية حسابًا ختاميًا لموازنة البرامج والأداء في إطار الحساب الختامي لعام 2022/2021، كما أصدرت موازنة للبرامج والأداء لعام 2023/2022، وذلك لأول مرة، حيث يتم توزيع الاعتمادات على الأهداف الاستراتيجية الواردة بموازنات جهات الموازنة العامة للدولة. وتتمثل هذه الأهداف في الأهداف الاستراتيجية الخمسة الواردة في برنامج عمل الحكومة، حيث يحظى الهدف الخاص بالتنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي بالنسبة الأكبر في الاستخدامات، مع ملاحظة التداخل مع الأهداف الأخرى (شكل 2-17).

شكل (2-17): توزيع الاستخدامات على الأهداف الاستراتيجية في موازنة البرامج والأداء لعام 2023/2022 (%)

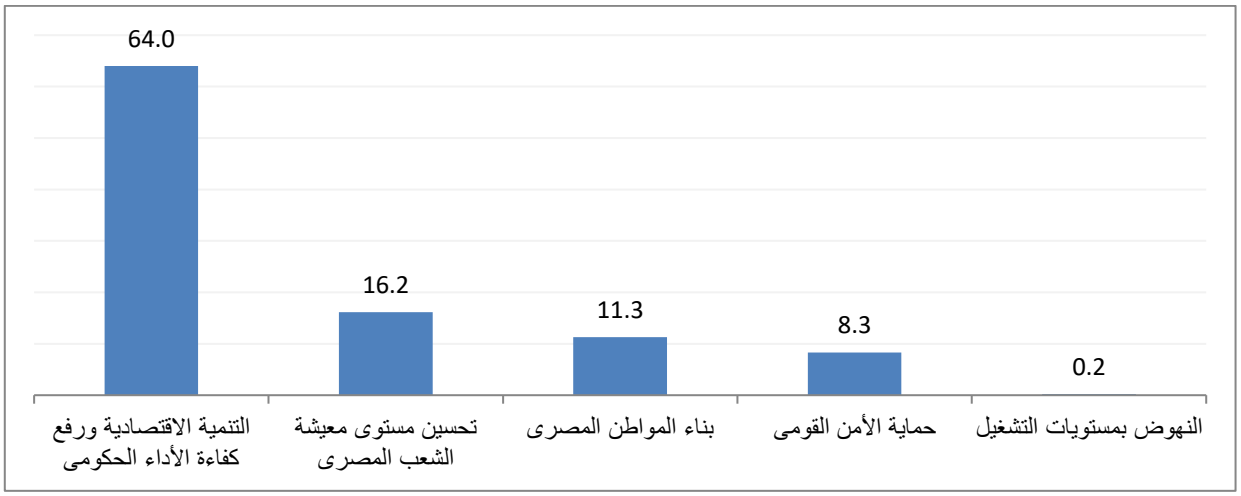

المصدر: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية: www.mof.gov.eg

بالرغم من الجهود المبذولة في تحسين أسلوب إعداد الموازنة وربطها بأهداف التنمية، والتحسن في بعض مؤشرات المالية العامة، إلا أن استدامة المالية العامة في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية تتطلب أن تنمو الإيرادات العامة بمعدلات أعلى من المصروفات العامة للدولة، وزيادة نسبة الضرائب للناتج المحلي الإجمالي لتوسيع الحيز المالي. كما يمكن أن تساعد مراجعة العلاقة بين الموازنة العامة للدولة وبعض المؤسسات التابعة لها، في تدبير المزيد من الموارد المالية للدولة، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي تتلقى دعمًا ماليًا من الموازنة العامة للدولة يفوق حجم الضرائب والأرباح المحولة منها للخزانة العامة للدولة. وهناك أيضًا ضرورة لرفع كفاءة الإنفاق العام لضمان فعاليته في دعم التشغيل والنمو والإنتاجية، خاصة في ضوء ضيق الحيز المالي للموازنة العامة.

ويتفق كثير من الخبراء على أهمية وضع سقف للدين العام وإطالة فترات استحقاقاته، وأيضًا تنويع مصادر التمويل وطرح بدائل جديدة لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية والتنموية (ومن أهمها الصكوك السيادية) وذلك لتخفيف الأعباء على الموازنة العامة للدولة، ولتخفيض فاتورة خدمة الدين وزيادة عمر محفظة الدين (مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء. 2023).

1-2-3 تطور دور الدولة والقطاع الخاص

إن نمو القطاع الخاص وزيادة استثماراته يمكن أن يخفف العبء عن كاهل الموازنة العامة وعن الدين العام بصفة خاصة، لأن هذه الاستثمارات تمول من موارد ذاتية في حين يمول الاستثمار العام بالاقتراض.

وقد أظهر تحليل هيكل الاستثمار المحلي خلال الفترة (2016/2015 –2022/2021) التراجع المطرد لمساهمة الاستثمار الخاص في إجمالي الاستثمار، لأن القطاع الخاص يواجه العديد من التحديات، منها ارتفاع تكاليف الإنتاج، وزيادة تكاليف الشحن، وزيادة الرسوم الخاصة بالخدمات الحكومية، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه القطاع الخاص فيما يتعلق بالتعامل مع المنظومة الضريبية (المركز المصري للدراسات الاقتصادية. 2021). كما تمثل محدودية الائتمان المتاح لهذا القطاع، نتيجة مزاحمة القطاع العام والحكومي والعائلي له في الحصول على الائتمان، أحد التحديات الأخرى، حيث شهدت نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص تراجعًا كبيرًا خلال فترة الدراسة لتصل إلى حوالي 37.9% في عام 2022، وهي ما يقارب ثلثي نسبة التسهيلات الائتمانية الممنوحة له في عام 2015، والتي بلغت حوالي 56.2%.

ومن أجل تعزيز مساهمة الاستثمار الخاص في النمو الاقتصادي، وتكاملًا مع "البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية" لعام 2021 لتأهيل وتعزيز مشاركة القطاع الخاص،

أطلقت الدولة وثيقة "سياسة ملكية الدولة"، لتنظيم دور الدولة وتحديد مستهدفات زمنية محددة لتخارج الدولة من الأنشطة الاقتصادية، بما يدعم تنافسية الاقتصاد وإفساح المجال أمام القطاع الخاص. وقد حددت الوثيقة ثلاث توجهات لتواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية وهي: 1) تخفيض أو تثبيت مشاركة الدولة في بعض الأنشطة الاقتصادية مع السماح بمشاركة القطاع الخاص؛ 2) تثبيت أو زيادة مشاركة الدولة في بعض الأنشطة الاستراتيجية ذات الأبعاد الاستراتيجية والاجتماعية، مثل بعض الأنشطة في قطاع النقل والتعليم والمياه وقناة السويس والصحة وغيرها؛ 3) تخارج الدولة كليًا من بعض الأنشطة الاقتصادية خلال ثلاث سنوات كحد أقصى، مثل بعض الأنشطة في قطاعات الزراعة والشرب والصرف الصحي، والتشييد والبناء، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وتجارة التجزئة (رئاسة مجلس الوزراء. يونيو 2022). ولعل أهم أهداف هذه الوثيقة يتمثل في تحقيق الحياد التنافسي فيما بين أنشطة الدولة والقطاع الخاص.

ويُعد "صندوق مصر السيادي"، الذي تأسس بموجب قانون رقم 177 لسنة 2018، بمثابة الفاعل الأساسي في تنفيذ وثيقة "سياسة ملكية الدولة"، وتعظيم المشاركة مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي، حيث يتولى هذا الصندوق تشجيع الاستثمار المشترك مع القطاع الخاص لإدارة الأصول المملوكة للدولة غير المستغلة أو المستغلة بشكل غير كفء من أجل زيادة قيمتها وفعاليتها للاقتصاد المصري. وبجانب استغلال أصول الدولة، فإن صندوق مصر السيادي يشارك في الاستثمارات بصورة مباشرة في عدد من المجالات التي يحجم عنها القطاع الخاص لارتفاع تكلفتها الاستثمارية أو انخفاض عوائدها الاقتصادية، مثل الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والأمونيا الخضراء وتحلية المياه. ويدعم ذلك التوجه القانون الخاص للصندوق الذي يمنحه المرونة التامة في الاستثمار دون التقيد بالقواعد والنظم الحكومية (الموقع الإلكتروني لصندوق مصر السيادي www.tsfe.com/ar 2023). وفي سبيل تحقيق الأغراض الرئيسية، ينوع الصندوق موارده المالية من خلال الدخول في شراكات مع القطاع الخاص سواء الوطني أم الأجنبي.

بالرغم من أهمية صندوق مصر السيادي في تغطية جزء من فجوة التمويل المحلي، وزيادة الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي، وتعظيم المشاركة الاستثمارية مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي، إلا أن الاستغلال الكفء لموارد هذا الصندوق يتطلب ترتيب الأولويات الاستثمارية من خلال استهداف عدد محدود من المجالات التي يصاحبها نتائج تنموية في الأجل الطويل من نمو وتشغيل وزيادة الصادرات والإنتاجية ودخول تكنولوجيات جديدة ودعمها بالسياسات المالية والنقدية الموجهة. وتشتمل هذه الاستثمارات على الاستثمار في البنية التحتية بمفهومها الواسع الذي يشمل البنية التحتية الاجتماعية مثل التعليم والصحة، بالإضافة إلى الاستثمار في مجال توطين الصناعات المحلية، وبخاصة الصناعات كثيفة التكنولوجيا، التي لها سوق محلي رائج مثل صناعة السيارات والأجهزة الكهربائية وعربات السكك الحديدية، والتي تتميز بجانب وجود طلب محلي على منتجاتها اجتذابها لعدد كبير من الصناعات المكملة في سلاسل الإمداد الخاصة بها.

وفي مجال دعم الاستثمار الخاص وتعظيم قدراته، فإنه من الضروري أن تقوم الدولة باتخاذ إجراءات مكملة مرتبطة بتحسين بيئة ومُناخ الاستثمار، ومن أهمها التنسيق بين السياسات الاقتصادية المطبقة والأهداف المعلنة، وتجنب القرارات المفاجئة، ووضع استراتيجيات طويلة الأجل للقطاعات الاستراتيجية تظل ثابتة مع تغيير الحكومات، وتقديم المزيد من الدعم للصناعات ذات التوجه التصديري. كما أنه من الضروري أيضًا تدعيم وثيقة "سياسة ملكية الدولة" بدراسات فنية في القطاعات التي ستتخارج منها الدولة، وذلك من أجل تقييم الآثار المتوقعة لهذا التخارج على أداء القطاع الخاص، حيث تشير الخبرات الدولية في هذا الإطار إلى أن تخارج الدولة من القطاعات التي تزاحم القطاع الخاص يصاحبها منافع اقتصادية، في حين أن تخارجها من القطاعات التي تتكامل مع القطاع الخاص يؤدي إلى خسائر اقتصادية.

وفي سياق الجدل القائم حول مزاحمة الدولة للقطاع الخاص، فإنه يمكن ملاحظة نوع آخر من المزاحمة قد يكون أشد خطورة، وهو مزاحمة القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي، ذلك أن القطاع غير الرسمي لا يخضع لأية رقابة ولا يتحمل أية رسوم

أو ضرائب، في حين أن القطاع الرسمي مكبل بهذه التكاليف والأعباء، مما يضعف قدرته ويضعف الحافز على الاستثمار. وهذه القضية تتطلب معالجة حاسمة.

ورغم أهمية تزايد الاستثمار الخاص، إلا أنه يجب توجيهه إلى القطاعات والأنشطة التي تدعم التنمية المستدامة وما تتطلبه من تحول هيكلي. ويتطلب ذلك إيجاد الآليات التي تجعل القطاع الخاص يتوجه إلى الاستثمار في هذه الأنشطة، رغم ما قد تكون عليه من ربحية أقل من قطاعات أخرى مثل الإسكان الفاخر وغيره، كما يجب تحفيزه بآليات مناسبة لزيادة التصدير. ومن الآليات الناجعة في هذا السياق آلية المشاركة بين القطاعين العام والخاص، وذلك لما تؤدي إليه من خفض نسب المخاطر التمويلية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنه من الأهمية بمكان تفعيل مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني في صياغة السياسات ومتابعة التنفيذ، وهو ما يتطلب إتاحة المعلومات بشفافية وبشكل كاف، ومراعاة توازن المصالح بين كافة أطراف المجتمع.

ثانيًا: الأداء الاجتماعي

يمثل البعد الاجتماعي أحد الأبعاد الهامة للتنمية المستدامة، حيث يتناول السكان والجوانب المتعلقة بتنمية رأس المال البشري، وخاصة الصحة والتعليم، وأيضًا تطور حالة الفقر والحماية الاجتماعية.

1-2 تطور النمو السكاني

ارتفع عدد السكان في مصر خلال الفترة (2015-2022) بأكثر من 13 مليون نسمة، بمتوسط سنوي 2.2 مليون نسمة، وهو معدل مرتفع (شكل 2-18). ولكن مع ذلك، تشير اتجاهات معدلات النمو السكاني إلى تراجع المعدل السنوي منذ عام 2017. فبعد أن بلغ متوسط معدل النمو السنوي للسكان نحو 2.6% وفقاً للتعداد العام للسكان 2017، وهو الأعلى بين معدلات التعدادات السكانية في مصر منذ عام 1882، إلا أنه بدأ في التراجع من عام 2018 ليسجل حوالي 2%، واستمر في الانخفاض ليبلغ نحو 1.9% في عام 2019، ثم حوالي 1.7% في عام 2020، وسجل في عام 2021 نحو 1.4% فقط بناءً على تقديرات السكان في هذه الأعوام. لكن كان هناك قفزة غير مبررة في معدل النمو السكاني في عام 2017 بلغت نحو 4.6% وفقًا لتقديرات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مما يستلزم أهمية مراجعة الإحصاءات السكانية من جانب الجهاز وأيضًا من جانب خبراء السكان والإحصاء السكاني.

شكل (2-18): تطور عدد السكان في مصر خلال الفترة (2015-2021)

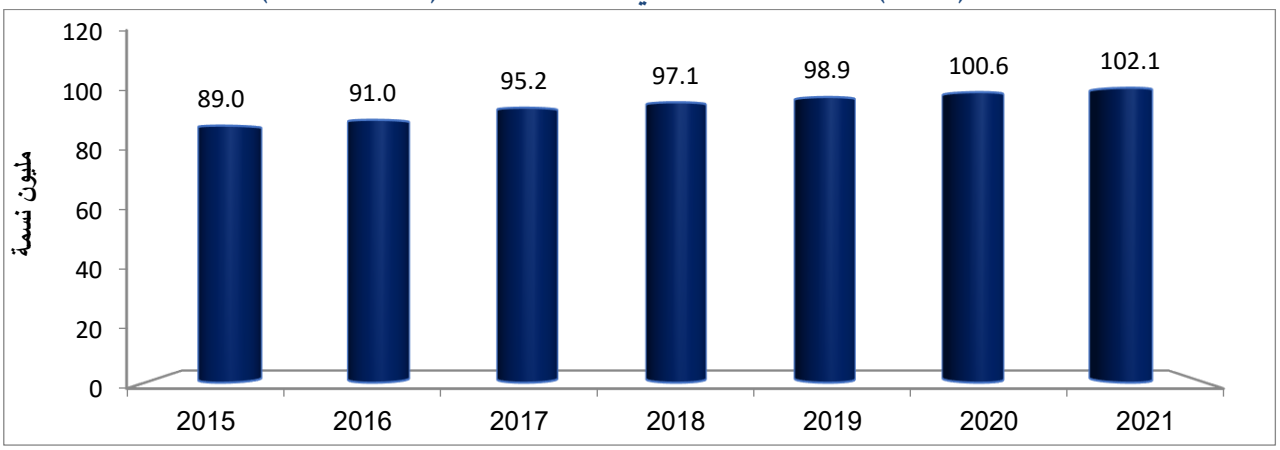

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2022. مصر في أرقام. باب السكان.

وأطلقت الدولة في فبراير 2022 المشروع القومي لتنمية الأسرة المصرية، الذي يستهدف تحسين خصائص السكان وضبط معدلات النمو السكاني. ويتضمن المشروع عدة محاور تتمثل في: التمكين الاقتصادي للأسرة، وبصفة خاصة المرأة، وإتاحة وسائل تنظيم الأسرة، والتحول الرقمي للوصول الذكي للسيدات المستهدفات، وربط قواعد بيانات المبادرات المختلفة (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. 2022).

2-2 الرعاية الصحية

يُعد تحسين الرعاية الصحية أحد التحديات الرئيسية التي تواجه عملية التنمية، ليس فقط في الدول النامية أو منخفضة الدخل، بل في كافة دول العالم، خاصة في ظل التحديات المرتبطة بانتشار الأوبئة والأمراض التي تهدد حياة المواطنين. وتستهدف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 تحقيق ثلاثة أهداف استراتيجية في مجال الرعاية الصحية، هي: النهوض بصحة المواطنين في إطار من العدالة والإنصاف، وتحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين مع ضمان جودة الخدمات المقدمة، وحوكمة قطاع الصحة. كما وضعت الاستراتيجية مستهدفات كمية لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2030.[1]

2-2-1 تطور أهم مؤشرات الرعاية الصحية

شهدت معدلات الوفيات تراجعًا خلال الفترة (2015-2019)، إلا أنها ارتفعت في عامي 2020، 2021، وقد يرجع ذلك في جانب منه إلى تأثير جائحة "كوفيد-19". وقد أدى ذلك إلى تراجع العمر المتوقع عند الميلاد في عام 2020 ليصل إلى 68.4 سنة للذكور، 72.6 سنة للإناث، مقابل 72.7 سنة للذكور و75.1 سنة للإناث في عام 2019، إلا أنه بدأ في الارتفاع مرة أخرى في عام 2021. لكن تثير هذه التغيرات الكبيرة نسبيًا في مؤشر العمر المتوقع عند الميلاد في عام واحد التساؤل عن مدى دقة هذه المؤشرات، مما يستوجب معه أهمية مراجعة المسوح والإحصاءات السكانية والصحية من قبل الجهات المعنية.

أما إحصاءات الخدمات الصحية التي تتضمن البنية التحتية والبشرية، فتشير إلى ارتفاع إجمالي عدد الوحدات الصحية بأسرّة بنحو 8% خلال الفترة (2015-2020)، وترجع هذه الزيادة إلى زيادة الوحدات الصحية بأسرّة في القطاع الخاص بنسبة 13.2%، مما قد يشير إلى زيادة الطلب على الخدمات الصحية المقدمة من القطاع الخاص نتيجة القصور في إتاحة وجودة الخدمات الصحية المقدمة من القطاع الحكومي. وبالرغم من زيادة عدد الوحدات الصحية بأسرّة خلال هذه الفترة، إلا أن إجمالي عدد الأسرّة قد انخفض من 124.4 ألف سرير إلى 121.6 ألف سرير، وفي ضوء ذلك ارتفع متوسط عدد السكان لكل سرير من 715 فرد لكل سرير في عام 2015 إلى 827 فرد لكل سرير في عام 2020، مما قد يشير إلى صعوبة الحصول على الرعاية الصحية المطلوبة في التوقيت المطلوب خاصة مع تزايد عدد السكان.

وفيما يتعلق بالموارد الصحية البشرية، فقد ارتفع عدد السكان لكل طبيب بشري بنحو 10%، من 757 فرد لكل طبيب بشري في عام 2015 إلى 829 فرد لكل طبيب بشري في عام 2020، على الرغم من زيادة عدد الأطباء البشريين خلال هذه الفترة من 118 ألف طبيب إلى 121 ألف طبيب بنسبة زيادة 2.5%. كما ارتفع عدد السكان لكل عضو هيئة تمريض بنسبة 2%، من 437 فرد لكل عضو هيئة تمريض في عام 2015 إلى 446 فرد لكل عضو هيئة تمريض في عام 2020، بالرغم من ارتفاع عدد أعضاء هيئة التمريض من 206 ألف عضو هيئة تمريض إلى 226 ألف عضو هيئة تمريض بنسبة زيادة 9.7%، إلا أن تأثير زيادة عدد السكان كانت أكبر من زيادة عدد الأطباء وأعضاء هيئة التمريض، مع الأخذ في الاعتبار ارتفاع معدلات هجرة الأطباء إلى الخارج، والتي لا تتوفر عنها بيانات دقيقة، فجميعها تقديرات تدور حول 80 ألف طبيب مهاجر. ومن الصعب تحديد نسبة هؤلاء المهاجرين لإجمالي الأطباء في مصر، لأن عدد الأطباء المسجل بنقابة الأطباء يشتمل على جميع الأطباء المسجلين بالنقابة منذ نشأتها في عام 1941، وترجع هذه الهجرة المتزايدة إلى عدم التناسب بين أعباء العمل والأجور، وسوء بيئة العمل، خاصة في المستشفيات الحكومية.

وأشارت نتائج المسح الصحي للأسرة المصرية في عام 2022 إلى وجود تحسن فيما يتعلق بالرعاية الصحية للسيدات أثناء الحمل، إلا أن نسبة الأطفال في سن 18- 29 شهر الذين حصلوا على التطعيمات الأساسية شهدت تراجعًا بين عامي 2014، 2021، حيث تراجعت من حوالي 92% إلى نحو

[1] أنظر ملحق (7).

90%، وكان أكبر انخفاض في المناطق الحضرية من 93% إلى 80%.

وتعد مؤشرات الحالة التغذوية للأطفال أقل من خمس سنوات من أهم المؤشرات المعتمدة دولياً لقياس الحالة الغذائية للطفل ونموه بشكل صحي. وتشير بيانات مسح عام 2021 إلى تحسن واضح، حيث تراجعت نسبة الأطفال أقل من خمس سنوات، الذين يعانون من قصر القامة أو التقزم، من حوالي 21% في عام 2014 إلى نحو 13% في عام 2021، وتراجعت نسبة الأطفال الذين يعانون من نقص الوزن من نحو 6% إلى حوالي 4% خلال هذه الفترة. ولكن على الرغم من تحسن مؤشرات الحالة الجسمانية، إلا أن النتائج أبرزت ارتفاع في نسبة إصابة الأطفال من سن 6 – 59 شهر بالأنيميا بين عامي 2014، 2021، حيث ارتفعت من نحو 27.2% إلى حوالي 43%، حيث يمكن أن يكون ارتفاع معدلات الفقر خلال ذات الفترة من الأسباب الرئيسية لارتفاع هذا المؤشر.

فيما يتعلق بالإنفاق على الرعاية الصحية، فقد ارتفعت قيمة الإنفاق العام على الصحة من نحو 44 مليار جنيه، تمثل حوالي 5.4% من إجمالي الإنفاق العام في عام 2016/2015 إلى نحو 107.4 مليار جنيه تمثل حوالي 6.8% من إجمالي الإنفاق العام في عام 2021/2020، وذلك في ضوء توجهات الدولة نحو تخصيص موارد مالية إضافية لمواجهة أزمة جائحة "كوفيد-19" (شكل 2-19). ولكن بالرغم من الزيادة في إجمالي الإنفاق العام على الصحة بالأسعار الجارية، إلا أن نسبة هذا الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي لم تصل بعد إلى النسبة المقررة في الدستور (3%)، بل وتبعد عنها كثيرًا كما سبقت الإشارة.

شكل (2-19): الإنفاق العام على الصحة في مصر خلال الفترة (2016/2015-2022/2021) (مليار جنيه)

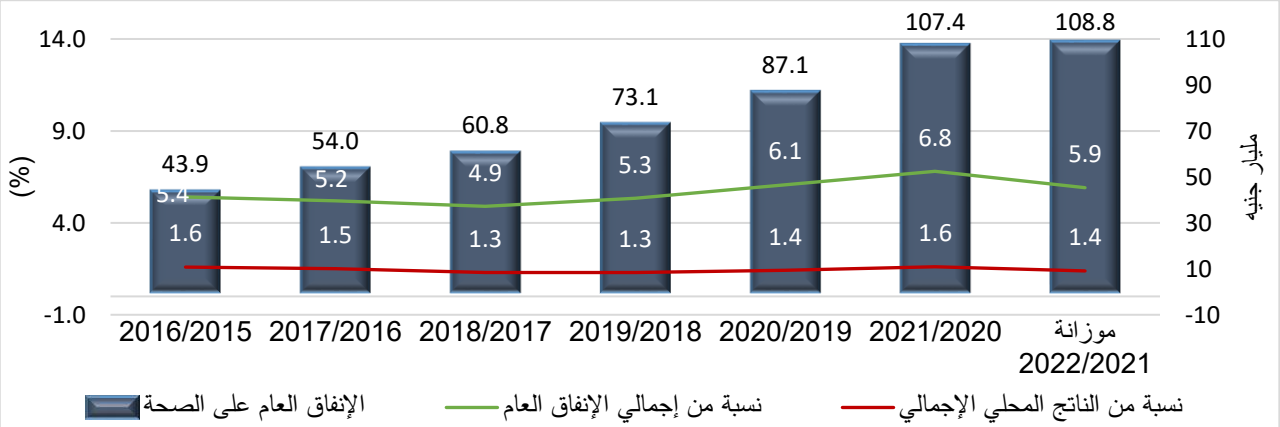

المصدر: وزارة المالية. البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2018/2017 – 2023/2022. وأيضاً: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2021. النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة طبقاً للتصنيف الوظيفي للحكومة عام 2021/2020. يونيو.

2-2-2 جهود الدولة لرفع كفاءة منظومة الرعاية الصحية

في إطار جهود الدولة لرفع كفاءة منظومة الرعاية الصحية، أطلقت الدولة العديد من المبادرات الصحية التي تستهدف تحسين مستوى الخدمات الصحية خلال الفترة (2014 – 2021). ولعل أهم هذه المبادرات المبادرة الخاصة بالكشف عن فيروس سي، وهو ما أدى إلى تراجع هذا المرض الذي كان منتشرًا بشدة في المجتمع المصري. وكانت هناك مبادرات أخرى تتعلق بقوائم انتظار التدخلات الحرجة، ومبادرات خاصة بالأطفال وأخرى بالسيدات. ورغم أهمية هذه المبادرات ونتائجها الإيجابية إلا أنه من الأفضل أن تكون هذه الخدمات في سياق التخطيط والسياسات الموضوعة في المؤسسات القائمة على الشئون الصحية في الدولة.

كما أطلقت الدولة منظومة التأمين الصحي الشامل، التي سيتم تطبيقها على 6 مراحل على مدار 15 عامًا، حيث بلغت ميزانية تطبيق هذه المنظومة بالمرحلة الأولى نحو 23.5 مليار جنيه. وقد تم إطلاق التشغيل التجريبي بالمرحلة الأولى من منظومة التأمين الصحي الشامل بمحافظة بورسعيد في يوليو 2019، وتلاها بالترتيب محافظات الإسماعيلية والأقصر وجنوب سيناء

وأسوان والسويس حتى عام 2023 (https://ar.wikipedia.org/wiki). وبذلك يكون قد تم تطبيق المنظومة في محافظات المرحلة الأولى الست فقط في أربع سنوات، مما يشير إلى التأخير في تطبيق البرنامج الزمني لتطبيق المنظومة في جميع المحافظات في عام 2032 كما كان مخططًا له. ويرجع ذلك إلى ارتفاع التكلفة وعدم تأهيل البنية التحتية للمنشآت الصحية في معظم المحافظات، ونقص الكوادر البشرية الطبية الكفء، وأيضًا نقص الكوادر البشرية الفنية المدربة على صيانة الأجهزة الطبية المتطورة.

2-2-3 التحديات التي تواجه قطاع الصحة

على الرغم من الاهتمام الذي تلقاه منظومة الرعاية الصحية من قبل الدولة، وخاصة فيما يتعلق بتطوير البنية التحتية الصحية، إلا أنه مازال هناك العديد من التحديات التي تمثل عقبات أمام جهود التطوير، من أهمها:

- مازالت الموارد البشرية للقطاع الصحي من أطباء بشريين وممرضين تمثل تحديًا كبيرًا أمام تحسين مستوى الرعاية الصحية في ضوء تراجع أعداد الأطباء البشريين والممرضين مقابل تزايد الطلب على الخدمات الصحية نتيجة زيادة عدد السكان من جانب، وتدني الأوضاع الاقتصادية لهم من جانب آخر، مما أدى إلى هجرة العديد من الأطباء من ذوي الكفاءات للعمل بالخارج كما سبق الذكر. ومن ثم يتطلب الأمر وضع خطة متكاملة لتحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للعاملين بالقطاع الصحي، ليس فقط من خلال إعادة النظر في منظومة الأجور، ولكن من خلال توفير بيئة عمل مناسبة، وتوفير المعدات والأجهزة الطبية التي تمكنهم من القيام بأعمالهم، وخاصة في المناطق النائية.
- استكمال تنفيذ منظومة التأمين الصحي الشامل في كافة المحافظات، في إطار مراجعة معايير وأولويات المحافظات في كل مرحلة من مراحل تطبيق المنظومة وفقًا للمستجدات الاقتصادية والاجتماعية، وفي ظل غياب التقييم الجاد لتطبيق المنظومة في المرحلة الأولى.
- لا تزال قضية التمويل على رأس التحديات التي تواجه تطوير المنظومة الصحية في ظل عدم قدرة الإنفاق العام المخصص لقطاع الصحة على مواجهة الطلب المتزايد على الخدمات الصحية، وتنامي دور القطاع الخاص الذي يرهق المواطنين بتكلفة خدماته الصحية المرتفعة. وربما يتطلب الأمر تفعيل الشراكة بين القطاعين العام والخاص في قطاع الصحة مع وجود مزيد من الحوافز للقطاع الخاص لهذا النوع من الشراكة، مع ضمان تقديم خدمات ذات جودة مرتفعة وتكون في متناول الجميع.
- تطوير قاعدة بيانات متكاملة للمعلومات والمؤشرات الصحية، لتحسين منظومة المتابعة والتقييم واتخاذ التدابير التصحيحية في الوقت المناسب من ناحية، وتمكين الباحثين من إجراء الدراسات والبحوث التي تساعد في دعم عملية اتخاذ القرار من ناحية أخرى.
- ضرورة زيادة الإنفاق على البحث والتطوير في قطاع الصحة، وخاصةً المنظومة الدوائية، ومراجعة سياسات التسعير ومواجهة نقص الأدوية، وتقليل الاعتماد على الواردات، خاصةً من المواد الفعالة والخامات الوسيطة اللازمة لإنتاج الدواء في ضوء ارتفاع تكلفة الاستيراد، ونقص الموارد المتاحة من النقد الأجنبي للاستيراد.

2-3 الخدمات التعليمية

2-3-1 تطور أهم مؤشرات التعليم

يتطلب تحقيق أهداف تطوير المنظومة التعليمية وتحسين جودة المخرجات التعليمية وتنافسيتها التوسع في تطوير البنية التحتية لزيادة الاستيعاب من ناحية، وتحسين كفاءة العملية التعليمية من ناحية أخرى. ولذا، تستهدف "استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 تحسين جودة النظام التعليمي بما يتوافق مع النظم العالمية، وإتاحة التعليم للجميع دون تمييز، وتحسين تنافسية نظم ومخرجات التعليم. كما وضعت الاستراتيجية مستهدفات كمية لتحقيق هذه الأهداف بحلول عام 2030.[1]

فيما يتعلق **بالتعليم قبل الجامعي**، ارتفع عدد المدارس بنحو 6785 مدرسة بنسبة 13%، وارتفع عدد الفصول بحوالي 66.4

[1] أنظر ملاحق (8)، (9)، (10).

ألف فصل بنسبة 14%، ليستوعب الزيادة في إجمالي عدد الطلاب التي بلغت نحو 5.1 مليون طالب بنسبة 26%، وذلك خلال الفترة (2016/2015–2022/2021) (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. 2015، 2021). ولكن مع ذلك ارتفعت كثافة الفصول بالمراحل الدراسية الثلاثة بالتعليم قبل الجامعي، خاصة بالتعليم الحكومي، نتيجة عدم التوازن بين الزيادة في عدد الطلاب والزيادة في عدد الفصول، مما يؤدي إلى انخفاض جودة العملية التعليمية ومستوى الخريج، والاعتماد على الدروس الخصوصية (شكل 2– 20). وتجدر الإشارة هنا إلى أن رؤية مصر 2030 تستهدف خفض كثافة الفصول بالتعليم قبل الجامعي لتصل إلى 35 طالب لكل فصل بحلول عام 2030، بينما هي في الواقع تزداد وتبعد كثيرًا عن تحقيق المستهدف في الرؤية، مما يشير إلى القصور الشديد في وضع وتنفيذ الخطط والبرامج وتوفير التمويل اللازم لتحقيق مستهدفات الرؤية.

شكل (2–20): تطور متوسط كثافة الفصل بالتعليم قبل الجامعي في عامي 2016/2015، 2022/2021

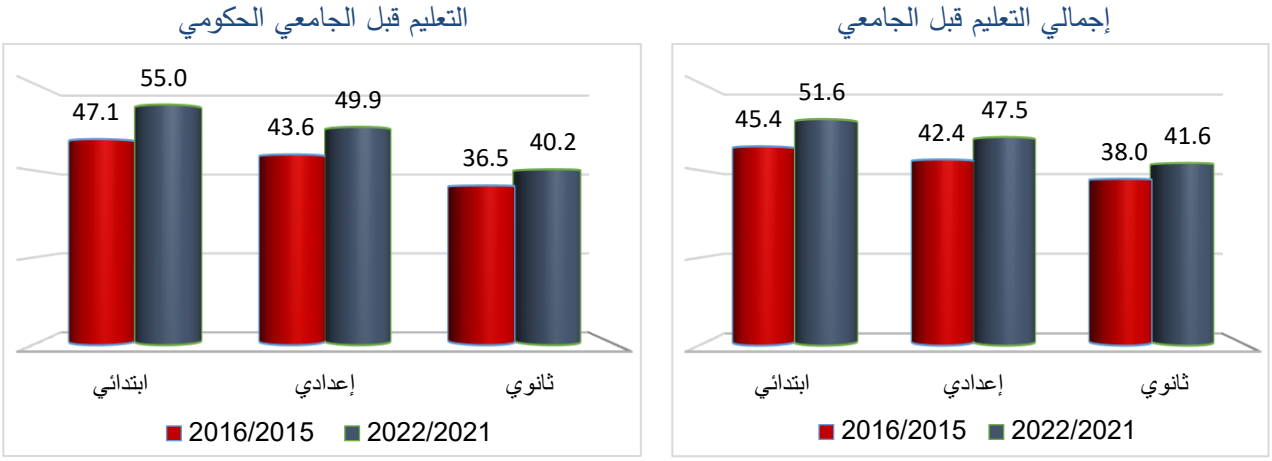

المصدر: وزارة التربية والتعليم. الكتاب الإحصاء السنوي. 2015/2016،2021/2022.

وفي ذات السياق، تشير بيانات التسرب من التعليم الابتدائي والإعدادي، والذي يعد الرافد الرئيسي للأمية أن هناك تراجعًا في نسب التسرب بين عامي 2016/2015، 2021/2020، حيث انخفضت نسبة التسرب من التعليم الابتدائي من حوالي 0.46% في عام 2016/2015 إلى نحو 0.20% في عام 2021/2020. أما بالنسبة للتعليم الإعدادي، فقد انخفضت نسبة التسرب من نحو 4.1% في عام 2016/2015 إلى حوالي 0.9% في عام 2021/2020، وكان التراجع أكبر بين الذكور مقارنة بالإناث. ومع ذلك، تشير بيانات الأمية (15 سنة فأكثر) إلى ارتفاع معدلات الأمية بين عامي 2015، 2022، وفقًا لتقديرات الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار، حيث ارتفعت نسبة الأمية من نحو 22.3% في عام 2015 إلى حوالي 24.8% في عام 2022، وكان الارتفاع بالنسبة للذكور من 15% إلى 20.2%، وبالنسبة للإناث فقد حدث تراجع طفيف خلال هذه الفترة.

يعد انخفاض عدد المدرسين مقارنة بعدد الطلاب من التحديات التي تواجه التعليم قبل الجامعي، حيث ارتفع نصيب المدرس من التلاميذ بجميع مراحل التعليم قبل الجامعي في عام 2022/2021 مقارنة بعام 2016/2015. وتحاول وزارة التربية والتعليم التغلب على هذه الفجوة من خلال فتح باب التطوع مجانًا أو بنظام الحصة للقيام بمهنة التدريس من حملة المؤهلات العليا التربوية (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. 2021). يظهر هذا التوجه من قبل الوزارة مدى افتقادها وجود سياسات تعليمية راسخة لتحقيق مستهدفات رؤية مصر 2030 في التعليم، حيث أن أساس تطوير التعليم والنهوض به هو المدرس وتأهيله التأهيل المناسب لمتطلبات التطورات التكنولوجية الهائلة في العالم، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق خريجي كليات التربية في كافة الجامعات المصرية بعد رفع مستوى مهاراتهم المختلفة.

وفيما يتعلق **بالتعليم العالي**، فقد بلغ عدد الطلاب المقيدين بالتعليم العالي في عام 2021/2020 نحو 3.42 مليون

طالب، مقابل 3 مليون طالب في عام 2016/2015 بنسبة زيادة 15.3%. وبلغت نسبة الطلاب المقيدين بالجامعات الحكومية وجامعة الأزهر نحو 72%، ووصل عدد هذه الجامعات إلى 28 جامعة، بينما بلغ عدد الجامعات الخاصة 27 جامعة في عام 2021/2020، مقيد بها 222 ألف طالب بنسبة 6.5% من إجمالي طلاب التعليم العالي (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2019- 2021).

أما بالنسبة **للإنفاق العام على التعليم**، تشير البيانات إلى أن هناك زيادة في الإنفاق العام على التعليم بالأسعار الجارية، حيث ارتفع بنحو 63% بين عامي 2016/2015، 2021/2020 بدون الأخذ في الاعتبار أثر ارتفاع معدلات التضخم على القيمة الحقيقية لهذا الإنفاق خلال هذه الفترة (شكل 2-21). وتبلغ نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الإنفاق العام نحو 10% في عام 2021/2020، بانخفاض عن مثيلتها في بداية الفترة محل الدراسة (11.9% في عام 2016/2015)، وكذلك انخفضت نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي الناتج المحلي خلال ذات الفترة من 3.6% إلى 2.4%، مما يبعدها أكثر عن النسبة المقررة في الدستور كما سبق الذكر.

شكل (2-21): الإنفاق العام على التعليم في مصر خلال الفترة (2016/2015-2022/2021) (مليار جنيه)

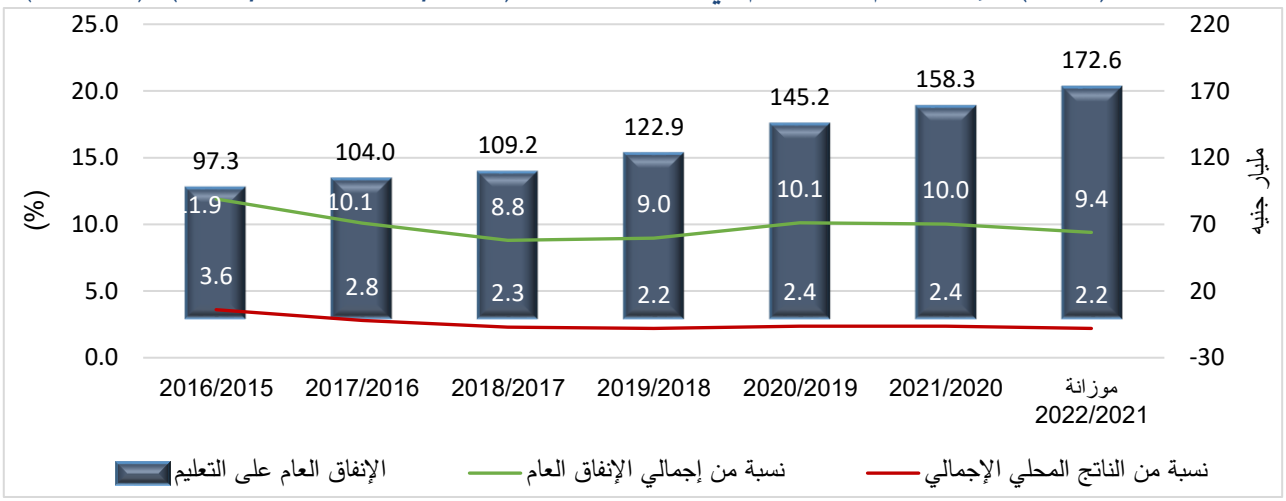

المصدر: وزارة المالية. البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية 2018/2017- 2023/2022. وأيضاً: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2021. النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة طبقاً للتصنيف الوظيفي للحكومة عام 2021/2020. يونيو.

تراجعت نسبة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي من إجمالي الإنفاق العام من حوالي 8% في عام 2016/2015 إلى نحو 5.2% في عام 2021/2020، كما انخفضت نسبته من إجمالي الإنفاق العام على التعليم من حوالي 70% إلى نحو 55.2% خلال ذات الفترة. لا يتفق هذا التراجع النسبي في الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي مع الأهمية القصوى للنهوض بهذه المرحلة الأساسية من مراحل التعليم، وأنها تضم النسبة الأكبر من إجمالي الطلاب. وفي المقابل ارتفعت نسبة الإنفاق العام على التعليم الجامعي من إجمالي الإنفاق العام من حوالي 2.5% إلى نحو 3%، كما ارتفعت نسبته من إجمالي الإنفاق العام على التعليم من حوالي 21.4% إلى نحو 31.7%.

2-3-2 جهود الدولة لتطوير منظومة التعليم

أطلقت الحكومة المصرية برنامجها الوطني لإصلاح التعليم في يوليو عام 2018 ليبدأ تطبيقه في عام 2019/2018، والذي يستهدف تطويرًا شاملًا للنظام التعليمي، وتحديدًا التعليم قبل الجامعي الذي يتضمن إصلاح المناهج التعليمية، وتحديث أساليب التعليم والتعلم وتنويع مصادرها، والتوجه نحو أساليب البحث والتعلم الذاتي، وتطوير أساليب التقييم وقياس المهارات والامتحانات. كما يقوم البرنامج على التوسع في استخدام التطبيقات التكنولوجية المختلفة لتطوير أساليب التعليم والتعلم والتقييم، والتحول من النظام القديم إلى نظام يستند على بنوك الأسئلة واستخدام الحسابات اللوحية.

وتكثف الحكومة جهودها لاستكمال تحقيق أهداف البرنامج الذي دخل في عامه الرابع، وذلك من خلال تطوير البنية التحتية التكنولوجية بالتعاون مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. ومن اللافت للنظر في هذا السياق أنه رغم الشكوى المستمرة من المجتمع المصري في الفترات السابقة من تراجع مستوى التعليم، إلا أن برنامج تطوير التعليم قد واجه مقاومة شديدة من عديد من الأطراف المختلفة، سواء أولياء أمور الطلاب أو المدرسين وحتى من كثير من العاملين في وزارة التربية والتعليم.

وفيما يتعلق **بتطوير التعليم الفني**، تعمل الوزارة حاليًا على تشغيل الهيئة المصرية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم الفني والتقني والتدريب المهني (إتقان) بعد إقرار مجلس النواب لقانون إنشائها رقم (160) لعام 2022. كما تعمل الوزارة على التوسع في مدارس التكنولوجيا التطبيقية، وهي مدارس متطورة للتعليم الفني تعمل على تطبيق المعايير الدولية في طرق التدريس والتدريب المتبعة، وإعداد خريجين مؤهلين بشكل مناسب للالتحاق بسوق العمل، وقادرين على مواكبة أحدث التقنيات والأساليب الحديثة المستخدمة بسوق العمل. ويتم منح طلاب مدارس التكنولوجيا التطبيقية شهادة مصرية مطابقة للمعايير الدولية، والتدريب العملي أثناء فترة الدراسة بمصانع وشركات الشريك الصناعي، مع إتاحة فرص التعيين بشركات ومصانع الشريك الصناعي بعد التخرج. وقد تم افتتاح 19 مدرسة تكنولوجيا تطبيقية على مدى ثلاثة أعوام، بدأت من العام الدراسي 2019/2018. كما تم الإعلان عن بدء الدراسة في 27 مدرسة للتكنولوجيا التطبيقية في 10 محافظات مختلفة في بداية العام الدراسي 2022/2021 (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني.2021).

كما أعلنت وزارة التربية والتعليم عن عدد من المبادرات والمشروعات التي تعمل عليها خلال الفترة القادمة بهدف تطوير وتحسين مخرجات التعليم، مثل مبادرات لتدريب المعلمين، وإطلاق الاستراتيجية الوطنية لإصلاح وتطوير التعليم الفني والارتقاء به عالميًا، والتحول نحو تعليم فني أفضل "TE 2.0" لتلبية احتياجات سوق العمل، وتحسين جودته بما يتوافق مع معايير الجودة العالمية (وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. 2022).

2-3-3 التحديات التي تواجه قطاع التعليم

على الرغم من جهود الدولة لتطوير التعليم، إلا أنه تواجه هذه الجهود بعض التحديات التي قد تعوقها، على الأقل في الأجل القصير. ومن أهم هذه التحديات ارتفاع معدلات الأمية التي تتخطى ربع السكان (15 سنة فأكثر)، واستمرار ظاهرة التسرب من التعليم الأساسي، وارتفاع كثافة الفصول وخاصة بالمدارس الحكومية، وتراجع عدد المدرسين مقارنة بعدد الطلاب، بالإضافة إلى ضعف مستوى بنية الاتصالات وتكنولوجيا والمعلومات في المدارس. فضلًا عن ضعف مستوى مهارات استخدام الإنترنت والتطبيقات التكنولوجية المختلفة، وخاصة بالمناطق الريفية الأكثر فقرًا، حيث تنتشر الأمية الهجائية بشكل واضح.

كما يظل التنسيق بين منظومتي التعليم قبل الجامعي والتعليم العالي أحد التحديات الرئيسية التي تحتاج إلى تعاون كامل وتنسيق بين الوزارتين، وخاصة فيما يتعلق بنظام الثانوية العامة المقترح تعديله، وكذلك فيما يتعلق بإعداد وتأهيل المعلمين التربويين بشكل جيد بما يتناسب مع منظومة التعليم قبل الجامعي الجديدة وما تتضمنه من تعديل بالمناهج وطرق التعلم والتقييم. علاوة على التنسيق فيما يتعلق بتطوير المناهج التعليمية لتحقيق التكامل بين مراحل التعليم المختلفة.

كذلك من التحديات التي تواجه التعليم ارتفاع تكلفته بالنسبة للأسر المصرية منخفضة ومحدودة الدخل، حيث تشير بيانات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك لعام 2020/2019 إلى ارتفاع نصيب التعليم من الإنفاق الكلي للأسر المصرية من حوالي 4.5% في عام 2018/2017 إلى نحو 5.7% في عام 2020/2019. فلم تعد تكلفة التعليم تقتصر على التكاليف الدراسية فقط، ولكن أيضًا تكلفة خدمات الاتصالات للتمكين من استخدام التطبيقات المختلفة للتعلم والامتحانات. وهذا يتطلب أن يتم توفير خدمات الإنترنت للأسر محدودة ومنخفضة الدخل بأسعار منخفضة مع الحفاظ على جودة الخدمة المقدمة لهم.

وتعد مشكلة تمويل تطوير التعليم من أعقد التحديات، بسبب ضخامة هذه التكلفة لأنها تتطلب إنفاقًا جاريًا سنويًا مرتفعًا، وليس مجرد استثمارات يتم تنفيذها بتكلفة محددة وتنتهي بعد التنفيذ. وهذا عبء ضخم على الموازنة العامة للدولة في ظل محدودية الحيز المالي، مما يتطلب البحث في تطبيق سياسات وآليات مبتكرة لتمويل تطوير التعليم، ومراجعة سياسة مجانية التعليم بحيث تقتصر على التعليم الأساسي والمتفوقين في المراحل الأعلى. كذلك يمكن مشاركة القطاع الخاص مع الحكومة في تمويل بعض أنواع التعليم برسوم، مما يحقق عائدًا للدولة يخصص لتطوير التعليم في المراحل المجانية.

كذلك، من التحديات التي تواجه منظومة التعليم، ولها انعكاس على قدرة الدولة على تنفيذ مسار تنموي طموح يقوم على التطوير التكنولوجي، تزايد توجه طلاب المرحلة الثانوية إلى التخصصات الأدبية أكثر من التخصصات العلمية، وهو ما لا يتسق مع التوجهات التنموية. ولا توجد إحصاءات دقيقة حول هذه الظاهرة، وإن كانت إحدى الدراسات تشير إلى أن نسبة الطلاب في القسم الأدبي بلغت في العام الدراسي 2017/2016 حوالي 84% من إجمالي الطلاب (على الدين هلال. 2021). وربما يكون أحد أسباب هذه الظاهرة ارتفاع تكلفة التعليم في الكليات العملية مقارنة بالكليات النظرية، وهو ما يؤشر أيضًا لظاهرة اجتماعية سلبية تتمثل في تحول التعليم ليصبح أحد أسباب التفاوتات الاجتماعية بدلًا من أن يكون داعمًا لتقليل هذه التفاوتات.

2-1 الحماية الاجتماعية

2-1-4 تطور مؤشرات الفقر

توضح مؤشرات تطور نسبة الفقر في مصر خلال العشرين عامًا الماضية أنها اتخذت اتجاهًا عامًا متزايدًا منذ عام 2000/1999 حتى عام 2018/2017، حيث ارتفعت من حوالي 16.7% إلى نحو 32.5% خلال هذه الفترة، أي أنها تضاعفت تقريبًا خلال 18 عاماً (شكل 2-22)[1]. وفي عام 2020/2019 انخفضت نسبة الفقر لتصل إلى حوالي 29.7%، وهي المرة الأولى التي يحدث فيها انخفاض لنسبة الفقر، ومع ذلك تظل نسبة الفقر مرتفعة، حيث يبلغ عدد الفقراء في عام 2020/2019 نحو 29.6 مليون نسمة تقريبًا، مقابل 10.6 مليون نسمة في عام 2000/1999، وهذا يعني أن عدد الفقراء قد ارتفع بنحو 20 مليون فرد خلال 20 عامًا.

شكل (2-22): تطور نسبة الفقر وفقًا لخط الفقر الكلي في مصر خلال الفترة (2000/1999- 2020/2019)

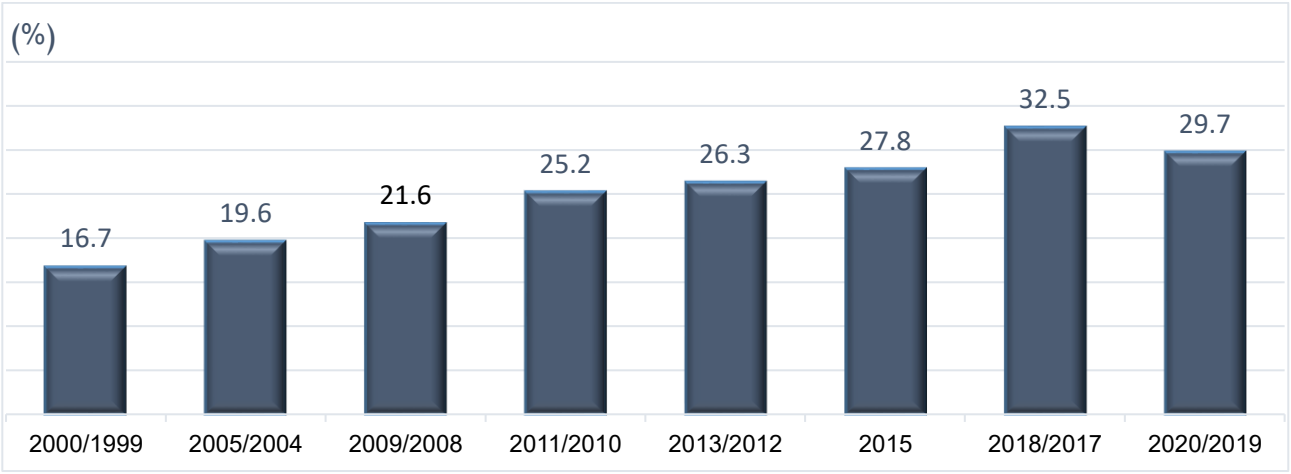

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020. بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك 2020/2019. ديسمبر.

وبالنسبة للفقر المدقع، الذي يقيس القدرة على توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية الغذائية، فإن الوضع لا يختلف كثيرًا، حيث ارتفعت نسبة الفقر المدقع من حوالي 2.9% في عام 2000/1999 إلى نحو 6.2% في عام 2018/2017، وهو أعلى معدل خلال هذه الفترة، ثم انخفض إلى نحو 4.5% في عام 2020/2019، وهو ما يعني زيادة

[1] أنظر ملحق (6).

عدد الفقراء فقراً مدقعاً بحوالي 4.5 مليون نسمة خلال العشرين عاماً الماضية، أي أن هذا العدد من الفقراء المدقعين لا يستطيعون الحصول على احتياجاتهم الغذائية الأساسية في عام 2020/2019.

وتؤكد مقاييس الفقر في مصر أن للفقر بعدًا جغرافيًا واضحًا، حيث ينتشر الفقر في المناطق الريفية أكثر من انتشاره في المناطق الحضرية، وفي مناطق الوجه القبلي بصفة عامة، وعلى الأخص في منطقة ريف الوجه القبلي، كما سبق توضيحه في الإصدارات السابقة من هذا التقرير.

2-4-2 برامج الحماية الاجتماعية

تستهدف الحكومة التوسع في برامج الحماية الاجتماعية لتحقيق قدر أكبر من التغطية للفئات الأكثر احتياجًا، حيث تشمل خريطة برامج الحماية الاجتماعية العديد من البرامج والمبادرات، على رأسها برنامج الدعم النقدي "تكافل وكرامة"، ومبادرة "حياة كريمة". بالإضافة إلى العديد من البرامج الأخرى مثل برنامج "فرصة"، وبرنامج التمويل متناهي الصغر الخاص بالمـرأة المعيلة "مستـــورة"، وبرنامج "سكن كريم"، وبرنامج "مودة"، وبرنامج "وعي" للتنمية المجتمعية وغيرها من البرامج المختلفة.

ويعد **برنامج الدعم النقدي** والمساعدات الاجتماعية، وتحديدًا برنامج "تكافل وكرامة"، خاصة بعد ضم معاش الضمان الاجتماعي إليه، من أكبر برامج الحماية الاجتماعية التي تنفذها الدولة بالنظر إلى عدد المستفيدين وحجم الإنفاق على هذه البرامج. فخلال الفترة (2021/2020-2015/2014) ارتفع عدد المستفيدين من برنامج "تكافل وكرامة" من نحو 63.9 ألف مستفيد في بداية الفترة إلى نحو 3.8 مليون مستفيد في نهايتها. وتستحوذ محافظات الوجه القبلي على نحو 71% من المستفيدين من البرنامج، بينما بلغ نصيب محافظات الوجه البحري نحو 24%.

كما ارتفع الإنفاق المخصص لبرنامجي "تكافل وكرامة" و"معاش الضمان الاجتماعي" من نحو 6.7 مليار جنيه في بداية البرنامج في عام 2015/2014 إلى حوالي 19 مليار جنيه في عام 2021/2020 (شكل 2-23).

شكل (2-23): تطور الإنفاق على برنامجي "تكافل وكرامة" و"معاش الضمان الاجتماعي" خلال الفترة (2015/2014-2021/2020) (مليار جنيه)

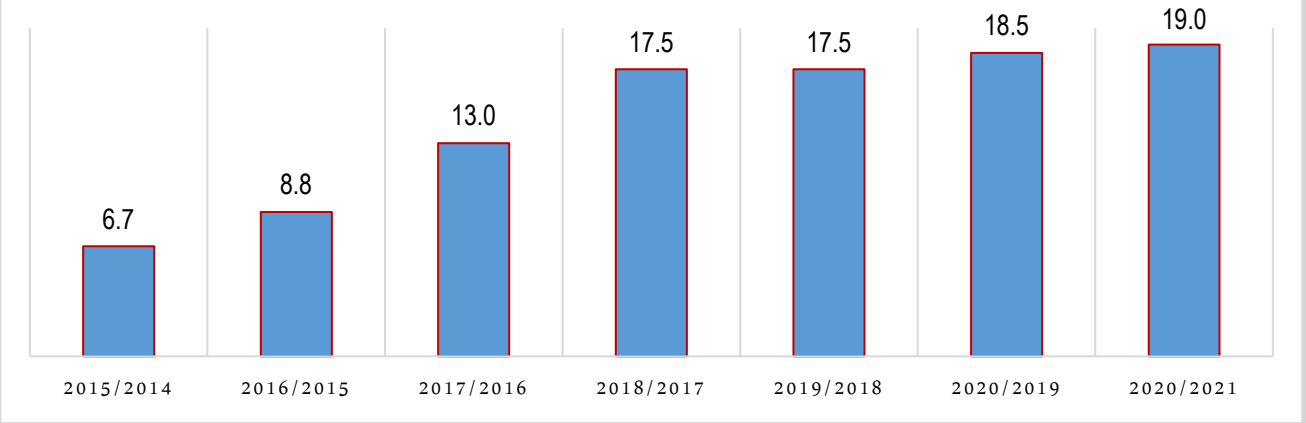

المصدر: وزارة المالية. 2020. حصاد ستة أعوام: يونيو 2014- يونيو 2020. إنجازات ومشروعات الوزارة. يونيو.

أما **مبادرة "حياة كريمة"**، فترتكز على سبعة محاور تستهدف المجالات والخدمات الأساسية لتوفير حياة كريمة للمواطنين وهى سكن كريم، وبنية تحتية، وخدمات طبية، وخدمات تعليمية، وتمكين اقتصادي، وتدخلات اجتماعية وتنمية إنسانية، وتدخلات بيئية. ويتضمن تنفيذ المبادرة ثلاث مراحل، بدأ تنفيذ المرحلة الأولى منها في يوليو 2019. والمراحل الثلاث هي (موقع مبادرة حياة كريمة. 2021):

- المرحلة الأولى: تشمل القرى ذات نسب الفقر من 70% فيما أكثر، وهى القرى الأكثر احتياجًا وتحتاج

إلى تدخلات عاجلة. ويصل عدد القرى المستهدفة في المرحلة الأولى نحو 377 قرية، بإجمالي عدد أسر 756 ألف أسرة (3 مليون فرد) في ١١ محافظة.

- المرحلة الثانية: تشمل القرى ذات نسب الفقر من 50% إلى 70%، وهى القرى الفقيرة التي تحتاج لتدخل، ولكنها أقل صعوبة من المجموعة الأولى.
- المرحلة الثالثة: تشمل القرى ذات نسب الفقر أقل من 50%، وتمثل تحديات أقل لتجاوز الفقر.

ويشترك في تنفيذ المبادرة عدة مؤسسات حكومية وغير حكومية، وتشمل المؤسسات الحكومية وزارات التخطيط والتنمية الاقتصادية، والتضامن الاجتماعي، والقوى العاملة، والتنمية المحلية، والإسكان، والمالية، بالإضافة إلى جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. وتستهدف المبادرة تغطية أكثر من 4500 قرية في 175 مركز في 20 محافظة، ومن المستهدف أن يستفيد نحو 58 مليون مواطن من الخدمات التي تقدمها المبادرة خلال مراحلها المختلفة.

تم الإعلان عن إطلاق المرحلة الثانية من المبادرة بنهاية عام 2020 باستثمارات قدرها 9.6 مليار جنيه، تستهدف 375 تجمعًا ريفيًا في 14 محافظة معظمها في الوجه القبلي، حيث تضم محافظات وسط وجنوب الوجه القبلي مجتمعة 315 قرية بنسبة 84% من إجمالي القرى المستهدفة في المرحلة الثانية (خريطة مشروعات مصر. 2019).

وقد أوضح تقرير أصدرته وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية حول متابعة الموقف التنفيذي للمشروع خلال عام 2022/21 وفقًا لمنهجية البرامج والأداء، أنه تم صرف حوالي 100 مليار جنيه منذ بدء المرحلة الأولى للمبادرة خلال عام 2022/21، موزعة على خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، والكهرباء، والخدمات الصحية والتعليمية والسكنية، والطرق والكباري، وتأهيل وتبطين الترع، وغيرها من الخدمات التي تقدمها المبادرة (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. 2022).

لا شك أن منظومة الحماية الاجتماعية قد شهدت تطورات كبيرة خلال السنوات الماضية، ولكن هناك بعض التحديات التي ينبغي التغلب عليها لتعظيم الاستفادة من هذه البرامج، مما يتطلب القيام ببعض التدخلات، من أهمها:

- وجود قاعدة بيانات موحدة لكافة البرامج وأعداد المستفيدين، مما يساعد في تحديد المستحقين بدقة، ومراجعتها بصفة دورية، خاصة على المستوى الجغرافي.
- المتابعة المستمرة والدقيقة لعمليات التنفيذ، خاصة برامج الدعم المشروطة مثل البرنامج النقدي "تكافل وكرامة" الذي يرتبط بعدة شروط تتعلق بالانتظام في الرعاية الصحية والالتحاق والانتظام في التعليم للأطفال. فلابد من وجود متابعة فعالة للالتزام بهذه الشروط، وكذلك قياس أثر هذا البرنامج على تحسين مستوى الرعاية الصحية والالتحاق بالتعليم والحد من التسرب.
- من الأفضل وجود برنامج واحد للحماية الاجتماعية يضم كل هذه البرامج، بحيث يتم وضع معايير معينة للأسر المستفيدة، وفي ضوء هذه المعايير يتم تحديد قيمة الدعم الموجه للأسرة، وهذا بالطبع يحتاج إلى قاعدة بيانات موحدة ومفصلة ومحدثة حول الأسر المصرية وخصائصها المعيشية. وذلك لأنه يُلاحظ أن كثرة عدد البرامج قد يؤدي إلى عدم القدرة على تحقيق الأهداف المرجوة منها، خاصة في حالة ضعف مستوى التنسيق بين البرامج المختلفة التي قد تسعى لتحقيق ذات الأهداف تقريبًا، ولكن تقوم بها جهات مختلفة، وأحيانًا تكون داخل ذات الجهة.
- يجب ألا تقتصر متابعة تنفيذ برامج الحماية الاجتماعية على قيمة الصرف ومجالات هذا الصرف فقط، فالأهم هو تقييم كفاءة وفعالية تنفيذ هذه البرامج من خلال حصر عدد المستفيدين من تنفيذ المبادرة، وحجم هذه الاستفادة سواء عن طريق البيانات المكتبية، أو إجراء المسوح الميدانية.

2-4 الإسكان الاجتماعي وتطوير المناطق غير الآمنة

في إطار استراتيجية توفير سكن ملائم لكافة فئات المجتمع، تبنت الدولة مشروعًا لتنفيذ مليون وحدة سكنية ضمن البرنامج القومي للإسكان الاجتماعي بكافة المحافظات والمدن الجديدة لتوفير وحدات سكنية لمحدودي الدخل. بلغ إجمالي ما تم تنفيذه من هذه الوحدات نحو 453.6 ألف وحدة خلال الفترة (2014/2013-2021/2020)، تم تنفيذ منها نحو 78.4 ألف وحدة سكنية في عام 2021/2020 باستثمارات بلغت نحو 15.4 مليار جنيه خلال هذا العام (شكل 2-24). أي تم تنفيذ أقل من نصف المستهدف (مليوم وحدة سكنية) خلال 8 سنوات، مع ملاحظة التذبذب الواضح في معدلات التنفيذ من عام لآخر، مما يثير التساؤل عن مدى الالتزام بالخطة الموضوعة للتنفيذ، والمدة الزمنية المحددة للانتهاء من هذا المشروع.

شكل (2-24): تطور عدد الوحدات السكنية المنفذة بمشروع الإسكان الاجتماعي خلال الفترة (2014/2013-2021/2020)

(ألف وحدة)

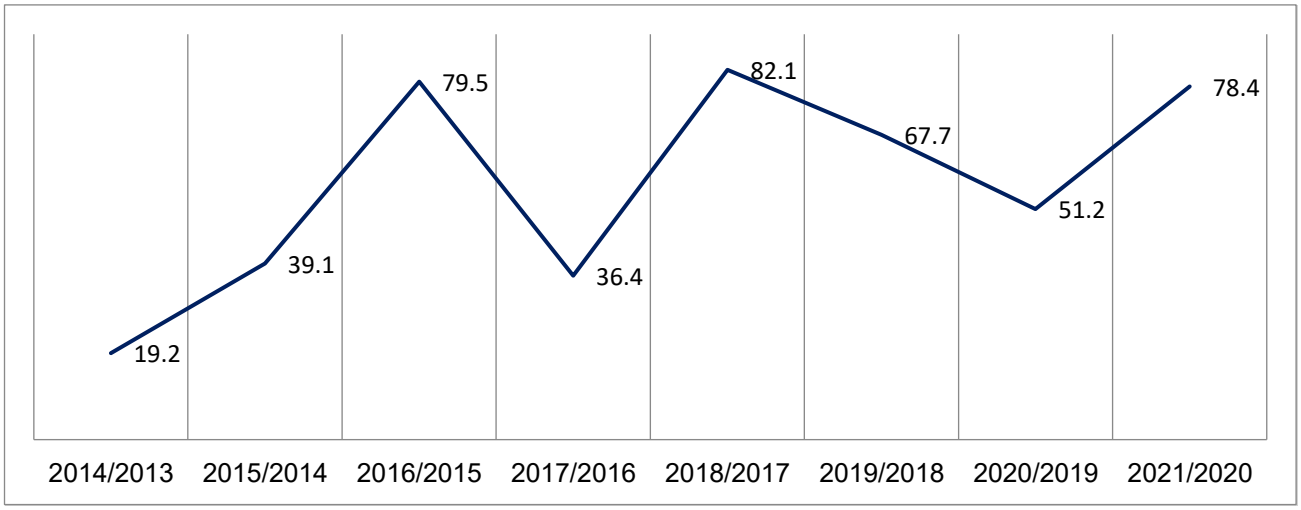

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2021. نشرة الإسكان في مصر 2021/2020. يوليو.

ولقد بلغ عدد المستفيدين من برنامج الإسكان الاجتماعي حتى 30 يونيو 2020 نحو 312 ألف مستفيد، حصلوا على دعم نقدي من صندوق الإسكان الاجتماعي وصل إلى حوالي 4.9 مليار جنيه، وبتمويل عقاري في حدود 30.8 مليار جنيه، سددته جهات التمويل العقاري) بنوك – شركات التمويل العقاري) (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. 2021).

تستهدف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 القضاء تمامًا على المناطق غير الآمنة من خلال خفض عدد سكان هذه المناطق بنسبة 30% في عام 2020، وبنسبة 100% في عام 2030. كما تستهدف تخفيض نسبة المناطق العشوائية بالحضر إلى أقل من 20% في عام 2020، وإلى أقل من 5% في عام 2030.[1] لذا كانت أحد الأهداف الرئيسية لاستراتيجية وزارة الإسكان تطوير كافة المناطق العشوائية غير الآمنة المهددة لأرواح المواطنين، وكذلك كافة مناطق العشش. وتبنت الحكومة خطةً للنهوض بالمناطق العشوائية ورفع مستواها اجتماعيًا واقتصاديًا وبيئيًا وتحسين أحوال السكان المقيمين بها، وبدأت الحكومة في تنفيذ هذه الاستراتيجية بدءًا بالمناطق غير الآمنة على مستوى الجمهورية، حيث بلغ عدد المناطق غير الآمنة التي تم تطويرها خلال الفترة (2014-2020) نحو 296 منطقة من إجمالي 357 منطقة بنسبة قدرها حوالي 83% (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. 2021).

[1] أنظر ملحق (13).

2-6 التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة

إيماناً بدور المرأة في المجتمع المصري كشريك رئيسي في تحقيق التنمية، أطلق المجلس القومي للمرأة في عام 2017 "الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030"، التي تستهدف تحقيق أربعة أهداف أساسية وتمثل في ذات الوقت المحاور الأربعة للاستراتيجية، التي تشتمل على كل من التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي للمرأة وحمايتها من كافة الظواهر السلبية التي تهدد حياتها وسلامتها وكرامتها (المجلس القومي للمرأة. 2017). وحددت الاستراتيجية عددًا من المستهدفات في كل محور من المحاور الأربعة، تسعى للعمل على تحقيقها بحلول عام 2030.

فيما يتعلق بالمستهدفات الاجتماعية، بلغت نسبة الأمية بين الإناث (10+) نحو 26.3%، بدون حدوث تحسن ملحوظ مقارنة بالنسبة المسجلة في عام 2014، وفقًا لبيانات الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار في عام 2022، مما يشير إلى صعوبة تحقيق المستهدف في عام 2030 (12%). أما المؤشرات الصحية والديموجرافية، فقد بينت نتائج المسح الصحي للأسرة المصرية لعام 2021، أنه يمكن لبعض المؤشرات بلوغ المستهدف منها قبل عام 2030، حيث بلغت نسبة السيدات اللاتي حصلن على رعاية حمل منتظمة حوالي 90% في عام 2021 مقارنة بنحو 83% في عام 2014 (مستهدف 92% في عام 2030)،.وتراجعت نسبة وفيات الأمهات لتصل إلى نحو 49 حالة وفاة لكل مائة ألف مولود حي في عام 2020 مقابل 52 حالة في عام 2014 (مستهدف 26 حالة في عام 2030). كذلك ارتفع العمر المتوقع عند الميلاد للإناث ليصل إلى حوالي 74 سنة في عام 2022، مما يعني الاقتراب بشكل كبير من تحقيق المستهدف في عام 2030 (76 سنة)، ومن المتوقع أن يتم الوصول إليه قبل عام 2030 (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2022).

وفيما يتعلق بتمكين المرأة اقتصاديًا من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والإقراض متناهي الصغر، فقد أنشأ جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر عام 2013 وحدة متخصصة تعني بقضايا النوع الاجتماعي وتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، أُطلق عليها وحدة النوع الاجتماعي. ووفقًا لتقرير صادر عن الجهاز، فإنه خلال الفترة (2014-2020)، قام الجهاز بتمويل ما يقرب من 624 ألف قرض لتمويل المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر الموجهة للمرأة، بإجمالي تمويل بلغ نحو 9.1 مليار جنيه، بما يمثل نحو 46% من إجمالي عدد القروض البالغ 1.4 مليون قرض صغير ومتناهي الصغر تم تمويلها خلال هذه الفترة. وقد حصلت المرأة على نحو 25% من إجمالي القروض الموجه للمشروعات الصغيرة ونحو 48% من إجمالي القروض الموجه للمشروعات متناهية الصغر خلال هذه الفترة (جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر.2021).

2-7 دور العمل الأهلي في دعم منظومة الخدمات الاجتماعية

يعد المجتمع الأهلي شريكًا هامًا في عملية التنمية من خلال ما يقدمه من خدمات اجتماعية تتكامل مع ما تقوم به الحكومة والقطاع الخاص من جهود من أجل تحقيق التنمية المجتمعية والأنشطة الخدمية لصالح المواطنين، وذلك بما يمتلكه المجتمع المدني من إمكانيات وقدرة على الوصول إلى الفئات المستهدفة من المواطنين على مستوى المحافظات والمراكز والقرى الأكثر احتياجًا.

من أجل تنظيم ممارسة العمل الأهلي ودعمه للمشاركة في تقديم الخدمات الاجتماعية للمحتاجين، أصدرت الحكومة قانون تنظيم ممارسة العمل الأهلي رقم 149 لسنة 2019 ولائحته التنفيذية في يناير 2021، ليحل محل القانون رقم 70 لعام 2017، الذي أثار العديد من الجدل حوله. وقد لاقى القانون الجديد قبولًا من مؤسسات المجتمع المدني، حيث رؤي أنه يعيد تنظيم العلاقة بين الدولة والجمعيات والمؤسسات الأهلية على أسس تحقق الشراكة المتوازنة والثقة المتبادلة بين الطرفين (الهيئة العامة للاستعلامات. 2020).

وفي مارس 2022، تم إنشاء التحالف الوطني للعمل الأهلي والتنموي بمشاركة وعضوية كبرى مؤسسات العمل الأهلي والتنموي في مصر، حيث بلغ عدد الجمعيات في التحالف نحو

30 جمعية ومؤسسة، أبرزها الاتحاد العام للجمعيات والمؤسسات الأهلية الذي يضم في عضويته 30 اتحادًا نوعيًا و27 اتحادًا إقليميًا تعمل في مختلف مجالات التنمية على تنوعها من خدمية، وصحية، وتوعوية، وتعليمية، وعمرانية.[1] ويعمل التحالف على توسيع قاعدته من خلال انضمام مؤسسات أخرى، وكذلك التحالف مع المؤسسات الحكومية من خلال عقد بروتوكولات تعاون مع مختلف الوزارات والجهات الحكومية الأخرى، علاوة على الانتشار الجغرافي الذي يغطي كافة محافظات الجمهورية.

وقد قام التحالف خلال عام 2022 بتوفير سكن لنحو 54 ألف مواطن ما بين منازل جديدة وإعادة تأهيل بعض المنازل، وتوفير نحو 39.5 ألف فرصة عمل بالمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر، ونحو 100 ألف فرصة عمل من خلال تمكين صغار المزارعين، وخاصة في مجال زراعة القمح. وفي مجال الصحة، تم تقديم خدمات لنحو 5 مليون مواطن، وفي مجال الغذاء، تم تقديم خدمات لنحو 25 مليون مواطن، كما تم تقديم مساعدات اجتماعية لنحو 20 مليون مواطن (الهيئة العامة للاستعلامات. يناير 2023).

يعد هذا التحالف خطوة صحيحة نحو توحيد وتنسيق الجهود المتناثرة لمؤسسات المجتمع المدني التي تقدم خدمات اجتماعية متنوعة لتعظيم الاستفادة في تحسين جودة الحياة للمواطنين الأكثر احتياجًا، كما يسهم في تحقيق التنسيق والتكامل مع جهود الدولة والقطاع الخاص لمنع التضارب في استهداف المستحقين، ومن ثم الحد من إهدار ما يتم تقديمه من مساعدات اجتماعية لغير المستحقين. ويتطلب تحقيق هذه الأهداف وجود دراسات ومقاييس لمتابعة هذه الجهود وقياس أثرها على حياة المواطنين للوقوف على دورها في تحسين جودة حياتهم، وليس فقط التركيز على ما يتم صرفه أو تخصيصه من تمويل لها.

ثالثًا: الأداء البيئي

إن البعد البيئي هو أحد المحاور العشرة لاستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، التي تستهدف الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول مصر من الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد، وزيادة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة، والحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات، والحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، وتنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية والإقليمية في الاتفاقيات البيئية، ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقها مع السياسة المحلية.[2] ولقد تزايد الاهتمام بهذا البعد بشكل ملحوظ مع تسارع التغيرات المُناخية ومع إقرار الأهداف الأممية للتنمية المستدامة على مستوى العالم.

3-1 تطور مؤشرات الأداء البيئي

يمكن تقييم مدى نجاح السياسات والبرامج والمشروعات التي تبنتها الدولة لحماية وتطوير البيئة في إطار التنمية المستدامة خلال الفترة (2016/2015-2022/2021) من خلال متابعة تطور بعض مؤشرات الأداء البيئي خلال تلك الفترة، وذلك وفقًا لما توافر من بيانات، حيث أن هناك قصور في البيانات والمؤشرات الخاصة بتطور المتغيرات والظواهر البيئية، وذلك على الرغم من إلزام قانون البيئة رقم 4 لسنة 1994، والمعدل بقانون رقم 9 لسنة 2009 لجهاز شئون البيئة بإعداد تقارير دورية عن المؤشرات الرئيسية للوضع البيئي في مصر، ونشرها بصفة دورية، كما سبق الذكر في الإصدار السابق من هذا التقرير.

3-1-1 مؤشرات الموارد المائية

يعبر **مؤشر نسبة الموارد المائية المستهلكة من إجمالي الموارد المائية العذبة المتجددة المتاحة** عن إجمالي حجم مسحوبات المياه العذبة من أجل الاستخدام البشري (زراعة، صناعة، منزلي) كنسبة من إجمالي الموارد المائية العذبة المتجددة المتاحة. يتسم هذا المؤشر بالثبات النسبي خلال الفترة

[1] يضم التحالف مؤسسة "حياة كريمة"، ومؤسسة "بيت الزكاة"، والصدقات المصري، وجمعية "الأورمان"، وبنك الطعام المصري، ومؤسسة "مصر الخير"، ومؤسسة "مجدي يعقوب"، والمعهد القومي للأورام بكل فروعه، وجمعية "رسالة" وغيرها.

[2] أنظر ملحق (12).

(2020/2019–2016/2015) على الرغم من تزايد عدد السكان، وإنشاء مزيد من المجتمعات العمرانية الجديدة، مما يشكك في مدى دقة البيانات التي تم الاعتماد عليها في حساب هذا المؤشر.

ونتيجة للثبات النسبي في الموارد المائية العذبة التقليدية وغير التقليدية وزيادة عدد السكان، أخذ **متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة** في التناقص المستمر خلال فترة الدراسة، مع أنه منخفض أصلًا عن معدل الاستهلاك الطبيعي للفرد المحدد من قبل الأمم المتحدة (1000 م3/سنة)، مما يُمثل تحديًا كبيرًا لتحقيق التنمية، بل تحديًا لاستمرار الحياة ذاتها (شكل 2–25).

ويبين **مؤشر نسبة الموارد المائية غير التقليدية المستخدمة إلى إجمالي الموارد المائية المستخدمة** مدى اعتماد الدولة على استغلال مواردها المائية غير التقليدية لتقليل الاعتماد على الموارد التقليدية، حيث يوضح شكل (2– 26) تحسن هذا المؤشر خلال الفترة (2020/2019–2016/2015) نتيجة سعي الدولة إلى رفع معدلات الاستفادة من الموارد المائية غير التقليدية، فتوسعت في إنشاء محطات المعالجة ورفع معايير المعالجة إلى مستوى المعايير الدولية. ولكن يُلاحظ حدوث طفرة في المؤشر خلال عام واحد في بداية فترة الدراسة، ثم أخذ تجاه الثبات تقريبًا في السنوات التالية، مما يشير إلى عدم توقع تحقيقه مزيدًا من التحسن في المستقبل، إلا أنه من الممكن تحسنه بعد دخول محطات معالجة الصرف التي تم إنشاؤها ضمن مبادرة "حياه كريمة"، وبرنامج التنمية المحلية بالوجه القبلي.

(شكل 2–25): تطور متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة (المتجددة) خلال الفترة (2020/2019–2016/2015)

(م3/ سنة)

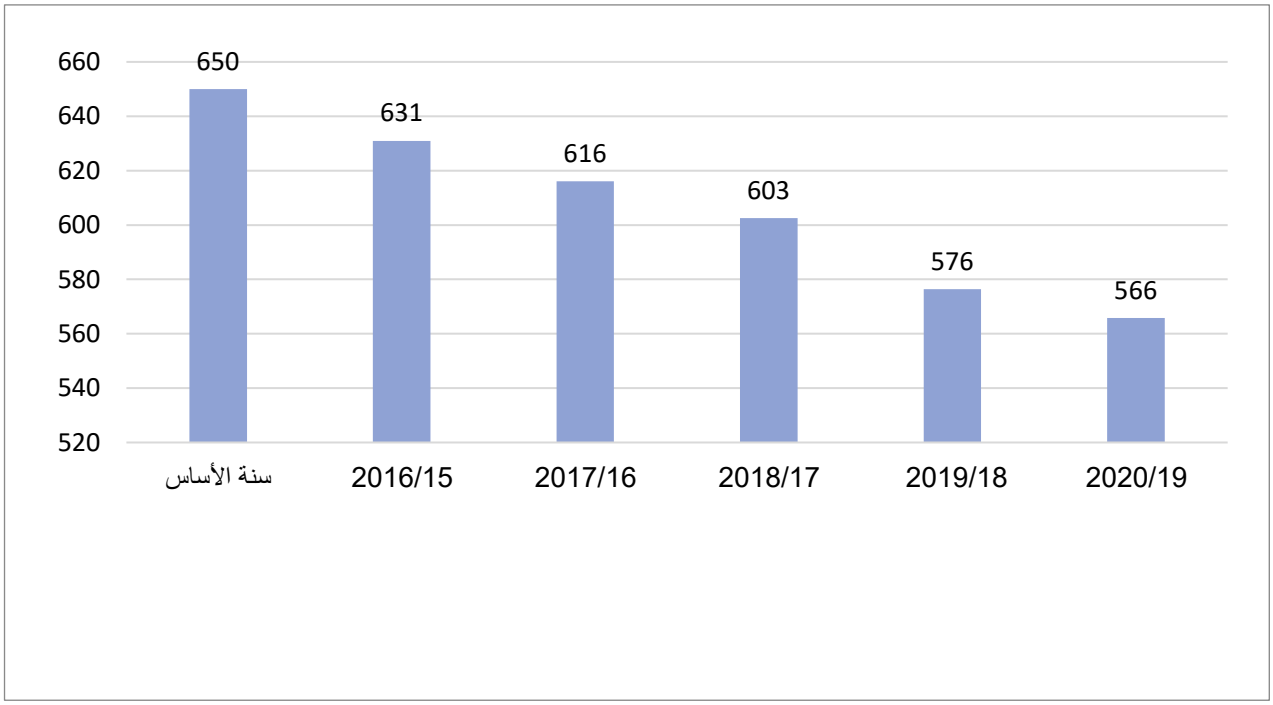

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020 و 2022. مصر في أرقام. باب الموارد المائية.

شكل (2-26): تطور نسبة الموارد المائية غير التقليدية المستخدمة إلى إجمالي الموارد المائية المستخدمة خلال الفترة (2020/2019-2016/2015) (%)

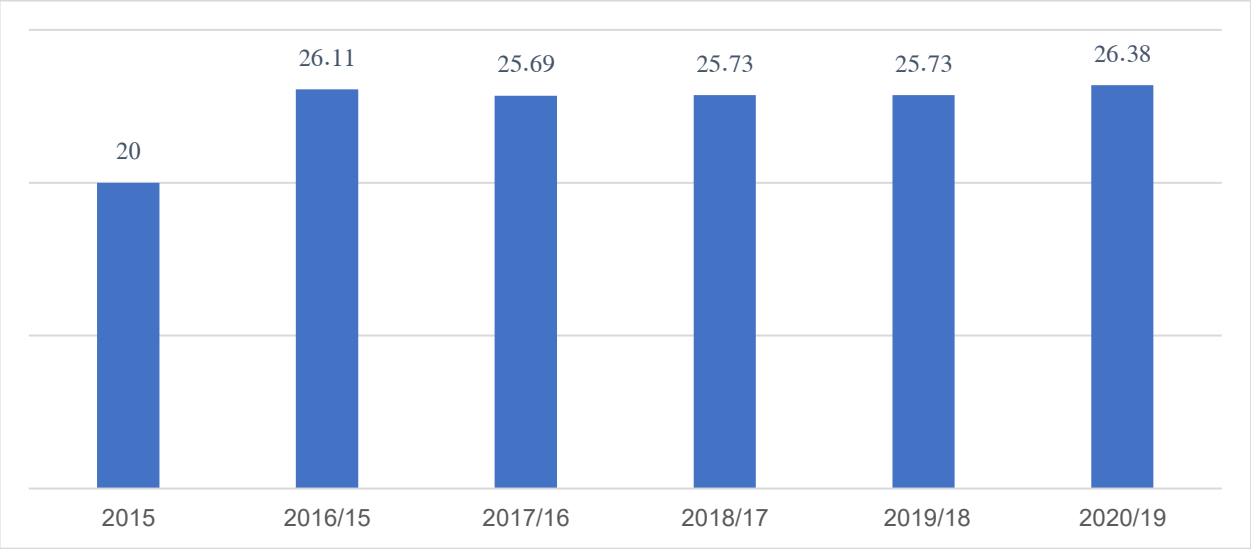

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2020 و 2022. مصر في أرقام. باب الموارد المائية.

وكذلك، يعبر **مؤشر نسبة مياه الصرف المعالج إلى إجمالي مياه الصرف** عن مدى كفاءة استغلال الدولة لمواردها من مياه الصرف سواء الزراعي أو الصناعي، حيث يوضح شكل (2-27) تحسن هذا المؤشر خلال الفترة (2017/2016-2021/2020) بمعدلات مناسبة، مما يشير إلى ارتفاع كفاءة الدولة في استغلال مياه الصرف المتاحة لديها.

يتضح مما سبق، تحسن بعض مؤشرات الموارد المائية وتراجع البعض الآخر خلال فترة الدراسة، ولكن المؤشرات المتراجعة هي الأهم والتي تشير إلى تحديات كبيرة تواجه عملية التنمية في مصر، بل وتؤثر بشدة على استمرار حياة البشر كما سبق الذكر.

شكل (2-27): تطور نسبة مياه الصرف المعالج إلى إجمالي مياه الصرف خلال الفترة (2021/2020-2017/2016)

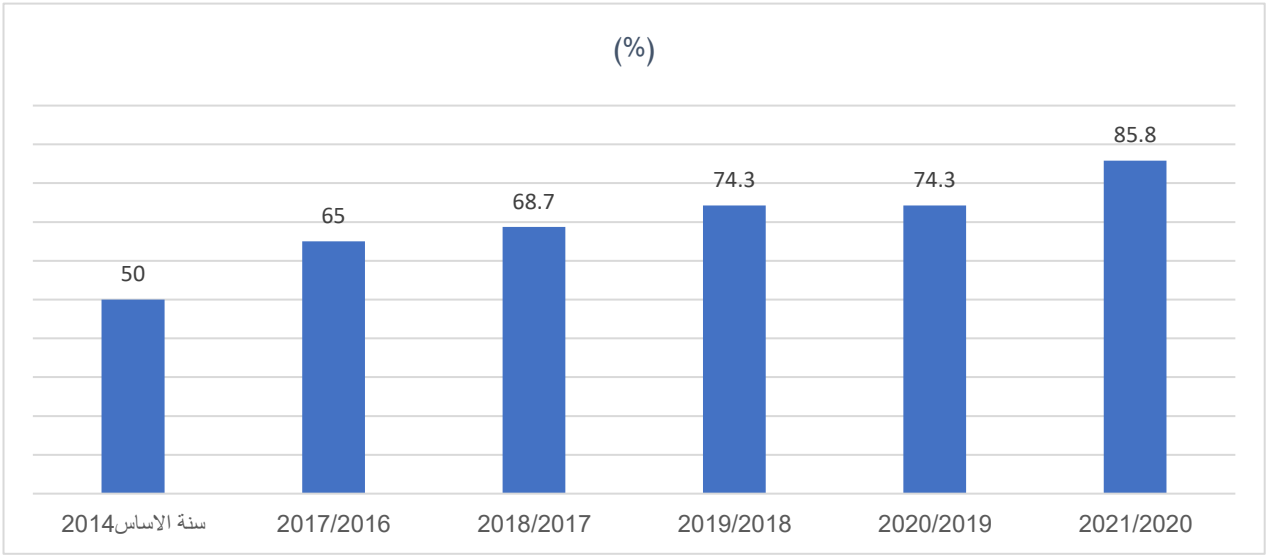

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2022. إحصاءات المياه النقية والصرف الصحي 2021/2020. وأيضًا: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2019. إحصاءات المياه النقية والصرف الصحي 2018/2017.

3-1-2 مؤشرات تلوث الهواء

يعبر مؤشر نسبة خفض أحمال التلوث من الأتربة الصدرية والدقيقة العالقة في الهواء عن مدى الخفض المتحقق في هذه الأتربة. يُلاحظ من شكل (2-28) تذبذب هذا المؤشر خلال الفترة (2016-2020)، لكنه يتحسن في اتجاهه العام نحو تزايد نسب الخفض في هذه الأتربة، نتيجة انخفاض تركيز هذه الأتربة في الهواء بنسبة 24.8% خلال فترة الدراسة. ويتأثر هذا المؤشر بشدة الرياح وطول فترات الخماسين، وهو أحد ملوثات الهواء التي يتم رصدها وفقًا لقانون البيئة، وتتجاوز قيمة المتوسط السنوي لهذا المؤشر على مستوى القاهرة الكبرى والدلتا الحدود المسموح بها قانونًا بنسبة قاربت 71%، بينما تتوافق الملوثات الأخرى (ثاني أكسيد النتروجين، وأول أكسيد الكربون، وثاني أكسيد الكبريت، والأوزون الأرضي) مع المعايير القانونية (وزارة البيئة. 2020).

شكل (2-28): تطور نسبة خفض أحمال التلوث من الأتربة الصدرية الدقيقة العالقة في الهواء خلال الفترة (2016-2020) (%)

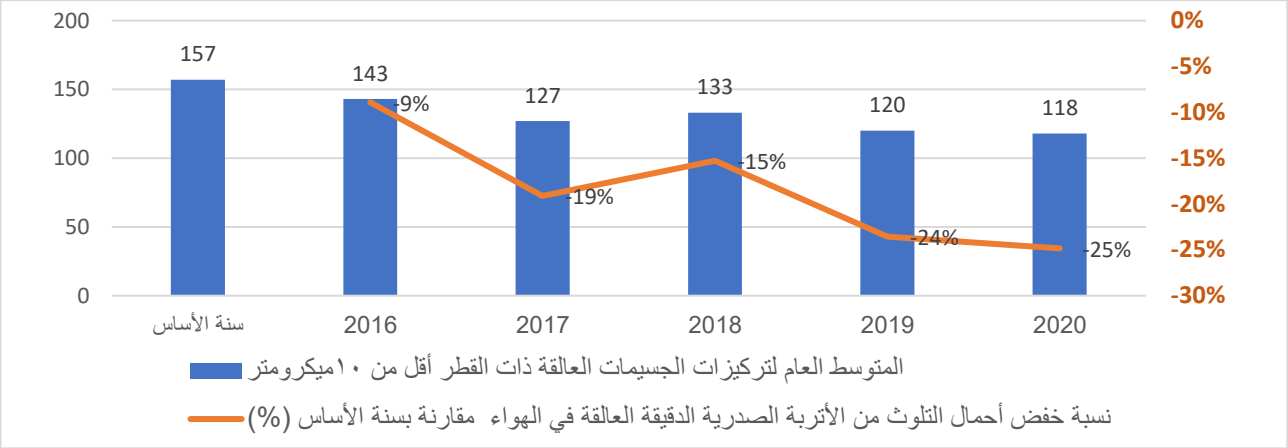

المصدر: وزارة البيئة. عدة سنوات. تقرير حالة البيئة في مصر.

يعبر مؤشر **نسبة الانخفاض في معدلات الزيادة المتوقعة لانبعاثات غازات الدفيئة** عن مستوى التقدم في الحفاظ على معدلات زيادة مقبولة لانبعاثات غازات الدفيئة، والتي تتسبب في ظاهرة الاحتباس الحراري والتغيرات المُناخية. يوضح شكل (2-29) تزايد نسبة الزيادة السنوية في انبعاثات غازات الدفيئة خلال السنوات الأولى من الفترة التي توفر عنها بيانات (2015-2019) حتى عام 2017، ثم تناقصها بعد ذلك.

شكل (2-29): تطور معدل الزيادة السنوية في انبعاثات غازات الدفيئة خلال الفترة (2015-2019)

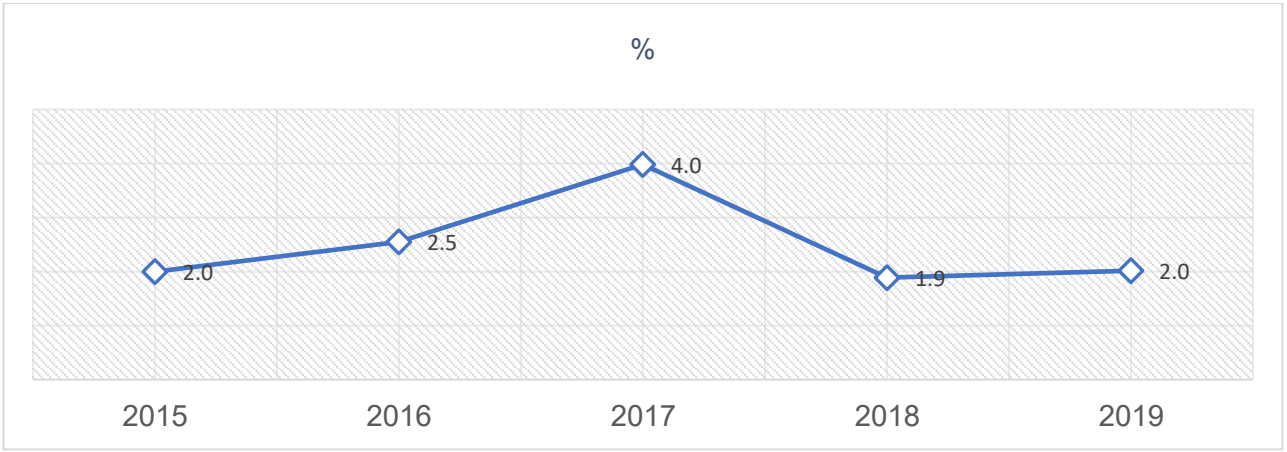

المصدر: World Bank. Data Portal World. December 22, 2022. Development Indicators. Retrieved January 2023. Available at: https://data.worldbank.org/indicator/EN.ATM.GHGT.KT.CE?locations=EG.

رغم الجهود المبذولة في إطار الالتزامات المصرية لحماية طبقة الأوزون والتقدم الإيجابي للمؤشر خلال الفترة (2018–2021)، إلا أنه ليس بالسرعة المطلوبة، التي تحقق المستهدف له في عام 2030 (100) (شكل 2–30).

شكل (2–30): تطور نسبة الانخفاض في معدلات المواد المستنفدة للأوزون خلال الفترة (2018–2021)

(٪)

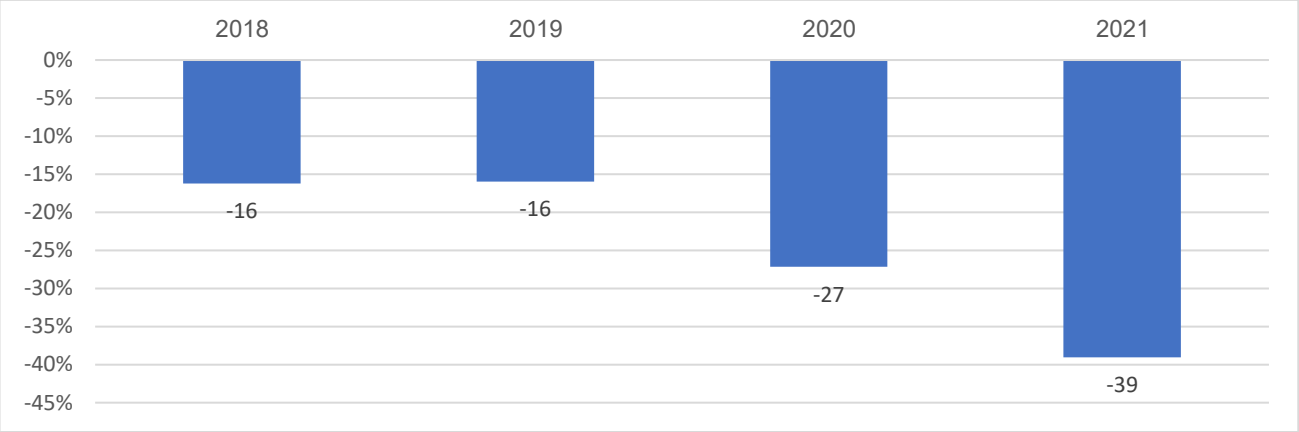

المصدر: UNEP. 2023. Ozone Secretariat. Egypt. Country Data. (n.d.). Retrieved January 1. Available at: https://ozone.unep.org/countries/profile/egy

3–1–3 مؤشر التنوع البيولوجي والبيئات

يتضمن المؤشر 3 مؤشرات فرعية، هي:

- نسبة مساحة المحميات الطبيعية البرية لإجمالي المساحة البرية والمسطحات المائية الداخلية.
- نسبة مساحة المحميات الطبيعية البحرية والساحلية لإجمالي المساحات البحرية والساحلية.
- نسبة المواقع المحمية المصنفة من جانب التحالف من أجل وقف الانقراض (Alliance for Zero Extinction) AZE من إجمالي المواقع المصنفة، وهو لا يتم قياسه لمصر.

يبين شكل (2–31) تحسن كل من المؤشرين الفرعيين الأول والثاني المكونين لمؤشر التنوع البيولوجي والبيئات بين عامي 2015، 2021، ولكن تحسنًا طفيفًا خلال 6 سنوات، ومن ثم من الصعب تحقيق المستهدف لهذين المؤشرين بحلول عام 2030، مما يشير إلى ضعف السياسات والجهود المبذولة في هذا المجال.

شكل (2–31): تطور المؤشرين الفرعيين لمؤشر التنوع البيولوجي والبيئات في عامي 2015، 2021

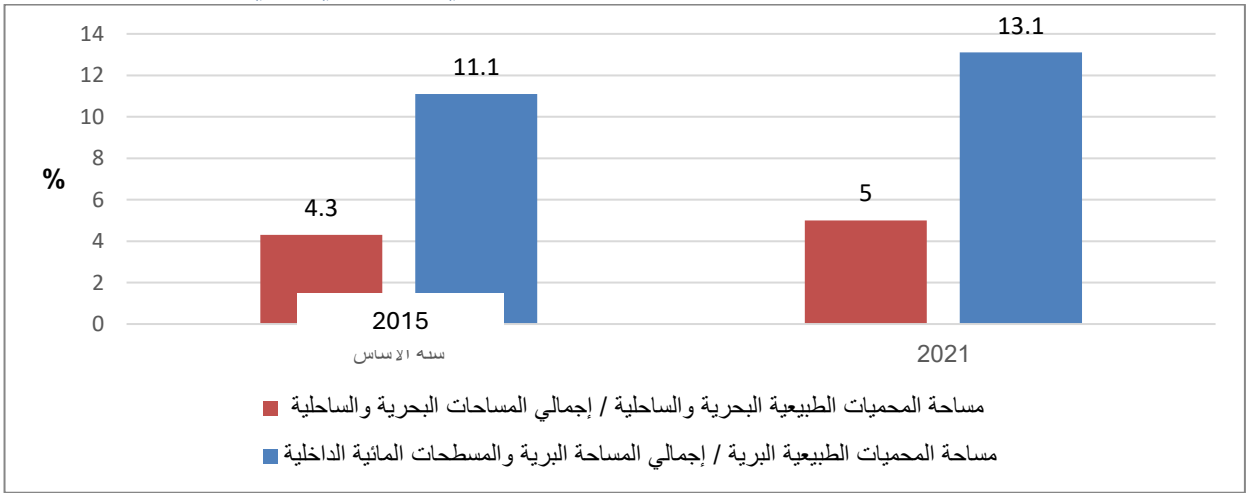

المصدر: SCBD and UNDP. Aichi Biodiversity Target 11 Country Dossier: EGYPT. Secretariat of the Convention on Biological Diversity (SCBD) or United Nations Development Programme (UNDP).

3-2 السياسات البيئية وأدواتها

على الرغم من إصدار عدة استراتيجيات قطاعية لإدارة العمل البيئي في مصر، مثل الاستراتيجية الوطنية للتكيف مع التغيرات المُناخية والحد من مخاطر الكوارث الناجمة عنها في عام 2011، والتوجهات الاستراتيجية لسياسات إدارة المخلفات الصلبة في عام 2014، والاستراتيجية الوطنية للتنوع البيولوجي (2015-2030)، والاستراتيجية الوطنية للتغيرات المُناخية 2050، إلا أنه يُفتقد وجود آلية فعالة لتنسيق عمليات صياغة السياسات، وتم تضمين السياسات البيئية كجزء من سياسات القطاعات المختلفة من قبل الوزارات التنفيذية، ولكن مع عدم وجود تكامل بين السياسات وعمل الوزارات المختلفة، وترتب على ذلك ضعف أداء العديد من المؤشرات البيئية كما سبق بيانه، بالإضافة إلى النقص الشديد في البيانات البيئية وعدم دوريتها.

كما تم إطلاق "الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المُناخية 2050" في عام 2022 في إطار تولي مصر رئاسة الدورة الـ27 من مؤتمر الأطراف لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المُناخ (COP27)، حيث تهدف هذه الاستراتيجية إلى تقليل الانبعاثات الضارة والتصدي بفاعلية لآثار وتداعيات التغيرات المُناخية، بما يساهم في تحسين جودة حياة المواطنين، وتحقيق التنمية المستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية والنظم البيئية (الجريدة الرسمية. 9 يونيو 2022). وتتضمن تلك الاستراتيجية أهداف التخفيف والتكيف مع التغيرات المُناخية والتي تتكامل مع استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030. وتم تحديد مجموعة من الأدوات والسياسات المقترحة لتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتغير المُناخ، ومنها أدوات التمويل المبتكرة مثل السندات الخضراء بجانب الأدوات التقليدية، وتطبيق الوزارات لمعايير الاستدامة في تحديد المشاريع التي سيتم تقديمها إلى وزارتي التخطيط والتنمية الاقتصادية والمالية، وإشراك أصحاب المصلحة في مختلف مراحل تطوير الاستراتيجية، واستخدام الخريطة التفاعلية كأداة تخطيط لتحديد المناطق المعرضة للمخاطر المحتملة لتغير المُناخ، ودمج الجوانب المتعلقة بتغير المُناخ في دراسات تقييم الأثر البيئي (EIA) (الهيئة العامة للاستعلامات. 2022).

كذلك أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مشروع "استراتيجية تمويل أهداف التنمية المستدامة" التي تهدف إلى دعم الجهود التنموية الطموحة التي وضعتها مصر، والتي تتسق مع استراتيجيتها للتنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، وكذلك مع الأهداف الأممية للتنمية المستدامة. ويستهدف مشروع الاستراتيجية المشاركة مع الجهات المعنية في مراجعة أولويات احتياجات الدولة التمويلية، وزيادة التمويل الإضافي لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ووضع خطط تمويل متناسبة مع تسريع تنفيذ الأولويات الوطنية لأهداف التنمية المستدامة.

وطرحت الحكومة العديد من الأدوات التي تدعم تنفيذ ومتابعة السياسات البيئية، ومنها:

- **الأدوات التشريعية والتنظيمية**

تضم الأدوات التنظيمية المعايير البيئية كمعايير الانبعاثات، والمنتجات، والتصاريح، والعقوبات والغرامات البيئية، وأدوات الرصد. وقد وضعت الحكومة العديد من هذه الأدوات، مثل:

- إصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم إدارة المخلفات الصادر بالقانون رقم 202 لسنة 2020 بهدف تفعيل إنفاذ القانون ووضع الخطط الاستراتيجية للمحافظات لتحقيق أهداف استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 (الجريدة الرسمية. 22 فبراير 2022).
- وضع ضوابط إفصاح الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية عن الممارسات البيئية والمجتمعية، والحوكمة المتعلقة بالاستدامة، والآثار المالية للتغيرات المُناخية (الوقائع المصرية. 18 يوليو 2021).
- التوافق مع المعايير والمواصفات الدولية من خلال إلزام بعض المنشآت الصناعية بإصدار بطاقات الأداء البيئي لمنتجاتها ووضعها في مكان ظاهر، مثل بعض صناعات إنتاج الدهانات (الوقائع المصرية. 20 مارس 2022).

- تحول كافة المنشآت الفندقية والسياحية الكائنة في مدينة شرم الشيخ إلى استخدام ممارسات خضراء صديقة للبيئة من خلال إصدار الحصول على شهادة من إحدى الجهات الدولية أو المحلية المعتمدة، تُفيد قيامها بتطبيق كافة اشتراطات الممارسات الخضراء صديقة البيئة وفقًا لمفهوم السياحة المستدامة (الوقائع المصرية. 25 يناير 2022).

- وضع ضوابط للتصدير والاستيراد لتفعيل نظم الرقابة الصحية والبيئية والفنية المتعلقة بالاستيراد والتصدير، مثل القرار الخاص بالمنطقة الاقتصادية لقناة السويس (الجريدة الرسمية. 3 يونيو 2021).

- إطلاق وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية دليل معايير الاستدامة البيئية كجزء من التعافي الأخضر المصري. يعطي هذا الدليل الأولوية لتخصيص استثمارات المشروعات والأنشطة العامة في كل قطاع.

- وضع ضوابط جديدة لتيسير إجراءات الترخيص للمشروعات والتي تعرف بالرخصة الذهبية (الموافقة الواحدة) والتي تستهدف المشروعات الاستراتيجية أو القومية التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، ومشروعات المشاركة بين القطاع الخاص والدولة أو القطاع العام أو قطاع الأعمال العام، وذلك في أنشطة المرافق العامة والبنية التحتية، والطاقة الجديدة والمتجددة، والطرق والمواصلات، والموانئ، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. وقد تم منحها إلى ثمانية مشروعات استثمارية، منها مشروع "شركة مصر للهيدروجين الأخضر" لإنتاج الهيدروجين الأخضر من محطة إنتاج قدرة 100 ميجا وات بالمنطقة الصناعية بالعين السخنة التابعة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس (الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء. 2023). ولا تعفي هذه الرخصة المستثمر من إجراء المتطلبات البيئية الواجبة وفقًا لقانون البيئة.

- التزام مصر بالاتفاقيات الدولية، وما يشملها من إصدار تقارير دورية مثل التقرير الطوعي المُحدث لالتزاماتها المُناخية وفقًا لاتفاقية باريس 2015.

– **الأدوات المؤسسية**

تواصل الدولة تطوير البناء المؤسسي لحماية البيئة، بما يضمن التكامل والتنسيق المطلوب للقضايا البيئية المختلفة مثل قضية التغيرات المُناخية، حيث قامت الدولة بإنشاء المجلس الوطني للتغيرات المُناخية المشكل بقرار مجلس الوزراء رقم 1912 لسنة 2015 (الجريدة الرسمية. 6 يونيو 2015). وأعطته صلاحية أن يكون الجهة الوطنية المعنية بملف التغيرات المُناخية بقرار مجلس الوزراء رقم 1129 لسنة 2019 (الجريدة الرسمية. 7 مايو 2019). كما أنشأت الدولة المجلس الأعلى لصناعة السيارات وصندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة لدعم تلك الصناعة واستدامة قطاع النقل.

– **الأدوات الاقتصادية**

لقد تطور استخدام الأدوات الاقتصادية في تنفيذ السياسات البيئية، والتي كانت غائبة لفترة طويلة على الرغم من أهميتها لدعم تفعيل وتنفيذ السياسات، وتشمل الآتي:

- إطلاق أول سوق أفريقي طوعي لإصدار وتداول شهادات الكربون EGYCOP ضمن فعاليات مؤتمر تغير المُناخ "COP27"، والذي سوف يقوم بتمويل مشروعات الشركات المصرية التي تحقق خفض للانبعاثات في مصر، وتصدر لها شهادات معتمدة عالميًا لموازنة الانبعاثات من مؤسسة الجولد ستاندرد السويسرية (الموقع الإلكتروني للهيئة العامة للاستعلامات. 2022). وسيتم العمل على تطوير أطر ونماذج العمل والهياكل التنظيمية اللازمة لتفعيل السوق الجديد من خلال كافة الجهات ذات الصلة، كالبورصة المصرية والهيئة العامة للرقابة المالية.

- إصدار "**السندات الخضراء**" بقيمة 750 مليون دولار لتمويل المشروعات الخضراء، خاصةً في مجال النقل والطاقة المتجددة. كذلك أصبح لدى البنوك المحلية إدارات متخصصة تتعامل مع التمويل الصديق للبيئة.

- إطلاق "المنصة الوطنية المصرية لبرنامج نُوفّي" في يوليو 2022 لحشد التمويلات الإنمائية الميسرة المرتبطة بالمُناخ وملف الترويج للمشروعات القابلة للاستثمار في مصر (الموقع الإلكتروني لوزارة التعاون الدولي. 2022). وتتضمن مشروعات برنامج "نُوفّي" ثلاثة محاور رئيسية تشمل قطاعات الزراعة، والموارد المائية، والكهرباء والطاقة بإجمالي استثمارات تُقدر بحوالي 14 مليار دولار.

على الرغم من تعدد الاستراتيجيات والسياسات والأدوات البيئية المطبقة، إلا أنها لم تؤت ثمارها بالدرجة المطلوبة، لحداثة الكثير منها من ناحية، وضعف التنسيق والرقابة والقدرة على التنفيذ بين وزارة البيئة والجهات التنفيذية والمحافظات من ناحية أخرى.

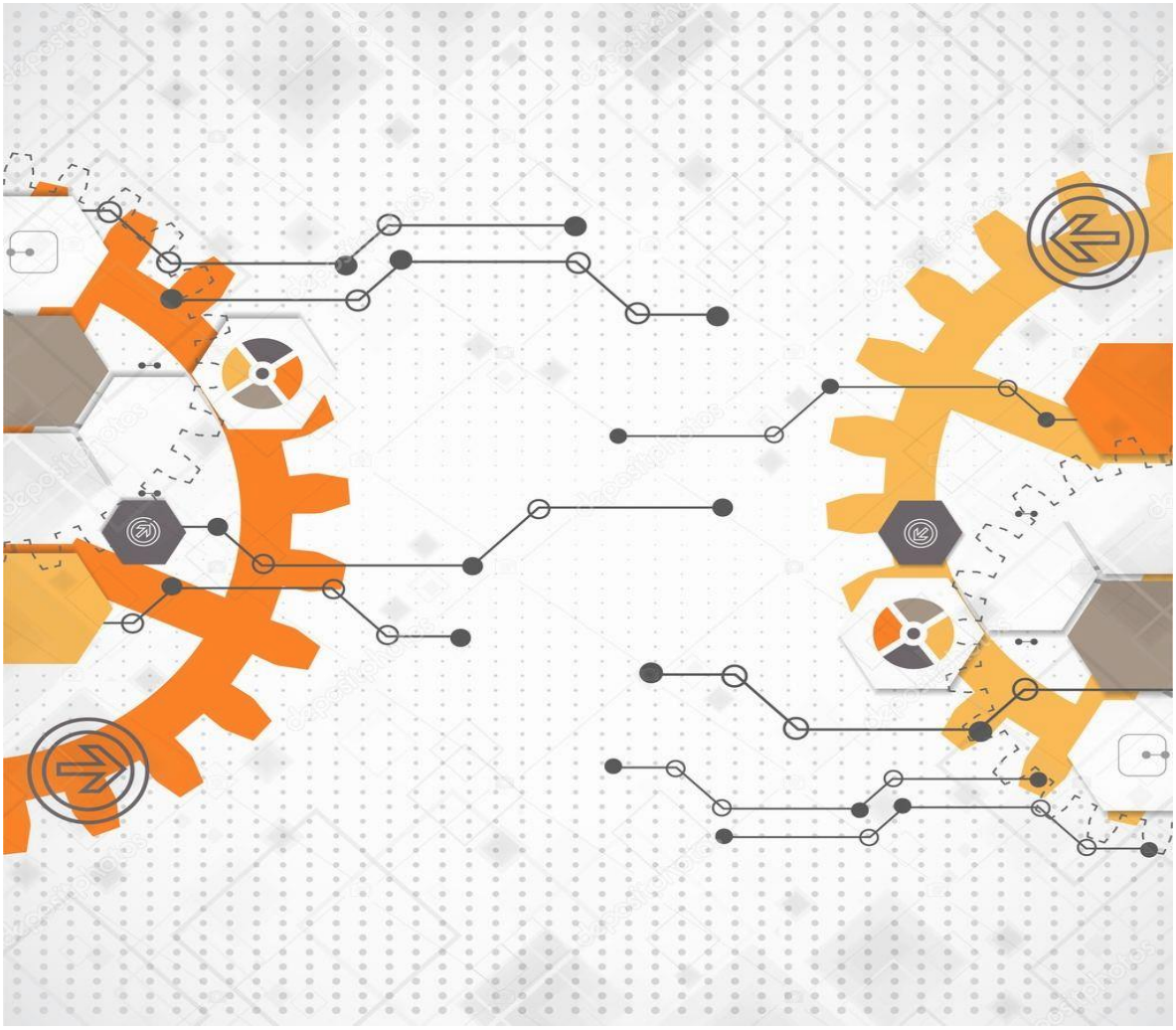

خلاصة الفصل الثاني

أظهرت المؤشرات الاقتصادية في مصر خلال الفترة (2015 – 2022) وجود خلل مزمن في بنية الاقتصاد انعكس في قدرة الدولة على مواجهة الأزمات، حيث أن هناك فجوات في موارد التمويل في الدولة، وهى فجوات متشابكة فيما بينها وبين هيكل الإنتاج والاستثمار. ذلك أن هناك خللًا في بنية الإنتاج والاستثمار في غير صالح القطاعات الإنتاجية وبخاصة الصناعة. وترتب على تذبذب معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي والعجز المزمن في الموازنة العامة وميزان المدفوعات، تزايد الديون وتكلفة خدمتها وارتفاع تكلفة الاقتراض. وعطلت كل هذه الظواهر قدرة الدولة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، ومن ثم على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع الأزمة الحالية المركبة والمستمرة أصبحت الموارد غير كافية، ليس فقط للتنمية، بل غير كافية لتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان من الغذاء ومستلزمات الإنتاج، وتقديم الخدمات التعليمية والصحية الجيدة، خاصةً بالنسبة للطبقات المتوسطة والفقيرة. ولم تنخفض معدلات الفقر، على الرغم من قيام الدولة بتوفير حزم برامج الحماية الاجتماعية وأهمها "تكافل وكرامة".

كما أدى ضعف موارد التمويل وضعف الخصائص السكانية واستمرار التركز الحضري رغم جهود الدولة، إلى تحديات بيئية كبيرة تواجهها الدولة في مسيرتها للتنمية المستدامة، حيث يُمثل نقص الموارد المائية وموارد الطاقة وتلوث الهواء والتغيرات المُناخية أهم تحديات تنمية البيئة والنهوض بها، بالإضافة إلى تعدد الاستراتيجيات والسياسات والمشروعات البيئية وضعف التنسيق بينها، وإلى مشكلة التمويل وقصور البيانات البيئية.

إن الحلول الجذرية لمواجهة تحديات التنمية المستدامة بكل أبعادها تكمن في القطاع الحقيقي وإصلاح هياكل الإنتاج، واتباع سياسة صناعية ذكية، مما ينعكس بالإيجاب على هيكل التجارة الخارجية. وذلك من خلال تمكين القطاع الخاص من الانطلاق في الإنتاج والتوجه بقوة للتصدير، خاصة في الأنشطة الواعدة في التصدير (مثل الصناعات الهندسية والغذائية والمنسوجات)، وأيضًا في السلع الاستراتيجية ذات الوزن الكبير في الاستيراد (مثل السلع الوسيطة والرأسمالية) لتخفيف الضغط على موارد النقد الأجنبي وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات، ودعم التنمية المستدامة وما تتطلبه من تحول هيكلي سيتم تناوله في الفصل التالي من هذا التقرير. علاوة على توسيع فرص التطور التكنولوجي المرتبط بالتصدير وفقًا لمتطلبات وشروط الأسواق العالمية. وعلى التوازي مع سياسة التوجه للتصدير يجب تبني سياسة تستهدف الحد من الاعتماد على الواردات في السلع الاستراتيجية، وذلك لتدعيم قدرة الدولة على تأمين احتياجاتها خاصة في أوقات الأزمات.

ولمواجهة مشكلة التمويل فإن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص المحلي والأجنبي تتيح توسيع فرص التمويل وتوسيع خيارات التنمية، حيث أنه من المهم تنويع مصادر التمويل، وطرح بدائل جديدة لتوفير التمويل اللازم للمشروعات الاستثمارية والتنموية، ووضع سقف للدين العام وإطالة فترات استحقاقاته، وتوسيع القاعدة الضريبية.

بالإضافة إلى ما سبق، فإنه من الأهمية بمكان تفعيل مشاركة القطاع الخاص والمجتمع المدني، بل المجتمع كله بجميع فئاته في صياغة السياسات التنموية الرشيدة والمرنة والمتسقة ومتابعة التنفيذ، وهو ما يتطلب إتاحة المعلومات بشفافية وبشكل كاف، ومراعاة توازن المصالح بين كافة أطراف المجتمع.

الفصل الثالث

محركات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري

الفصل الثالث
محركات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري

تمهيد

في ضـــوء أهمية التحول الهيكلي في دفع النمو والتشـــغيل والتنمية ككل، وتعزيز صـلابة الاقتصـاد في مواجهة الأزمات، خاصـــة بعد ما مر بالعالم من أزمات متلاحقة في الآونة الأخيرة، فرضـت أن يكون التعافي عادلًا وقادرًا على الصـمود وأخضـر. يتناول هذا الفصـل مدى تحقق التحول الهيكلي في الاقتصـاد المصـري على مدار العقود الماضـية، وأهم معوقاته في ضـوء أدبيات الموضـوع وخبرات الدول الأخرى، مع اقتراح بعض المحركات المناســبة لتحقيق التحول المطلوب من أجل التنمية المستدامة.

أولًا: التحول الهيكلي في الأدبيات

لقد أكدت الأدبيات الاقتصـــادية على أن التحول الهيكلي يعتبر محركًا هامًا للنمو والتنمية. كما برهنت التجارب التنموية القديمة والحديثة على ذلك أيضًـــا، وأن التغير الهيكلي الداعم للإنتاجية يعد متطلبًا رئيسـيًا للتنمية الاقتصـادية. ويُعرف التحول الهيكلي المحفز للنمو Growth enhancing structural change على أنه انتقال اقتصـاد دولة ما من الأنشـطة الاقتصـادية كثيفة العمالة ومنخفضـة الإنتاجية إلى أنشـطة كثيفة المهارات وعالية الإنتاجية، مما يدفع كلًا من الإنتاجية والنمو. ويتطلب هذا التحول سياسـات صـناعية جادة وإطار مؤسـسـي داعم وموارد بشـــرية ومادية وتكنولوجية دافعة (Habitat. 2016-UN). ولكن ينبغي أن يكون هجر الأنشطة كثيفة العمالة بشكل انتقائي وعلى مراحل وبســـرعات يمكن أن تتصـــاعد مع إحراز تقدم ملموس في خفض معدل البطالة وازدياد الندرة النسبية لعنصـر العمل.

كثيرًا ما يُستخدم مصطلح "التغييرات الهيكلية" لشرح التحول في تكوين الإنتاج والعمالة والطلب والتجارة، وبإضـــافة العمليات المتشـابكة والمترابطة للتغير الهيكلي يُشـار إليهما معًا بالتحول الهيكلي. ويكمن جوهر التحول الهيكلي في تراكم رأس المـال المادي والبشـــري، وكذلك التغيرات في تكوين الطلب والإنتاج والعمـالـة والتجـارة (Marjanović. 2015). وتنبع أهميـة التحولات الهيكلية من كونها مصـــدرًا لنمو الإنتاجية الكلية ومحفزًا للنمو طويل الأجل وزيادة متوســط نصــيب الفرد من الدخل، مما يجعلها تســـاهم في الحد من الفقر. كما أنها آلية تســـاعد في تحقيق مزيد من التنوع والتعقد في الهيكل الاقتصـــادي، مما يدعم من صـــلابة الاقتصـــاد في مواجهة الصدمات الخارجية.

إن هناك ثمة علاقة ســـببية بين النمو الاقتصـــادي والتحول الهيكلي، حيث أن تحقيق ارتفاع مستمر في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد ارتبط بقوة بارتفاع نصيب كل من القطاعين الصـناعي والخدمي من الناتج على حساب القطاع الزراعي، كما تبين ذلك في تجارب دول جنوب وشـرق آســـيا، ودول نامية أخرى من خلال تحليل بيانات لنحو 57 دولة نامية خلال الفترة (1970 – 2006)، مما يشير إلى أن التحول الهيكلي ضـــروريًا للنمو، لكنه غير كاف لقيادته منفردًا (Ocampo et al. 2009).

لقد بدأ التحول الهيكلي في آســيا بنمو إنتاجية القطاع الزراعي والتحول من الزراعـة التقليـديـة إلى ثورة خضـــراء تقودهـا التكنولوجيا، تضمنت تطوير سلالات عالية الإنتاجية وتحسين عمليات الإنتاج وتغيرات مؤسـسـية وعلى مستوى السياسـات. وبالرغم من الزيادة السكانية إلا أن نصـيب الفرد من الغذاء قد زاد، وانخفضـت أسـعاره. وسـاهم تطور الزراعة في تطور باقي القطـاعـات؛ حيـث زاد الطلـب على المـدخلات من الآلات والأســـمـدة والمبيدات، وفي ذات الوقت زادت المواد الخام الزراعية التي تدخل كمسـتلزمات إنتاج في القطاع الصـناعي، مما رفع درجة التشـابكات بين القطاعات الاقتصـادية. كما أن ارتفاع مسـتوى معيشـة الأسـر سـاعدها في توجيه إنفاقها نحو التعليم والصحة، مما وفر المزيد من قوة العمل المنتجة.

إن التصـنيع هو المحرك الرئيسـي لعملية التنمية لعدة أسـباب، فهو اللاعب الرئيســـي في نمو الإنتاجية لما ينطوي عليه من

تطورات تكنولوجية، وهو المنتج للمعدات والآلات ومدخلات الإنتاج التي تحتاجها القطاعات الأخرى، وهو المصدر الرئيسي للطلب على أنشطة عالية الإنتاجية في القطاعات الأخرى مثل النقل والتمويل وخدمات الأعمال، مما يوسع السوق أمام أنشطة هذه القطاعات، بالإضافة إلى طبيعة منتجاته التي لا تتعرض للتلف، مما يجعل منتجاتها أكثر قدرة على التداول والتصدير مقارنة بالمنتجات الزراعية والخدمات، ومن ثم مصدرًا هامًا للنقد الأجنبي (إبراهيم العيسوي. 2023).

وعلى الرغم من أن التصنيع لعب دورًا رئيسًا في التجارب التنموية المختلفة- قديمة وحديثة التصنيع- إلا أنه من الصعب اليوم الاعتماد عليه منفردًا في دفع النمو وخلق فرص العمل، خاصة للعمالة ذات المستويات المهارية المنخفضة. وذلك لعدة أسباب، أولها أن هناك تكامل متصاعد بين الصناعة التحويلية والخدمات، وبالتالي ينظر إليهما باعتبارهما متكاملين وليسا بدائل. وثانيها أن النمو الاقتصادي لا يمكن أن يكون مستدامًا، والتحول الهيكلي أن يكون مكتملًا، إذا كان أحد قطاعات سلسلة القيمة ضعيفًا (Nayyar, G. 2019). ومن ثم، من الضروري الاهتمام بقطاعي الزراعة والخدمات في توليد فرص العمل المنتجة، مع تبني نموذج تنموي لخلق فرص عمل منتجة ذات مهارات مرتفعة في قطاع الصناعة التحويلية، ويتحقق ذلك عن طريق سياسات تدعم العملية الإنتاجية، مثل سياسات للتدريب ودعم الأجور. بالإضافة إلى حوافز وخدمات لدعم الأعمال مصممة وفقًا لاحتياجاتها، وهو ما يتطلب سياسات صناعية جديدة (Rodrik, D. 2022).

ولقد تميزت الدول الآسيوية بتبنيها لمنهج عملي تدرجي في تنفيذ إصلاحات السياسات، وبشكل تتابعي مستمر. ويقصد بالمنهج العملي أن صُنع خيارات السياسات كان يتضمن اختبار الإصلاحات أو عمل نماذج للتغيرات الأساسية قبل توسيع نطاق تنفيذها (Asian Development Bank. 2020).

يمكن رصد مجموعة من العوامل الأساسية التي توفرت في النماذج التنموية الناجحة، والتي تعد ضرورية في أي وقت، وهي: معدلات ادخار مرتفعة، ومعدلات مرتفعة للاستثمار في رأس المال المادي والبشري، وزيادة مطردة في التصدير، وسياسات لعدالة توزيع الدخول، وحكومات مستقرة، واقتصاد كلي مستقر، وقطاع صناعي تنافسي يتسم بتوسيع قاعدة الصناعات الثقيلة عمومًا، وصناعة الآلات والمعدات خصوصًا، وزيادة الإسهام المحلي في تقنيات الصناعة من خلال التطوير والابتكار التكنولوجي. كما أن هناك مجموعة من السياسات التقليدية التي لازالت صالحة وضرورية، ومنها تدنية السلوك الريعي، وخدمة مدنية كفء، وتدخل حكومي مدروس في الأسواق، وأنظمة تحفيزية مرتبطة بالأداء، واعتماد مكثف على السياسة الصناعية، وتشجيع التعاونيات، وضمان المنافسة. كما أدركت الحكومات محدودية الأسواق وعدم تحقيق النتائج المرجوة. لذلك تبنت مجموعة من السياسات، ومنها: تنظيم الأسواق لضمان أنها تعمل بكفاءة، وخلق الأسواق إن لم توجد، واستثمارات مباشرة في القطاعات عالية النمو وذات القدرة التصديرية المرتفعة، وتهيئة بيئة مناسبة للاستثمار الخاص وللمبادرات الخاصة لخدمة أهداف عامة محددة مسبقًا، وتوزيع الدخل بصورة أكثر عدالة.

وبالنسبة لمصر، فإنها تسعى لتحقيق التنمية منذ عقود طويلة، تبنت خلالها العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول الهيكلي، وآخرها برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تم إطلاقه بالتعاون مع صندوق النقد الدولي في عام 2016. ولكن مع ذلك لم تنجح هذه المحاولات المتعددة للتحول الهيكلي في تحقيق كامل المستهدفات، واستمر هيكل مصر الاقتصادي في المراحل الأولى من التنمية، كما سوف يتضح بإيجاز في الجزء التالي.

ثانيًا: تطور التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري

لقد استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي (2016-2019) معالجة الاختلالات المزمنة التي يعاني منها الاقتصاد المصري منذ عقود. حيث ركز البرنامج على إصلاحات مالية ونقدية تضمنت تحرير سعر الصرف، وضبط أوضاع المالية العامة من خلال التخفيض التدريجي لدعم الطاقة، والعبء المالي للأجور بالقطاع الحكومي، بالإضافة إلى تطبيق ضريبة القيمة المضافة، وبعض الإصلاحات التشريعية لتحسين بيئة الأعمال، مثل إصدار قانون الاستثمار، وقانون تيسير التراخيص الصناعية وإجراءات الإفلاس، والإعلان عن آلية

لتخصيص الأراضي الصناعية وغيرها، مما انعكس في تحسن ترتيب مصر في مؤشري ممارسة الأعمال والتنافسية العالمية لعام 2019 عن ذي قبل، حيث أسفرت هذه الإصلاحات عن تحسن في العديد من مؤشرات الاقتصاد الكلي، وعلى رأسها تحسن معدل النمو الاقتصادي، وتراجع معدل البطالة.

ولكن مازال هيكل توزيع الناتج المحلي الإجمالي والعمالة على الأنشطة الاقتصادية المختلفة بعيدًا عن تحقيق التحول الهيكلي المنشود، حيث يستحوذ قطاع الخدمات التقليدية على ثلثي الناتج والعمالة، بينما لم تتجاوز حصة قطاع الصناعات التحويلية 17% من الناتج، و13% من العمالة. وظلت مساهمة القطاع الزراعي في حدود 12% من الناتج، إلا أنه قد انخفض نصيبه من إجمالي العمالة من نحو 26% في عام 2016/2015 إلى حوالي 20% في عام 2021/2020 (الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية: mped.gov.eg، والموقع الإلكتروني للجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء: www.capmas.gov.eg) . كما يُلاحظ أن الخدمات ذات المساهمة الأعلى في الناتج والعمالة هي الأقل إنتاجية، ومنها تجارة الجملة والتجزئة. بينما الخدمات عالية الإنتاجية كالاتصالات والمعلومات والخدمات المالية تساهم بنسب أقل في كل من الناتج والعمالة.

يعكس النمط الحالي للإنتاج والتشغيل تحيزًا واضحًا للاستثمار في قطاعات الخدمات التقليدية مقابل قطاعات الاقتصاد الحقيقي خاصةً الصناعات التحويلية، والقطاعات الخدمية مرتفعة الإنتاجية. فمازالت تدور مصر في دائرة مغلقة من التصنيع الضحل "Shallow Industrialization" الذي يقوم على صناعات أغلب معداتها وتقنياتها– بل ونسبة غير قليلة من احتياجاتها من المواد الخام والسلع الوسيطة– مستورد، كما تقوم بعض الصناعات على عمليات تجميع لمكونات معظمها وافد من الخارج. وحتى هذا النوع من التصنيع مازال محدود النطاق، بل يتعرض للتراجع. وإذا كان التصنيع الضحل مقبولًا في المراحل الأولى للتنمية، إلا أن استمراره – فضلًا عن تراجع وتيرة نموه – لعقود عديدة سينتج عنه إخفاق في إحداث التحول الهيكلي المنشود من عملية التنمية بوجه عام، ومن عملية التصنيع بوجه خاص. وجوهر هذا التحول الهيكلي يتمثل في تسريع وتيرة التصنيع والانتقال إلى التصنيع العميق الذي يعني عدم الاقتصار على تصنيع منتجات نهائية أو وسيطة اعتمادًا على مكونات مستوردة كليًا أو جزئيًا، سواء أكانت مستلزمات إنتاج أم آلات ومعدات وأجهزة، والسعي إلى تصنيع بعض هذه المكونات محليًا، وهو ما يؤدي إلى رفع نسبة المكون المحلي في المنتجات النهائية أو الوسيطة (إبراهيم العيسوي. 2021).

كما يُلاحظ تراجع نصيب الاستثمارات الخاصة من إجمالي الاستثمارات الكلية من أكثر من نصف الاستثمارات في عام 2016/2015 إلى حوالي الثلث قبل جائحة "كوفيد–19" في عام 2020/2019، وأقل من الثلث في عام 2021/2020 (شكل 3–1). يعكس ذلك الدور المتزايد للدولة في النشاط الاقتصادي على حساب التضاؤل في دور القطاع الخاص، مع الأخذ في الاعتبار أن غالبية هذه الاستثمارات موجهة لقطاعات البنية الأساسية، وليس لقطاعي الصناعة التحويلية أو الزراعة قائدي التحول الهيكلي في أي اقتصاد كما سبقت الإشارة في الفصل السابق.

شكل (3-1): هيكل توزيع الاستثمارات الكلية على القطاعين العام والخاص في مصر خلال الفترة (2016/2015 -2021/2020)

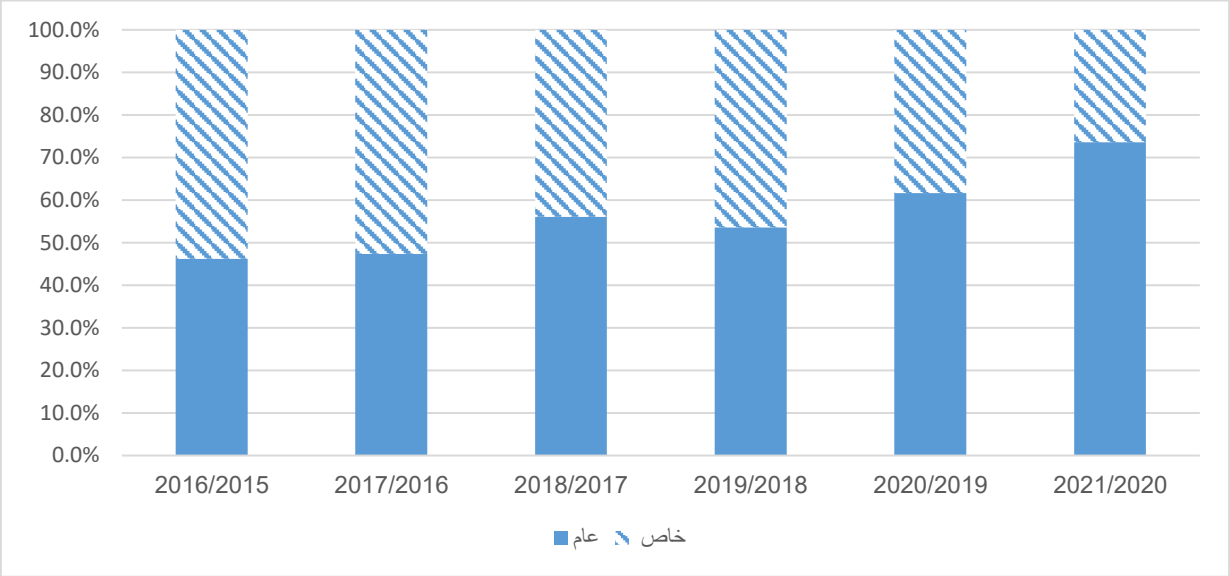

المصدر: تم حسابه بالاعتماد على البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية mped.gov.eg.

على الرغم من الأهمية الاستراتيجية لقطاع الصناعات التحويلية في التحول الهيكلي، إلا أن مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي (بدون صناعة تكرير البترول) قد شهدت ثباتًا عند مستوى منخفض (12.8%) خلال فترة الدراسة، بينما شهد معدل نموه ارتفاعًا مع تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي في عام 2016 إلى أن تدهور الوضع بشدة نتيجة لجائحة "كوفيد-19"، علاوة على التحديات السابقة عليها، مما أدى إلى تحول معدل النمو الصناعي لأرقام سالبة في عام 2021/2020 (نحو -3.5%) (شكل 3-2).

شكل (3-2): معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية* في مصر خلال الفترة (2016/2015 -2021/2020)

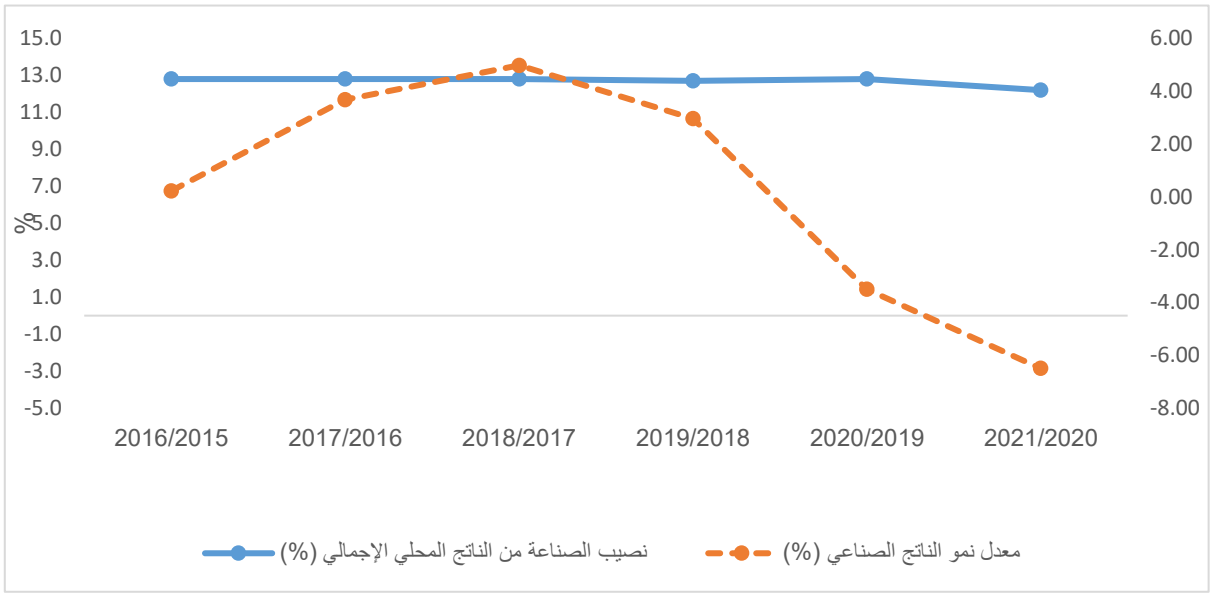

المصدر: تم حسابه بالاعتماد على البيانات المنشورة على الموقع الإلكتروني لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية mped.gov.eg.

*بدون تكرير البترول.

وفيما يتعلق بهيكل الناتج المحلي لقطاع الصناعة التحويلية، تستحوذ صناعة تكرير البترول على حوالي 23.2% من إجمالي ناتج الصناعة التحويلية، ويكاد يحتكرها القطاع العام بما يزيد عن 80%. بينما تأتي الصناعات المعدنية الأساسية في المرتبة الثانية بنسبة 16.1%، ويليها الصناعات الغذائية بنسبة 15.8%، ثم الكيميائية بحوالي 6.4%. فيوضح هذا الهيكل اعتماد الصناعة المصرية بصفة أساسية على الموارد الطبيعية المتوافرة مثل الموارد الزراعية (سهير أبو العينين. 2021).

يعكس ضعف معدل نمو قطاع الصناعات التحويلية ما يواجه القطاع من تحديات، ومنها: تحديات تتعلق بتخصيص الأراضي الصناعية، وصعوبات في تطبيق قانون تيسير التراخيص الصناعية، وتأخر الإصلاح الشامل للمنظومة الضريبية، وعدم المراجعة الشاملة لمنظومة الجمارك خاصة إجراءات وتكاليف والوقت المستغرق لعمليتي الاستيراد والتصدير، ومنها آليتي السماح المؤقت والدروباك، وتفاقم الأعباء المالية المتعددة على أصحاب الأعمال خاصة التأمينات الاجتماعية والتأمين الصحي، وعدم كفاءة وضعف جودة خدمات الشحن والنقل والتخزين، وعدم وجود بدائل متنوعة لترفيق الأراضي الصناعية، وكذلك لتوفير الخدمات بالمناطق الصناعية خاصة النائية، وضعف التزام الجهات الحكومية بتفضيل المنتج المحلي (اتحاد الصناعات المصرية. 2019).

كما يشير انخفاض نصيب الصادرات مرتفعة القيمة المضافة والمحتوى التكنولوجي في هيكل الصادرات المصرية إلى ضعف درجة تعقد الصادرات المصرية وفقًا لمؤشر التعقد الاقتصادي، خاصة إذا ما قورنت بالعديد من الدول ذات المستويات التنموية المتقاربة، كما هو موضح في شكل (3-3).[1] ويعكس ذلك انخفاض معدلات نمو الإنتاجية الكلية للعوامل على المستوى الكلي، باستثناء بعض السنوات التي سجلت مساهمات طفيفة موجبة، بينما سجلت مساهمات سالبة في نمو الناتج المحلي الإجمالي في سنوات عديدة خلال الفترة (2000-2019)، كما هو موضح في شكل (3-4).

شكل (3-3): ترتيب مصر ومجموعة من الدول المختارة في مؤشر درجة التعقد الاقتصادي لعام 2020

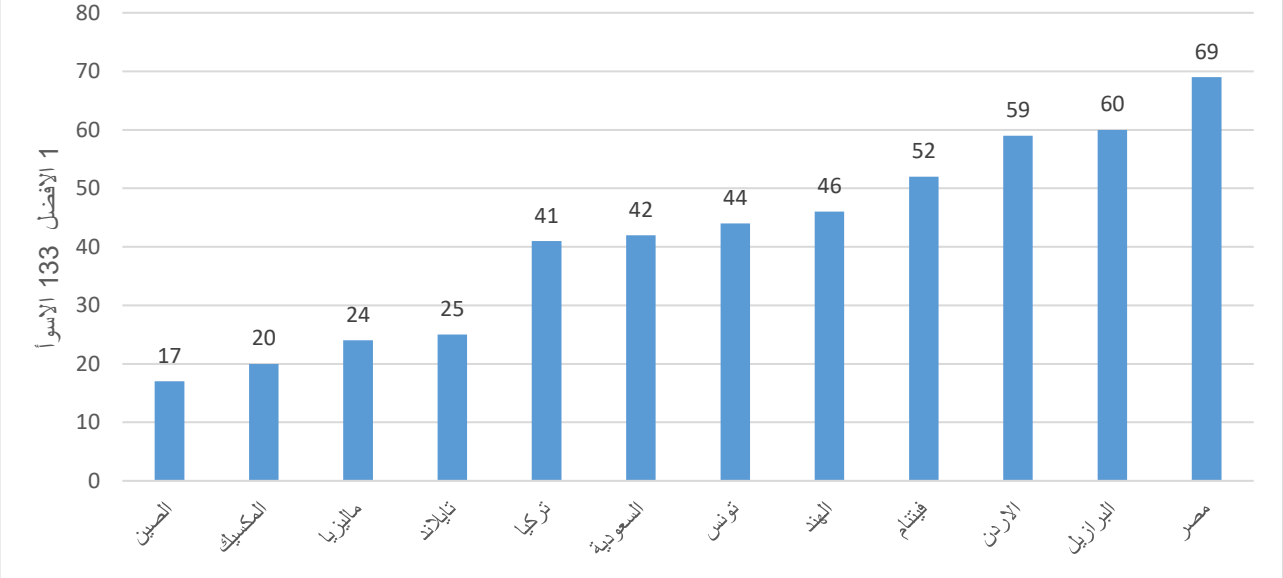

المصدر: تم حسابها بالاعتماد على بيانات مؤشر التعقد الاقتصادي المتاحة على The Atlas of Economic Complexity (harvard.edu)

[1] مؤشر تصدره جامعة هارفارد، يرتب الدول بناءً على تنوع وتعقد سلتها التصديرية لنحو 133 دولة. يعكس ارتفاع درجة التعقد أن الدولة تصدر مجموعة متنوعة من المنتجات المعقدة، وبالتالي لديها قدرات إنتاجية متخصصة ومتطورة بدرجة عالية. لمزيد من التفاصيل حول المؤشر يمكن الاطلاع على الموقع الإلكتروني التالي: The Atlas of Economic Complexity (harvard.edu)

شكل (3-4) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية الكلية للعوامل في مصر خلال الفترة (2000- 2019)

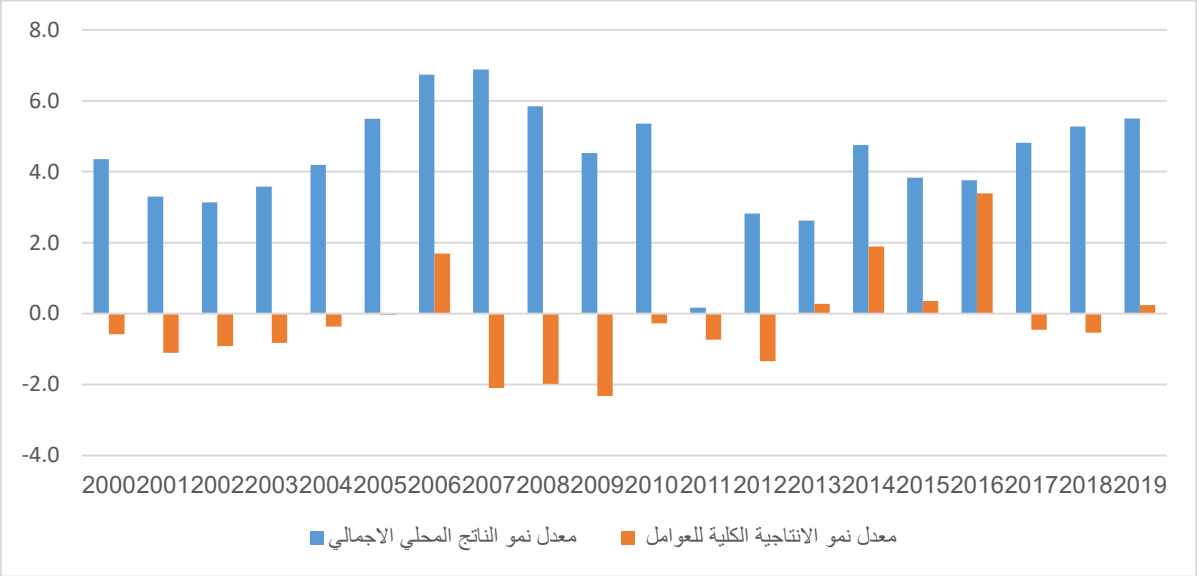

المصدر: تم حسابها بالاعتماد على قاعدة بيانات conference board. 2021. total economy database

تشير التحديات السابقة إلى أنه رغم الجهود العديدة التي بُذلت على مدار عقود طويلة، لم ينتج عنها تحولًا هيكليًا محفزًا للإنتاجية والنمو. الأمر الذي أكدت عليه أيضًا عدة دراسات، قامت بتحليل التحول الهيكلي في مصر خلال فترات زمنية مختلفة، ومنها دراسة (Mouelhi & Ghazali. 2020) التي استخدمت بيانات هيكل القيمة المضافة والتشغيل للاقتصاد المصري خلال الفترة (1960- 2010)، وتوصلت إلى ضعف التحول الهيكلي في مصر بشكل عام، وإن ساهمت المراحل الأولى من التصنيع، والتي بدأت في الستينيات واستمرت خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي بشكل إيجابي في التحول الهيكلي من خلال التنوع الإنتاجي، بالتركيز على الصناعات الخفيفة كالمنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الغذائية، والصناعات الثقيلة كالحديد والصلب، والصناعات التي تعتمد على الموارد الطبيعية كالكيماويات والصناعات الاستخراجية. إلا أن مصر لم تتمكن من الانتقال من هذه المرحلة إلى الصناعات الأكثر تخصصية وذات القيمة المضافة والمستوى التكنولوجي الأعلى، وبالتالي ظلت المنتجات التقليدية تسيطر على هيكلها التصديري (Mouelhi, Rim & Ghazali, M. 2020).

وتوصلت دراسة (Femise. 2015) إلى أن التحول الهيكلي لم يحقق نتائج إيجابية خلال الألفيتين الماضيتين، واتسم بانتقال العمالة من القطاع الزراعي إلى الأنشطة الأقل إنتاجية في الخدمات كالتجارة، وللقطاع غير الرسمي. ويرجع ضعف التحول الهيكلي إلى وجود العديد من المعوقات، من أهمها عدم فاعلية السياسة الصناعية، والبيروقراطية، وضعف الحوكمة، وضعف الموارد البشرية المؤهلة، وانخفاض تمويل الابتكارات. علاوة على العديد من العوائق المؤسسية والتنظيمية التي تسببت في تراجع الاستثمار الخاص (Femise. 2015, Mouelhi & Ghazali. 2020).

في الوقت الذي كان من المفترض أن يتم فيه الانتقال من مرحلة الإصلاحات المالية والنقدية (المرحلة الأولى من برنامج الإصلاح الاقتصادي 2016- 2019) إلى الإصلاحات الهيكلية (المرحلة الثانية) اللازمة لانطلاق الاقتصاد المصري، بدأت تداعيات جائحة "كوفيد-19" على الاقتصاد المصري بكافة متغيراته مع بداية الربع الثالث من العام المالي 2020/2019، ثم تفاقمت خلال الربع الرابع مع تشديد الإجراءات الاحترازية والغلق. لذا اتجهت الدولة بسياساتها لمواجهة الجائحة وتخفيف تداعياتها على النشاط الاقتصادي والمجتمع. وعندما بدأ الاقتصاد المصري في التعافي التدريجي

من الجائحة خلال عام 2021، أطلقت الحكومة البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية في أبريل من ذات العام، باعتباره مرحلة ثانية لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، تُنفذ خلال الفترة (2021- 2024).

يهدف البرنامج بشكل رئيسي إلى إعادة هيكلة الاقتصاد المصري بالتركيز على قطاعات الاقتصاد الحقيقي، وتحديدًا زيادة الوزن النسبي لقطاعات الصناعة التحويلية، والزراعة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث ترتفع هذه النسبة من نحو 26% في عام 2020/2019 إلى حوالي 30-35% في عام 2024/2023. ويتضمن البرنامج خمسة محاور داعمة للمحور الرئيسي الخاص بإعادة هيكلة الاقتصاد المصري، وهذه المحاور هي: رفع كفاءة ومرونة سوق العمل، وتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني، وتحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص، والحوكمة ورفع كفاءة المؤسسات العامة، وتعزيز الشمول المالي، وإتاحة التمويل، وتنمية رأس المال البشري من خلال تطوير التعليم وتحسين جودته، ورفع مستوى الرعاية الصحية، والتوسع في الحماية الاجتماعية.

كما تم تحديد مجموعة من المستهدفات الكمية والسياسات المطلوبة والجهات المسؤولة والإطار الزمني للتنفيذ، وكذلك آلية المتابعة والتقييم من خلال اللجنة العليا للإصلاحات الهيكلية التي يرأسها رئيس مجلس الوزراء، وتضم في عضويتها الوزراء المعنيين، وتكون وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية مقررًا لها (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. 2021).

بمقارنة بما تم إعلانه في البرنامج الوطني للتحول الهيكلي بالتجارب التنموية الناجحة في التحول الهيكلي، يتبين وجود العديد من أوجه الضعف في البرنامج المُشار إليه، والمتمثلة فيما يلي:

- تُمثل التغيرات الهيكلية مسارًا لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة. لذا فإنها تحتاج إلى سياسات دؤوبة ومستمرة قد تمتد لعقود، وهو ما تبين في التجارب التنموية المختلفة. بينما ما يتم طرحه هو جهود إصلاحية مفتتة وعلى فترات زمنية متباعدة، وغالبًا ما يتم طرحها في وقت أزمات، فمنها ما سبق هذا البرنامج، ومنها ما لحق به، مما يعكس عدم الاستمرارية، ويقود إلى فقدان الثقة في الإصلاحات ومدى الجدية فيها.
- يرتكز جوهر التحول الهيكلي المحفز للنمو والتنمية على زيادة الإنتاجية، بينما يستهدف برنامج الإصلاحات الهيكلية المطروح عام 2021 – بصفة أساسية – تنويع الهيكل الاقتصادي من خلال زيادة أنصبة قطاعات الصناعة والزراعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، ولم تحظ قضية زيادة الإنتاجية بالقدر الذي تستحقه في البرنامج.
- الفصل التقليدي بين الصناعة والزراعة والأنشطة الخدمية لم يعد قائمًا، فتطور الخدمات متطلب رئيسي لتطور هذه القطاعات، بل وأصبح جزءًا من قيمة منتجها النهائي، وأصبح تكامل الخدمات خاصة عالية الإنتاجية مع بقية القطاعات المنتجة أمرًا لا يمكن فصله عن تطور هذه القطاعات، وبالتالي ينبغي تضمين استهداف الخدمات المنتجة أيضًا.
- الأهداف التي تضمنها البرنامج لازالت واسعة وغير محددة بشكل دقيق. فتشجيع الصناعات التحويلية وحتى الغذائية والإلكترونية وحده غير كاف، حيث يندرج تحت كل فرع من فروع الصناعات التحويلية مجموعة متنوعة من الأنشطة الصناعية الفرعية. ومن ثم فغياب التحديد الدقيق للأنشطة الصناعية المستهدفة، خاصة في ظل غياب استراتيجية للتنمية الصناعية، مما يحول دون القدرة على تصميم السياسات المطلوبة، والتي من المؤكد أنها تختلف وفقًا للأنشطة ولأحجام المنشآت وتوزيعها الجغرافي.
- افتقر البرنامج إلى العمق والموضوعية العلمية في طرح المستهدفات، وبالتالي قدم حلولًا جزئية وغير شاملة ولا يمكن أن تقود إلى تغيرات كبيرة في الأداء. فعلى سبيل المثال لم يتطرق البرنامج لكيفية التعامل مع تفتت الأراضي الزراعية ورفع الإنتاجية الزراعية، ولم يشر إلى أهمية إعادة هيكلة دور التعاونيات في تطوير القطاع الزراعي. كما تضمن العديد من المستهدفات التي تم بالفعل معالجتها من قبل. فعلى سبيل المثال تيسير التراخيص الصناعية قد صدر لها قانون تيسير إجراءات

التراخيص الصناعية رقم 15 لسنة 2017، ولكنه لم يُفعل نتيجة أسباب متعددة، منها ارتباطه الوثيق بتعديلات مؤسسية في هيئة التنمية الصناعية وفقاً لقانونها الجديد رقم 95 لسنة 2018، وهي تعديلات لم تتم، ولم يتم معرفة الأسباب الحقيقية وراء عدم اكتمالها.

- من حيث آلية التنفيذ: بالرغم من أن البرنامج يرصد جهات محددة ذات صلة بتنفيذ المستهدفات، يفتقر البرنامج إلى آلية تنفيذ واضحة وواقعية يتم من خلالها ضمان تحقيق المستهدفات. فلا يمكن على سبيل المثال قصر مهمة رفع معدل الاستثمار الصناعي على وزارة التجارة والصناعة فقط. فزيادة الاستثمار الصناعي يرتبط بتوافر الأراضي الصناعية والعمالة الفنية المؤهلة والطاقة والاعتبارات البيئية، وهى أمور خارج نطاق عمل وزارة التجارة والصناعة، وكذلك يرتبط بالسياسات الاقتصادية (مالية ونقدية وتجارية وبيئية وتعليمية وبناء قدرات) التي تدعم هذا التوجه، ولم يتم التطرق إليها.
- من حيث التقييم والمتابعة: عدم التحديد الدقيق للمستهدفات يجعل مهمة المتابعة والتقييم غير واقعية، علاوة على أن إسناد مهمة المتابعة والتقييم لذات الوزارات المنوط بها تنفيذ الإصلاحات من خلال اللجنة العليا للإصلاحات الهيكلية أمر يحتاج للمراجعة، خاصةً أن لجنة بهذا المستوى من الصعب عليها القيام بدور المتابعة والتقييم لكل مستهدف ولكل جهة. وبالطبع فإن عدم ضبط عملية التقييم والمتابعة تُصعب من إمكانية المحاسبة على مدى التقدم المُحرز في تحقيق الأهداف.

في ضوء الأدبيات وخبرات الدول الأخرى في تحقيق التحول الهيكلي، وما وصلت إليه التجربة المصرية بعد العديد من محاولات تحقيق هذا التحول، سوف يتم في الجزء التالي اقتراح أهم محركات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري وسبل وسياسات تطويرها، لكي تكون القاطرة في إحداث التحول المنشود.

ثالثاً: أهم محركات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري

تتركز أهم معوقات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري في تدني الإنتاجية الكلية للعوامل، نتيجة تدني مهارات مخرجات نظام التعليم والتدريب المهني وعدم قدرته على تلبية متطلبات سوق العمل، وتراجع البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار وغياب ارتباطه بالأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى البيروقراطية وجود بعض أوجه الفساد بالجهاز الإداري بالدولة، وغياب الحوكمة والشفافية Mouelhi, Rim & Ghazali, M. 2020). لذا، يُقترح أن تتمثل محركات التحول الهيكلي لإنجاز التنمية في مصر في: الاستثمار في رأس المال البشري وربطه بمتطلبات سوق العمل، وتحفيز البحث العلمي والابتكار من أجل تطوير التكنولوجيا بالأنشطة الاقتصادية، وتطبيق مبادئ الحوكمة والمشاركة المجتمعية، وذلك على النحو التالي.

1- الاستثمار في رأس المال البشري وربطه بمتطلبات سوق العمل

يعتبر التعليم من أهم دعائم التحول الهيكلي والتنمية في أي مجتمع، حيث يحدد إنتاجية الفرد وقدرته على المنافسة في أسواق العمل سواء المحلية أو العالمية.

في واقع الأمر، يعاني نظام التعليم في مصر من تعدد نظم التعليم والتفاوت فيما بينها، وارتفاع كثافة الفصول الدراسية وتعدد الفترات، وضعف المناهج والتجهيزات الدراسية والوسائل التعليمية، مما يؤدي إلى عدم توافر البيئة المناسبة للتعليم، إضافةً إلى انخفاض مستوى المعلمين والمديرين، وضعف طرق وأدوات التقييم، وزيادة الأعباء على كل من المعلمين والطلاب، وانخفاض أجور المعلمين، مما يترتب عليه ضعف مستوى أدائهم (وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030). وكذا انخفاض المخصصات المالية لقطاع التعليم، وتوزيعها بشكل غير عادل، كما يعتقد كل من: (Caroline Krafft. 2012). علاوة على عدم استقرار السياسات التعليمية وتغيرها وفقًا لتغير الوزير المسؤول. وقد ترتب على كل ذلك ضعف رأس

المال البشري، وتأخر مصر في المؤشرات العالمية للتعليم، وانخفاض إنتاجية الفرد.

وتظهر ملامح الضعف في جودة التعليم في مصر من واقع انخفاض مستوى الإجادة في الرياضيات والعلوم عن متوسط المعيار الدولي، حيث تحتل مصر المركز الأخير بين عشر دول عربية في التعليم، لأن 60% من الطلاب في مصر أكثر اعتمادًا على الحفظ خلال دروس الرياضيات القائمة على التلقين والحفظ، وبذلك تمثل نسبة الطلاب المطلوب منهم الحفظ في مصر ضعف المتوسط العالمي البالغ 30% فقط، وتتراوح هذه النسبة بين 10%–14% في دول مثل كندا والولايات المتحدة والسويد وسنغافورة (سعيد المصري. 2021). ويترتب على ذلك، نواتج تعليم منخفضة، ونواتج اقتصادية متمثلة في سوق عمل فقير، وعوائد منخفضة للتعليم، ونمو اقتصادي منخفض. ويظهر ذلك في ارتفاع معدل البطالة بين خريجي الجامعات والدراسات العليا في الربع الرابع من عام 2021 إلى نحو 15.7%، 27.6% على الترتيب بين الإناث، وهو الأعلى، و10.3% بين الذكور، ويعمل نحو 47.7% من الشباب المصري في وظائف لا تتناسب مع تعليمهم، وحوالي 30% من الشباب رفضوا عروض العمل، لأنهم يرون عدم ملاءمتها لمؤهلاتهم (ليلى البرادعي ومحمد قدري. 2022).

ومن ثم، تتسم منظومة التعليم في مصر بالسمات التالية:

- ضعف القدرة على توليد فرص الحراك الاجتماعي لانخفاض العائد الاجتماعي والاقتصادي للتعليم، ولا توجد علاقة وثيقة بين مستوى الدخل ومستوى التعليم بسبب ضعف العلاقة بين مخرجات التعليم وسوق العمل، مما يؤدي إلى كل من البطالة المرتفعة والنمو الاقتصادي البطيء (Caroline Krafft. 2012).
- وجود فجوة بين مناهج التعليم وسوق العمل مقترنة بالفجوة الكبيرة بين الطلب على الشهادات الدراسية واعتبارات المهارات التي ينبغي أن يوفرها التحصيل التعليمي بموجب البقاء في التعليم لسنوات طويلة. فالتطورات الجارية في الاقتصاد ومتطلبات سوق العمل أسرع بكثير من الجهود المبذولة في تطوير المناهج الدراسية، كما أن عملية التطوير جزئية ومتناثرة وبطيئة، وتتم بدون وجود شراكات بين المؤسسات التعليمية والشركات والمصانع. ولهذا يمكن أن تصل الفجوة إلى تشوهات متمثلة في وجود فرص عمل لا تجد خريجين، مقابل وجود فائض في الخريجين لا يجدون فرص عمل. ويرجع ذلك إلى عدم توافر معلومات لتصحيح المسار وتقليل الفجوة بين القائمين على التعليم وأصحاب الأعمال وطالبي فرص العمل.
- ميل الطلب الاجتماعي على التعليم إلى انخفاض الرغبة في تعليم المهارات والتكالب على الشهادات بأي ثمن. لذا ينبغي النظر إلى انخفاض جودة التعليم ومخرجاته في إطار السياق الثقافي لأنه متفرع من المشكلة الثقافية، التي هي الأصل، وتنعكس على كافة أبعاد العملية التعليمية في المناهج، ومستوى المعلم، والطلاب. ومن ثم، يرتبط ويتصل هذا الانخفاض من حيث الأساس بالمجتمع، وليس بالمؤسسة التعليمية فحسب. وبالتالي لابد من النظر لهذه المشكلة في داخل المجتمع، وليس في حدود المؤسسة التعليمية فقط، والالتفات إلى السياق الثقافي المرتبط بها لمعالجتها. وبالتالي يجب أن تكون الثقافة والسياق الثقافي مدخلًا أساسيًا للنظر في عمليات تطوير وتحديث التعليم في مصر (وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014–2030). يتطلب ذلك أن يكون هدف التعليم هو بناء شخصية الطالب، وليس مجرد تزويده بالمعلومات والمعرفة فقط، بحيث تكون هذه الشخصية قادرة على التفكير المنطقي السليم، والإبداع وحل المشكلات، وقبول التغيير والمشاركة فيه، والتعلم الذاتي، واتخاذ القرار السليم، والتعامل مع التطورات التكنولوجية السريعة وغيرها من قيم التنمية والتقدم (فايزة أحمد الحسيني مجاهد. 2019).

ولذا ينبغي أن تكون هناك رؤية وفلسفة للتعليم في مصر وأهداف محددة، وبرنامج زمني محدد لتحقيق هذه الأهداف، بحيث ترتكز هذه الرؤية على الاستجابة للتحول للاقتصاد القائم على المعرفة، وأن يكون نظام التعليم مصدرًا للمستويات المرتفعة من المهارات اللازمة لسوق العمل، لأن اقتصاد المعرفة يتسم بسرعة معدل الابتكار وتنوع وعمق المعارف

والمهارات والكم الهائل من المعلومات، وديناميكية حركة التفاعلات وآليات التعاون بين القطاعين العام والخاص. كما تتطلب الاستجابة للاقتصاد القائم على المعرفة تطبيق مبدأ التعلم مدى الحياة من خلال توفير أنظمة تعليمية وتدريبية عالية المستوى تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. كما ينبغي توفير الخدمات التعليمية للفقراء والأطفال، وسكان الريف، والمناطق العشوائية، والنائية. بالإضافة إلى توفير التغذية المدرسية والرعاية الصحية والبدنية والنفسية لجميع الطلاب، خاصة الطلاب بالتعليم الأساسي (وزارة التربية والتعليم. الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030). على الرغم من قيام وزارة التربية والتعليم بإعداد هذه الاستراتيجية وغيرها من الاستراتيجيات، لكن لا توجد إرادة فعالة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات، بالإضافة إلى أن تغيير الوزراء والحكومات، يعني تغيير التوجهات والأهداف والاستراتيجيات، وعدم القدرة على الاستمرارية. علاوة على وجود تحديات أخرى خاصة بالتمويل، ومقاومة المدرسين وأولياء أمور الطلاب للتغيير.

ومن أجل أن يكون التعليم والتدريب محركًا للتحول الهيكلي، يجب القيام بالتالي (وزارة التربية والتعليم، الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014-2030):

- توفير أنظمة تعليمية وتدريبية عالية المستوى تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- إعادة النظر في المواد التعليمية المختلفة ومجالات الدراسة، ومراجعة المناهج وتطويرها لبناء مهارات مؤهلة لسوق العمل، مثل التفكير النقدي وحل المشاكل ومهارات الاتصال وإبداء الرأي واتخاذ القرار والمرونة، فهذه مهارات هامة للنجاح في تطور وتحديث سوق العمل (Caroline Krafft. 2012).
- إنشاء مراكز تدريب مهني بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية.
- استخدام آلية لرصد احتياجات سوق العمل والإعلان عنها.
- وضع إطار للمؤهلات القومية المصرية، وتحديد مواصفات خريجي إتمام شهادة الثانوية العامة ودبلومات التعليم الفني.
- تدريب جميع المعلمين والإداريين والموجهين على الوسائل التكنولوجية الحديثة في التعليم والإدارة.
- مصنع بكل مدرسة فنية، ومدرسة بكل مصنع، وأيضًا عناصر تكنولوجية تعليم/تعلم بكل مدرسة.
- مناهج للعلوم والرياضيات بجميع المراحل، وأنشطة مدرسية بجميع المدارس.
- لا تزيد كثافة الفصل الواحد عن 30 تلميذ.
- مدارس دمج وتربية خاصة لذوي الاحتياجات الخاصة بجميع الإدارات التعليمية.
- التدريب من أجل التشغيل عن طريق مدارس المجتمع في جميع القرى.
- رفع أجور المعلمين، وربطها بمستوى الأداء.
- تحسين طاقة وسرعة الإنترنت، وإتاحته للجميع من أجل التعليم، وتوفير البرامج اللازمة لتطبيق التعليم عن بعد. (M. A. Zaki Ewiss. 2021)
- إعادة توزيع الموارد المالية والكوادر البشرية على التعليم، بما يضمن العدالة بين كافة المناطق الجغرافية لإتاحة فرص أكثر عدالة للشباب المتضرر في المجتمعات المهمشة (Caroline Krafft. 2012).
- تعزيز التواصل وآليات التنسيق بين المؤسسات التي تقدم خدمات التعليم والصحة والأجهزة الحكومية الأخرى. وكذلك التنسيق بين المؤسسات التعليمية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني عن طريق تعزيز نظام تبادل المعلومات بين هذه الجهات) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. 2021).
- توفير البيانات الدقيقة وبصفة دورية والمعلومات، حتى يمكن التخطيط للتعليم ووضع السياسات المناسبة، والقيام بالأدوار التنفيذية بالكفاءة والفعالية المطلوبين) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. 2021).

- معالجة مشكلة التسرب في مرحلة التعليم الأساسي عن طريق التحويلات النقدية المشروطة، خاصة بالنسبة للإناث، فهي أداة فعالة على المستوى الدولي لجذب واستمرار الأطفال في التعليم. ويجب معالجة هذه المشكلة لكل فئة من الفئات المتسربة وفقًا لسبب التسرب. فيمكن أن يكون سبب التسرب ظروف صحية وبعد المدرسة عن السكن، ففي هذه الحالة يمكن توفير وسيلة انتقال لهذه الفئة. كما يمكن إقامة فصول محو أمية للبالغين الأميين أو منحهم فرصة ثانية للتعليم، حيث ينبغي الوصول إلى نسبة كبيرة للبالغين الذين لم يحصلوا على التعليم. وقد نجح برنامج الفرصة الثانية لتعليم الإناث في المناطق الريفية بالوجه القبلي (Caroline Krafft. 2012).
- ويتطلب تحقيق الأهداف السابقة الشراكة بين الحكومة والقطاع الخاص لتمويل التعليم على مدى فترة زمنية لا تقل عن عشر سنوات لبدء ظهور مخرجات النظام المتطور قبل مرحلة التعليم العالي، مع التركيز على تمويل التعليم الفني لتخريج كوادر بشرية مؤهلة وفقًا لاحتياجات سوق العمل. وبالقطع يستوجب تحقيق هذه الشراكة توجيه نسبة لا يُستهان بها من إيرادات الموازنة العامة للدولة لتمويل التعليم، والالتزام في هذا الشأن على الأقل بالنسب المقررة في الدستور المصري المعدل 2014. كما يجب البحث عن مصادر جديدة لتمويل التعليم الجيد، كإلزام القادرين بدفع مقابل عادل للتعليم ما بعد مرحلة التعليم الأساسي، مع توفير التعليم الجيد المجاني لغير القادرين والمتفوقين) وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. 2021).

2- تحفيز البحث العلمي والابتكار من أجل تطوير التكنولوجيا بالأنشطة الاقتصادية

يقوم البحث العلمي بالدور المحوري في نجاح التحول الهيكلي، خاصة فيما يتعلق بالصناعة. ويمكن دعم ذلك عن طريق القوانين والتنظيمات، ومؤسسات داعمة، وتطوير الاستراتيجيات التي تنتقل عبر الزمن من استيراد "تكنولوجيا قابلة للتطبيق" إلى تنمية "القدرات المحلية للبحث والتطوير" من أجل تطوير الابتكار الذاتي (UNCTAD. 2022).

ويوجد في مصر – بالإضافة إلى أكاديمية البحث العلمي والتكنولوجيا التي تتبنى الأدوار الرئيسية في تنفيذ الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار – المجلس الأعلى للعلوم والتكنولوجيا الذي تأسس بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 2588 لسنة 2020 برئاسة رئيس مجلس الوزراء، ويضم مجموعة من الوزراء، والعلماء، والشخصيات العامة. وقد سبق تأسيس هذا المجلس في عام 2007 بقرار رئيس الجمهورية رقم 2017 لسنة 2007. ويمكن القول أن المجلس ليس لديه إسهامات ملموسة واضحة في بناء استراتيجيات أو سياسات للعلوم والتكنولوجيا في مصر حتى الآن، ولم يتم تفعيل دوره ولا تزال الكثير من المبادرات المؤسسية أو القطاعية لا يتم تقييم نتائجها (هشام هدارة، 2022).

إن هناك ارتباط إلى حد بعيد بين الأدوات والأساليب والسياسات المستخدمة في نقل المعرفة وتعميق الصناعة وتوطين التكنولوجيا وخصائص منظومة البحث العلمي والتطوير والابتكار وأدائها في مصر، وهى المنظومة التي تواجه تحديات عديدة (معتز خورشيد. 2022). تتعلق هذه التحديات بضعف البنية التحتية والمعلوماتية، وضعف التمويل، وإحجام القطاع الخاص عن المشاركة في مشروعات الأبحاث التطبيقية، وضعف إقبال أعضاء هيئة التدريس على الحصول على مشروعات ممولة، وتركيز الجامعات على النشر العلمي بغرض الترقية (سعيد المصري.2021).

لذا تحتل مصر ترتيبًا متأخرًا في مؤشر الابتكار العالمي– كما سبق بيانه في الفصل الأول من هذ التقرير – بسبب انخفاض أدائها في المدخلات المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي والفني والتقني ومؤسسات البحث العلمي، وضعف البنية التحتية في تكنولوجيا الاتصالات (سعيد المصري. 2021). وذلك للأسباب التالية (وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. 2019):

- عزوف الطلاب عن التعليم بالقسم العلمي بالمرحلة الثانوية.

- انخفاض نسبة التحاق الطلاب بالتعليم العالي، فهي لا تتعدى 34% في عام 2020، بينما تصل إلى نحو 57% في بريطانيا، وحوالي 65% في فرنسا، ونحو 78% في الولايات المتحدة الأمريكية (Khaled Abdel-Ghafar et al. 2022).
- انخفاض نسبة الطلاب المقيدين في الكليات ذات التخصصات العلمية مع وجود أعداد كبيرة منهم في الكليات النظرية، مما يترتب عليه أن نسبة خريجي العلوم الطبيعية لا تتعدى 4.1% من إجمالي الخريجين، ونسبة خريجي العلوم الهندسية لا تتعدى 6.3%، وخريجي العلوم الزراعية نحو 3.4%.
- قلة عدد العلماء في مجالات الفيزياء والرياضيات، ومن ثم نقص الخبرات في بعض التخصصات النادرة مثل الفيزياء والطاقة النووية.
- عدم وجود آليات واضحة للبحث العلمي داخل الكليات والأقسام، وعدم التنسيق بين مؤسسات البحث العلمي فيما يخص موضوعات البحث.
- انخفاض عدد الباحثين المتفرغين للبحث العلمي، فهو لا يتجاوز 50% من إجمالي عدد الباحثين في مصر. وكذلك ضعف عدد البراءات المسجلة سنويًا بإسم المصريين، وكذلك ضعف عدد البراءات المسجلة من الجامعات والمراكز البحثية، حيث لا تتعدى 10% سنويًا.
- ضعف جودة النشر العلمي للمؤسسات، وانخفاضه للبحوث الاجتماعية والإنسانية في المجلات الدولية.
- احتلال مصر ترتيبًا متقدمًا في مؤشرات الانتحال العلمي، أي السرقات العلمية.
- انخفاض الإنفاق على البحث العلمي الذي لم يصل إلى نسبة 1% من الناتج المحلي الإجمالي المنصوص عليها في الدستور المصري المعدل 2014، وبذلك هو أقل من المتوسط العالمي، وكذلك أقل مما حدده البنك الدولي والأمم المتحدة بأكثر من 2%. كما أن نحو 80% من هذا الإنفاق يقوم به القطاع الحكومي، و3% من القطاع الخاص، و8% من مصادر أخرى، وفضلًا عن ذلك فإن نحو 80% من هذا الإنفاق يُوجه لأجور العاملين (أماني السيد غبور. 2019).
- تدني ثقافة العلوم والتكنولوجيا والابتكار وحقوق الملكية الفكرية.
- هجرة العقول المتميزة للخارج. مما ترتب عليه التناقص المستمر في حجم هذه الكوادر البشرية المتميزة، التي تم الاستثمار فيها لسنوات عديدة، ولم يتم الاستفادة من هذا الاستثمار، حيث تعاني الشركات التكنولوجية الناشئة من هذه الهجرة خاصة صناعتي أشباه الموصلات، وتكنولوجيا المعلومات. بل وهناك أيضًا تحديات خاصة بهجرة الشركات التكنولوجية الناشئة ذاتها، نتيجة معوقات بيئة الأعمال في مصر، والتي سبق تناولها في الإصدار الأول من هذا التقرير.
- عدم وجود آلية واضحة وموحدة لتسويق نتائج البحث العلمي للمستثمرين ورجال الأعمال.
- عدم استغلال الفرص التمويلية وفرص الشراكة الدولية، وعدم التنسيق بين الجهات المانحة للتمويل.

ونتج عن ذلك أن الاختلال الهيكلي في منظومة البحث العلمي المصرية يفاقم من صعوبة ربط مراكز البحث العلمي والابتكار بالصناعة، ومن ثم تحقيق أهداف تعميق التصنيع المحلي، حيث أن 11.3% فقط من الشركات المصرية (2022 شركة) التي شملها المسح القومي للابتكار المصري خلال السنوات المالية (2008–2010)، تستخدم على الأقل نوعًا واحدًا من الابتكار (المنتج– العملية– التنظيم– التسويق) بأنشطة اقتصادية مختلفة، مثل الصناعة والخدمات، بينما 88.7% من الشركات ليس لديها أي نوع من الابتكار. وتوجد علاقة طردية بين حجم الشركة معبرًا عنها بعدد العاملين بها، واستخدامها للابتكار، وتعتمد معظم الشركات على العاملين فيها في خلق الابتكار، ولا تلجأ إلى الجامعات أو مراكز الأبحاث (Mohamed Ramadan et al. 2015).

ومن ثم فهناك ضعف في كل من إنفاق الشركات على البحث والتطوير، والتعاون بين الجامعات والصناعة في هذا المجال، بل هناك تراجع في كلاهما، ووضع مصر ضعيف بين دول العالم من حيث التعاون بين الجامعات والصناعة وإنفاق

الشـركات على البحث والتطوير (The Egyptian Center for the Advancement of Science, Technology and Innovation. 2014).

ومن أجل أن يكون البحث العلمي والابتكار محركًا للتحول الهيكلي، يجب القيام بالتالي:

- وضع رؤية استراتيجية للبحث العلمي في الجامعات المصرية ومراكز الأبحاث، وآليات تنفيذها ومتابعتها وتقييمها دوريًا، وتحديد مراحل تطوير البحث العلمي وفق برنامج زمني محدد (أماني السيد غبور. 2019). وكذلك وضع وتنفيذ سياسة وطنية للابتكار والتطوير التكنولوجي تنبع منها السياسات القطاعية، يكون مسؤولًا عن وضعها ومتابعة تنفيذها سلطة عليا في الدولة، لديها الصلاحيات التي تمكنها من توجيه كافة المؤسسات والأطراف ذات العلاقة بالابتكار والتطوير التكنولوجي، حتى يمكن تنفيذ السياسة الوطنية الموضوعة كما هو مستهدف (هشام هدارة. 2022). ويجب أن تشتمل السياسة الوطنية للابتكار والتطوير التكنولوجي، وكذلك السياسات القطاعية على السياسات الخاصة بتحويل تلك المدخلات إلى منتجات تكنولوجية وتوطينها في الواقع العملي، بجانب السياسات الخاصة بمدخلات عملية الابتكار والتطوير التكنولوجي.
- لابد من تحديد أولويات للسياسة الوطنية بما يحقق الأهداف الاستراتيجية لعملية التنمية، وذلك سواء بالنسبة للقطاعات التي يجب التركيز عليها في عملية نقل المعرفة وإنتاجها وتوطينها، أو بالنسبة للتكنولوجيات المستهدف التركيز عليها في كل قطاع.
- مراجعة جميع القوانين والسياسات التي تؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على الابتكار في الجامعات ومراكز الأبحاث والصناعة (المشروعات الكبيرة والمتوسطة والصغيرة) لإزالة العوائق، مثل تغيير نظام الاستحقاق (الجدارة) بالجامعات، بحيث لا يتم تقييم المسؤولين بالجامعات والأساتذة بالكليات بالأبحاث المنشورة فقط، بل أيضًا بحجم التمويل الذي يجلبونه من قطاع الصناعة. وكذلك تفكيك ثقافة الهرمية الأكاديمية التي تقيد انتقال أعضاء الكلية الواحدة بين الجامعات (Micheel Bond et al. without date). وأيضًا إدخال تعديلات على قانون حوافز العلوم والتكنولوجيا والابتكار لكي يكون أكثر فعالية ومرونة، مثل تشجيع الباحثين بدلًا من الجامعات والمراكز البحثية على إنشاء شركات لتطوير وتسويق منتجات قائمة على مخرجات البحوث، حتى لا تنشغل الجامعات والمراكز البحثية عن القيام بدورها الأساسي في البحث وتوليد المعرفة. وأيضًا إلغاء إلزام الشركات التي تقوم بإنشائها الجامعات والمراكز البحثية بعدم اتخاذ قرارات من شأنها أن تؤثر على حصص الملكية في هذه الشركات، دون الرجوع للوزير المختص، لأن هذا الإلزام قد يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الاستثمار في هذه الشركات، لتأثيره على استقلالية اتخاذ القرار في أمور حيوية (هشام هدارة. 2022).
- مراجعة مكونات نظام الابتكار Innovation eco-system لضمان أن تكون التزامات المؤسسات العامة معرفة بوضوح، وليس متداخلة، ومتكاملة، وأن هذه المؤسسات تفي بالتزاماتها بطريقة متسقة (The Egyptian Center for the Advancement of Science, Technology and Innovation. 2014).
- تنويع أشكال وأنماط جديدة لربط المؤسسات العلمية والأكاديمية بالصناعة، ومراجعة تجارب الحاضنات التكنولوجية والتحالفات التكنولوجية في هذا الخصوص، ووضع أولويات جديدة لتفعيل الربط في ضوء متغيرات الثورة الصناعية، والميزات التنافسية الوطنية المتوقعة. ووضع آليات جديدة للشراكة بين المؤسسات الأكاديمية ومراكز الأبحاث وقطاع الإنتاج سواء الحكومي أو الخاص، حتى يمكن لنواتج البحث العلمي أن تخدم الصناعة والمجتمع، وذلك بتقديم مزيد من الحوافز لتشجيع رجال الأعمال على الاستثمار في البحث والتطوير في المجالات ذات الأولوية للدولة، مثل حوافز الضرائب. وأيضًا توفير البيئة التنظيمية لجذب مشاركات رأسمالية أكثر، وتمويل خاص للاستثمار في مشروعات الابتكار الصغيرة (Micheel Bond et al. without date). ويمكن أن يحدث الدمج بين الجانبين على مستويين: **الأول**_دمج تحالف المؤسسات التعليمية مع المحافظات (الأقاليم الجغرافية) لخدمة كل محافظة (منطقة جغرافية) وغلق الفجوات، **والثاني** ربط التحالف مع المؤسسات الاقتصادية

وقطاعات الإنتاج لمعرفة الاحتياجات التعليمية والبحثية لكل نشاط اقتصادي، واستخدام مخرجات المؤسسات التعليمية من أجل زيادة الإنتاجية (Khaled Abdel-Ghafar et al. 2022). بالإضافة إلى دعم مراكز التطوير المهني داخل الجامعات (ليلى البرادعي ومحمد قدري. 2022).

- زيادة حجم التمويل الموجه للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي ونسبته للناتج المحلي الإجمالي، بمشاركة القطاع الخاص، مع التركيز على المشروعات المشتركة مع الصناعة مع ضمان استخدام هذا التمويل بفعالية أكبر، بحيث لا تُكرر المؤسسات البحثية الأبحاث مرة أخرى، وأن تكون هذه الأبحاث مرتبطة بأولويات البحث العلمي للدولة، والتي تكون انعكاسًا لاستراتيجية وخطط التنمية المستهدفة. فمن المجالات البحثية الهامة للتنمية في مصر على سبيل المثال الموارد المائية والطاقة المتجددة والزراعة (Micheel Bond et al. without date).
- تحسين بيئة الأعمال لتحفيز إنشاء شركات تكنولوجية، وجذب شركات تكنولوجية من الخارج تساهم في توطين التكنولوجيا، وتقديم حوافز مالية وضريبية للشركات التي تقوم بنشاط بحث وتطوير، يؤدي إلى إنتاج منتجات، أو تقديم خدمات، أو عمليات إنتاج جديدة ذات قيمة مضافة عالية، وتساهم في توطين التكنولوجيا.
- دعم وتمويل عودة الخبرات المصرية من الخارج للعمل بالشركات والجامعات والمراكز البحثية في مصر.
- عقد التحالفات والاتفاقيات مع المنظمات الدولية والإقليمية الداعمة للبحث العلمي والابتكار لتمويل بعض الأبحاث المتميزة.
- تشجيع وتدريب الباحثين على التقدم للمشروعات البحثية التي تُعلن عنها جهات مختلفة، ودعم المنافسة بينهم في مجال البحث العلمي والنشر والاختراع، وإيجاد الطرق لتطبيق نتائج البحث في الابتكار وريادة الأعمال في الصناعة وقطاعات الإنتاج المختلفة (Khaled Abdel-Ghafar et al. 2022).
- فتح مجالات جديدة في التدريس بالتعليم العالي، تركز على الابتكار والإبداع والتنظيم والتفكير المنظومي، وضمان نقل المعرفة من جانب الأعمال إلى الجانب الأكاديمي. وبذلك يستطيع مفهوم الابتكار وريادة الأعمال أن يؤثر في الطلاب والخريجين عن طريق ورش عمل تكنولوجية في الجامعات. علاوة على التعاقد مع محاضرين من الخارج، وإدخال التخصصات البينية Interdisciplinary، والتخصصات المتعددة والعابرة في نظم التدريس بالجامعات، بسبب تعقد مشاكل المجتمع، وحاجة سوق العمل لذلك، مما يساعد على تجديد واستكمال النواقص، وتوسيع المعرفة الحالية للطلاب، وتحفيز نشاطهم المعرفي (Khaled Abdel-Ghafar et al. 2022).
- دعم الابتكار وبحث السياسات في العلوم الاجتماعية، وخلق ثقافة اتخاذ القرار القائم على الدليل (The Egyptian Center for the Advancement of Science, Technology and Innovation. 2014).
- تحفيز الأساتذة بالجامعات والباحثين والطلاب على الاستفادة من المؤتمرات والندوات عبر الإنترنت، للتعرف على الاتجاهات الجديدة في الابتكار ومجالات ريادة الأعمال على نطاق واسع.
- إصلاح نظام التعليم كما سبق عرضه، لكي يكون داعمًا للابتكار والبحث العلمي لمد الأنشطة الاقتصادية المختلفة بالتكنولوجيا المناسبة.، وكذلك إصلاح التعليم الفني والمهني كمكون رئيسي للابتكار (The Egyptian Center for the Advancement of Science, Technology and Innovation. 2014).
- تغيير ثقافة المجتمع نحو مجتمع منتج للتكنولوجيا عن طريق زيادة الوعي المجتمعي بأهمية الابتكار والتكنولوجيا لتحقيق الأهداف التنموية، ورفع مستوى معيشة الأفراد في المجتمع، وذلك من خلال التعليم والتثقيف، والاحتفاء بالمبتكرين ورواد الأعمال والشركات المبنية على المعرفة، ورفع المكانة الاجتماعية للعلماء والباحثين وتحسين مستوى معيشتهم.

3- تطبيق مبادئ الحوكمة والمشاركة المجتمعية في صنع القرار

إن الحوكمة مهمة لتعزيز العلاقة بين الدولة والمواطنين، وتحقيق النمو المستدام وتخفيض الفقر، مما يحفز المواطنين على المشاركة المجتمعية بكافة أنواعها (سياسية واقتصادية واجتماعية) لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. فالحوكمة تعمل على تعزيز النشاط الاقتصادي، وتقديم الحوافز التي تشجع على

الاستثمار، ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي. وتنتج عن الحوكمة آثار إيجابية على العديد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي تساهم في التحول الهيكلي مثل تحسين مستوى التعليم، ورفع مستوى الإنتاجية، وزيادة الاستثمار.

لقد أثبتت العديد من الدراسات الأثر الإيجابي للحوكمة في النمو الاقتصادي، والأثر الإيجابي لجودة الحوكمة في متوسط دخل الفرد. تتمثل جودة الحوكمة فيما تتضمنه من كفاءة وفعالية في تقديم الخدمات العامة، وسيادة القانون، مما يساعد في تحقيق النمو. وتساهم فعالية المؤسسات الحكومية ومهارات العاملين فيها في الحد من الفقر بدرجة كبيرة. لذا، يجب أن ترتكز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية على مؤسسات قوية، ونظم تأمين اجتماعي قوية، وتمتع المواطنين بالحريات والتمثيل السياسي المناسب (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. 2021).

لتحقيق النمو الاحتوائي لابد أن تتصف المؤسسات ذاتها بالاحتوائية، أي تعمل على خلق الفرص وتشجيع الابتكار في المجتمع، وتسهيل عملية المشاركة في صنع القرار، وتعزيز الشفافية، مع الأخذ في الاعتبار الفئات الأكثر احتياجًا. وكذلك يمكن القول أنه لا يمكن تحقيق النمو الاحتوائي بدون وجود نظام كفء وفعال لتقديم الخدمات العامة للجميع بكفاءة وفعالية بما فيهم الفئات الأكثر احتياجًا، وذلك يرتبط بقضية العدالة (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. 2021).

إن المستويات المنخفضة من الشفافية والمساءلة وغياب الجزاء، يجعل من الصعب على الأفراد والمشروعات النجاح في الوصول إلى الخدمات العامة أو مساءلة العاملين بها. فيعد تقديم الخدمات العامة القناة الرئيسية للتواصل بين المواطنين والمؤسسات العامة، ويحمل بين جنباته مبادئ الحوكمة. كما يجب أن تكون هناك آليات تمكن المواطنين من تقديم تغذية مرتدة بخصوص نوعية الخدمات المقدمة لتحسين مساءلة العاملين بالخدمات العامة، وزيادة ثقة المواطنين بهذه المؤسسات العامة (Ahmed Atef Labib. 2022).

ويؤثر الفساد بشكل عام سلبيًا على الحوكمة الجيدة، مما يؤثر بدوره سلبيًا على النمو الاقتصادي، فالفساد يُفسد التطبيق الصارم للقوانين وتنفيذ السياسات. وكلما ارتفعت جودة الخدمات العامة، كلما قل الفساد Ahmed Atef Labib. (2022). وكلما انخفضت مستويات الفساد، واتسمت المؤسسات والنظام القضائي وأنظمة حماية الملكية الفكرية بالفعالية، وكانت البيئة السياسية أكثر استقرارًا، زادت ثقة المستثمر في اتخاذ القرارات الاستثمارية (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. 2021).

على الرغم من الأهمية الكبيرة لتطبيق مبادئ الحوكمة في مصر، إلا أنه تواجهه العديد من التحديات التي يمكن تصنيفها على النحو التالي (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. 2021):

- تحديات مؤسسية: تتمثل في زيادة أعداد العاملين في الجهاز الحكومي بالدولة، وسوء توزيعهم بين الجهات المختلفة، وتداخل المهام والمسؤوليات بين الأجهزة الإدارية المختلفة. ناهيك عن انخفاض مستوى كفاءة نسبة غير قليلة من هؤلاء العاملين بدرجة كبيرة.
- تحديات تشريعية: هناك عدد من القوانين لم تصدر بعد لها علاقة مباشرة بقضايا الحوكمة، مثل قانون حرية تداول البيانات والمعلومات، وقانون الإدارة المحلية، وقانون حماية الشهود والمبلغين. بالإضافة إلى عدم وضوح القوانين وتعددها.
- تحديات متعلقة بالقدرات البشرية والمالية: يعوق تطبيق مبادئ الحوكمة عجز الموازنة العامة للدولة المستمر، وضعف نظم المتابعة والتقييم، والبنية المعلوماتية الخاصة برصد البيانات الإحصائية وجمعها.

كما تنتشر بعض أوجه الفساد في الجهاز الحكومي، خاصةً في المحليات، للأسباب التالية: Amira Gamal-Din et al. 2018):

- تعقد الإدارة المحلية بسبب تداخل الإشراف الحكومي المحلي والتنفيذي، ووجود أدوار ومسؤوليات مبهمة لبعض المناصب الهامة والعليا في الإدارة المحلية،

وإجراءات مساءلة غير واضحة، مما يؤثر سلبًا على فعالية نظام الإدارة المحلية. بالإضافة إلى عدم الوضوح في عملية التعيين لبعض العاملين بالجهاز الحكومي وضعف تفويض السلطة بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية.

- ارتفاع درجة المركزية مما يساهم في زيادة مستويات التعقيد، وتزايد الفجوات التنموية ومستويات الفقر.
- جمود القوانين واللوائح مما يؤدي إلى عجزها عن تلبية الاحتياجات العملية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تؤثر هذه القوانين سلبًا على آليات الرقابة والمساءلة، نتيجة عدم وجود تقسيم واضح للسلطات بين مختلف مستويات الحكومة.
- ضعف المتابعة والمراجعة، حيث تعوق ازدواجية تبعية بعض الإدارات الخدمية عملية المتابعة والتقييم.
- فشل النظام الوقائي في اتخاذ تدابير استباقية لمكافحة الفساد، حيث تركز الجهات الرقابية على الكشف عن مخالفات العاملين بدلًا من التركيز على فعالية العمليات، ومأسسة نظام الحوكمة في المحليات. ويمثل غيات المجالس المحلية المنتخبة سببًا واضحًا في ضعف آلية المساءلة والمحاسبة.
- الفجوات في توفر المعلومات، وعدم الإفصاح عنها.
- غياب عملية التخطيط التعاوني والتشاركي، نتيجة انخفاض المشاركة السياسية بشكل عام، وكذلك ضعف المشاركة المجتمعية، وتجزئة الجهود وضعف التعاون المتكامل بين مؤسسات الحكومة في مكافحة الفساد، وعدم إعطاء كل من استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030، والاستراتيجية القومية لمكافحة الفساد بإصداراتها الثلاثة العناية الكافية على المستوى المحلي.

ومن ثم، فمن أجل تحقيق التحول الهيكلي في مصر ينبغي العمل على الحد من أوجه الفساد بشكل فعال، وهو ما يتطلب إصلاحًا شاملًا، من خلال تطبيق مبادئ الحوكمة على المستويين المركزي والمحلي. ولتحقيق ذلك لابد من القيام بالإصلاح الإداري الذي يرفع من كفاءة وفعالية المؤسسات العامة في الدولة، لأن المؤسسات العامة الفعالة والشفافة والخاضعة للمساءلة إحدى الوسائل الأساسية التي يجري من خلالها تنفيذ الاستراتيجيات التي تعدها الحكومة لتحقيق الأهداف التنموية، وهي أيضًا حلقة الوصل بين الدولة والمواطنين والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، والتي تساعد على تحقيق النمو والحد من الفقر. وتحتاج هذه المؤسسات العامة إلى عمليات إصلاح مستمرة، حتى تكون قادرة على تلبية احتياجات المواطنين، والعمل وفق معايير الشفافية والمساءلة، والمشاركة، والفاعلية والكفاءة. ويجب أن تكون عملية الإصلاح الإداري ضمن إطار عام شامل ومتكامل (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. 2021).

وقد تبنت مصر رؤية للإصلاح الإداري في عام 2014 بهدف الوصول إلى جهاز إداري كفء وفعال، يتسم بالحوكمة، ويخضع للمساءلة. تضمنت هذه الرؤية 12 محورًا تتضمن الإصلاح التشريعي والمؤسسي والتنظيمي للجهاز الإداري للدولة، وبناء وتنمية القدرات البشرية العاملة في الجهاز الإداري، وإصلاح هيكل الأجور وإعادة النظر في الدرجات الوظيفية، وإصلاح نظم تقديم الخدمات العامة والتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات، ومكافحة أوجه الفساد في الجهاز الحكومي، والتوسع في تطبيق اللامركزية، وإصلاح الإدارة المالية للقطاع الحكومي، وإصلاح منظومة إدارة وحماية الأصول الحكومية، وإصلاح منظومة المتابعة والتقييم والرصد على مستوى الجهاز الحكومي، وإصلاح العلاقة بين المواطن وأجهزة الدولة (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. 2021).

ولقد تم بالفعل إصدار بعض القوانين، واتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها المساهمة في تحقيق رؤية الإصلاح الإداري، مثل إصدار قانون الخدمة المدنية رقم (81) لسنة 2016 ولائحته التنفيذية، وإطلاق جائزة مصر للتميز الحكومي، وتطبيق موازنة البرامج والأداء بنحو 31 وزارة، وخمس جهات مستقلة في العام المالي 2020/2019، وإصدار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (1146) لسنة 2018 بشأن استحداث ستة تقسيمات تنظيمية في الجهاز الإداري للدولة من ضمنها

المراجعة الداخلية والحوكمة، لضمان الرقابة على الأنشطة والبرامج التي تقوم بها الوحدات الحكومية، وإصدار القانون رقم (207) لسنة 2017 بشأن تعديل أحكام القانون رقم (54) لسنة 1964 بإعادة تنظيم هيئة الرقابة الإدارية الذي أضاف عددًا من المهام للهيئة، بعضها ربما لا يكون من صميم عمل الهيئة مثل الجرائم المنصوص عليها بقانون رقم (64) لسنة 2010 بشأن مكافحة الإتجار في البشر، والجرائم المتعلقة بتنظيم عمليات النقد الأجنبي المنصوص عليها بقانون البنك المركزي والجهاز المصرفي والنقد الصادر بالقانون رقم (194) لسنة 2020 وفقًا لأحكامه. كما تم إصدار ثلاث نسخ من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد حتى عام 2030، وإصدار موازنة المواطن منذ العام المالي 2015/2014 لتعزيز المشاركة والشفافية وزيادة الثقة بين المواطن والدولة، وإصدار القرار الجمهوري رقم (434) لسنة 2017 بشأن إنشاء الأكاديمية الوطنية للتدريب بهدف تحقيق متطلبات التنمية البشرية للكوادر الشبابية بجميع أجهزة الدولة، وإصدار الاستراتيجية القومية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2012-2017)، وإصدار القرار الجمهوري رقم (501) لسنة 2017 بشأن إنشاء المجلس الأعلى للمجتمع الرقمي، والقرار رقم (89) لسنة 2017 بإنشاء المجلس الأعلى للمدفوعات (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. 2021).

ولكن على الرغم من هذه الجهود المتعددة من أجل تحقيق الإصلاح الإداري وإرساء مبادئ الحوكمة، إلا أنها لم تؤت ثمارها بالدرجة المقبولة كما دللت على ذلك مؤشرات الحوكمة السابق عرضها في الفصل الأول من هذا التقرير. ومن ثم مازال هناك الكثير المطلوب القيام به لتحقيق الهدف وتقديم الخدمات العامة بكفاءة وفعالية للجميع، وزيادة المشاركة المجتمعية مما يساهم في تحقيق التحول الهيكلي المستهدف في مصر. ولذا من المهم العمل على إنجاز ما يلي:

- التحول إلى نظام ديمقراطي واستكمال الاستحقاقات الدستورية في هذا السياق، وتعزيز الحقوق والحريات الأساسية لجميع فئات المجتمع، لزيادة نسبة المشاركة في الشأن السياسي والعام، ومما يساهم في تحقيق هذا الهدف سرعة إصدار قانون الإدارة المحلية وانتخاب المجالس المحلية، وإزالة القيود المعطلة لإنشاء الأحزاب السياسية، وضمان حرية الصحافة ووسائل الإعلام المختلفة، وغيرها من وسائل إبداء الرأي (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. 2021).
- التحديد الدقيق لمسؤوليات المؤسسات المختلفة للدولة وتوزيعها بين المستويين المركزي والمحلي، حتى يمكن تقييم أدائها ومساءلتها. وأيضًا، الإصلاح المؤسسي للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني، لضمان الإفصاح عن البيانات والمعلومات السليمة وتعزيز عملية المساءلة بها.
- إحداث تغييرات كبيرة في الجهاز الحكومي البيروقراطي بصورة تدريجية ليكون أكثر كفاءة وشفافية ومساءلة، ويتسم بقدر أكبر من المرونة وتبسيط الإجراءات والمشاركة، وتخفيض فرص الاتصال الشخصي بين العاملين بالجهاز الحكومي والمواطنين (OECD, MENA- OECD Investment Programme. 2009). وهو أمر صعب ومعقد في الحالة المصرية لتوغل البيروقراطية في الجهاز الحكومي المصري، مما يتطلب التغيير التدريجي الذي يبدأ بتوفير البيئة التشريعية الداعمة لهذا التغيير، مثل قانون الخدمة المدنية الذي غير نظام الأجور في الجهاز الحكومي، حيث وضع حدود للحوافز والمكافآت، وأن تكون الترقية في السلم الوظيفي وفقًا للكفاءة، وليس بالأقدمية، وأن يكون هناك نظام تقييم أكثر جدية لأداء العاملين بالجهاز الحكومي. وأيضًا العمل بجدية في بناء القدرات البشرية المتوافقة مع هذا التغيير.
- توافر بيئة تشريعية داعمة بمؤسسات الدولة وفي المجتمع ككل، ويتطلب هذا سرعة إصدار عدة قوانين سبق ذكرها، وهي: قانون حرية تداول المعلومات لتعزيز حق المواطن في الحصول على المعلومات التي تمكنه من مساءلة أجهزة الدولة المختلفة، وقانون حماية المبلغين والشهود الذي يساهم بصورة كبيرة في مكافحة الفساد، وقانون الإدارة المحلية بعد تطويره لدعم

اللامركزية والمساءلة والمشاركة على المستوى المحلي، وتمكين المحافظات من اتخاذ القرارات وفقًا لأولويات المواطنين واحتياجاتهم، وكذلك تبني قانون لمكافحة الفساد وفقًا للمعايير الدولية الأحدث ضد الفساد (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، 2021). بالإضافة إلى مراجعة وتقييم وتوحيد جميع القوانين ذات الصلة بالإدارة المحلية (Amira Gamal-Din et al. 2018).

- فهم ومعالجة الفجوات في نظام الإدارة المحلية، والتحول نحو اللامركزية الإدارية والمالية وفقًا للمادة (176) بالدستور، حيث يُمثل التوجه نحو النظم اللامركزية أحد التوجهات المهمة التي تساعد على كفاءة تقديم الخدمات، نتيجة قرب المستويات المحلية من احتياجات المواطنين وقدرتها على تقديم خدمات أكثر جودة وفقًا لتلك الاحتياجات (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. 2021). ويتطلب ذلك الإدارة الملتزمة والمستدامة كشرط أساسي ومحرك للتحول الحقيقي في نظام الإدارة المحلية. ذلك مع أهمية بناء قدرات المسؤولين والعاملين بالمستوى المحلي قبل نقل الموارد والسلطات المالية لهم. ويجب أن تكون أدوات التواصل بين المستويين المركزي والمحلي رأسية وأفقية في الاتصالات والاستشارة والمحاسبة. وتعتبر مشاركة المواطنين هي الحارس للامركزية الناجحة من خلال المساءلة المحلية، وهذا من الصعب إنجازه إلا من خلال إلزام تشريعي واضح وقوي يمكن الوحدات المحلية ومجالسها المنتخبة بمسؤوليات واضحة وموارد مالية، لكي تكون قادرة على الاستجابة لاحتياجات المجتمعات المحلية وأولوياتها، ويجب أن يمكن هذا الإلزام المواطنين المحليين من أدوات للمساءلة المجتمعية من خلال مجالسهم المحلية. كما تظهر هنا أكثر الآليات فعالية للمشاركة، وهي عملية "الموازنة التشاركية" التي تسمح بالاشتراك في عملية اتخاذ القرار، ومعرفة الموارد المالية، مما يضمن تبني أولويات المجتمع المحلي في الخطط المحلية، ومتابعة أداء الحكومات المحلية (Salwa Tobbala. 2019).
- توفير الموارد المالية الكافية لتغيير الهياكل المؤسسية، وبناء النظم اللازمة للمتابعة والتقييم، ويمكن توفير هذه الموارد المالية عن طريق اللجوء إلى أدوات التمويل البديل مثل صندوق مصر السيادي، والشراكة بين القطاعين العام والخاص، والمسؤولية المجتمعية للشركات، وغيرها. وقد يتطلب تحقيق ذلك على سبيل المثال إصدار قانون للمسؤولية المجتمعية (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. 2021).
- إصلاح المنظومة الإحصائية التي تقدم البيانات والمعلومات لمتخذي القرار بالاستثمار في النظم الإحصائية المتطورة، وتحديث القوانين المنظمة للعمل الإحصائي. ويمكن تطوير مؤشرات محلية تقيس حجم وتكلفة الفساد. ولا يتوقف الأمر عند توفير البيانات والمعلومات لمتخذي القرار، بل لابد من توافر أيضًا حق الوصول إلى المعلومات، حيث أن إتاحة المعلومات للمواطنين أمر جوهري للمساءلة. ومن ثم ينبغي أن يكون هذا الحق ملزمًا بوضوح في قانون الإدارة المحلية وقانون المالية العامة، لأنه ضرورة لمشاركة المواطنين بفعالية والحد من أوجه الفساد (Salwa Tobbala. 2019).
- استشارة الخبراء ومراكز الفكر لوضع رؤية وطنية لإصلاح الإدارة المحلية وحوكمة اللامركزية، للتوافق على التحرك المستقبلي (Salwa Tobbala. 2019).
- تنظيم حملات لرفع الوعي في المجتمع بأهمية الحوكمة ومشاركته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فلن تنتشر مبادئ الحوكمة بدون وعي شركاء التنمية الثلاثة الحكومة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني بأهميتها، وتضافر جهودهم لتحقيقها، مع أهمية دور الحكومة في التنسيق بين هؤلاء الشركاء الثلاثة.

بالإضافة إلى ما سبق، لكي يتحقق التحول الهيكلي المحفز للنمو والتنمية في مصر، ينبغي التأكيد على مجموعة من الاعتبارات الهامة، وهي:

- ضرورة إعداد استراتيجية واضحة ومعلنة للتحول الهيكلي، تعكس استمرارية السياسات والجدية بدلًا عن

طرح بعض البرامج المؤقتة أو المرتبطة بمواجهة أزمة أو مرتبطة برؤية في فترة ما؛ فالاستمرارية والتتابع هما السبيل نحو بناء الثقة في جدية التوجهات الإصلاحية، ومطلب مسبق لزيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية.

- إن النجاح في تحقيق التحول الهيكلي يتطلب أمدًا متوسطًا على الأقل من الجهد المتواصل وفق رؤية واضحة بأهداف محددة، ولابد من البدء سريعًا لطول الطريق وصعوبته، ولا يحتمل التأجيل.
- ضرورة وجود آلية مؤسسية لمشاركة ممثلي القطاع الخاص من اتحادات وجمعيات مستثمرين، والمجتمع المدني في تصميم استراتيجية التحول الهيكلي، ووضع آليات تنفيذها.
- تضمين البعد البيئي والاجتماعي في برنامج التحول الهيكلي؛ حيث أن التحولات الهيكلية الناجحة تستهدف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة، والتجربة الآسيوية رغم نجاحها في إعطاء أولوية واضحة للبعد الاجتماعي بجانب البعد الاقتصادي، إلا أن هناك تحديات ترتبط بالجانب البيئي. لذلك فإن مراعاة الأبعاد الثلاثة في أي برنامج إصلاح هيكلي سيكون ضرورة لتحقيق الأهداف المرجوة.
- يتطلب تحقيق التحول الهيكلي وزيادة الإنتاجية وزيادة الاستثمارات إطارًا مؤسسيًا وتنظيميًا داعمًا ومرنًا، يمكنه الاستجابة السريعة للمتغيرات، وهو ما يصعب في ظل ارتباط قضية التحول الهيكلي بعدد كبير من الوزارات التي يتبع كل منها العديد من الجهات والهيئات، علاوة على عدد من المجالس العليا التي تضم في تشكيلها مجموعة من الوزارات. هذا التعقد يصعب معه التنسيق والسرعة في اتخاذ القرار على مستوى الجهات الحكومية.
- سرعة مواجهة التحديات المختلفة التي تواجه القطاع الصناعي في مصر، وتحول دون تطوره وتركيزه لزيادة التنافسية والإنتاجية. ويتطلب ذلك ضرورة الانتهاء من إطلاق استراتيجية متكاملة وشاملة للتنمية الصناعية في مصر، تتضمن مستهدفات كمية محددة، وسياسات وآليات تنفيذية، ومؤشرات للمتابعة والتقييم، مع ضرورة استهداف استقرار الاقتصاد الكلي من خلال السياسات المالية والنقدية وسياسات القطاع المالي، وتبني أنظمة مناسبة لسعر الصرف ذات مرونة متزايدة. ويمكن الأخذ بنوعين من السياسات الصناعية، سياسات أفقية من خلال تحسين بيئة الأعمال، وسياسات انتقائية لدعم صناعات معينة في مراحلها الأولية، مع ربط هذا الدعم بالأداء وتحفيز المنافسة. كما يمكن التوسع في الائتمان لقطاعات وشركات محددة، وإعفاءات ضريبية وجمركية لصناعات معينة، وسياسات تجارية حمائية لفترة، وصور متنوعة من دعم الصادرات. وبالنسبة للتمويل يمكن استخدام أدوات تمويلية متنوعة لدعم التصنيع والتطوير التكنولوجي، مثل بنوك التنمية والبنوك الصناعية الخاصة بقطاعات معينة.
- الحفاظ على استدامة الدين مع تمويل برنامج التحول الهيكلي، مما يتطلب توجيه الدين لمشروعات جيدة الاستهداف، وتوسيع الأسواق، وتوليد الإيرادات التي تضمن نموًا مستدامًا ماليًا. ويكون التمويل عن طريق الشراكة بين كل من الحكومة، وبنوك التنمية، والمؤسسات التجارية، والاعتماد على الدين الداخلي بدلًا من الخارجي للحفاظ على استقرار واستدامة الدين. وينبغي تحقيق التوازن بين خدمة الدين الخارجي والصادرات أو الاحتياطيات من النقد الأجنبي، وأيضًا التوازن بين الدين الداخلي وإيرادات الضرائب، وكذلك التوازن بين معدل النمو ورصيد الدين، بحيث يكون النمو كافيًا لضمان خدمة دين مستدامة (UNCTAD. 2022).

خلاصة الفصل الثالث

تبنت مصر العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول الهيكلي، ولكن لم تنجح هذه المحاولات المتعددة في تحقيق المستهدف منها، واستمر هيكلها الاقتصادي في المراحل الأولى من التنمية، بينما يتمثل جوهر التحول الهيكلي في تسريع وتيرة التصنيع والانتقال إلى التصنيع العميق الذي يعني عدم الاقتصار على تصنيع منتجات نهائية أو وسيطة اعتمادًا على مكونات مستوردة كليًا أو جزئيًا، والسعي إلى تصنيع بعض هذه المكونات محليًا.

تتركز أهم معوقات التحول الهيكلي في الاقتصاد المصري في تدني الإنتاجية الكلية للعوامل، نتيجة تدني مهارات مخرجات نظام التعليم والتدريب المهني وعدم قدرته على تلبية متطلبات سوق العمل، وتراجع البحث العلمي والتكنولوجيا والابتكار وغياب ارتباطه بالأنشطة الاقتصادية، بالإضافة إلى البيروقراطية ووجود بعض أوجه الفساد بالجهاز الإداري بالدولة، وغياب الحوكمة والشفافية والمشاركة المجتمعية. ومن ثم يمكن أن تتمثل أهم محركات التحول الهيكلي لإنجاز التنمية في مصر في: الاستثمار في رأس المال البشري وربطه بمتطلبات سوق العمل، وتحفيز البحث العلمي والابتكار من أجل تطوير التكنولوجيا بالأنشطة الاقتصادية، وتطبيق مبادئ الحوكمة والمشاركة المجتمعية في صنع القرار.

ولكي تعمل هذه المحركات الثلاثة لتحقيق التحول الهيكلي للاقتصاد المصري لابد من توافر متطلبات معينة تختلف من محرك لآخر. كما أنه من الضروري في بداية الأمر إعداد استراتيجية واضحة ومعلنة للتحول الهيكلي، تعكس استمرارية السياسات لأمد متوسط على الأقل وفق رؤية واضحة بأهداف محددة، وضرورة وجود آلية مؤسسية لمشاركة ممثلي القطاع الخاص من اتحادات وجمعيات مستثمرين، والمجتمع المدني في تصميم استراتيجية التحول الهيكلي، ووضع آليات تنفيذها. كما أنه من الأهمية بمكان تضمين البعد البيئي والاجتماعي في برنامج التحول الهيكلي؛ حيث أن التحولات الهيكلية الناجحة تستهدف التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. كذلك ينبغي سرعة مواجهة التحديات المختلفة التي تواجه القطاع الصناعي في مصر، وتحول دون تطوره وتركيزه لزيادة التنافسية والإنتاجية. علاوة على الحفاظ على استدامة الدين مع تمويل برنامج التحول الهيكلي، مما يستوجب توجيه الدين لمشروعات جيدة الاستهداف، وتوسيع الأسواق، وتوليد الإيرادات التي تضمن نموًا ماليًا مستدامًا.

المراجع

المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية

- إبراهيم العيسوي. 2021. الورقة المفاهيمية. سلسلة أوراق مشروع تعميق التصنيع المحلي في مصر. رقم (1). معهد التخطيط القومي. القاهرة.
- _____.2023. مشروع تعميق التصنيع المحلي في مصر. التقرير العام. معهد التخطيط القومي. يوليو. القاهرة.
- اتحاد الصناعات المصرية. 2019. أجندة الإصلاحات العاجلة لدفع النمو الصناعي وتشجيع الاستثمار الأجنبي. فبراير. القاهرة.
- البنك الدولي. سنوات مختلفة. مؤشرات التنمية في العالم.
- البنك المركزي المصري. النشرة الإحصائية الشهرية. أعداد مختلفة. القاهرة.
- _____. النشرة الشهرية. أعداد مختلفة. القاهرة.
- _____. سنوات مختلفة. تقرير External Position of the Egyptian Economy. القاهرة.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. سنوات مختلفة. إحصاءات المياه النقية والصرف الصحي 2021/2020
- _____. سنوات مختلفة. مصر في أرقام. القاهرة.
- _____. 2018. نتائج التعداد الاقتصادي لعام 2018/2017. القاهرة.
- _____. 2020. أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك. 2020/2019. ديسمبر. القاهرة.
- _____. 2019. النشرة السنوية: الطلاب المقيدون– أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالي 2019/2018. أكتوبر. القاهرة.
- _____. 2021. النشرة السنوية: الطلاب المقيدون– أعضاء هيئة التدريس للتعليم العالي 2021/2020. أكتوبر. القاهرة.
- _____. 2021. الكتاب الإحصائي السنوي 2021. باب الصحة. ديسمبر. القاهرة.
- _____. مصر في أرقام 2018–2021. باب التعليم. القاهرة.
- _____. 2022. مصر في أرقام 2022. باب السكان. مارس. القاهرة.
- _____. 2022. المسح الصحي للأسرة المصرية 2021. القاهرة.
- _____. 2021. النشرة السنوية للموازنة العامة للدولة طبقاً للتصنيف الوظيفي للحكومة عام 2021/2020. يونيو. القاهرة.
- _____. الكتاب الإحصائي السنوي 2016– 2021. باب الإحصاءات الحيوية. القاهرة.
- _____. مصر في أرقام 2016– 2021. باب الإحصاءات الحيوية. القاهرة.
- _____. مصر في أرقام 2016– 2021. باب الصحة. القاهرة.
- _____. 2022. لمحة إحصائية 2022. باب الإحصاءات الحيوية. القاهرة.
- _____. 2022. لمحة إحصائية 2022. باب الصحة. القاهرة.
- _____. 2019. أهم مؤشرات بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك (1 أكتوبر 2017–30 سبتمبر 2018). مايو. القاهرة.
- _____. 2021. نشرة الإسكان في مصر 2021/2020. يوليو. القاهرة.
- اللجنة العليا الدائمة لحقوق الإنسان. 2021. الاستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان. القاهرة.

- المجلس القومي للمرأة. 2017. الاستراتيجية الوطنية لتمكين المرأة المصرية 2030: محاور العمل. القاهرة.
- المركز المصري للدراسات الاقتصادية. 2021. بارومتر الأعمال. القاهرة.
- الجريدة الرسمية. 2015. قرار مجلس الوزراء رقم ١٩١٢ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل المجلس الوطني للتغيرات المُناخية. المطابع الأميرية. المنشور بتاريخ 2015/8/6.
- _____. 2019. قرار مجلس الوزراء رقم ١١٢٩ لسنة ٢٠١٩. المطابع الأميرية. المنشور بتاريخ 2019/5/7.
- _____.2021. قرار مجلس الوزراء رقم ٢١ لسنة ٢٠٢١. باعتماد قواعد الاستيراد والتصدير من وإلى المنطقة الاقتصادية لقناة السويس ونظم الرقابة الصحية والبيئية والفنية المتعلقة بالاستيراد والتصدير. المطابع الأميرية. المنشور بتاريخ 2021/6/23.
- _____.2022. قانون رقم ١٦٢ لسنة ٢٠٢٢ بإنشاء المجلس الأعلى لصناعة السيارات وصندوق تمويل صناعة السيارات صديقة البيئة حتى عام ٢٠٢٣. المنشور بتاريخ ٢٠٢٢/١٠/٢٧.
- _____.2022. قرار مجلس الوزراء رقم ١٨٦٠ لسنة ٢٠٢٢ باعتماد الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المُناخية ٢٠٥٠. ٩ يونيو.
- الوقائع المصرية. 2021. قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٠٧ لسنة ٢٠٢١ بضوابط إفصاح الشركات العاملة في مجال الأنشطة المالية غير المصرفية عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية للتغيرات المُناخية. المطابع الأميرية. المنشور بتاريخ 2021/7/18.
- _____.2021. قرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٠٨ لسنة ٢٠٢١ بضوابط إفصاح الشركات المقيد لها أوراق مالية بالبورصة المصرية عن الممارسات البيئية والمجتمعية والحوكمة المتعلقة بالاستدامة والآثار المالية للتغيرات المُناخية. المطابع الأميرية. المنشور بتاريخ 2021/7/18.
- المطابع الأميرية. 2022. قرار مجلس الوزراء رقم ٧٢٢ لسنة ٢٠٢٢ بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم إدارة المخلفات الصادر بالقانون رقم ٢٠٢ لسنة ٢٠٢٠. المنشور بالجريدة الرسمية بتاريخ 2022/2/22.
- _____. 2022. قرار وزارة التجارة والصناعة رقم ١١٦ لسنة ٢٠٢٢. المنشور بالوقائع المصرية بتاريخ 2022/3/20.
- _____.2022. قرار وزارة السياحة والآثار رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٢. المنشور بالوقائع المصرية بتاريخ 2022/1/25.
- أماني السيد غبور. 2019. رؤية استراتيجية مقترحة لتطوير البحث العلمي في الجامعات المصرية لتعزيز قدرتها التنافسية. مجلة بحوث التربية النوعية. جامعة المنصورة. عدد (54). أبريل.
- جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر. 2021. نتائج التمكين الاقتصادي للمرأة من يوليو 2014 حتى ديسمبر 2020. فبراير. القاهرة.
- رئاسة مجلس الوزراء. 2022. خطة الدولة للتعامل مع الأزمة الاقتصادية العالمية: 5 مسارات رئيسية ذات أولوية. مايو.
- _____ .2022. وثيقة سياسة ملكية الدولة. يونيو. القاهرة.
- سحر عبود وأسماء مليجي. 2022. السياسة النقدية وتمويل التصنيع في مصر الوضع الحالي ومقترحات التطوير في ضوء الخبرات الدولية والمحلية. ورقة خلفية غير منشورة ضمن سلسلة أوراق مشروع تعميق التصنيع المحلي. معهد التخطيط القومي. القاهرة.
- سعيد المصري. 2021. التعليم وتحديات التنمية المستدامة. مجلس الوزراء. مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. 9 سبتمبر. القاهرة.

- سهير أبو العينين. 2021. تحديد توجهات تعميق التصنيع المحلي في مصر في ضوء الدروس المستفادة من جائحة كورونا. سلسلة أوراق مشروع تعميق التصنيع المحلي في مصر. رقم (2). معهد التخطيط القومي. القاهرة.
- فايزة أحمد الحسيني مجاهد. 2019. رؤية مستقبلية لتطوير التعليم في مصر. International Journal of Research in Educational Sciences. vol. 4. no. 2.
- ليلى البرادعي ومحمد قدري. 2022. سد فجوة مهارات التوظف في التعليم العالي في مصر. الجامعة الأمريكية بالقاهرة. مشروع ملتقى السياسات العامة بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومنظمة العمل الدولية. سبتمبر.
- مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار. 2021. الدين العام الحكومي. آفاق اقتصادية معاصرة. العدد (2). القاهرة.
- مركز تحديث الصناعة. 2022. البرنامج القومي لتعميق التصنيع المحلي. القاهرة.
- مصلحة الضرائب المصرية. 2022. ميكنة وتطوير المنظومة الضريبية. القاهرة.
- معتز خورشيد. 2022. البحث العلمي والابتكار من أجل تعميق التصنيع في مصر. سلسلة أوراق مشروع تعميق التصنيع في مصر رقم (12). معهد التخطيط القومي. القاهرة.
- هشام هدارة. 2022. سياسات التكنولوجيا والابتكار في مصر. سلسلة أوراق مشروع تعميق التصنيع المحلي في مصر. رقم (15). معهد التخطيط القومي. القاهرة.
- وزارة البيئة. (سنوات مختلفة). تقرير حالة البيئة في مصر. القاهرة.
- _____. 2022. إنجازات وزارة البيئة خلال عام 2022. القاهرة.
- وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة– رؤية مصر 2030. القاهرة.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. 2021. البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية: المرحلة الثانية من برنامج الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي. القاهرة.
- _____. الحسابات القومية. سنوات مختلفة. القاهرة.
- _____. 2022. خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي 2023/2022. القاهرة.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والبرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP). 2021. تقرير التنمية البشرية في مصر. التنمية حق للجميع: مصر المسيرة والمسار. القاهرة.
- وزارة التربية والتعليم. الخطة الاستراتيجية للتعليم قبل الجامعي 2014– 2030. القاهرة.
- وزارة التعاون الدولي. 2022. اتفاقيات التمويل التنموي مع عدد من شركاء التنمية خلال عام 2022. القاهرة.
- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. 2016) الكتاب الإحصاء السنوي. 2016/2015. القاهرة.
- _____. 2022. الكتاب الإحصاء السنوي. 2022/2021. القاهرة.
- وزارة التضامن الاجتماعي. 2020. بيانات غير منشورة. القاهرة.
- _____. 2021. تقرير إنجازات وزارة التضامن الاجتماعي 2014–2021. القاهرة.
- وزارة المالية. 2020. حصاد ستة أعوام: يونيو 2014– يونيو 2020. إنجازات ومشروعات الوزارة. يونيو. القاهرة.
- _____. البيان المالي. عن مشروع الموازنة القاهرة. لعامة للدولة للسنة المالية 2017/2018– 2023/2022. القاهرة.
- _____. الحساب الختامي. سنوات مختلفة. القاهرة.
- _____. 2021. إطلاق السندات الخضراء في مصر أول دولة في الشرق الاوسط وشمال أفريقيا. القاهرة.
- _____. سنوات مختلفة. التقارير المالية الشهرية. القاهرة.

ثانيًا: المراجع باللغة الإنجليزية

- Ahmed Atef Labib. 2022. Good Governance and Civil Service Reform in Egypt. The American University in Cairo.
- Amira Gamal El-Din et al. 2018. Curbing Corruption in Egypt. A focus on Local Administration Reform. The Public Policy Hub. The American University in Cairo.
- Asian Development Bank. 2020. Asia's Journey to prosperity: Policy, Market, and Technology over 50 Years. ADB.
- Birdsall et al. 1993. The East Asian Miracle: Economic Growth and Public Policy. World Bank.
- Caroline Krafft. 2012. Challenges Facing the Egyptian Education System: Access Quality and Inequality. Population Council. Social and Behavioral Science Research (SBSR). SYPE Policy Brief no. 2.
- Dang. H. and Nguyen. C. 2021. Gender Inequality during the COVID-19 Pandemic: Income, Expenditure, Savings, and Job Loss. World Development. 2021. 140. 105296. IZA DP No. 13824.
- Deepak Nayyar. 2019. Resurgent Asia: Diversity in Development. Oxford University Press.
- EIU (The Economist Intelligence Unit). 2022a. Global Economic Outlook 2022. Explaining the main drags on global growth.
- _____. 2022b. EIU Viewpoint+ 7 September.
- _____. 2022c. Risk outlook 2023- Ten risk scenarios that could reshape the global economy.
- FEMISE Report. 2015. Structural Transformation and Industrial Policy: A Comparative Analysis of Egypt, Morocco, Tunisia and Turkey and Case Studies. FEMISE. France. http://www.femise.org/wp-conte nt/uploa ds/2015/06/femip_study_structural_trans formation_and_industrial_policy_en1.pdf
- Gasper. V.; Medas. P.; and Perrelli. R. 2021. Global Debt Reaches a Record $226 Trillion. IMF Blog
- Gourinchas. Pierre-Olivier. 2022. Shifting Geopolitical Tectonic Plates, Finance and Development. International Monetary Fund. June.
- IEA (International Energy Agency). 2022. World Energy Outlook. November.
- IFPRI (International Food Policy Research Institute). 2022. "Egypt: Impacts of the Ukraine and Global Crises on Poverty and Food Security". Country Brief 18. Washington D.C.
- ILO (International Labor Organization). 2022. World Employment and Social Outlook – Trends 2022.
- Khaled Abdel-Ghafar et al. 2022. Egyptian Higher Education Report. UNESCO National Commission. Country Report Template. March.
- Kubursi. A. 2022."The Macroeconomics of Development Policies beyond The Crisis. ERF. March. Egypt.
- IMF (International Monetary Fund). 2022a. Regional Economic Outlook- Middle East and Central Asia. October.
- _____. 2022b. World Economic Outlook. Countering the Cost-of-Living Crisis. October.
- _____. 2022c. Global Financial Stability Report.
- J.P.Morgan. 2022. J.P.Morgan Global Manufacturing PMI™. September
- CHM. 2018. Management Effectiveness Evaluation for PAs in Egypt 2018-The Clearing-House Mechanism of the Convention on Biological Diversity (CHM)-Online Reporting Tool.
- IMF Blog. 2022. available at:https://www.imf.org/ar/Blogs/Articles/2021/04/29/blog-achieving-the-sustainable-development-goals.
- Imf Country Report No. 23/2 Arab Republic of Egypt. Request for Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility—Press Release; and Staff Report. January 2023.
- League of Arab States Publication. Financing Sustainable Development in Egypt 2022

- M. A. Zaki Ewiss. 2021. Assessment of School`s Evaluation Systems in Egypt before and during Covid-19. American Journal of Humanities and Social Sciences Research (AJHSSR). vol.5. issue 3. pp. 7-22.
- Marcus Noland. M and Pack. H. 2003. Authored Industrial Policy in an Era of Globalization: Lessons from Asia.
- Marjanović. 2015. Structural Changes and Structural Transformation in a Modern Development Economy". Economic Themes. 53 (1). pp. 63-82.
- Micheel Bond et al. without date. Science and Innovation in Egypt. Creative Commons. USA.
- Mohamed Ramadan et al. 2015. Measuring of Innovation Activities in Egypt: The Case of Industry. Journal of Entrepreneurship and Sustainability. June.
- Mouelhi. Rim & Ghazali.M. 2020. " Structural Transformation in Egypt, Morocco and Tunisia: Patterns. Drivers and Constraints". Economics of Transition and Institutional Change. the European Bank for Reconstruction and Development.
- Ocampo. Jose Antonio. Codrina Rada. and Lance Taylor .2009. Economic Structure, Policy and Growth in Developing Countries. New York: Columbia University Press.
- OECD (Organization for Economic Cooperation and Development). 2018. Divided Cities: Understanding Intra-Urban Inequalities: Paris: OECD Publishing.
- OECD. MENA- OECD Investment Programme. 2009. Business Climate Development Strategy. Phase 1 Policy Assessment. Egypt. Dimension 11-1. Anti- Corruption. Dec.
- Oxfam. 2022. The Commitment to Reducing Inequality Index 2022. Research Report.
- Rodrik. D. 2022. The Future of Development Strategy. ERF. March. Egypt.
- Salwa Tobbala. 2019. Towards a Decentralized Governance System in Egypt. Journal of Public Policy and Administration (JPPA). Vol.4. Issue 1. No. 2. PP. 13-32.
- SCBD and UNDP. Aichi Biodiversity Target 11 Country Dossier: Egypt. Secretariat of the Convention on Biological Diversity (SCBD) or United Nations Development Programme (UNDP).
- SCBD. 2018. The Clearing-House Mechanism of the Convention on Biological Diversity (CHM)-Online Reporting Tool. Management Effectiveness Evaluation for PAs in Egypt.
- Sustainable Development Solutions Network. 2022. Sustainable Development Report: From Crisis to Sustainable Development: the SDGs as Roadmap to 2030 and Beyond.
- The Egyptian Center for the Advancement of Science, Technology and Innovation. 2014. Science. Technology and Innovation in Egypt. Status Brief. June.
- UNCTAD (United Nations Conference for Trade and Development). 2019. Beyond Uncertainty: Annual Report 2019 Highlights.
- UNCTAD. 2022. China`s Structural Transformation: What Can Developing Countries Learn?
- UNDP (United Nations Development Program). 2021. “UNDP Annual Report”.
- UNIDO. 2016. The Role of Industrial Development Banking in Spurring Structural Change, Inclusive and Sustainable Industrial. Development Working Paper Series WP8/2016.
- United Nations Human Settlements Programme (UN-Habitat). 2016. Structural Transformation in Developing Countries: Cross Regional Analysis.
- University World Institute for Development Economics Research. DOI: 10.1093/oso/9780198849513.001.0001
- United Nations. 2022a. Global impact of war in Ukraine: Energy crisis. BRIEF NO.3. August.
- _____. 2022b. Global impact of the war in Ukraine: Billions of people face the greatest cost-of-living crisis in a generation. Brief No.2. 8 June 2022.
- _____. 2022c. Global Impact of war in Ukraine on food, energy and finance systems. BRIEF NO. 1. 13 April.
- _____. 2022d. World Economic Situation and Prospects as of mid- 2022.
- UNWTO (World Tourism Organization). 2022. Impact of the Russian offensive in Ukraine on international tourism. Issue 3. 28 April 2022.

- _____. 2022a. Global Food Crisis.
- World Bank. 2022b. Commodity Markets Outlook, October.
- World Inequality Lab. 2021. Activity Report.
- WTO (World Trade Organization). 2022a. World Trade Report 2022. Climate Change and International Trade.
- _____. 2022b. Press Release 909, 5 October.
- World Bank, 2005. Country Environmental Analysis, Arab Republic of Egypt (1992.2002), Water, Environment. Social and Rural Development Department, Report No. 31993- EG.
- World Bank, 2019. Egypt Economic Monitor: from Floating to Thriving, Taking Egypt's Exports to New Level". July.
- World Bank, 2022, Global Economic Prospects.
- World Economic Forum. 2019. The Global Risks Report. 14th Edition. ISBN: 978-1-944835-15-6.

ثالثًا: المواقع الإلكترونية

- الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء على موقع التواصل الاجتماعي فيسبوك. (ديسمبر 2020). https://www.facebook.com/794615087383525/posts/1795473623964328/?sfnsn=scwspmo.
- الموقع الإلكتروني لرئاسة مجلس الوزراء. (بدون تاريخ). الرخصة الذهبية. تم التصفح يناير 2023؛ https://www.cabinet.gov.eg/GoldLicense
- الموقع الإلكتروني لصندوق مصر السيادي. 2023. عن صندوق مصر السيادي. متاح على: https://tsfe.com/ar/
- الموقع الإلكتروني لوزارة التعاون الدولي. (8 نوفمبر 2022). وزارة التعاون الدولي تُعلن نتائج جهود حشد التمويلات الإنمائية المُيسرة للمنصة الوطنية للمشروعات الخضراء. برنامج "نُوَفِّي" و"نُوَفِّي+". تم التصفح يناير 2023؛ https://moic.gov.eg/ar/news/776
- الهيئة العامة لقناة السويس. 2022. البيان الصحفي حول ايرادات قناة السويس. متاح على: https://www.suezcanal.gov.eg/Arabic/MediaCenter/News/Pages/navigation_2-2-2023.aspx
- الهيئة العامة للاستعلامات. (27 يونيو 2022). جهود مصر لتعزيز الاقتصاد الأخضر. تم التصفح يناير 2023؛ www.sis.gov.eg/Story/237408/جهود-مصر-لتعزيز-الاقتصاد-الأخضر?lang=ar
- الهيئة العامة للاستعلامات. (9 نوفمبر 2022). مصر تطلق أول سوق أفريقي طوعي لإصدار وتداول شهادات الكربون. تم التصفح يناير 2023؛ www.sis.gov.eg/Story/245980/مصر-تطلق-أول-سوق-أفريقي-طوعي-لإصدار-وتداول-شهادات-الكربون?lang=ar
- الهيئة العامة للاستعلامات. 2023. خطوات استباقية ومدروسة من الحكومة للتعامل مع تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية. متاح على: https://www.sis.gov.eg/
- الهيئة العامة لمحو الأمية وتعليم الكبار. (2016-2022) http://eaea.gov.eg/wpr.
- خريطة مشروعات مصر. (2019). المبادرات | مبادرة حياة كريمة (egy-map.com).
- صندوق تطوير المناطق العشوائية. http://www.isdf.gov.eg/Default.aspx.
- مجلس الوزراء. (2021). https://www.cabinet.gov.eg/News/Details/17860.
- موقع المبادرة الرئاسية حياة كريمة. (أكتوبر 2021). https://www.hayakarima.com.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (يوليو 2022). https://mped.gov.eg/singlenews?id=1337&lang=ar.
- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. (مارس 2022). https://mped.gov.eg/singlenews?id=1075&lang=ar.

- وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. 2016/2015 – 2021/2020. قاعدة البيانات. متاحة على الموقع الإلكتروني للوزارة./https://mped.gov.eg
- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. (2021) https://moe.gov.eg/ar/what-s-on/news/press-release-3-1-2/.
- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. (2021). https://moe.gov.eg.
- وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. (2022) https://moe.gov.eg/ar/what-s-on/news/press-conference/. https://moe.gov.eg/ar/what-s-on/news/national-strategy/.
- وزارة التضامن الاجتماعي. (2022). https://www.moss.gov.eg/ar-eg/Pages/news-details.aspx?nid=2522.
- Climate Change Performance Index. https://ccpi.org/downloads/
- Corruption Perception Index. https://www.transparency.org/en/cpi/2021
- Global Knowledge Index. www.knowledge4all.com
- Leibniz Institute for Economic Research and the Institute for Shipping Economics and Logistics, Data of RWI/ISL Container Throughput Index available at: https://www.rwi-essen.de/en/press/science-communication/press-releases/translate-to-english-detail/rwi-isl-container-throughput-index-increasing-container-throughput-indicates-easing-of-tension-of-disturbed-supply-chains
- Sustainable Development Solutions Network. SDG Index And Dashboards Report, https://dashboards.sdgindex.org/explorer
- Sustainable Development Solutions Network. World Happiness Report. unsdsn.org
- The Global Health Security Index. www.ghsindex.org
- The Global Innovation Index. https://www.globalinnovationindex.org/analysis
- The Institute for Economics & Peace. Global Peace Index. Economicsandpeace.org
- The World Bank. Doing business report. Datacatalog.worldbank.org
- UNEP: Ozone secretariat. Egypt | Country Data. (n.d.). Retrieved January 1, 2023, from https://ozone.unep.org/countries/profile/egy
- United Nations Development Program. Human Development Reports. www.hdr.undp.org
- World Bank Commodity Price database available at: https://databank.worldbank.org/databases/commodity-price-data
- World Bank Data Portal World (December 22, 2022) Development Indicators. retrieved January 2023 from; https://data.worldbank.org/indicator/EN.ATM.GHGT.KT.CE?locations=EG
- World economic forum. The global competitiveness report. www.weforum.org
- World intellectual property organization. Global innovation index. www.wipo.int
- Worldwide Governance Indicators. http://info.worldbank.org/governance/wgi/Home/Reports

-

الملاحق

ملحق (1): أداء مصر وفقًا لقيم بعض المؤشرات الفرعية لأهداف التنمية المستدامة العالمية الواردة بتقرير التنمية المستدامة الصادر في عام 2022

الهدف/ المؤشرات	سنة التقدير المرجعية	قيمة المؤشر	المعدل	اتجاه التغير
الهدف الأول- القضاء على الفقر				
نسبة الأفراد الذين يعيشون على أقل من 1.9 دولار يوميًا (% من السكان)	2022	1.9	●	↑
نسبة الأفراد الذين يعيشون على أقل من 3.2 دولار يوميًا (% من السكان)	2022	22.4	●	↓
الهدف الثاني- القضاء التام على الجوع				
نسبة الأفراد الذين يعانون من نقص التغذية (% من السكان)	2019	5.4	●	↑
معدل انتشار(التقزم) في الأطفال دون سن الخامسة (%)	2014	22.3	●	↗
معدل انتشار الهزال لدى الأطفال دون سن الخامسة (%)	2014	9.5	●	↗
معدل انتشار السمنة (مؤشر كتلة الجسم ≤ 30) (% من السكان البالغين)	2016	32	●	↓
مؤشر المستوى الغذائي البشري (أفضل 2- 3 أسوأ)	2017	2.2	●	↑
إنتاجية محاصيل الحبوب (طن/هكتار)	2018	7.1	●	↑
مؤشر إدارة النيتروجين المستدامة (الأفضل 0-1.41 أسوأ)	2015	0.6	●	↓
الهدف الثالث- الصحة الجيدة والرفاه				
معدل وفيات الأمهات (الوفيات النفاسية) (لكل 100 ألف ولادة حية)	2017	37	●	↑
معدل وفيات حديثي الولادة (لكل 100 ألف ولادة حية)	2020	10.3	●	↑
معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة (لكل 1000 مولود حي)	2020	19.5	●	↑
معدل الإصابة بمرض السل (لكل 100 ألف من السكان)	2020	11	●	↑
الإصابات الجديدة بفيروس نقص المناعة البشرية (لكل 1000 من السكان غير المصابين)	2020	0	●	↑
معدل الوفيات نتيجة أمراض القلب الوعائية، السرطان، السكر، وأمراض الجهاز التنفسي المزمنة للسكان في الفئة العمرية (30-70 سنة)	2019	28	●	↗
معدلات الوفيات المرتبطة بتلوث الهواء في المنزل وفي البيئة المحيطة (لكل 100 ألف من السكان)	2016	109	●	●
معدل الوفيات بسبب حوادث الطرق (لكل 100 ألف من السكان)	2019	10.1	●	↑
العمر المتوقع عند الميلاد (سنة)	2019	71.8	●	↗
معدل خصوبة المراهقات (عدد المواليد لكل 1000 أنثى تتراوح أعمارهن بين 15-19)	2018	51.8	●	↗
نسبة الولادات التي تتم على يد مهنيين صحيين مهرة (% لإجمالي عدد الولادات)	2014	91.5	●	●
نسبة الأطفال على قيد الحياة الذين تلقوا لقاحين من اللقاحات التي توصي بها منظمة الصحة العالمية (%)	2020	95	●	↑
مؤشر (دليل) التغطية الصحية الشاملة (صفر الأسوأ- 100 الأفضل)	2019	70	●	↑
الرفاه الشخصي (صفر للأسوأ -10 أفضل)	2021	4	●	↓
الهدف الرابع- التعليم الجيد				

الهدف/ المؤشرات	سنة التقدير المرجعية	قيمة المؤشر	المعدل	اتجاه التغير
معدل المشاركة في التعلم المنظم قبل الابتدائي (٪ من الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و 6 سنوات)	2019	36.7	🔴	⬇
معدل الالتحاق الصافي بمرحلة التعليم الابتدائي (%)	2019	99.3	🟢	⬆
معدل إتمام المرحلة الإعدادية (%)	2019	88.4	🟡	⬆
معدل معرفة القراءة والكتابة (٪ من السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 15 و 24 عامًا)	2017	88.2	🟠	⚪
الهدف الخامس– المساواة بين الجنسين				
نسبة الإناث للذكور فيما يتعلق بمتوسط سنوات التعليم	2019	84	🟠	↗
نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة (%)	2020	23	🔴	⬇
نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمان الوطني (%)	2020	27.4	🟠	⬆
الهدف السادس– المياه النظيفة والنظافة الصحية				
نسبة السكان الذين يستخدمون على الأقل خدمات مياه الشرب الأساسية (%)	2020	99.4	🟢	⬆
نسبة السكان الذين يستخدمون على الأقل خدمات الصرف الصحي الأساسية (%)	2020	97.3	🟢	⬆
الهدف السابع– طاقة نظيفة وبأسعار معقولة				
نسبة السكان الذين يحصلون على الكهرباء (% من السكان)	2019	100	🟢	⬆
نسبة السكان الذين يتمتعون بإمكانية الحصول على وقود نظيف وتكنولوجيا نظيفة للطهي (% من السكان)	2019	99.9	🟢	⬆
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من احتراق الوقود إلى إجمالي ناتج الكهرباء (مليون طن من ثاني أكسيد الكربون/ تيرا وات ساعة)	2019	1.3	🟠	➡
نصيب الطاقة المتجددة في إجمالي إمدادات الطاقة الأولية (٪)	2019	5.1	🔴	⬇
الهدف الثامن– العمل اللائق ونمو الاقتصاد				
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي المعدل أو المصحح (%)	2020	0.2	🟢	⚪
نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابًا في بنك أو مؤسسة مالية أخرى أو لدى أحد مقدمي الخدمات المالية عبر المحمول (٪ من السكان الذين تبلغ أعمارهم 15 عامًا أو أكثر)	2017	32.8	🔴	⬆
معدلات البطالة (٪ من إجمالي القوى العاملة)	2022	9	🟠	⬆
حقوق العمل الأساسية مضمونة بشكل فعال (أسوأ 0–1 أفضل)	2020	4	🔴	↗
حوادث العمل المميتة المتضمنة في الواردات (لكل 100 ألف من السكان)	2015	0.1	🟢	⬆
الهدف التاسع– الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية				
نسبة السكان المستخدمين لشبكات الإنترنت (%)	2020	71.9	🟡	⬆
اشتراكات النطاق العريض المتنقل (لكل 100 من السكان)	2019	59.3	🟡	⬆
مؤشر أداء الخدمات اللوجيستية: جودة البنية التحتية المرتبطة بالتجارة والنقل (1 للأسوأ الأدنى– 5 الأفضل)	2018	2.8	🟡	⬇
تصنيف "تايمز" للجامعات: متوسط القيمة المسجلة للجامعات الثلاث الأفضل (صفر الأسوأ– 100 الأفضل)	2022	40.5	🟢	⚪

الهدف/ المؤشرات	سنة التقدير المرجعية	قيمة المؤشر	المعدل	اتجاه التغير
عدد المقالات العلمية المنشورة بالمجلات الأكاديمية (لكل ألف من السكان)	2020	0.3		
الإنفاق على البحث والتطوير (% للناتج المحلي الإجمالي)	2018	0.7		
الهدف العاشر – الحد من أوجه عدم المساواة				
معامل جيني	2017	31.5		
نسبة بالما Palma ratio	2018	1.2		
الهدف الحادي عشر – مدن ومجتمعات محلية مستدامة				
نسبة سكان الحضر الذين يعيشون في أحياء فقيرة	2018	3.1		
المتوسط السنوي لتركيزات الجسيمات العالقة التي تقل عن 2.5 ميكروجرام (ميكروجرام/ متر مكعب)	2019	91.3		
مصادر المياه المحسنة التي تضخ عبر الأنابيب (% من سكان الحضر)	2020	98.8		
نسبة الرضاء عن وسائل النقل العامة (%)	2021	64		
الهدف الثاني عشر – الاستهلاك والإنتاج المسؤولان				
حجم النفايات البلدية الصلبة (كيلوجرام/فرد/ يوم)	2012	0.7		
نصيب الفرد من النفايات الإلكترونية (كيلو جرام/فرد)	2019	5.9		
انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت الناتجة عن الأنشطة الإنتاجية (كيلو جرام/فرد)	2018	8.8		
الهدف الثالث عشر – العمل المُناخي				
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون من احتراق الوقود الأحفوري وإنتاج الأسمنت (طن من ثاني أكسيد الكربون / للفرد)	2020	2.1		
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الواردة في الواردات (طن ثاني أكسيد الكربون / للفرد)	2018	0.1		
انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتضمنة في صادرات الوقود الأحفوري (كجم/فرد)	2020	206.5		
الهدف الرابع عشر – الحياة تحت الماء				
متوسط المساحة المحمية في المواقع البحرية المهمة للتنوع البيولوجي (٪)	2020	43		
مؤشر سلامة المحيطات (صفر الأسوأ– 100 الأفضل)	2020	50.4		
نسبة الأسماك التي تم صيدها بالشباك أو بالجرف (%)	2018	41.5		
الهدف الخامس عشر – الحياة في البر				
متوسط المساحة المحمية في المواقع الأرضية المهمة للتنوع البيولوجي (٪)	2020	38.4		
متوسط المساحة المحمية في مواقع المياه العذبة المهمة للتنوع البيولوجي (٪)	2020	28.5		
مؤشر القائمة الحمراء لبقاء الأنواع (الأسوأ صفر – الأفضل واحد)	2021	0.9		
الهدف السادس عشر – السلام والعدل والمؤسسات القوية				
جرائم القتل (لكل 100 ألف من السكان)	2012	2.6		
المحتجزون غير المحكوم عليهم (٪ من نزلاء السجون)	2016	9.9		
نسبة السكان الذين يشعرون بالأمان عند تجولهم ليلًا في المدينة أو المنطقة التي يقطنون فيها (%)	2021	88		
حماية حقوق الملكية (1 الأسوأ– 7 الأفضل)	2020	5.2		
تسجيل المواليد لدى السلطة المدنية (٪ من الأطفال دون سن 5)	2020	99.4		

الهدف/ المؤشرات	سنة التقدير المرجعية	قيمة المؤشر	المعدل	اتجاه التغير
مؤشر مدركات الفساد (0-100)	2021	33	🔴	↓
عمالة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5-14 سنة (%)	2019	4.8	🟡	●
مؤشر حرية الصحافة (صفر الأسوأ- 100 الأفضل)	2021	56.2	🔴	↓
الهدف السابع عشر- عقد الشراكات لتحقيق الأهداف				
نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة (% من الناتج المحلي الإجمالي)	2019	5.2	🟠	↓
دول أخرى: الإيرادات الحكومية باستثناء المنح (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	2015	21	🟠	●
مؤشر الأداء الإحصائي (أسوأ 0-100 أفضل)	2019	74.1	🟡	↓

المصدر: Sustainable Development Solutions Network. 2022. "Sustainable Development Report".

صعوبات بالغة	تحديات غير هينة	تحديات ماتزال قائمة لكنها أقل من وضع اللون البرتقالي	
تقدم بمعدل يُمكن من تحقيق الهدف بحلول 2030 أو يزيد	تقدم متوسط	ركود	تراجع أو تدهور

ملحق (2): مؤشرات الاقتصاد الكلي ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
معدل النمو الحقيقي (%)[2]	4.2	↑ .565	↓ 3.57	↓ 3.3%	↑ 6.6	10	12
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (دولار أمريكي)[3]	3436.3	↑ 3223 (2018)	↑ 3819 (2019)	↑ 4184 (2020)	↑ 4597 (2021)	4000	10000
حصة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من إجمالي الناتج العالمي الحقيقي (%)[4]	0.21	↓ 0.29 (2018)	↑ 0.30 (2019)	↑ 0.43 (2020)	0.45	4.	1
نسبة الفقراء وفقاً لمقياس الفقر القومي(%)[5]	26.3	↓ 32.5 (2018/2017)	↑ 29.7 (2019/2020)	غير متاح	غير متاح	23	15
نسبة السكان تحت خط الفقر المدقع (%)[5]	4.4	↓ 6.2 (2018/2017)	↑ 4.5 (2019/2020)	غير متاح	غير متاح	5.2	0
نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[6]	92.7	↑ 86	↑ 83.1	↓ 87.0	↓ 87.2	85.7	75
نسبة العجز الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[6]	11.5	↑ 8.4	↑ 7.9	↑ 6.3	↑ 6.1	7.5	2.28
عدد شهور الواردات التي يغطيها صافي الاحتياطيات الدولية (شهر)[6]	3.2	↓ 7.8	↑ 8	– 8 (2020)	↓ 4.6	6	10
معدل التضخم (%)[7]	11.8	↑ 8.9	↑ 5.4	↑ 4.9.	↓ 9	8	5–3
معدل البطالة[8]	12.8	↑ 9.9	↑ 7.9	7.9 (2020)	↑ 7.3	10	5
نسبة مشاركة المرأة في سوق العمل (%)[2]	22.8	↑ 23.8 (2019)	↑ 24 (2020)	%15 (2021/2020)	↑ 15.7	25	35

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
معدل الخصوبة الكلي (طفل/ سيدة) [2]	3.5	↓ 3.4 (2017)	↑ 3.3 (2018)	↓ 3.4	↑ 3.6	3.3	2.4
مؤشر بيئة الاقتصاد الكلي (ترتيب) [9]	127	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	100	30
مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال(ترتيب) [10]	131	↑ 190 /114 (تقرير 2020)	غير متاح	غير متاح	غير متاح	100	30
مؤشر التنافسية العالمي (ترتيب) [11]	116	↑ 141/93 (تقرير 2019)	غير متاح	غير متاح	غير متاح	90	30
معدل النمو الصناعي (%)[12]	5	↓ 3	↑ 3.4	↓ -6. 5	↑ -5.3	7	10
نسبة القيمة المضافة الصناعية من الناتج المحلي الإجمالي(%)[2]	12.5	↓ 16.2 (2018)	↓ 15.9 (2019)	↑ 16.34 (2020/2021)	↓ 14.2	15	18
نسبة التجارة (سلعية وخدمية) من الناتج المحلي الإجمالي(%)[2]	37	– 48.3 (2018)	↓ 43.3 (2019)	↑ 49.96 (2020/2021)	↑ 50.2	45	65
نسبة صافي الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي(%)[13]	3.7-	↓ -3.6	↑ - 3.1	↓ -4.5	↑ 3.5-	3-	1
نسبة الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي (%)[13]	51	↓ 51.9	↓ 50.5	↓ %41	↑ 42	53	57
نسبة الصادرات مرتفعة المكون التكنولوجي من إجمالي الصادرات الصناعية المصرية (%)[2]	1	↑ 0.9 (2018)	↑ 2.3 (2019)	↑ 2.7 (2020)	↓ 2.4	3	6

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة (مليار دولار) [13]	6.37	8.2	7.4	5.2	8.9	15	30
نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي [13]	60	69.8	72.6	73.3	74.2	65	75
قيمة إيرادات خدمات التعهيد (ترحيل الخدمات) (مليار دولار) [14]	1.2	غير متاح	4.7	4.7 (2020)	4.7	2	5
معدل الضريبة على دخل الشركات(%) [6]	22.5	22.5	25	22.5	22.5	22.5	22.5
معدل ضريبة القيمة المضافة (%) [6]	10	14	14	14	14	10	10
نسبة الاستثمار العام الذي تديره المحليات (%) [15]	12.5	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	20	30
معدل التكوين الرأسمالي (معدل الاستثمار) [16]	14.4	18.7	14.7	13.9	17	20	30
كفاءة الاستثمار العام (400) نقطة PIM	1.43	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	2	3.5
قيمة مساندة الصادرات (مليار جنيه) [17]	2.6	3.6	5.7	2.495 (للنصف الأول فقط من العام)	2.52	6	8

اتجاه المؤشر نحو الارتفاع | اتجاه المؤشر نحو الانخفاض | ثبات المؤشر

المصادر والملاحظات:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

(2) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. السلاسل السنوية لمؤشرات الاقتصادية. https://mped.gov.eg

(3) وزارة المالية-الحساب الختامي. سنوات متعددة.

(4) تم الحساب بقسمة الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لمصر بالدولار على الناتج المحلي الإجمالي العالمي الحقيقي بالاعتماد على: World Bank World Development Indicators.

(5) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. بحث الدخـل والإنفاق والاستهلاك.

(6) الموقع الإلكتروني لوزارة المالية: www.mof.gov.eg

(7) الموقع الإلكتروني للبنك المركزي المصري: www.cbe.org.eg

(8) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. سنوات مختلفة. نشرة القوى العاملة.

(9) World Economic Forum. Competitiveness Report.ونظرًا لتغيير المكونات الرئيسية في حساب المؤشر في التقارير الأحدث للتنافسية بدءًا من عام 2018. فإن قيمة هذا المؤشر أصبحت غير متاحة.

(10) World Bank. Doing Business Report

(11) World Economic Forum. Competitiveness Report

(12) تم الحساب بإيجاد متوسط معدل النمو السنوي لإجمالي القيمة المضافة المولدة في الأنشطة التالية (النقل والتخزين– الاتصالات– المعلومات– قناة السويس–تجارة الجملة والتجزئة–الوساطة المالية والأنشطة المساعدة–التأمينات الاجتماعية والتأمين–المطاعم والفنادق– الأنشطة العقارية– خدمات التعليم والصحة والخدمات الشخصية–الحكومة العامة). مع استبعاد قطاعات الكهرباء والمياه والتشييد والبناء وفقًا لمنهجية حساب المؤشر في الاستراتيجية. وذلك باستخدام بيانات: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. السلاسل السنوية لمؤشرات الاقتصادية. https://mped.gov.eg

(13)وزارة المالية. التقرير المالي الشهري. أعداد مختلفة.

(14) هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات «إيتيدا»: https://itida.gov.eg

(15) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. تقرير متابعة الأداء الاقتصادي والاجتماعي. https://mped.gov.eg

(16)وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية. بيانات الحسابات القومية.https://mped.gov.eg/Analytics?lang=ar

(17) وزارة المالية. الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة. سنوات مختلفة.

ملحق (3): مؤشرات أداء الطاقة ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 [1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
معامل إمداد الطاقة الأولية إلى إجمالي الاستهلاك المخطط (%)	لا توجد قيمة للمؤشر	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	100	100
متوسط مدة انقطاع الكهرباء (ساعة)	لا توجد قيمة للمؤشر	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	0	0
نسبة التغير في كثافة الطاقة (%)	0.65	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	1.3-	14-
نسبة مساهمة قطاع الطاقة في الناتج المحلي الإجمالي (%)[2]	13.1	↑ 17.8	↓ 14	↓ 12.6 (2021/2020)	↑ 12.8	20	25
نسبة الانخفاض في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري من قطاع الطاقة (%)[3]	لا توجد قيمة للمؤشر	↑ +1.3 (2018)	↑ -1.7 (2019)	↓ +0.6% (2021)	↑ 0.58	5-	10-
معامل الاحتياطي لإجمالي الإنتاج من الزيت الخام (سنة) [4]	15	↑ [b]16.8 (2017)	↓ [c]16.1 (2018)	↑ 16.7 (2019)		15	15
معامل الاحتياطي لإجمالي	33	↓ [b]43.8 (2017)	↓ [c]36.5 (2018)	↓ 32.7 (2019)		33	33

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
الإنتاج من الغاز (سنة) [5]							
كفاءة إنتاج الكهرباء (%)	41.3	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	لا توجد قيمة مستهدفة للمؤشر	لا توجد قيمة مستهدفة للمؤشر
كفاءة نقل وتوزيع الكهرباء (%)	15	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	12	8
نسبة الوحدات السكنية والتجارية والصناعية المشتركة في خدمة الكهرباء (%)[6]	99	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	100	100
نسب مزيج الوقود الأولي للدولة (%)	غاز: 53، بترول: 41، متجددة: 1، فحم:2، كهرومائية: 3	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	لا توجد قيمة مستهدفة للمؤشر	لا توجد قيمة مستهدفة للمؤشر
نسب مزيج الوقود لإنتاج الكهرباء (%)[7]	زيت وغاز: 91، كهرومائية: 8، شمسية ورياح: ١	زيت وغاز: 92، كهرومائية: 6.4، شمسية ورياح: 1.5	زيت وغاز: 91.4، كهرومائية: 4.8، شمسية ورياح: 3.8	غير متاح	غير متاح	لا توجد قيمة مستهدفة للمؤشر	زيت وغاز: ٢٧، كهرومائية: ٥، شمسية: ١٦، رياح: ١٤، فحم: ٢٩، نووية: ٩
قيمة دعم أسعار الوقود (مليار جنيه) [8]	126.2	120.8 ↓	18.7 ↑	البند غير متوفر في أخر حساب ختامي	59.6 قيمة دعم المواد البترولية من الحساب الختامي 2022/2021	0	0

اتجاه المؤشر نحو الارتفاع

اتجاه المؤشر نحو الانخفاض

المصادر والملاحظات:

1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.
2) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. السلاسل السنوية لمؤشرات الاقتصادية. https://mped.gov.eg. يتضمن ناتج أنشطة الاستخراجات وتكرير البترول والكهرباء والطاقة المتجددة.
3) BP Statistical Review of World Energy. سنوات مختلفة.
4) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك). التقرير الإحصائي السنوي. سنوات مختلفة. تم حساب المؤشر عن طريق قسمة حجم الاحتياطي المؤكد على حجم الإنتاج.
   a) بلغ حجم إنتاج النفط الخام في مصر نحو 567 ألف برميل/ اليوم (أو ما يعادل 207 مليون برميل/ سنة)، وبلغ حجم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام 3400 مليون برميل في نهاية العام.
   b) بلغ حجم إنتاج النفط الخام في مصر نحو 536.9 ألف برميل/ اليوم (أو ما يعادل 196 مليون برميل/ سنة)، وبلغ حجم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام 3300 مليون برميل في نهاية العام.
   c) بلغ حجم إنتاج النفط الخام في مصر نحو 544.1 ألف برميل/ اليوم (أو ما يعادل 199 مليون برميل/ سنة)، وبلغ حجم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام 3200 مليون برميل في نهاية العام.
   d) بلغ حجم إنتاج النفط الخام في مصر نحو 525.8 ألف برميل/ اليوم (أو ما يعادل 192 مليون برميل/ سنة)، وبلغ حجم الاحتياطي المؤكد من النفط الخام 3150 مليون برميل في نهاية العام.
5) منظمة الأقطار العربية المصدر للبترول(الأوابك). التقرير الإحصائي السنوي. سنوات مختلفة. وتم حساب المؤشر عن طريق قسمة حجم الاحتياطي المؤكد على حجم الإنتاج.
   a) بلغ حجم الغاز الطبيعي المسوق 42 مليار متر مكعب. وبلغ حجم الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي نحو 2086 مليار متر مكعب في نهاية العام.
   b) بلغ حجم الغاز الطبيعي المسوق 50.7 مليار متر مكعب. وبلغ حجم الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي نحو 2221 مليار متر مكعب في نهاية العام.
   c) بلغ حجم الغاز الطبيعي المسوق 60.9 مليار متر مكعب. وبلغ حجم الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي نحو 2221 مليار متر مكعب في نهاية العام.
   d بلغ حجم الغاز الطبيعي المسوق 67.5 مليار متر مكعب. وبلغ حجم الاحتياطي المؤكد من الغاز الطبيعي نحو 2209 مليار متر مكعب في نهاية العام.
6) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2017. التعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت.
7) وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة. تقارير الإنجاز. سنوات مختلفة.
8) وزارة المالية. الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة. سنوات مختلفة.

ملحق (4): مؤشرات الابتكار والبحث العلمي ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[1]

المؤشر[2]	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
المؤشر العالمي للابتكار	99	↑ 92	↓ 96	↑ 94	↓ 89	85	60
معدل كفاءة الابتكار	.8	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	.85	1
قدرة الشركات على الابتكار	132	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	100	60
الابتكار الفرعي للتأثير المعرفي	89	↑ 32	↓ 36	↓ 53	↑ 72	80	60
الابتكار الفرعي لنقل المعرفة	69	↑ 94	↓ 99	↑ 90	↓ 85	60	30
الابتكار الفرعي للمنتجات والخدمات الإبداعية	98	↓ 77	↓ 94	↑ 87	↓ 86	85	60
الابتكار الفرعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	73	↓ 96	— 96	↑ 92	↑ 93	50	30
الابتكار الفرعي للبنية الأساسية العامة	121	↓ 116	— 116	↑ 102	↑ 103	100	60
الابتكار الفرعي للاستدامة البيئية	65	↓ 55	↓ 74	↓ 76	↓ 70	50	30

المؤشر[2]	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
الابتكار الفرعي للإسهام المعرفي	71	↑ 66	↓ 69	↑ 68	↓ 64	50	30
الابتكار الفرعي للأصول غير الملموسة	89	↓ 95	— 95	— 95	72	80	60
الابتكار الفرعي للإبداع الرقمي	74	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	60	30
الابتكار الفرعي لروابط الابتكار	70	↑ 110	↑ 74	↑ 65	↓ 62	60	30
جودة مؤسسات البحث العلمي	135	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	100	60
الابتكار الفرعي للائتمان	123	↑ 103	↓ 108	— 108	↓ 92	100	60
الابتكار الفرعي للاستثمار	138	↓ 119	— 119	↑ 117	↓ 59	100	60
الابتكار الفرعي للتجارة والمنافسة	124	— 48	↓ 62	↑ 49	↓ 77	100	60
الابتكار الفرعي للبيئة التشريعية	131	↓ 120	↓ 124	— 124	↑ 125	100	60

المؤشر[2]	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
الابتكار الفرعي لبيئة الأعمال	105	↑ 90	↑ 84	— 84	↓ 73	90	60
الابتكار الفرعي للتعليم	53	↓ 94	↑ 80	↓ 93	↑ 104	50	30
الابتكار الفرعي للتعليم العالي	102	↓ 108	↓ 109	↑ 105	↑ 107	90	60
الابتكار الفرعي للبحث والتطوير	50	↓ 55	— 55	— 55	↓ 54	40	30
الابتكار الفرعي لاستيعاب المعرفة	119	↑ 103	↑ 94	↓ 96	↑ 98	100	60
الابتكار الفرعي لعمالة المعرفة	69	↓ 106	↓ 108	↓ 113	↓ 112	50	30

↑ اتجاه المؤشر نحو الارتفاع ↓ اتجاه المؤشر نحو الانخفاض — ثبات المؤشر

المصادر والملاحظات:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

(2) World Intellectual Property Organization, Global Innovation Index, www.wipo.int/portal/en/index.html

ملحق (5): مؤشرات الشفافية وكفاءة المؤسسات الحكومية ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
كفاءة الحكومة[2]	20	38.4 (2018) ↑	41.3 (2019) ↑	36.5 ↓	35.5 ↓	50	70
الحكومة المستجيبة[3]	.44	0.22 (2019) ↓	0.22 (2020) —	0.22 (2021) —	0.23	0.5	0.6
إنفاذ القواعد التنظيمية[3]	0.42	0.35 (2019) ↑	0.37 (2020) ↑	0.36 (2021) ↓	0.36	0.5	0.6
مكافحة الفساد[4]	35	35 (2019) ↑	33 (2020) ↓	33 (2021) —	30	50	70
الشفافية في صنع السياسات الحكومية [5]	3.9	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	4	4.2
عدد المواطنين /لكل موظف حكومي[6]	13.2	[b]17.3 ↑	[c]20.3 ↑	غير متاح	غير متاح	26	40
سهولة ممارسة الأعمال[7]	59.5		58.6 (2019) ↓	60.1 (2020) ↑	غير متاح	70	80
المحاباة في قرارات المسئولين[5]	3.7	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	3.9	4.2
المدفوعات غير الرسمية[5]	4	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	4.3	4.8
مخصصات التدريب– كنسبة من مخصصات الأجور[8]	0.04	[b]0.038 ↓	0.08 ↑	0.051 ↓ (النصف الأول من العام)	0.049	0.5	1

↑ اتجاه المؤشر نحو الارتفاع ↓ اتجاه المؤشر نحو الانخفاض — ثبات المؤشر

المصادر والملاحظات:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

(2) البنك الدولي. مؤشرات الحوكمة. سنوات مختلفة.

(3) تقرير مشروع العدالة العالمي. https://worldjusticeproject.org

(4) تقرير مؤشر مدركات الفساد.

https://www.transparency.org/en/publications/corruption-perceptions-index

(5) المنتدى الاقتصادي العالمي. تقرير التنافسية العالمية./www.weforum.org/gcr .

ويُلاحظ أنه قد تم تعديل المنهجية المتبعة في تقرير التنافسية العالمية بداية من عام 2019، حيث لم تعد تلك المؤشرات موجودة به وأصبح هناك مؤشرات جديدة تكون محور المؤسسات.

(6) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. https://www.capmas.gov.eg

a) تم الحساب على أساس عدد السكان عام 2018 (97.1 مليون نسمة) ، وعدد العاملين بالحكومة 5.7 مليون مشتغل.

b) تم الحساب على أساس عدد السكان عام 2019 (98.7 مليون نسمة) ، وعدد العاملين بالحكومة 5.7 مليون مشتغل.

c) تم الحساب على أساس عدد السكان عام 2020 (101.5 مليون نسمة) ، وعدد العاملين بالحكومة 5 مليون مشتغل.

(7) البنك الدولي. تقرير ممارسة الأعمال. /datacatalog.worldbank.org/dataset/doing-business.

(8) وزارة المالية. الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة. سنوات مختلفة.

a) موازنة الباب الأول 239.9 مليار جنيه – إجمالي اعتمادات التدريب في البابين الأول والثاني 166.16 مليون جنيه.

b) موازنة الباب الأول 266.1 مليار جنيه – إجمالي اعتمادات التدريب في البابين الأول والثاني 101 مليون جنيه.

c) موازنة الباب الأول 288.8 مليار جنيه – إجمالي اعتمادات التدريب في البابين الأول والثاني 243.3 مليون جنيه.

d) موازنة الباب الأول للنصف الأول من العام 160.1 مليار جنيه – إجمالي اعتمادات التدريب في البابين الأول والثاني 80.9 مليون جنيه.

ملحق (6): مؤشرات العدالة الاجتماعية ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
الفجوة الجغرافية في مؤشر التنمية البشرية (نقطة)	0.086	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	0.06	0.043
متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (دولار أمريكي)[2]	3436.3	3223 (2018) ↑	3819 (2019) ↑	4184 (2020) ↑	4597 (2021) ↑	4000	10000
مؤشر توزيع الدخل والاستهلاك (معامل جيني) (نقطة)[2]	31	31.8 (2015) ↓	31.5 (2017) ↑	31.7 ↓	–	20	10
الترتيب الدولي في مؤشر الفجوة بين الجنسين (ترتيب)[3]	129	139 (2018) ↓	134 (2020) ↑	129 (2021) ↑	129	100	60
مؤشر الثقة في الحكومة (٪)[4]	60	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	70	80
الفجوة الجغرافية في مؤشر فرص استكمال التعليم الأساسي	7	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	4	2
الفجوة الجغرافية في نسبة الوفيات بين الأطفال (لكل ألف مولود حي)[5]	8.2	8 (2017) ↑	10.3 (2018) ↓	7.5 ↑	7.4 ↑	4	2
الفجوة في نسبة السكان تحت خط الفقر (٪)	17	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	10	5
نسبة المرأة المعيلة تحت خط الفقر (٪)	26.3	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	12	0
نسبة الفقراء تحت خط الفقر المدقع الوطني (٪)	4.4	6.2 (2018/2017) ↓	4.5 (2020/2019) ↑	غير متاح	غير متاح	2.5	0

↑ اتجاه المؤشر نحو الارتفاع ↓ اتجاه المؤشر نحو الانخفاض

المصادر والملاحظات:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

(2) وزارة المالية. الحساب الختامي. سنوات متعددة.

(3) المنتدى الاقتصادي العالمي تقرير الفجوة بين الجنسين. سنوات مختلفة. http://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR

(4) البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة. أدلة ومؤشرات التنمية البشرية. http://www.hdr.undp.org

ويلاحظ أنه قد تم تعديل المنهجية المتبعة في تقرير التنمية البشرية بداية من عام 2019، حيث لم تعد تلك المؤشرات موجودة به وأصبح هناك مؤشرات جديدة.

(5) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. نشرة الوفيات. سنوات مختلفة. حيث تم قياس الفجوة عن طريق الفرق بين قيمة المؤشر في الريف والحضر.

(6) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك. سنوات مختلفة.

ملحق (7): مؤشرات الرعاية الصحية ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
متوسط العمر المتوقع عند الميلاد[2]	71.1	73.8	74.9	74.7	74.5	73	75
معدل وفيات الأمهات اثناء الحمل والولادة لكل 100 ألف مولود حي[3]	51.8	44	44	43.4	49	39	31
معدل وفيات الأطفال تحت سن 5 سنوات لكل 1000 مولود حي[3]	27	18.6	20.3	20.4	21.8	20	15
الحالة الغذائية للأطفال أقل من 5 سنوات (%)[3]: – التقزم – الهزال – فقر الدم	21 8 27	غير متاح في مسح 2015	غير متاح	غير متاح	غير متاح	15 4 20	10 2 15
الوفيات الناتجة عن الأمراض غير السارية بين الأشخاص الذين تتراوح أعمارهم بين (30–70 سنة) (%)[4]	24.5	28 (2016)	33	32	34	22	20
قياس انتشار التهاب الكبد الوبائي (%)	8.9	9.9[6] (2015)	10.1	10.3	10.5	2	1
نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية (دولار)[6]	152	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	300	600
الإنفاق الصحي المباشر من المواطنين (%)[6]	59.6	61	67	70	73	40	28
عدد وفيات حوادث الطرق لكل 100 ألف نسمة	13.2	3.2	2.9	3	3.1	10	8
استخدام التبغ بين الأشخاص من 15 سنة فأكثر (%)[7]	26	20.9 (2015)	17.3	19	20	24	22

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
توافر الخدمات الصحية الأولية (%): – نسبة الحوامل اللاتي يقمن بأربعة زيارات متابعة الحمل على الأقل – معدل استخدام وسائل حديثة لتنظيم الأسرة – نسبة تطعيم الأطفال باللقاح الثلاثي	83 58.5 94.2	غير متاح 56.9 (2014) غير متاح	غير متاح غير متاح	غير متاح 64.7* غير متاح	غير متاح .64 غير متاح –7	85 64 أكثر من 95	90 74 أكثر من 95
عجز الميزان التجاري لصناعة الأدوية والمستحضرات الحيوية (مليون دولار)	1465	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	700	صفر
نسبة المؤمن عليهم من خلال التأمين الصحي الاجتماعي الشامل (%)[8]	58	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	100	100
مؤشر الاستجابة لتعليمات اللوائح الصحية الدولية (%)	88	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	90	100
مؤشر للخدمات الاجتماعية (%): –نسبة السكان الذين يستخدمون مياه آمنة[7] –نسبة السكان الذين لديهم نظام صرف صحي[9]	99 50	غير متاح غير متاح	97.3 66.5	99.4 66.7	99.5 67	99 70	100 100
عدد الأسّرة بالمستشفيات لكل 10 آلاف نسمة[11]	14.6	13.5 (2015)	13	13.1	13	22	30
مؤشر مركب للعاملين بقطاع الصحة: – عدد الأطباء لكل 10 آلاف نسمة[11] – عدد الممرضات لكل 10 آلاف نسمة[11]	8.5 15	12.4 (2018) 22.3 (2018)	12.4 (2019) 23	12.5 23.1	12.1 22.4	12 30	20 50

اتجاه المؤشر نحو الارتفاع	اتجاه المؤشر نحو الانخفاض	ثبات المؤشر

المصادر والملاحظات:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.2019.الكتاب الإحصائي السنوي. وتم الحساب بأخذ متوسط العمر المتوقع عند الميلاد لكل من الذكور والإناث.

(3) المسح الديموجرافي. 2014.

(4) Egypt Health Profile, who, 2014/2015- country profile 2018.، وتم تسجيل النسبة في عام 2021/2020 حسب بيانات المسح الصحي للأسرة المصرية 2021.

(5) World Health Organization. Egypt profile .latest data. 2020.

(6) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2018. التقرير الإحصائي السنوي لمتابعة أهداف التنمية المستدامة 2015-2030. وأيضًا: المسح الديموجرافي. 2015.

(7) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2017. النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت.

(8) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.2017. النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت.

(9) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. نشرة الخدمات الصحية (مستشفيات– منشئات علاجية) 2018. إصدار سبتمبر 2019

(10)الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. نشرة الخدمات الصحية (مستشفيات– منشئات علاجية) 2018. إصدار سبتمبر 2019.

ملحق (8): مؤشرات التعليم الأساسي ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
نسبة المؤسسات التعليمية الحاصلة على الاعتماد من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد (التعليم قبل الجامعي) (%)[2]	4.6	13.5 (2018) ↑	15 (2020) ↑	غير متاح		20	60
نسبة الأمية (15-30 سنة) (%)	28	المصدر غير محدث	المصدر غير محدث	غير محدث	غير محدث	7 (صفر افتراضي)	
ترتيب مصر في مؤشر جودة التعليم الأساسي	144/141	غير متاح [4]	غير متاح	غير متاح	غير متاح	لا يزيد عن 80	30 أو أقل
ترتيب مصر في نتائج اختبار TIMESS	علوم 48/41 رياضيات 48/38	غير متاح[5]	غير متاح	غير متاح	غير متاح	30	20
نسبة التسرب من التعليم قبل 18 عاماً (%)	6	المصدر غير محدث	المصدر غير محدث	غير محدث	غير محدث	2	1
متوسط عدد الطلاب في الفصل[7]	42	46.5 (2018 /2017) ↓	51.92 ↓	7.50 ↑	غير محدث	38 طالب/ فصل	35 طالب/ فصل
عدد المدارس المجهزة لرعاية الموهوبين والمتفوقين	رياضياً 65 أكاديمياً 3	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	رياضياً: 70 أكاديمياً 5	رياضياً: 75 أكاديمياً: 12
نصيب الطالب من الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي (بالدولار)[8]	340	222 ↓	203 ↓	227 ↑ [9]	غير محدث	يتم وضع المستهدفات بالاشتراك مع محور الاقتصاد	

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
معدلات القيد في رياض الأطفال (%)[10]	31.3	↑ 27.6 (2019/2018)	↑ 28	↓ 24	غير محدث	47	80
نسبة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي إلى الناتج المحلي الإجمالي (%)[11]	3	↑ 2	↑ 2.1	↓ 1.3	↑ 4.8[13]	5	8

↑ اتجاه المؤشر نحو الارتفاع ↓ اتجاه المؤشر نحو الانخفاض

المصادر والملاحظات:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

(2) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.2020. تقرير إنجازات الهيئة لعام 2018

(3) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.2017. تعداد السكان. ولقد تم حسابها بقسمة عدد السكان الأميين في الفئة العمرية المحددة على عدد السكان في هذه الفئة.

(4) المنتدى الاقتصادي العالمي. 2017. تقرير التنافسية العالمية. ولم يتم الاعتماد على أحدث إصدار لتقرير التنافسية العالمية نظرًا لتغير المؤشرات المتضمنة، وعدم وجود المؤشر المستهدف في هذا الإصدار.

(5) يصدر التقرير كل خمس أعوام.

(6) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.2017. تعداد السكان. وتم الحساب بقسمة إجمالي أعداد الطلبة المتسربين (وفقًا لتعداد 2017) على عدد الطلبة الملتحقين بإجمالي المراحل التعليمية (الأساسي–الثانوي) للعام الجامعي 2017/2016

وحسب موقع البنك الدولي فإن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس، المرحلة الابتدائية
https://data.worldbank.org/indicator/SE.PRM.UNER?end=2019&locations=EG&start=2019&view=1971

السنة	النسبة	العدد
2017	% 1	63338
2018	% 1	77552
2019	% 1	90674

(7) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. الكتاب الإحصائي السنوي لأعوام 2018، 2019، 2020، 2021. وتم الحساب بقسمة عدد الطلبة في المرحلة الإعدادية والابتدائية على عدد الفصول.

(8) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.2022. الكتاب الإحصائي السنوي، وتم الحساب بقسمة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي والذي بلغ 87046000 على عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم قبل الجامعي والذي بلغ 24223933، ثم قسمة الناتج على سعر الصرف الحالي للدولار خلال عام 2020 / 2021(نحو 15.76جنيه).

(9) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء.2020. الكتاب الإحصائي السنوي. وأيضًا: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. نشرة الموازنة العامة للدولة 2019/2018. وتم الحساب بقسمة الإنفاق العام على التعليم قبل الجامعي على عدد الطلبة الملتحقين بالتعليم قبل الجامعي، ثم قسمة الناتج على سعر الصرف الحالي للدولار خلال عام 2018 / 2019 (نحو 17.6جنيه).

(10) وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. كتاب الإحصاء السنوي لأعوام 2017/2018، 2018/2019، 2019/2020، 2020/2021، 2021/2022 www.moe.gov. eg

(11) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. نشرة الموازنة العامة للدولة 2019/2018. وأيضًا: World Development Indicators .open data 2020. وتم الحساب بقسمة قيمة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية.

(12) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. نشرة الموازنة العامة للدولة 2021/2020. وأيضًا: World Development Indicators .open data 2021. وتم الحساب بقسمة قيمة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي والذي بلغ 87064 على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 6.34 تريليون.

(13) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. نشرة الموازنة العامة للدولة 2022/2021. وأيضًا: World Development Indicators .open data 2020. وتم الحساب بقسمة قيمة الإنفاق على التعليم قبل الجامعي والذي بلغ 221705 على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية 4.63 تريليون.

ملحق (9): مؤشرات التعليم الفني ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
نسبة الملتحقين بالتعليم الفني من المتفوقين في الإعدادية (مجموع أعلى من 85 %)	4	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	12	20
نسبة خريجي التعليم الفني الذين يعملون في مجال تخصصهم (%)	30	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	60	80
ترتيب مصر في مؤشر البنك الدولي للتعليم الفني	الدرجة: 4/2	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	الدرجة: 4/3	الدرجة: ¾
نسبة الملتحقين بالتعليم المهني من إجمالي التعليم الفني (%)	4	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	16	30
تحديد التوزيع بما يتناسب مع طبيعة كل محافظة من الناحية الجغرافية أو التركيبة السكانية	1929	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	تحديد التوزيع بما يتناسب مع طبيعة كل محافظة من الناحية الجغرافية أو التركيبة السكانية	
نسبة مؤسسات التعليم الفني والمهني القائمة على الشراكة المجتمعية (%)	3	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	12	20
متوسط عدد الطلاب بالفصل (طالب/فصل)	38	35.9الصناعي ↓ 44.8 الزراعي 44.4 التجاري (2019/2018)	39 الصناعي ↓ 49 الزراعي 47 التجاري 2	38.19 الصناعي ↓ 49.11 الزراعي 48.24 التجاري (2021/2020)[1]	غير محدث	30	30

↓ اتجاه المؤشر نحو الانخفاض

المصادر والملاحظات:

(1) كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي 2022/2021. الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. ص 430. متاح على الرابط https://emis.gov.eg/Site%20Content/book/021-022/pdf/yearbook2021-2022.pdf

(2) كتاب الإحصاء السنوي للعام الدراسي 2022/2021. الإدارة العامة لنظم المعلومات ودعم اتخاذ القرار. وزارة التربية والتعليم والتعليم الفني. ص 476. متاح على https://emis.gov.eg/Site-020Content/book/20%pdf2021-2020/pdf/yearbook021.

ملحق (10): مؤشرات التعليم العالي ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
مؤشر التنافسية العالمية (محور التعليم العالي والتدريب)	148/118	141/99 [3] (2019/2018)	غير محدث	غير محدث	غير محدث	الترتيب 75	الترتيب 45
نسبة المتعطلين من خريجي مؤسسات التعليم العالي من إجمالي المتعطلين حسب التخصص (%)	35.1	31.5 [4]	24.4	غير محدث	غير محدث	30	20
عدد الجامعات المصرية المدرجة في ترتيب أفضل 500 جامعة في العالم (مؤشر شنغهاى)	جامعة واحدة	5 جامعات [6] (2019/2018)	5 جامعات (2020/2019)	1 [7]	1	3 جامعات	7 جامعات
معدل نمو الأبحاث العلمية المنشورة في دوريات عالمية محكمة (%)	13.6	15.9 [8] (2018)	16.7	21.1 [9]	25	15	20
نسبة مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد من هيئة ضمان الجودة (%)	7.5	11 [11] (2019/2018)	19	غير محدث	غير محدث	30	80 [12]
نسبة الالتحاق بالتعليم العالي في الفئة العمرية (18 – 22 عامًا) (%)	31	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	35	45
نسبة أعضاء هيئة التدريس	0.2	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	1	3

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
الحاصلين على منح بحثية في جامعات عالمية (%)							
نسبة الطلاب الوافدين من إجمالي المقيدين في الجامعات المصرية حسب التخصص (%)	2	2.5 (14) (2018) ↓	2.9	غير محدث	2.9 (20)	3	6
نصيب الطالب من الإنفاق على التعليم العالي (وفقًا للتخصص)	7600 جنيه للطالب (متوسط 2012)	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	يتم وضع الأهداف بالموائمة مع محور الاقتصاد ووزارة التعليم العالي لتحديد متطلبات التخصصات المختلفة	
معدل الطلاب إلى كل عضو هيئة تدريس بناءً على التخصص	1:42	1:23 (16) ↑ (2018/2017)	1:17 ↑	1:23 (17) ↓	غير محدث	1:38	1:35
عدد مؤسسات التعليم العالي طبقًا للكثافة والتخصص والتوزيع الجغرافي	44 جامعة	51 جامعة (19) (2019/2018) —	72 جامعة ↑ 2020	غير متاح	غير متاح	50 جامعة	64 جامعة

↑ اتجاه المؤشر نحو الارتفاع ↓ اتجاه المؤشر نحو الانخفاض — ثبات المؤشر

المصادر والملاحظات:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030

(2) المنتدى الاقتصادي العالمي. 2017.

(3) تقرير التنافسية العالمية المنتدى الاقتصادي العالمي. 2019.

(4) تقرير التنافسية العالمية. تم استبدال محور التعليم والتدريب بمحور المهارات في هذا التقرير.

(5) مؤشر المعرفة العالمي 2019.

(6) استراتيجية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي في ضوء خطة التنمية المستدامة 2030. الموقع الإلكتروني للوزارة.

(7) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي. الموقع الإلكتروني للوزارة. ويذكر الموقع: في عام 2020، بلغ عدد الجامعات في تصنيف شنغهاي خمس جامعات حيث حازت جامعة القاهرة الترتيب (401 –500)، ثم أربع جامعات هي الإسكندرية وعين شمس والمنصورة والزقازيق في المرتبة أعلى من 500 إلى الجامعة الألف أي أن الجامعات المصرية المذكورة كانت ضمن أعلى 3% من قائمة جامعات العالم، مقارنة بما قبل عام 2017، حيث كانت جامعة القاهرة هي الجامعة المصرية الوحيدة المدرجة فيه، وإدراج سبع عشرة جامعة مصرية في تصنيف شنغهاي بالتخصصات ضمن أعلى 500 جامعة في 17 تخصصًا من إجمالي 54 تخصصًا عبر المجالات التخصصية في علوم الحياة والعلوم الطبيعية والهندسية والطبية والاجتماعية.

(8) Global Production of Scientific Papers. 2018. Clarivate Analytics Report, Nature Periodical, December.

(9) الصفحة الرسمية لرئاسة مجلس الوزراء المصري shorturl.at/pBIOT

(10) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.2017/2016. التقرير السنوي. وتم الحساب بقسمة عدد مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد، والمتقدمة للحصول على الاعتماد على إجمالي عدد مؤسسات التعليم العالي في نفس العام.

(11) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.2019/2018. التقرير السنوي. وتم الحساب بقسمة عدد مؤسسات التعليم العالي الحاصلة على الاعتماد، والمتقدمة للحصول على الاعتماد على إجمالي عدد مؤسسات التعليم العالي في نفس العام.

(12) موقع استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030 shorturl.at/blqt3

(13) تم الحساب باستخدام بيانات وزارة التعليم العالي فيما يتعلق بعدد الطلاب الوافدين، وإجمالي عدد الطلاب المقيدين في مؤسسات التعليم العالي في عام 2018/2017.

(14) حصاد أداء وزارة التعليم العالي خلال عام 2018. تم حساب عدد الطلاب الوافدين (72000 وافد) كنسبة من عدد الطلاب المقيدين في مؤسسات التعليم العالي (2.9 مليون طالب) في عام 2018.

(15) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.2018. مصر في أرقام. وتم الحساب باستخدام بيان عدد الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم العالي، وعدد أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في عام 2017/2016.

(16) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.2019. مصر في أرقام. وتم الحساب باستخدام بيان عدد الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم العالي، وعدد أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في عام 2018/2017.

(17) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.2022. مصر في أرقام. وتم الحساب باستخدام بيان عدد الطلبة المقيدين في مؤسسات التعليم العالي، وعدد أعضاء هيئة التدريس في مؤسسات التعليم العالي في عام 2021/2020.

(18) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد.2017/2016. التقرير السنوي.

(19) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.2018. مصر في أرقام.

(20) إنجازات وزارة التعليم العالي خلال عام 2022. تم حساب عدد الطلاب الوافدين (82000 وافد) كنسبة من عدد الطلاب المقيدين في مؤسسات التعليم العالي (3 مليون طالب) في عام 2022.

ملحق (11): مؤشرات الثقافة ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
تنافسية السياحة والسفر	85	65 ↑ (2019)	65 ↑ (2019)	غير متاح	غير متاح	70	60
عدد المكتبات العامة لكل 100 ألف نسمة	0.35	0.4 ↑ (2018)	0.38 ↑ (2019)	غير متاح	غير متاح	0.2	لا توجد قيمة مستهدفة للمؤشر
عدد المراكز الثقافية لكل 100 ألف نسمة	1.95	1 ↓ (2018)	0.9 (2018)	غير متاح	غير متاح	1	لا توجد قيمة مستهدفة للمؤشر
عدد زوار المتاحف والمناطق التراثية من الأجانب (مليون زائر)	1.8	4.7 ↑ (2018)	4540 (ألف زائر) (2019)	غير متاح	غير متاح	2.3	3.3
عدد زوار المتاحف والمناطق التراثية من المصريين (مليون زائر)	7.5	10.4 (2018)	4275 (ألف زائر) (2019)	5316000 عام 2019 (2)	غير محدث	9.45	12.7

↑ اتجاه المؤشر نحو الارتفاع ↓ اتجاه المؤشر نحو الانخفاض

المصادر والملاحظات:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري .2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030. مصر: وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري.

(2) مصر في أرقام 2021 إصدار مارس. ص 182.

* تم حساب عدد الزائرين طبقًا للمحافظات عام 2019 ولم يتم تحديد الزيارات من المصريين أو الأجانب.

ملحق (12): مؤشرات الأداء البيئي ومستهدفاتها في استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
نسبة الموارد المائية المستهلكة من إجمالي الموارد المائية العذبة المتجددة المتاحة (%)	107	135	136	غير متاح		100	80
متوسط نصيب الفرد من الموارد المائية العذبة المتجددة (م3/سنة)	650	576	566	غير متاح	غير متاح	750	950
نسبة خفض أحمال التلوث من الأتربة الصدرية الدقيقة العالقة في الهواء (%)	157 ميكروجرام/م3	133	120	غير متاح	غير متاح	– 15	50–
نسبة ما يتم جمعه بانتظام وإدارته بشكل مناسب من المخلفات البلدية الصلبة (%)	20 كفاءة الجمع 60	62	غير متاح	غير متاح	غير متاح	كفاءة الجمع 80	كفاءة الجمع 90
نسبة المخلفات الخطرة التي يتم التخلص منها بشكل صحي (%)	7	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	30	100
مؤشر التنوع البيولوجي والبيئات(%)	11,1 4.3	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	17 10	17 10
نسبة الانخفاض في معدلات المواد المستنفدة للأوزون (%)	غير متاح	16–	16–	27–	39–	97.5	100
نسبة الانخفاض في معدلات الزيادة	276 طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون	1.9	2.0	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
المتوقعة لانبعاثات الغازات الدفيئة							
نسبة الموارد المائية غير التقليدية المستخدمة إلى إجمالي الموارد المائية المستخدمة (%)	20	25.73	26.38	غير متاح	غير متاح	30	40
نسبة مياه الصرف المعالج إلى إجمالي مياه الصرف (%)	50	74.3	74.3	85.8	غير متاح	60	80
نسبة الصرف الصناعي غير المطابق على نهر النيل إلى إجمالي الصرف الصناعي (%)	21	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	16	0
نسبة الصرف الصحي المعالج وفقاً للمعايير الوطنية الذي يتم صرفه على نهر النيل (%)	50	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	70	غير متاح
عدد المحميات الطبيعية التي لها خطة إدارة معتمدة ومفعلة	13 محمية	30[2] (2017)	30	30	30	20-15 محمية	30 محمية
نسبة التقدم نحو تحقيق الالتزام بالاتفاقيات الدولية الموقعة (%)	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	100	100
نسبة الفاقد في شبكات نقل المياه (%)	15	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أقل من 10	أقل من 5
نسبة الفاقد في محطات معالجة المياه (%)	30	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أقل من 20	أقل من 10

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
عدد محطات الشبكة القومية لرصد ملوثات الهواء المحيط	87 محطة	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	92 محطة	120 محطة
عدد مواقع الرصد بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية	164 موقع	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	250 موقع	500 موقع

المصادر والملاحظات:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

(2) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. تقارير مختلفة.

(3) وزارة الدولة للبيئة. تقارير مختلفة.

(4) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2017. إجمالي عدد المحميات الطبيعية في مصر بشكل عام وفقًا للنشرة السنوية لإحصاءات البيئة.

ملحق (13): مؤشرات التنمية العمرانية ومستهدفاتها باستراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030[1]

المؤشر	سنة أساس الاستراتيجية	2019/2018	2020/2019	2021/2020	2022/2021	مستهدف 2020	مستهدف 2030
معدل التوطن السكاني مقارنةً بالمستهدف في المجتمعات العمرانية الجديدة	لا توجد قيمة للمؤشر	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	100	100
مؤشر فجوة الإسكان (%) *	12 2.5 مليون وحدة سكنية	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	أقل من 8	أقل من 5
نسبة الزيادة في مستخدمي وسائل النقل الجماعي (%)	1.9 مليار رحلة	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	30	50
نصيب الفرد من المساحات الخضراء في المدن (متر^2/ فرد)	0.85	1.2[11]	1.2	1.1	1.2	1	3
نسبة خفض التعديات على الأراضي الزراعية (%)	30 ألف فدان سنوياً	8642 فدان (11) (2019)		غير متاح	غير متاح	100	100
ترتيب مصر في مؤشر الاتصالية العالمية	140/ 99	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	65	50
عدد المدن المصرية في مؤشر شبكة الاتصالية العالمية GAWC	1 (القاهرة)	1 (القاهرة) [9] Beta+ (2018)	القاهرة Beta +	القاهرة	القاهرة	5	9
معدل نمو الكتلة العمرانية	لا يوجد قيمة للمؤشر	غير متاح	غير متاح	غير متاح	غير متاح	300 ألف فدان مضاف	700 ألف فدان مضاف
مساحة الأرض المضافة للمعمور المصري (%)	7	7.84[8] (2018)	8.2			1 (مضافة)	3 (مضافة)
نسبة انخفاض عدد السكان بالمناطق غير الآمنة (%)	مليون ساكن	53.3 [7] (نوفمبر 2019)	غير متاح	غير متاح	غير متاح	30	100
نسبة مساحة المناطق العشوائية (%)	38 (الحضر)	39 [5] (2018)	34	غير متاح	غير متاح	20	5

نسبة السكان الذين لديهم نظام صرف صحي آمن (%)	50	65 [6]	66.5	66.7	67	70	100
نسبة السكان الذين لديهم نظام مياه شرب آمنة (%)	أكثر من 90	98 [6]	99.1	99.4	99.5	أكثر من 95	100

المصادر والملاحظات:

(1) وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري. 2016. استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030.

(2) تقدير فريق التقرير باستخدام بيانات من: وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة.

(3) وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة.

(4) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.2017. النتائج النهائية للتعداد العام للسكان والإسكان والمنشآت.

(5) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء. 2018. التقرير الإحصائي السنوي لمتابعة أهداف التنمية المستدامة 2015–2030.

(6) وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة.

(7) مشروعات تطوير المناطق العشوائية. الموقف الحالي لتنفيذ المشروعات. وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة. تم حساب هذا المؤشر بقسمة عدد الوحدات السكنية التي تم عرضها في نوفمبر 2019 (114424 وحدة سكنية) على إجمالي عدد الوحدات السكنية في المناطق غير الآمنة (214354 وحدة سكنية).

(8) بوابة معلومات مصر. 2018.

(9) GAWC City Classification. 2018.

(10) هيئة الرقابة الإدارية. يناير 2020.

(11) وزارة الدولة للبيئة. 2019. مؤشرات الرصد والتقييم. نوفمبر.

- يقيس مؤشر فجوة الإسكان الفجوة بين العرض والطلب في قطاع الإسكان كنسبة إلى إجمالي الطلب مع عدم تضمين الوحدات الزائدة عن الحاجة في شرائح الدخل المختلفة.

معهد التخطيط القومي
INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING
INP
EGYPT
1960

معهد التخطيط القومي
تقاطع شارع الطيران مع طريق صلاح سالم
مدينة نصر - القاهرة -جمهورية مصر العربية
الرقم البريدي: ١١٧٦٥
هـاتف: ٢٢٦٣٤٠٤٠ (٢٠٢+)
فاكس: ٢٤٠١١٣٩٨ (٢٠٢+)

WWW.INP.EDU.EG
https://web.facebook.com/Institute-of-National-Planning
https://twitter.com/INPEgypt
inp.technical.office@inp.edu.eg
INP